

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

قال الشيخ الأجل (٢) الإمام فخر الإسلام إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك ابن عبد الله الجويني رحمه الله عليه (٣) : الحمد لله القيوم الحى الذى بارادته كل رشد، وغى (٤) ، وبمشيئته كل نشر وطى (٥) . كل بيان فى وصف جلاله حصر وعى ، وبين عيني كل قيصر وكى (٦) من قهر ، فتسخيره (٧) وسم وكى (٨) ، فاطر السموات والأرض ، جعل لكم من أنفسكم أزواجا ، ومن الأنعام أزواجا يذروكم فيه ، ليس كمثل شئ . فالعقول عن عز جلاله معقولة ، ومعاهد العقود فى نعت كماله (٩) محلولة ، ومطايا الواجدين مشكولة ، وقلوب العارفين على الدأب فى الطلب مجبولة ، وأيدي المريدين إلى الأعناق (١٠) مغلولة ، وأفئدة القانعين بملك الدارين معلولة (١١) . وغاية الزاهدين للعابدين مواعيد مأمولة

(١) فى (د) أضافه [لا إله إلا الله عدة للقاء الله عز وجل]

(٢) ساقطة فى ب ، د

(٣) فى ١ ، ب : رضى الله عنه .

(٤) النفى : الضلال والحيلة .

(٥) نشر المبتفهر ناشر . وأنشره الله تعالى أحياء ، ومنه قرأ ابن عباس رضى الله عنه (كيف ينشرها) واحتج بقوله تعالى (ثم إذا شاء أنشره) ، وقرأ الحسن فنشرها ، قال الفراء : ذهب إلى النشر والطفى

(٦) فى ١ ، ب (وكى) ، وكى : الجرىء الشجاع . تاج العروس ١٠ : ٣١١ .

(٨) الكوى : السعى الشديد . تاج العروس ١٠ : ٣٩٨ .

(٩) فى ب : جلاله وفى د : جماله

(١٠) فى ب : الأغلال

(١١) فى د : مغلولة

وفي عرصات ^(١٢) الكبرياء السنة مسلولة ^(١٣) ، ودماه المهلكي في الله مهردة مطلولة، وحدود المشمرين في غير ما قدر لهم مغلولة، ونهاية المكاشفين ^(١٤) حيرة محصورة ^(١٥) ، ولا ينفع مع القدر المحتوم وسيلة ، ولا يدراً ^(١٦) القضاء الأزلى حيلة ، والأفهام دون حي العزة مبهورة ، والأوهام مقهورة . والفطن من جورهِ والبصائر مدحورة ، والفكر عن مدرك الحق مقصورة ، وذكر اللسان أصوات وأجراس ، ومتضمن الخواطر وسواس ، والسكون عن الطلب تعطيل ، والركون إلى مطلوب مخيل تمثيل ، وبذل المهج ^(١٧) في أدنى مسالك المريدين قليل . وليس إلي درك حقيقة الحق سبيل .

ونار الله على أرواح المشتاقين موقدة ، ومدارك الوصول باغلاق العز مؤصدة ، ومن قنع بالدعوى ضاع زمانه ، ومن تحقق في الإرادة طالت أحزانه، ومن ضرى ^(١٨) بالكلام صدى جنانه ، ومن عرف كل لسانه ، جل جلاله وتقدست أمماؤه ، استواؤه ^(١٩) استيلاؤه ونزوله بره وحبائه ، وبحيئه حكمه وقضاؤه ، ووجهه بقاءه ، وتقريبه اصطفاؤه . ومحبته آلاؤه ، وسخطه بلاؤه ، وبعده علاؤه ، العظمة إزاره ، والكبرياء رداؤه ، غرقت في بحور

(١٢) العرصة بوزن الضربة : كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء ، والجمع (العراس) و (العرصات) .

(١٣) السل : انتزاع الشيء وإخراجه برفق . تاج العروس ٨ : ٣٧٧ .

(١٤) في د : المكاشفين (١٥) في د : فلا ينفع

(١٦) في ١ ، د : يرد (١٧) في د : المنهج

(١٨) أى تعود ولهج به

(١٩) تظهر نزعة الجويني في التأويل بتفسيره الاستواء بأنه الاستيلاء ، بينما أجمع السلف

على أن معنى الاستواء هو العلو والارتفاع .

سر مدبته عقول العقلاء ، وبرقت في وصف صمديته علوم العلماء ، ولم يحصل منه أهل الأرض والسماء إلا على الصفات والأسماء .

فأخلق رسوم خالية ، وجوم^(٢٠) بالية ، والقدرة الأزلية لها والية^(٢١) جلت ساحة الربوبية وحمي العزة الديمومية عن وهم كل جنى وإنسى ، ومناسبة عرش وكرسي ، فالشواهد دونها منظمسة ، والعلوم مندرسة ، والعقول مختلطة ملتبسة والألسنة منتقلة محتبسة فلا تحييث^(٢٢) ولا تحييز ، ولا تحقيق ، ولا تمييز^(٢٣) ولا يقدير ولا تجوير ، وليس إلا وجهه العزيز .

قد أفلح الحامدون ، وخاب الجاحدون ، وفاز المؤمنون ، وكفى المتوكلون ، وصدق المرسلون ، واعترف لله بالوحدانية المؤيدون ، وأيقن بنبوة المرسلين ، وصدق خاتم النبيين وقائد الغر المحجلين ، الموفقون صلى الله عليه وعلى الأنبياء أجمعين .

قد تقدم الكتاب النظامي^(٢٤) محتوياً على العجب العجائب ، ومنطوياً على

(٢٠) أى تحيرت

(٢١) ربما أتت هذه الصفة من الفعل تولى عنه أى أعرض ، والمقصود أن المخلوقات ليس لها قدرة بذاتها ، ولكنها تستمدّها من خالقها جل شأنه .

(٢٢) من (حيث) ظرف المكان ، ويقصد تنزيه الله سبحانه وتعالى عن المكانية .

(٢٣) ساقطة من ا و ب

(٢٤) أشار إليه ابن السبكي في كتابه (طبقات الشافعية) باسم (الرسالة النظامية)

ج ٥ : ١٧٢ . وقد حققه الشيخ الكوثرى بعنوان (العقيدة النظامية) وتابعه الدكتور أحمد السقا ، ينظر كتاب (العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية) مكتبة السكليات الأزهرية

ط ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

لباب الألباب ، أهدوثة (٢٥) على مكر العصر، وغرة في جبهة الدهر ، يشوا
إلى منادها المرتبك في الشبهات ، ويلوذ بآثارها المنسلك في مثار المناهات ،
ويقتدى بنجومها المترقى عن مهاوى الورطات ، ويتخنس بزجومها المتعثر في
أذبال الضلالات ، ووافى الجنب الأسمى عروساً احتضنها ، طب (٢٦)
بالحضانة (٢٧) ، قد استوظف في القيام عليها زمانه ، فلم يزل يقوم قدمها ،
ويورد خدها ، ويكحل بالبصائر أحداقها ، ويشق إلى صوب البدائع
والذخائر آفاقها ، ويرصف دررها وعقيانها، ويشنف بقرطه الحقائق آذانها ،
وينطق بفرر الكلام لسانها، ويطوق بجواهر الحكم جيدها، ويزين مخنقها (٢٨)
ووريدها (٢٩) ويديم فركا (٣٠) ويلين عركا (٣١) ، ويقرب متناولها ودركا (٣٢)

(٢٥) الأهدوثة بوزن الأعجوبة : ما يتحدث به

(٢٦) المقصود الخنق ، لأن كل حاذق عند العرب طيب

(٢٧) حضن الطائر بيضه ؛ من باب نصر ودخل إذا ضمه إلى نفسه

حضنة ، وحاضنة الصبي : التي تقوم عليه في تربيته .

(٢٨) المخنقة بالكسر : القلادة

(٢٩) جبل (الورن) : عرق تزعم العرب أنه من الوتين وهما وريدان مكتنا صفق

الحنق مما يلي مقدمه غليظان .

(٣٠) فرك الثوب والسنبيل بيده من باب نصر

وأفرك السنبيل صار (فريكا) وهو حين يصلح أن يفرك فيؤكل

(٣١) عرك الشيء دلكه ، وفلان لين العريكة أى سلس

(٣٢) الدرك : التبعة ، يقال : مالخك من درك فعلى خلاصه .

و يلقنها مقة^(٣٢) خاطبها ، و يلقي إليها الأقران لصاحب الدنيا وصاحبها .
فنشأت^(٣٣) غيداء^(٣٤) مياسة مروضه^(٣٥) ، والمقل^(٣٦) الطلعة^(٣٧) إلى
خفايا العيوب^(٣٨) عنها مغضوضة^(٣٩) . فظلت^(٤٠) تلشوف إلى نعيم العزة
شوقاً ، وتطير إليه بأجنحة الهزة توقاً ، فبرزت عن حجالها مختالة في أذيالها
متوشحة بأبهة البهاء ، مشتقاً اسمها من اسم أكرم الاكفاء والألقاب تنزل
السماء ، وجزعت إلى مثواها سباسب^(٤١) ورمالا ، وواصلت في صمد
مولاه غدوات وآصالا ، وقطعت من مطاياها أوصالا ، فصادت مرتماً
خصيباً ، ومربعاً رحيباً ، وشأوا في العلا بعيداً وكرمماً قريباً ، ودلت
بمعانيها على عناء^(٤٢) معانيها ، وبمناظم مبانيها على غناء بانيها ، ثم أخذت

(٣٣) المقة : المحبة

(٣٤) في د : فنشأت

(٣٥) أى ناعمة من راض المهر يروضه رياضاً فهو مروض وناقاة مروضه :

كناية عن حسن التربية والتهديب

(٣٦) المقل : ثمر الدوم ، والمقللة : شحمة العين التى تجمع البياض والسواد ومقله في

الماء غسله .

(٣٧) الرؤية وفي د : المتطلعة

(٣٨) في ب : العيوب بالعين

(٣٩) أى منقوصة

(٤٠) في د : وظلت

(٤١) السباسب والباسبس : القفار . تاج العروس ١ : ٢٩٣

(٤٢) عناء : خضع وذل ، أى ذل المعاني وأخضعها لمراميها

تستعطف أغنة العطف، وتثنى أزمة اللطف على صاحب التأليف والرصف^(٤٣)،
وذكرت أنه يغنى تنويهاً، ومنصباً علياً نبيهاً، يفوق مناط العيوق^(٤٤) زهواً
وتيهياً، فما كان إلا كإمضاة^(٤٥) سيف أو انقشاع سحابة في صيف أو
نفضة^(٤٦) ردن^(٤٧)، أو طنة أذن حتى طفت من بحار المعالي أمواجهما،
وتشاحت من أطواد الكرم شعابها وفجاجها، فوافت الخلعة^(٤٨) تيجر^(٤٩) على
قمة الحجر فضول الذيل، وتبر على نهايات المنى بأوفى الكيل، وتجرى
مجامم^(٥٠) العمر^(٥١) وكدفاع السيل، وأكسب^(٥٢) الخادم شرفاً، يتخلد^(٥٣)
في تواريج الأخبار، ويكتب بسواد الليل على يياض النهار، وأعذب النعم
مشارع وأخصبها مرانع، نعمة أجابت قبل النداء، ولبت قبل الداء، وليس
من ينتجع الغيث في أقطاره كمن يسقيه ريق^(٥٤) الويل في دياره، ولو لم أجد

(٤٣) رصف : أى ضم

(٤٤) العيوق : نجم أهر مضيء في طرف الحجر الأيمن يملأ، الشرب لا يتقدمة

(٤٥) ربما يقصد اللمعان من ومض البرق أى لم

(٤٦) النفى : ما ساقط من الورق والثمر

(٤٧) الردن : أصل السكم، يقال قميس واسع الردن

(٤٨) خلع ثوبه ونعله وقائده وخلع عليه (خلعه)

(٤٩) فى ب : تيجر

(٥٠) جثم الطائر : تلبد بالأرض وكذا الإنسان

(٥١) فى د : تحرف مجامم العس

(٥٢) فى د : اكتسب

(٥٣) فى د : فيتخلد

(٥٤) فى د : ترفق

أمر الله عباده بالشكر على نعمه التي لا تعد ولا تحصى ، أسوة ومقتدى ، لقلت
من شكر أدنى منح مولانا فقد ظلم واعتدى ، ولكن لا معاب على من اتخذ
كتاب الله قدوة ومحتذى .

شعر (٥٥)

فلا زال ركب المعتفين منيخة
بذروتك العليا ولازات مقصداً
يدين لك الشم الأنوف تخضعاً
ولو أن زهر الأفق أبدت تمرداً
لجاءتك أقطار السماء تجرها
إليك لتعفو أو لتوردها الردا
وأنى لغرس قدماً غرسته
وريبته حتى علا وتمددا
فلما ذوت منه الفصوص وصوحت
وخاف ذيولا جاء يسألك النداء (٥٦)

(٥٥) الشعر للإمام الجويني نفسه ، يقول السبكي « ومن شعر إمام الحرمين رحمه الله . . .
في خطبته ، للفتاوى ، وهو عندى بخطه ، مما خاطب به نظام الملك . ويذكر خمسة أبيات هي :
الأول ، والثاني ، والثالث ، والرابع ، والخامس ، وقال : رأيت قد ضرب على البيتين الأخيرين
(الثامن والتاسع) ، وسررت بذلك فأتى الشيخ الإمام رحمه الله (يعنى والد السبكي)
يحكى عن شيخنا أبي حيان أنه كان يتعاضدهما ، ويقول : كيف يرضى الإمام أن يخاطب النظام
بهذا الخطاب ؟ ثم يذم الدنيا التي تموج مثل الإمام إلى مثل ذلك .

الطبقات الكبرى • : ٢٠٨ ، ٢٠٩

(٥٦) هذا البيت ناقص في أ ، د

لأنك أعلى الناس نفساً وهمة
وأقربهم (٥٧) عرفاً وأبعدهم مداً
وأورام زندا وأورام ظبا
وأسجام بحرا وأسجام يدا
وما أنا إلا دوحة قد غرستها وسقيتها (٥٨)
حتى تملأ بها المدى
فلما اقشعر العود منها وصوحت
أنتك بأغصان لها تطلب الندى

نعم ، وقد كان ضمن الخادم خدمة الساحة النظامية بكتاب آخر هو
لعمرو الله: النبأ العظيم ، والخطب الجسيم ، والأمر الذي لم يجر مثله ذكر
ولم يحوم (٥٩) عليه نظم ولا نثر ، والبحر الخضم الذي ليس لبدايته شاطئ
وعبره ، ولست - والله - أتصلف بالاسهاب في ذكره ، وإنما أنبه على علو
قدره ، وكم أكننته (٦٠) في احناؤ الصدر حتى لقد ته يد السر ، وأنضجته
نار (٦٢) الفكر ثم استقته مصححاً منقحاً إلى [سيد الورى ، وموئل (٦٣)
الدين والدنيا ، وملاد الأمم ، مستخدم السيف (٦٤) والقلم ، ومن ظل ظل

(٥٧) في ب : عرفا

(٥٨) في أ : أسقيتها

(٥٩) في أ : بحر

(٦٠) في د : أكتبته

(٦١) - بحر الجرح : نظر ماغوره

(٦٢) في د : بار

(٦٣) في الطبقات الكبرى ٤ : ٣١٤ مؤيد وفي د أيضاً

(٦٤) في الطبقات الكبرى : للسيف

الملك يمين مساعيه ممدودا ، ولواء النصر معقودا ، فكم بأشر أوار (٦٥) الحرب وأدار رحي الطعن والضرب ! فلا يده ارتدت ، ولا طلعت البية اربدت (٦٦) ولا غربه (٦٧) اتنى ، ولا حده تنى (٦٨) .

قد سدت مسالك الممالك صوارمه ، وحصنت الممالك صرائمه ، وحلت شكايك العدى (٦٩) عزائمه ، وتحصنت المملكة بنصله ، وتحسنت الدنيا بأفضاله وفضله ، وعم (٧٠) بيره آفاق البلاد ، ونفى الغي عنها بالرشاد ، وجلى ظلام الظلم عدله ، وكسر فقار الفقر بذله . وكانت خطة الإسلام شاغرة ، وأفواه الخطوب إليها (٧١) فاغرة ، فجمع الله بزأيه الثاقب شملها ، ووصل يمين تقيته (٧٢) جبلها ، وأضحت الرعايا برعايته وادعة ، وأعين الحوادث عنها هاجعة ، فالدين يزهر (٧٣) بتهلل أساريه ، واشراق جبينه ، والسيف يفخر في يمينه ، ويرجوه الآيس البائس في أدراج أنينه ، ويركع له تاج كل شامخ بعزائمه (٧٤) ، ويهابه الليث المزجر في عربنه [(٧٥) فما أجدر هذه

(٦٥) أوزار في الطبقات الكبرى

(٦٦) اربدت : تغيرت . المجرد للغة الحديث ١ : ٥٤٩

(٦٧) الغارب : ما بين السنام إلى العنق

(٦٨) في ب ، د : بنى ، وفي الطبقات الكبرى : فنى

(٦٩) فى ١ : العدى

(٧٠) فى ١ ، د : وغمر

(٧١) فى الطبقات الكبرى : إليه

(٧٢) التقيية : النفس ، يقال : هو ميمون النقية أى مبارك النفس

(٧٣) فى ب : يزهر ، وفى الطبقات الكبرى : والدين يزهى

(٧٤) عربنه الأنف تحت مجتمع الحاجبين وهو أول الأنف حيث يكون فيه الشم

(٧٥) ما بين القوسين الكبيرين نقله ابن السبكي من خط الإمام الحرمين ، فى خطبة الغياث

» فيما قاله يصف نظام الملك ، وعلق ابن السبكي عليه فقال : « وهذا من الإمام الجليل وإن لم يخل عن بعض المبالغة ، شاهد عدل ، لعل مقدار نظام الملك عند هذا الجبر ، الذى يحتاج بكلماته المتقدمون ، والمتأخرون ، وعنه انتشرت شريعة الله ، أصولا وفروعا . الطبقات الكبرى ٤ : ٣١٤ ، ٣١٥ .

السدة^(٧٦) المنيفة بمجموع تجمع أحكام الله تعالى في الزعامة بيد الخاصة والعامّة ليكون شوق^(٧٧) الرأي السامى قدامه وأمامه فيما يأتى ويذر أمامه . ثم تنابذ^(٧٨) فائدته وعائدته إلى قيام القيامة .

ولكل كتاب ممود^(٧٩) ومقصود ، ومنتحى^(٨٠) مصمود^(٨١) ،
يجرى مجرى الأساس من البنیان ، والروح من الحيوان ، والعذبة^(٨٢) من
اللسان ، وها أنا أبوح بمضمون الكتاب وسره ، ثم أثقب لهيب الفكر
صاليا^(٨٣) بحره ، وأتبرأ عن حولى وقوتى لائذاً بتأييد الله ونصره فأقول :
أقسام الأحكام ، وتفاصيل الحلال والحرام ، فى مباحى الشرع ومقاصده ،
ومصادره وموارده ، يحصرها قسمان ، ويحويها فى متضمن هذا المجموع
نوعان :

(٧٦) السدة (بالضم) : باب الدار

(٧٧) شوق الشيء : جلاه ، وفى ا : شوق

(٧٨) أبدي بينهم العطاء أى أعطى كل واحد منهم بدته ، والمقصود أن فائدته توزعت
على الجميع .

(٧٩) من عمد للشيء قصد له أى تعمد ، وهو ضد الخطأ

(٨٠) من نحا ، النحو : القصد والطريق .

(٨١) أى مقصود من صمد ؛ فالصمد السيد لأنه يصمد لايه فى الجوائح أى يقصد .

(٨٢) من عزب ، العذب : الماء الطيب ؛ وهنا كناية عن الطيب من الكلام .

(٨٣) صليت الرجل ناراً : إذا أدخلته النار وجعلته يصلها ، وهو هنا يشبه الفكر بالنار

التي اصطلى بدهيبها .

أحدهما : ما يكون ارتباطه وانتياطه بالولاية والأئمة وذوى الأمر^(٨٤) من قادة الأمة ، فيكون منهم المبدأ والمنشأ ، ومن الرعايا الارتسام والتئمة .

والثانى : ما يستقل به المكلفون ويستبد به المأمورون المصرفون^(٨٥) .

وأنا بعون الله وتوفيقه أذكر فى القسم الأول فى صفة الأئمة والولاية والرحمة والقضاء ، أبواباً منظمة تجرى من مقصود القسم مجرى المقدمة . على أنى آتى فيها - وإن لم يكن مقصود الكتاب - بالمجائب والآيات ، وأشير بالمرامز إلى منتهى الغايات ، وأوثر الإيجاز والتقليل مع تحصيل شفاء الغليل ، واختيار الإيجاز على^(٨٦) التطويل بعد وضوح ماعليه التعويل ، ثم أقدر شعور الحين عن حماة الدين وولاية المسلمين ، وأوضح إذ ذاك مرتبط قضايا الولاية ، وأنهى الكلام إلى^(٨٧) منتهى الغاية ، فانه المقصود بالدرك والدراية وما قدمه فى حكم التوطئة والبداية ، ثم أنعطف على القسم الثانى ، وهو الذى يستوى إليه فى الاحتياج^(٨٨) التماسى والدانى ، وأبين أن المستند^(٨٩) المعتضد فى الشريعة نقلتها ، والمستقلون بأعبائها حملتها^(٩٠) وهم أهل الاجتهاد ، الضامون - إلى غايات علوم الشرع - شرف التقوى والسداد ، فهم العماد والأطواد^(٩١) ، فلو شغل الزمان عن الأطواد والأوتاد ، فعند ذلك التزم

(٨٤) فى د : الأمرة

(٨٥) فى د : المصرفون

(٨٦) فى ب : عن

(٨٧) ساقطة من ا وفى د : ونهى الكلام : منتهى الغاية

(٨٨) فى ا : الاحتياج

(٨٩) فى د : والمعتضد

(٩٠) فى د : حماتها

(٩١) الأطواد جمع طود، وهو الجبل العظيم

شيمة الأناة (٩٢) والانياد (٩٣) ، فليت شعري ما معتصم العباد إذا طما (٩٤)
بحر الفساد ، واستبدل الخلق الافراط والتفريط عن منهج الاقتصاد ، وبلى
المسلمون بعالم لا يوثق لفسقه ، وزاهد لا يقتدى به لخرقه (٩٥) ، أيى بعد
ذلك مسلك في الهدى أم يموج الناس بعضهم في بعض مهملين (٩٦) سدى ،
متهاوتين على مهاوى الردى ؟

فإلى متى أردد من التقديرات فنونا ، وأجعل السكان المستيقن مظنونا ،
كان الذى خفت أن يكونا ؟ إنا إلى الله راجعون .

عم من الولاة جورها واشتطاطها، وزال تصون العلماء احتياطها ، وظهر
ارتباكها في جرائم الخطام واختباطها ، وانسل عن لجام التقوى رؤس الملة
وأوساطها ، وكثر انتماء القراء إلى الظلمة (٩٧) واختلاطها . فهل ينظرون
إلا الساعة أن تأتيتهم بغتة فقد جاء أشراطها ؟

فإن وجدت للدين معتضداً (٩٨) ، وألقت للإسلام منتصراً بعدما

(٩٢) الأناة : الحلم

(٩٣) من أناد : أى تمهل

(٩٤) طعى : أرتفع وزاد

(٩٥) التخرق لعة : فى التخلق من الكذب، وقد يقصد أيضاً الرعونة، فالخرق بفتحين مصدر

« الأخرق » وهو ضد الرفيق

(٩٦) فى ١ : منهمكين

(٩٧) فى ٢ : الظلم

(٩٨) العصد : الساعد، وهو من المرفق إلى الكتف، واللفظ يشير إلى العون والمساعدة

والثابت فى هامش ١ : مقتصراً وفى ب : معتصراً

درس^(٩٩) أعلامه ، وآذنت بالانصرام^(١٠٠) أيامه ، كنت كن يمهّد لرجاء الحق مقر القطب ، ويضع الهناء مواضع النقب .

والآن ، كما يفضي مساق هذا الترتيب إلى تسمية الكتاب والتلقيب ، وقد تحقق للعالمين أن صدر الأنام^(١٠١) وموئل الأيام ، ومن هو حقاً معول الإسلام يدعى بأسماء تبر^(١٠٢) عليها موانيه ، ويفوق فخواها معاليه ، فهو غياث الدولة ، وهذا إذا تم (غياث الأمم في التياث الظلم) . فليشتهر بالغيathi كما شهر الأول بالنظامي ، والله ولي التأييد والتوفيق ، وهو بإسعاف راجيه حقيق .

فأركان الكتاب ثلاثة :

أحدها : القول في الإمامة وما يليق بها من الأبواب .

والركن الثاني : في تقدير خلو الزمان عن الأئمة وولادة الأمة .

والركن الثالث : في تقدير انقراض حملة الشريعة .

فلتقع البداية بالإمامة .

(٩٩) من درس الثوب أى أخلق

(١٠٠) الانصرام : الانقطاع

(١٠١) الموئل : الملجأ

(١٠٢) التبر : ما كان من الذهب غير مضروب ، واستخدام اللفظ كناية عن نفاسة الاسم

كتاب الإمامة

وهي ثمانية أبواب :

الباب الأول : في وجوب نصب الأئمة وقادة الأمة .

الباب الثاني : في الجهات التي تعين الإمامة وتوجب الزعامة .

الباب الثالث : في صفات أهل الحل والعقد واعتبار العدد فيمن اليه العهد .

الباب الرابع : في صفات الإمام القوام على أهل الإسلام .

الباب الخامس : في الطوارئ التي توجب الخلع والانتخلاء (١٠٣) .

الباب السادس : في إمامة المفضول .

الباب السابع : في نصب إمامين .

الباب الثامن : في تفصيل ما إلى الأئمة والولاية .

الباب الأول

في معنى الإمامة ووجوب نصب الأئمة وقادة الأمة (١٠٤)

الإمامة : رئاسة تامة ، وزعامة عامة ، تتعلق بالخاصة والعامة في مهمات الدين والدنيا ، متضمنها حفظ (١٠٥) الحوزة ورعاية الرعية ، وإقامة الدعوة بالحجة والسيف ، وكف الجنف (١٠٦) والحيف (١٠٧) والانتصاف للمظلومين من الظالمين ، واستيفاء الحقوق من المتنعين وإفائها على المستحقين .

وهذه جمل يفصلها الباب الثامن المشتغل على ما يناط بالأئمة وهي مراسم تحمل محل التراجم ، وفيها الآن مقتنع ، وسيأتى متسع في البيان مشبع إن شاء الله عز وجل .

فنصب الإمام عند الامكان واجب . وذهب عبدالرحمن (١٠٨) بن كيسان إلى أنه لا يجب ، ويجوز ترك الناس أخياراً (١٠٩) يلتطمون (١١٠) اثتلافا واختلافاً ، لا يجمعهم ضابط ولا يربط شتات رأيهم رابط .

وهذا الرجل هجوم على شق العصا ، ومقابلة الحقوق بالعقوق، لا يهاب

(١٠٤) ساقطة من ١ ، ب : وقادة الأمة

(١٠٥) الحوزة : الناحية وهي هنا بمعنى البلاد

(١٠٦) الجنف : الميل أو الانحراف

(١٠٧) الحيف : الجور والظلم

(١٠٨) هو أبو بكر الأصم الذي خرج عن الإجماع ، ورأى أن نصب الامام أمر غير

واجب . مقالات الاسلاميين ٢ : ١٤٩ لسان الميزان ٣ : ٢٧٤

(١٠٩) أى خائفين

(١١٠) التطلت الأمواج : ضرب بعضها بعضاً

حجاب الانصاف ، ولا يستوعر ^(١١١) أصوب الاعتساف ولا يسمى إلا عند الانسلال ^(١١٢) عن ربة ^(١١٣) الاجماع ، والحيد عن سنن الاتباع ^(١١٤) . وهو مسبوق باجماع من أشرقت عليه الشمس شارقة وغاربة ، واتفاق مذاهب العلماء قاطبة .

أما أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رأوا البدار إلى نصب الإمام حقاً ، وتركوا بسبب التشاغل به — تجهيز رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفنه ، مخافة تنفثام ^(١١٥) هاجمة محنة . ولا يرتاب من معه مسكة ، أن الذب ^(١١٦) عن الحوزة ، والنضال دون حفظ البيعة محتموم ^(١١٧) شرما ^(١١٨) ولو ترك الناس فوضى لا يجمعهم على الحق جامع ، ولا يزعمهم وازغ ، ولا يردعهم عن اتباع خطوات الشيطان رادع ، مع تفنن الآراء ، وتفرق الأهواء اثبت النظام وهلك الأنام وتوئب الطغام ^(١١٩) والعوام ، وتحزبت الآراء المتناقضة ، وتفرقت الارادات المتعارضة ، وملك الأردلون سراة ^(١٢٠) الناس

(١١١) وعز جبل وعز من «عز» واستوعره، وجده وعرا، وكذا التصف والاعتساف

(١١٢) أى الخروج

(١١٣) الربك بالكسر، جبل فيه عدة عرا تشعربه البهم الواحدة من العرا (ربة) وفى

الحديث « خلع ربة الاسلام من عنقه »

(١١٤) مقالات الاسلاميين ٢ : ١٤٩ والأحكام السلطانية للماوردى ص ٥

(١١٥) الفشم : الظلم

(١١٦) الذب : النج والدفع

(١١٧) فى د : محترم

(١١٨) ساقطة فى ا

(١١٩) الطغام : أوغاد الناس، الواحد والجمع فيه سواه

(١٢٠) سراة : كل شئ أعلاه

وفضت المجامع ، واتسع الحرق على الراقع ، ونشبت الخصومات ، واستحوذ على أهل الدين ذوو العرامات (١٢١) ، وتبددت الجماعات ، ولا حاجة إلى الاطناب بعد حصول البيان ، وما يزغ الله بالسلطان أكثر مما يزج بالقرآن ، (١٢٢) .

فاذا تقرر وجوب نصب الإمام ؛ فالذى صار إليه جماهير الأئمة (١٢٣) ، أن وجوب النصب مستفاد من الشرع المنقول ، غير متلقى من قضايا العقول ، وذهبت شرذمة من الروافض (١٢٤) إلى أن العقل يفيد الناظر العلم بوجوب نصب الإمام ، واستقصاء القول في استحالة تلقى الأحكام من أساليب العقول بحر فياض لا يغرف ، وتيار أمواج لا ينزف . والفئة المخالفة في هذا الباب أخذت مذهبها ؛ وتلقت مطلبها من مصيرها إلى أن الله تعالى جده ؛ يجب عليه استصلاح عباده ، وزعموا أن الصلاح في نصب الإمام ؛ واستمدوا في تقرير ما يحاولونه وتمهيد ما يزاولونه من الوجوه التي ذكرناها . وهذا منهم جهل بحقيقة الإلهية ؛ وذهول عن سر الربوبية .

ومن وفق للرشاد ، واستن في منهج السداد (١٢٥) ؛ واستند في نظره على

(١٢١) ربما جمع العرم وهو المطر الشديد . كناية عن العرسين

(١٢٢) من أقوال عثمان بن عفان رضى الله عنه . النعماني : الإيجاز والاعجاز ص ٨

(١٢٣) في ١ ، ب : الأمة

(١٢٤) قوم من الشيعة ، سموا بذلك لرفضهم لإمامة أبي بكر وعمر ، وهم مجموعون على أن

النبي صلى الله عليه وسلم نص على استخلاف علي بن أبي طالب بأسمه ، وأظهر ذلك وأعلنه ، وأن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن الإمامة

لا تكون إلا بنص وتوقيف ، وأنها قرابة مقالات الإسلاميين ١ : ٨٩

(١٢٥) في ٥ : واستقر

اثبات ، علم أن من ضرورة تحقق الوجوب ، تعرض من عليه الوجوب للتأثر
بالمثاب والعقاب^(١٢٦) ، ومن تصدى لطرق الغير وقبول الأثر ، فهو عرضة للكافات
ودرية^(١٢٧) لأسنة العاهات .

والقديم تعالى لا يلحقه نفع ولا يناله ضرر يعارضه دفع ، فاعتقاد الوجوب
عليه زلل ، فهو الموجب بأمره^(١٢٨) ، ولا يجب عليه شيء من جهة غيره .
ثم الأديان والملل^(١٢٩) والشرائع والنحل ، أحوج إلى الأنبياء المؤيدين
بالمعجزات والآيات الباهرات ، منها إلى الأئمة ، فإذا جاز خلو الزمان عن النبي
- وهو معتصم دين الأمة - فلا بعد في خلوه عن الأئمة ، فقد ثبت أنا عرفنا
وجوب نصب الإمام من مقتضى الشرع الذي تعبدنا به ، ولو رددنا إلى
العقول لم يبعد^(١٣٠) أن يهلك الله تعالى الخلائق ، ويقطعهم في الغوايات على
أنحاء وطرائق ، ويغمسهم في غمرات الجهالات ، ويصرفهم^(١٣١) عن مسالك
الحقائق فيحكمه تردى المعتدون ، وبفضلة اهتدى المهتدون ، لا يسأل عما
يفعل وهم يسألون .

فهذا منتهى الغرض في ذلك .

(١٢٦) د : أو العقاب

(١٢٧) درية : توصل إلى علمه ، وفي د : ودرية

(١٢٨) في د : فلا يجب

(١٢٩) في د : والملك

(١٣٠) ساقطة في د : تعالى

(١٣١) في د : وتصرفهم

الباب الثاني

في الجهات التي تعين الامامة وتوجب الزعامة^(١٣٢)

فصل

في القول في النص ، وفي حكم ثبوته وانتفاؤه

لو ثبت النص من الشارع على إمام ، لم يشك مسلم في وجوب الإتيان على الإجماع ، فإن بذل السمع^(١٣٣) والطاعة للنبي واجب باتفاق الجماعة ، وإن لم يصبح النص ، فاختيار من هو من أهل الحل والعقد كاف في النص والإقامة وعقد الإمامة

وقد تفننت في ذلك الآراء والمطالب ، واختلفت الأهواء والمذاهب .
ولو ذهبت أحصيتها وأستقصيها لأدى مضمون الباب إلى حدود الإسهاب .
ولو آثرت الانكفاف والاضراب لكان ذلك إخلالا بوضع الكتاب .
فالوجه ارتياد الاقتصاد ، واجتناب السرف ، وتعدى المدى والطرف .
فالافراط في البسط ممل ، والتفريط والاختصار مخجل ، والاقتصار على ما يحصل به الاقناع شرف^(١٣٤) الطباع فذهبت الإمامية من الروافض^(١٣٥) إلى أن النبي عليه السلام نص علي على رضى الله عنه في الإمامة ، وتولي الزعامة ،

(١٣٢) ساقطة في ١ ، ب : في الجهات التي تعين الإمامة وتوجب الزعامة

(١٣٣) زيادة من د : السمع

(١٣٤) في ب و د : شرف

(١٣٥) ساقطة من د : من الروافض

ثم تحزبوا أحزابا ، فذهبت طوائف منهم إلى أن الرسول صلى الله عليه (١٣٦) نص على خلافته على رؤس الأشهاد نصاً قاطعاً لا يتطرق إليه مسالك الاجتهاد ولا يتعرض له سبيل الاحتمالات ، وتقابل الجائزات ، وشفى في محاولة البيان كل غليل ، واستأصل مسلك كل تأويل ، وليس ذلك النص مما نقله الاثبات والرواة الثقات من الأخبار التي يلحج بها الآحاد ، وينقلها الأفراد كقوله (من كنت مولاة فعلى مولاة) (١٣٧) . وقوله لعلى (١٣٨) (أنت منى بمنزلة هرون من موسى) (١٣٩) . إلى غيرهما مما سنويده ، ونورده ، ونجرد الكلام فيه .
وتفرده ، والله المستعان وعليه التكلان

ثم قال هؤلاء : كفرت الأمة بكم النص ، وردده وحسم مسلك دركه
وسده .

(١٣٦) في ١ : عليه السلام

(١٣٧) أخرجه الحاكم عن بريدة الأسلمي رضى الله عنه قال : غزوت مع على إلى أئمن فرأيت منه جفوة فقدمت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت عليا فتنقصته فرأيت وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتغير فقال : يا بريدة ، أأنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم ؟ قلت : بلى يا رسول الله ، فقال : من كنت مولاة فعلى مولاة .
قال الحاكم : هذا الحديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .

المستدرك ٣ : ١١٠ و ٢ : ١٣٠

كما رواه الإمام أحمد والطبراني ورجال أحمد ثقات . مجمع الزوائد ٩ : ١٠٤

(١٣٨) في دزيادة : على تعالى عليه السلام

(١٣٩) ورد بلفظه عن معاوية في سنن ابن ماجه ١٠ ص ٤٥ حديث رقم ١٢١ وروى الشيخان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى تبوك واستخاف عليا فقال : أتخلفني في الصبيان والنساء ؟ قال : ألا ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس بنى بعدى . اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ص ٦٤٠ الحديث رقم ١٥٥٦

واجترأ بعض الإمامية في ادعاء نص شائع ، ولفظ مستفيض ذائع ، بالتمسك بما رواه الرواة في الباب ، ودونه أرباب الألباب في الكتاب .

وذهب فرق من الزيدية: إلى أن الرسول عليه السلام ما نص على معين في الخلافة ، ولكنه ذكر عليه السلام بالمرامض والملاح ، والمعاريض ، والصرايح الصفات التي تقتضى الإمامة استجماعها ، فكانت متوافية في علي دون من عداه وسواه ، فضلت الأمة إذ وضعت الإمامة فيمن لم يتصف بتلك الصفات ، ولم يتسم بتلك السمات . ثم تشوف طائفة من المنتمين إلى السنة إلى ادعاء النص على أبي بكر ، وصار صائرّون يعرفون بالعباسية إلى أنه عليه السلام نص على عمه العباس . وخصصه بالإمامة من بين سائر الناس نخباً يزيل الريب ، ويزيح الالتباس .

وإذا استندت المذاهب إلى الدعاوى ، اجتدر إلى ما يهواه كل غاوى ، فتهافت الورى على المهاوى ، وإذا طولب كل مدع بمنهاج الصدق والحجاج بالمسلك الحق ، لاحت الحقائق ، وانزاحت الغوائل ، وحصحص الحق ، وزهق الباطل .

فالذى يقتضيه الترتيب إيضاح الرد على أصحاب النص ، ثم اتباع ما عداه من الآراء بالتغيير والفحص ، فنقول :

النص الذى ادعيتموه ، ونظم به عقودكم ، وربطتم به مقصودكم ، بلغكم إستفاضة وتواتراً من (١٠) جمع لا يجوز منهم في مستقر العادات ، ومستمر الأوقات ، التواطىء على الكذب ؟ أم تناقله معينون من النقلة واستبد به

مخصوصون من الحملة ، فان زعموا أنه منقول تواتراً على الشرائط المذكورة في الاستفاضة أولاً ، ووسطاً ، وآخرآ ، فقد ادعوا عظمة في مجاهدة البداية والضرورات ، وانتهوا من البهت والعناد إلى منتهى الغايات . وقيل لهم كيف اختصاصهم وأنتم الأذلون الأقلون بهذا الخبر دون مخالفيتكم ^(١٤١) ؟ وكيف انحصر هذا النبأ فيكم مع استواء الكافة في بذل كنه المجهود في الطلب والتشمير والتناهي في ابتغاء المقصود واجتناب التقصير ؟

ولو ساغ اختصاص قيام أقوام بدرك خبر شائع مستفيض ذائع ، لجاز أن يختص بالعلم بأن في الأقاليم بلدة تسمى بغداد طوائف مخصوصون مع تماثل الكافة في البحث عن المسالك والأقاليم والممالك . وبم ينكرون على من يزعم أنه عليه السلام نص على أبي بكر نصاً منتشراً في الأقطار ، مطبقاً للخطط والديار ؟

ولسنا نذكر ذلك للاختيار ^(١٤٢) والایثار ، ولكن المذاهب الفاسدة والمطالب الحائدة ، إذا تعارضت تناقضت وترافضت ^(١٤٣) ، وبقي الحق المبين والمنهج المتين ^(١٤٤) أبلج لائحاً لأهل الاسترشاد ، وطاحت مسالك العناد . وإن زعموا أن النص نقله آحاد ، استبان على الارتجال والبديهة خزيمهم ، واستوى إثباتهم وتقييمهم ، فان الآحاد لا يصممون عن الزلل ، بل يتعرضون لإمكان الخطأ والخطل ، فنقلهم لا يقتضى العلم بالخبر عنه قطعاً ، فليت شعري

(١٤١) في د : مخالفكم

(١٤٢) في ١ : الاختيار

(١٤٣) في ١ : تفرافضت

(١٤٤) في د : الحق المتين والمنهج المبين

كيف علموا النص على القطع ، مع تجويز خطأ ناقله ١؟ وترجيم (١٤٥) الظنون في حامله ١؟ .

ثم لا يسمون عن معارضتهم بنقيض ما اتخذوه معتصمهم من ادعاء النص على أبي بكر أو العباس (١٤٦) وغيرهما رضى الله عنهم ، فقد انحلت شكائهم ووضحت أكاذيبهم وعظائمهم .

ومساق هذه الطريقة يشير إلى الرد على من ينجح عن مسلك الحقيقة .

فان قيل : غايتم فيما قررتموه وكررتموه ، الرد على يدعى العلم ، فان سلم لكم ما رمتموه . واستتب لكم ما نظمتموه من إبطال مذهب الخصم (١٤٧) فعليكم وراء ذلك طلبية حاقة ، ليس لكم بها قيل ولا طاعة ، وهي أن يقال لكم أنتم قاطعون بانتفاء النص فبم أدركتم حقيقة الانتفاء ؟ وكيف ترقينم عن مخالجة (١٤٨) الشك والمراء إلى هذا الادعاء ؟ (١٤٩) فأنتم في دعوى النفي ومن ادعى الاثبات على سواء . وإذا (١٥٠) استوى المسلكان ، وتشاكلت جهات الامكان ، فسبيل الانصاف والانتصاف اجتناب القطع في النفي والاثبات على جفاف .

قلنا : الآن نحملكم بالبرهان الأوضح على سلوك اللقم (١٥١) الأفيح

(١٤٥) الرجم : أن يتكلم بالظن ، صار فلان رجما : أى لا يوقف على حقيقته

(١٤٦) في ١ : والعباس

(١٤٧) في ١ : للخصم

(١٤٨) في د : محالة

(١٤٩) في ١ : هذه الادعاءات

(١٥٠) في د : فاذا

(١٥١) ألقمته حجرا : أسكنه عند الخصام ، وفاح المسك يفوح فوحا إذا انتشر ريحه والمقصود هنا : البرهان الدائم الشائع

ونستاقكم إلى المحجة الغراء بالحجة البيضاء، فليعلم المسترشد أن الذي دفعنا إليه متلقى من اطراد العادات، واستمرارها، وجريانها على النضايا المألوفة المعروفة. واستقرارها^(١٥٢). فلما اطرده العرف على مكر الأيام، وممر الأعوام، أن النبأ العظيم، والخطب الجسيم، وما يحل خطره، ويتفاقم وقته في النفوس وغرره، تتوفر الدواعي على اللهب بصدقه^(١٥٣) وذكره^(١٥٤) والاعتناء بنشره وشهره، والاهتمام بأمره. لعلو منصبه وقدره. ووضوح هذا يغني عن بسط المقال وضرب الأمثال. فلو حل سلطان الوقت بقعة من البقاع، وقدم بعض الأصقاع، محفوفاً بالاتباع، مكتوفاً^(١٥٥) بالأشياء في جنده^(١٥٦) العرمرم، وموكبه المعظم، لاستحال أن ينقل ذلك آحاداً أو يستبد بذكره^(١٥٧) فئة استبداداً فيالله^(١٥٨) العجب! لم يخف اجتماع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولاته وسعاته^(١٥٩) ونديه لجمع^(١٦٠) مال الله جباته فشاعت

(١٥٢) في د : فيما

(١٥٣) بصدقه : ساقطة في ب و د .

(١٥٤) في ب : بذكره .

(١٥٥) في د : مكتوفاً

(١٥٦) في د : جيشه

(١٥٧) في ب : أو تستدركه في د : ينفك زيادة

(١٥٨) في ب ، د : للعجب

(١٥٩) في د : ولاية وسعاية

(١٦٠) في د : يجمع

توليته معاذاً (١٦١) أو عتاب ابن أسيد (١٦٢) ومن سواها ، ووقعت توليته
عليها عهد الإمامة في المتاهات وظلمات العمايا ١؟ هيهات هيهات !!

ولما اجتمع صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم السقيفة لتقديم زعيم
وتعيين خليفة ، وتفرقت (١٦٣) الآراء ، وتشلت الأهواء ، وكشرت عن أنبيائها
الداهية الدهياء ، وغشي المسلمين المعضلة الزباه (١٦٤) وامتدت إلى الشقاق الاعناق
وتحازرت (١٦٥) الآماق ، واشرب النفاق ، وجحظت نحو ارتقاب تقطع
الأسباب الأحداق ، وتقلقلت لمثار الفتن في أغمارها البيض الرقاق ، وتناوش
الأوس والخزرج ، وأعضل المدخل والمخرج ، واعتاص المسلك والمدرک

(١٦١) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس . . الأنصارى الخزرجى ، ويكنى أبا عبد
الرحمن ، صحابى ، كان أعلم الأمة بالحلال والحرام ، وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن في عهد
النبي صلى الله عليه وسلم ، توفي سنة ١٨ . ابن عبد البر : الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣
ص ١٤٠٢ والطبقات الكبرى ٢ : ٣٤٧ وحلية الأولياء ١ : ٢٢٨ وصفة الصفوة
١ : ٤٨٩ .

(١٦٢) هو عتاب بن أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس القرشى الأموى ،
أسلم يوم فتح مكة ، واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على مكة عام الفتح حين خروجه إلى حنين
وأقره أبو بكر عليها ، فلم يزل إلى أن مات ، وكانت وفاته يوم مات أبو بكر الصديق رضى
الله عنه ، أى سنة ١٣ هـ .

شذرات الذهب ١ : ٢٦ ، الاستيعاب ٣ : ١٠٢٣ كتاب المحبر لابن حبيب ١٢٦ ، ١٢٧
(١٦٣) فى ١ : تفرقت

(١٦٤) فى ١ : الزنا وفى ب : الرناء

(١٦٥) فى د : وتحازدت ، وتحازرت أى تضابقت ، والمعنى ضيق جفنه ليحدد النظر

والمنهج ، حتى ذكر لأمر الامرة سعد بن عبادة^(١٦٦) ، وباح^(١٦٧) بنصبه من أراحه ، وما كانت تفقات عنه بيضة مضر ، ولا درت عليه من محض قرش درر ، فنفرت^(١٦٨) النفوس الأية ، ولم يكن نهمه قضية مرضية ، فأفنع وكفى فى انسلاله عن المنصب الذى تشوف إليه قول المصطفى وهو قوله (قدموا قرشا ولا تقدموها)^(١٦٩) وقوله (الأئمة من قرش)^(١٧٠) ، فلم بيد ناصبوه لما ظهر المنهاج ، وبهر الحجاج خلافا ، وآثروا^(١٧١) إذعاننا للحق وائتلافا — على ما سند ذكر فى باب إثبات إمامة أبى بكر — من تلك القصة أوساطا وأطرافا إذ لم نر أن نستوعبها استيعافا^(١٧٢) .

والغرض من ذكرها الآن — قبل أن نعيدها^(١٧٣) استئنافا — أن الناس فى

(١٦٦) سعد بن عبادة بن ديلم بن حارثة الخزرجى ، يكنى أبا ثابت ، صحابى من أهل المدينة ، كان سيد الخزرج ، وكان يلقب فى الجاهلية بالكامل ، وكان أحد الامراء والاشراف ، وطعم فى الخلافة ولم يبايع أبى بكر ، وتوفى سنة ١٤ هـ

صفة الصفوة ١ : ٥٠٣ وأسد الغابة ٢ : ٣٥٦ والاستيعاب ٢ : ٥٩٤ .

(١٦٧) فى د : وتاج

(١٦٨) فى د : ففرت

(١٦٩) حديث صحيح ، أخرجه الشافعى عن ابن الشهاب . المسند بهامش الأم ٦ : ٩١٩

الطبرانى عن عبد الله بن السائب فى المعجم الكبير . نقلا عن الجامع الصغير للسيوطى ٢٢٧

(١٧٠) جزء من حديث ، رواه أحمد وأبو يلى والطبرانى فى الأوسط ، ورجال أحمد

ثقات . بجم الزوائد ٥ : ١٩٢

أما رواية الشيخين (فهى لا يزال هذا الأمر فى قرش ما بقى منهم اثنان)

رواه البخارى ، ومسلم ، البخارى ٨ : ١٠٥ ومسلم ٣ : حديث رقم ١

(١٧١) فى د : وأقروا

(١٧٢) فى د : استطاقا

(١٧٣) فى د : نعيدها

ملتطم هذه الأعواص والارتباك^(١٧٤)، طلبوا وزرا^(١٧٥) يلاذ بظله، ويرجع إليه في عقد الأمر وحله ، ويفوض إليه معاهد الشأن كله ، فاتفقت للصديق البيعة والصفقة ، وتولى مستحق الحق حقه ، فاستراحت النفوس ، وانزاحت الحدوس ، فلو كان استفاض فيهم نصبه عليا^(١٧٦) وكان لعمر الله مستصلحا لمنصب الإمامة مرضيا، لقال في القوم قائل : ما لكم ترتبكون في الظلمات ؟ وتشتبكون^(١٧٧) في الورطات ؟ وتترددون في الخفض والرفع ؟ والتفريق والجمع ؟ وتركون نص صاحب الشرع ؟

فاستبان بارتجال الأذهان أن النص لو كان ؛ لاستحال فيه الخفاء والكتمان ، ولتناجى به على قرب العهد به^(١٧٨) أو بعده اثنان على مكر الزمان .

فوضح بمجموع ما ذكرناه أن الأمر أمران :
أحدهما ، بطلان مذهب من يدعى العلم بالنص . هذا مستدرك بضرورات العقول، من غير حاجة إلى بحث ونظر وفحص .

والثاني ، القطع على الغيب بأنه لم يجر من رسول الله صلى الله عليه تولية ونصب .

ونحن الآن نعصد الكلام بواضحة لا يأباه منصف ، ولا يقتحم ردها إلا متعسف ، فنقول :

(١٧٤) في د : والانباس

(١٧٥) أي ملجأ

(١٧٦) في د : كرم الله وجهه

(١٧٧) في د : ويسئلكون

(١٧٨) به : ساقطة من ا ، د

لو ساع تقدير الكتان في الأمور الخطيرة ، لجر ذلك أموراً عدة (١٧٩) ،
ولاتجه للملحدين وعصب الجاحدين أن يقولوا : قد عورض القرآن في
منقرض الزمان ، ثم تغشاه الكتان ، وأطبق على إخفائه أهل الايمان . فاذا
سوغم معاشر الروافض خفاء التنصيص ، ودروس (١٨٠) التعيين من الشارع
والتخصيص ، مع العلم بأن مما يتقاضى النفوس أربابها أن تذيب تولية العهود ،
وتشيع نصب الأمراء ، أو عقد الألوية والبنود والجلالات على ذلك مفطورة
مختارة كانت أو مقهورة . وإذا لم تبعدوا (١٨١) مع ذلك في الخفاء (١٨٢) ،
فما يؤمن من القرآن من تقدم المناقضة ، وسبق المعارضة !

وهذا محاولة إثبات الفرع بما يكر بالهدم على الأصل ، وهو — وحق
الحق — نقيض موجب العمل ، فقد وضح الحق وحصحص ، واضمحلت تخيل
أصحاب النص (١٨٣) وانحص . وهذا كله مسلك الكلام على من ادعى نصا
على رؤس الأشهاد ، غير الألفاظ التي نقلها الأفراد ، فأما من تعتمد منهم
الألفاظ المعروفة المألوفة التي رواها الآحاد مثل قوله عليه السلام (من كنت
مولاه فعلى مولاه) فالكلام على هؤلاء من وجوه :

أحدها : إننا نقول هذا اللفظ وماءداه وسواه ، نقله معدودون من الرواة ،
وهم عرضة الزلل والخطل والهفوات . وإن ظهر في غالب الأمر ، أنهم من الأثبات
والثقات ، فيما نعلمه من هذا الفن التمتع — لا غالب الظن — فهذا مسلك كاف ووجه في

(١٧٨) في د : عسيرة

(١٧٩) درس : عني وأعنى وذهب أثره

(١٨٠) في ا : يبعدوا

(١٨١) الخفاء : ساقطة من ا

(١٨٢) في د : النص والمحص

الرد على هؤلاء شاف . ثم لو تتبعنا الألفاظ التي لو نقلوها (١٨٤) لم نلف (١٨٥) واحداً منها على ما عقلوها .

فأما قوله عليه السلام (من كنت مولاة فعلى مولاة) ، فالمولى من الألفاظ المشتركة المرددة بين مسميات وجهات في الاحتمالات فيطلق والمراد به : ابن العم ، والمعنى ، والمعتق ، ويراد به الناصر (١٨٦) . ولو خضنا في مأخذ هذا اللفظ من أصل الوضع ، وأقمنا عليه مراسم الاستشهاد بالنظم السائر والنثر ، لطال الكلام وتمادى المرام . ولم نضع (١٨٧) كتابنا هذا لمثل ذلك ، فان تصنيف الماضين ، وتأليف المنقرضين ، مشحون بهذه الفنون . ومعظم المتلقين بالتصنيف في هذا الزمان السخيف ، يكتفون بتبويب أبواب ، وترتيب كتاب ، متضمنه كلام من مضى ، وعلوم من تصرم وانقضى ، ومقدار غرضنا الآن ، أن اللفظ الذي اعتقدوه معتصمهم ومعاذهم (١٨٨) ومعتصدهم (١٨٩) وملاذهم من الجملات التي يتطرق إليها تقابل الجائزات والتعلق بالمحتملات فيما ينفى (١٩٠) فيه القطع والثبات من شيم ذوى الجهالات .

(١٨٤) لو : ساقطة من ا

(١٨٥) في د : لم يلف

(١٨٦) قارن الباقلاني : التمهيد ص ١٧١

والرازي في معالم أصول الدين ص ١٤٣ : ١٤٥ ط الأزهرية والأكمدى في غاية المرام في علم السلام ص ٣٧٨ حيث يقول : [لا يمكن حمل لفظ المولى على الأولى فان ذلك مما لا يرد في اللغة أصلاً]

(١٨٧) في د : يضع

(١٨٨) في د : ومعاذهم

(١٨٩) في ب : ومعتصمهم

(١٩٠) في د : تبقى

وقد قيل جرت معاوضة ومعاوضة^(١٩١) بين علي وزيد ، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال علي لزيد (أنا مولاك) فقال زيد (بل ^(١٩٢) مولاى رسول الله) فلما ^(١٩٣) بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم ماجرى ، قال: (من كنت مولا فعلى مولاه) .

ومما تمسك به هؤلاء ، ما روى عن النبي صلى الله عليه انه قال لعلى رضى الله عنه ^(١٩٤) (أنت منى بمنزلة هرون من موسى) ، وهذه اللفظة حقاً من المجملات ^(١٩٥) المعدودة عند ذوى التحصيل من أغمض ^(١٩٦) المعوصات . ونحن إذا قدرنا فيه تعارض الاحتمال ، ووجه الاجمال ، فقد أسقطنا وجه الاستدلال ، فان الاستدلال بالظاهر الذى ^(١٩٧) يتطرق إليه مسلك التأويل ، ليس عليه فى التقطعات تعويل ، فما الظن بالمحمل ^(١٩٨) الذى لا يظهر لمعناه من حيث اللفظ تفصيل فن وجوه الاشكال : أن هرون عليه السلام كان من المرسلين ، ومات هرون قبل موسى صلى الله عليه بسنين ، فلم يخلقه بعد وفاته ، فلم يكن على من رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثابة هرون من

(١٩١) فى د : ومعاوضة

(١٩٢) فى ا : قل

(١٩٣) فى هامش د وفى ا : عليه السلام

(١٩٤) فى ب ، د : عليه السلام

(١٩٥) فى د : المجملات

(١٩٦) فى د : أغمض

(١٩٧) الذى : ساقطة من ا

١٩٨ فى د : بالمحمل

(١٩٩) ساقطة من ا ، د : صلى الله عليه

موسى فى شىء من حاله . نعم كان على (٢٠٠) فى حياة المصطفى وزره ونصيره
كما كان هرون رده موسى وظهيره . فاذا جرى الكلام فى معرض الاستعجام
والاستبهام لم يسع الاعتصام به فى مجتهدات الأحكام . فكيف الظن بنصب
الإمام ، وهو شوف (٢٠١) الأنام ، وأحق ما يعلق بتحقيقه الاهتمام ؟

وقد صح ورود هذا اللفظ على سبب لا يستتم معناه دون فهمه ، وهو أنه
صلى الله عليه وسلم لما هم بغزوة تبوك استخلف على المدينة علياً ، فعظم على
على تخلفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزائه ، وما كان عهد مفارقتة
فى شىء من حالاته ، وربط (٢٠٣) رسول الله صلى الله عليه (٢٠٤) على قلبه
وخفف من كربه ، وقال : لم تزل مساهمى فى الحسنى والسوءى والنعمى
والبؤسى ، وقد استخلفتك على أهلى كما استخلف هرون موسى (٢٠٥) . ثم
نعارضهم ببعض ما صح عن سيد البشر (٢٠٦) فى أبى بكر وعمر رضى الله

(٢٠٠) فى د : رضى الله عنه

(٢٠١) فى د : شرف

(٢٠٣) فى د : فربط

(٢٠٤) فى ١ : عليه السلام

(٢٠٥) يبدو لنا أن هذا الكلام لاجوبى نفسه - وليس حديثاً - قصد من ورائه بيان
المناسبة التى قيل فيها الحديث . والكلام هنا يطل فيه لإمام الحرمين النص على الإمامة أو الخلافة
وثبت أنها تتم بالاختيار ، قارن كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد ط
الجزائر سنة ١٩٣٠ ص ٤١٧ وما بعدها ، وتابعه الإمام الغزالى فى (فضائح الباطنية)
من ص ١٣٢/١٣٥ .

(٢٠٦) فى د : المرسلين

عنها ، قال عليه السلام (لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يتقدمهم غيره) (٢٠٧) .
وقال : (يا أي الله والمسلمون إلا أبا بكر) (٢٠٨) . وقال : (اقتدوا بالذين) (٢٠٩)
من بعدى أبا بكر وعمر) (٢١٠) .

واستخلف أبا بكر في إقامة الصلاة في مرضه التي توفي منها ، فقال صحب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم في تقدم أبي بكر رضى الله عنه (٢١١) :
رضيه رسول الله إماما لديننا ، أفلا نرضاه لديننا ؟ (٢١٢)

(٢٠٧) قارن بما في التمهيد للباقلاني ١٧٦ ، ١٧٧ ، وقد روى البخاري والترمذي
وأبو داود بروايات عدة عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال : (كنا نخير بين الناس زمان
رسول الله صلى الله عليه وسلم نخير أبا بكر ثم عمر ثم عثمان) وفي رواية البخاري (كنا
زمن النبي صلى الله عليه وسلم لانعدل بأبي بكر أحداً) جامع الاصول لابن الاثير ٩ :
١٢١ ، ١٢٥

(٢٠٨) الحديث : لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم غيره . قال الترمذي : هذا حديث
حسن غريب ح ٥ ص ٦١٤
(٢٠٩) في ١ : بالذين

(٢١٠) رواه الترمذي عن حذيفة ح ٥ : ٦١٠ وقال : حسن ، كما أخرجه الرواى عن حذيفة
والعدى في الكامل عن أنس ، الجامع الصغير ص ١٧
(٢٠٨) رضى الله عنه : ساقطة من ا

(٢١٢) روى ابن سعد في الطبقات الكبرى عن الحسن قال : قال على لما قبض النبي
صلى الله عليه وسلم ، نظرنا في أمرنا فوجدنا النبي صلى الله عليه وسلم ، قد قدم أبا بكر في
الصلاة فرضينا لديننا من رسول الله صلى الله عليه وسلم لديننا فقدمنا أبا بكر . ٣ : ١٨٣
كما وردت عن الامام أحمد رحمه الله تعالى كلاما يدل على أن خلافة أبي بكر تثبت بالنص
الحق والاشارة ، وبهذا قال جماعة من أصحاب الحديث . راجع المعتمد في أصول الدين للامام =

والذى عليه التعويل فى الجملة والتفصيل ، أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم شهدوا وغنبا ، واستيقنوا عن عيان واستربنا ، وكانوا قدوة الأنام ، وأسوة الإسلام ، لا يأخذهم فى الله عذل (٢١٣) وملام ، وما كانوا بعد استئثار الله برسوله تحت اقتهار واقتسار ، بل كانوا مالمكين لأعنة الاختيار ، لا يؤثرون على الحق أحداً ، ولا يجدون من دونه ملتجداً ، ولم يرهق وجوههم الكريمة وهج (٢١٤) البدع والأهواء ، ولم يقتحموا جرائم اختلاف الآراء ، كالنبعة (٢١٥) التى لا تتشظى ، وإن سيموا مخالفة للحق تزيدوا كالحمة تتلظى (٢١٦) . فليت شعرى ، كيف لم يفهموا على ذكاه القرائح النصوص الصرائح ، وتفطن لها الرعاع الهمج ، المتضمخون (٢١٧) بالمخازى والفضائح ؟

فقد بطل ادعاء النص وطاح ، واستبان الحق لباغيه ولاح ، فاذنجز مقدار غرضنا من الرد على أصحاب النصوص ، ووضح بطلان مذهبهم على الخصوص وسبق فى صدر الكلام وجوب نصب الإمام ، فقد حان الآن أن نوضح

== أبى يعلى الفراء مخطوطة بالظاهرية بدمشق نقلا عن يوسف أبوش بكتابه : نصوص الفكر السياسى الإسلامى (الإمامة عند السنة) ص ١٩٦ .

(٢١٣) العذل : الملامة

(٢١٤) الوهج : الفتنة والشغب

(٢١٥) فى د : كالبیضة

(٢١٦) يقصد بهذا الوصف شدة غضبهم عندما يرون مخالفة الحق

(٢١٧) أى المتلخظون

أن الاختيار من أهل الحل والعقد ، هو المستند المعتقد ، والمعول المعتضد ، فنقول - مستمسكين بحبل الله المتين (٢١٨) ، وفضله المبين ؛ وهو المعتصم في كل مطلب ، وليس وراء الله للمره (٢١٩) مذهب - ثبوت الاختيار يستدعي تقديم إثبات الإجماع على منكره ، وتحقيق الغرض فيه صعب المدرك ، متوهر المسلك على من لا يدره ، ومن يحاوره قبل الاستيثاق بما ينجيه عن ظلمات التيه ، عسر (٢٢٠) عليه تلافيه (٢٢١) ولا بد من رمزه (٢٢٢) إلى وجه الاشكال والاعضال في صيغة سؤال ، ثم نعطف عليه الانفصال متضمنا تلج الصدر على الكمال ، فان قيل لا يدل على وجوب اتباع الإجماع مسالك العقول : فان الرب تعالى موصوف بالاقتدار على جمع العالمين على الباطل على اضطرار ، وعلى خيرة منهم وإيثار (٢٢٣) ، وإذا كان ذلك مسوغا في العقل غير مستحيل ، وليس في العقل على القضاء بصدق المجمعين دليل ، وليس إلى درك ذلك من طرق (٢٢٤) المعقولات سبيل ، وليس في كتاب الله نص في إثبات الإجماع لا يقبل التأويل ، وليس على الظواهر القابلة للتأويلات في القطعيات تعويل ولا مطمع في إثبات الإجماع بخبر الرسول ، فانه لم يتواتر عنه عليه السلام نص في الإجماع يدرأ المعاذير ، ويقطع التجويز والتقدير ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يجتمع أمتي على ضلالة » (٢٢٥) نقله معدودون محدودون

(٢١٨) في ١ : المعين

(٢١٩) في ٥ : لكم

(٢٢٠) في ٥ : عسى

(٢٢١) من هنا اقتطاع في المخطوطة ب وتمت المقابلة بين ١ ، ٥

(٢٢٢) في ٥ : زمره

(٢٢٣) في ٥ : وإثبات

(٢٢٤) في ٥ : طرف

(٢٢٥) أخرجه الحاكم عن أبي الشعثاء قال : خرجنا مع أبي مسعود الأنصاري رضي =

معرضون لإمكان الهفوات والزلات ، على أنه يتطرق إليه سبيل التأويلات ، فلا يبعد أن يقال المعنى بقوله عليه السلام لا تجتمع أمتي على الضلالة ، إنها لا تنسلخ عن الإيمان ملازمة حماية الجاهالة ، فيكون مضمون هذه المقالة الإشعار بأمان الأمة عن المنقلب إلى الكفر والردة ، وإن تطاولت المدة ، فاذا لم نجد مسلكا في إثبات الإجماع معقولا ، وأصلا مقطوعا به في السمع منقولا ، فما مستند اليقين والقطع بثبوت الإجماع في وضع الشرع ، وعليه مدار معظم الأحكام في الفرق والجمع ، وإليه استناد المقاييس والعبر ، وبه اعتضاد الاستنباط في طرق (٢٢٦) الفكر ، فقد عظم الخطر وتفاقم الغرر ، وهذا مضلة (٢٢٧) الأنام ومزلة الأقدام ، ومتاهة الخواص والعوام ، ومعرفة الغواص والعوام ، وما انتهى المهرة إلى مساق هذا الإشكال ومذاق هذا الإعضال فضلا عن المطمع في الانفضال .

== الله عنه قلنا له : اعهد إلينا فقال : عليكم بتقوى الله ولزوم جماعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، فإن الله تعالى لن يجمع جماعة محررة على ضلالة ، وأن دين الله واحد ، وإياكم والتلون في دين الله ، وعليكم بتقوى الله ، واصبروا حتى يستريح أو يستراح من فاجر .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . المستدرک ٤ : ٥٠٦/٥٠٧

وسنن الترمذی ٤ : ١٦٤ حديث رقم ٢١٦٧

كما رواه أحمد والطبرانی في الكبير وابن خزيمة في تاريخه عن أبي بصرة الغفاري رفعه ، في حديث (سألت ربي ألا تجتمع أمتي على ضلالة فأعطينيها ٠٠) ورواه عبد بن حميد وابن ماجه عن أنس رفعه : « إن أمتي لا تجتمع على ضلالة ، فاذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الاعظم » وبالجملة فالحديث مشهور الثن وله أسانيد كثيرة ، وشواهد عديدة في المرفوع وغيره . المقاصد الحسنة للسخاوي الحديث رقم ١٢٨٨ ، كشف الحفاء ٢ ص ٤٨٨ .

(٢٢٦) في د : طرف

(٢٢٧) في د : فضله

وأنا أستعين بالله تعالى وعليه الاتسكال فأقول : (٢٢٨) إذا صادفنا علماء الأمة مجمعين على حكم من الأحكام ، متفقين على قضية في تفاصيل الحلال والحرام وألفيناهم قاطعين على جزم وتصميم في تحليل أو تحريم ، وهم الجم الغفير والجميع الكثير ، وعلمنا بارتجال الأذهان أنهم ما تواطؤوا على الكذب على عهد وما تواضعوا على الافتراء عن قصد ، وهم متبددون في الأقطار ، متشتتون في الأمصار مع تناء الديار ، وتقاصي المزار ، لا يجمعهم رابط على وطر من الأوطار ، ثم كرت الدهور ، ومرت العصور ، وهم يجمعون على قطع مسدد من غير رأى مردد ، والأحكام في تفاصيل المسائل لا ترشد إليها العقول ، فنتبين أنه حملهم على اتفاقهم قاطع شرعى ومقتضى جازم مسمى ، ولولاه لاستحال أن يقطعوا في مظنات الظنون ثم يتفقوا من غير سبب جامع يحملهم على التواضع على الكذب ، ثم يستمروا (٢٢٩) على ذلك متع امتداد الآماد على استتباب واطراد ، هذا محال وقوعه في مستقر الاعتقاد ، وانما يتضح حقيقة هذه الطريقة بأسئلة وأجوبة عنها (٢٣٠) .

فإن قيل نرى أهل مذهب في الشرع يبلغ عددهم المبلغ الذي وصفتموه ، ولا يجوز من مثلهم التواضع والتواطؤ كما عرفتموه ، ثم هم مصممون على معتقدهم ، ولو قطعوا مثلاً ، لا ييغون عنه حولاً ، ثم لا يدل إجماعهم على القطع بأن مذهبهم الحق ، ومعتقدهم الصدق ، قلنا : هؤلاء وإن أطبقوا طبق الأرض

(٢٢٨) في د : فانا

(٢٢٩) في د : يستمر

(٢٣٠) قارن غايه المرام للامدى ٣٧٤

ذات الطول والعرض فهم معترفون ، بأنهم ظانون ، معتمدون بأساليب
الظنون ، ولا يقطعون بأن خصومهم مبطلون ، ولا يبعد في مطرد العادات
اجتماع أقوام على فنون من طرائق الظنون ، ومتابعتهم مسلكا (٢٣١) مخصوصا
فأما الاجتماع من مثل هذا العدد على دعوى القطع مع الاتفاق على أنه متلقى
من السمع من غير إسناد إلى قاطع في الشرع ، فهذا مستحيل على الضرورة
لا يجوز ذو تحصيل . وكيف يجوز ذهول علماء الأمة عن اعتراض الظنون
الهاجسة في النفوس الخاطرة في أدراج الفكر والحدوس (٢٣٢) حتى يحسبوا
المظنون في الشرع معلوما ، والمشكوك فيه مقطوعا به مفهوما ، ويتفوقوا على
القطع من غير معنى يوجب القطع (٢٣٣) ، هذا يكون تجويزه هجوما على
جحد الضروريات واقتحاما لورطات الجهالات ، وخرقا لموجب العادات .
فأما أن يغلب على ظنون جمع أمر عن قول رجل ظاهر العدالة مستقيم الحالة
مع علمهم (٢٣٤) بأنهم ظانون فليس ذلك بدعا عرفا وشرعا ، وإنما المستحيل
الاتفاق على العلم في السمعيات ، والإطباق على ادعاء اليقين في الشرعيات من
غير اطلاع على قاطع يقتضي الإجماع من عدد لا يجوز منهم التواطؤ والتواضع ،
فإن قيل قصارى هذا الانفصال عما توجه من السؤال ، إن الذين ينتحلون
مذهب إمام لا يدعون علما ، وإنما غايتهم غلبة ظن صدرها عن ترجيح وتلويح .
ونحن الآن نلزمكم ما لا تجدون دره سبيلا . فنقول : النصارى وغيرهم من
الكفار مصممون على فاسد عقدهم دينا ، ولو صب عليهم صنوف العذاب صبا ،

(٢٣١) ق ١ : ملكا

(٢٣٢) ق ١ : الجروس

(٢٣٣) د : القطع ساقطة من أ

(٢٣٤) من هنا ص ٢٤ ق ١ مقابل لوجه ٢/٦٥ ب

ما ازدادوا في معتقدهم إلا نضالا وذا، ولو اعتمد أضعفهم ينشر^(٢٣٥) بالمشار
لما آثر نكولا ورجوعا، وهم مطبقون أن عقدهم اليقين المبين، والدين المتين،
وعدهم ببر^(٢٣٦) على عدد المسلمين بأضعاف مضعفة، وخطة الإسلام بالاضافة
إلى ديار الكفار كالشامة البيضاء في مسك ثور أسود، وهذا السؤال عظيم
الوقع في الإجماع الواجب الاتباع في الشرع، ولا يحل معوصه إلا موفق،
بل لا ينتهى إلى غائلة السؤال إلا محقق، وليس يليق الانتهاء إلى هذه
المغاصة^(٢٣٧) في التحقيق بمقدار غرضنا في ذكر أحكام الإمام^(٢٣٨)،
ولكن صادفت فشطة وهزة إلى المجلس الأسمى، ووافقت بسطة، فأرخيت
فضل عناني، وأطلقت عذبة لساني، وانتهيت^(٢٣٩) إلى مأزق ومتضائق^(٢٤٠)
في مدارج الحقائق، يتوعر فيها العطن، ويتحير فيها القطن، ويضيق فيها
نطاق الخطى، ويعسر فيها لحاق الحق، وتضاهل فيها القرع عن شأو^(٢٤١)
السبق، ولكن المستعين بالله موفق والمتبرئ عن حوله وقوته بالصواب مستنطق
وحق على كل من له في مشرع الشرع مكرع^(٢٤٢)، وفي ربيع^(٢٤٣) الدين

(٢٣٥) في د : منة فنشر

(٢٣٦) في د : غير واضح

(٢٣٧) في د : المغاصات

(٢٣٨) في د : الإمامة

(٢٣٩) في د : أنتهيت

(٢٤٠) في د : مضايق

(٢٤١) في د : عن ساقه السبق، كرع : أى عنقه وتناول الماء بفيه من موضعه

(٢٤٢) المكرع : الموضع الذى تكرر الدواب فيه الماء

(٢٤٣) الربيع أى الدار : ماحولها ، المحلة ، المنزل ، الموضع

مرتج (٢٤٤) ، إذا انتهى إلى هذا المقام ، وأفضى به النظر إلى سر هذا الكلام ، أن يعلم أنه دفع إلى خطب عظيم من الخطوب الجسام ؛ فإن الإجماع مناط الأحكام ، ونظام الإسلام وقطب رحا الدين ، ومعتصم المسلمين ؛ ومعظم مسائل الشريعة ينقسم إلى مجتهدات في ملتطم الخلاف ومستندها في النفي والإثبات مسائل الإجماع ، وليس وراءها نصوص صريحة ، وألفاظ صحيحة في الكتاب والسنة ؛ فالأصل (٢٤٥) فيها الإجماع .

إذاً فمن لم يثق بالأصل الذي منه الاستنارة (٢٤٦) والاستنباط كيف يعدل في مسالك التحرى والتأخى (٢٤٧) معياره ، وأنا لم أظن في التشريب (٢٤٨) ، وأنا أقيم لهذا السؤال وزناً ، ولكنى رمت (٢٤٩) تنبيه القرائح لدرك الحقيقة والمعنى ، وأنا الآن أستعين بالله ، فهو المستعان عليه التكلان .

فأقول : مدار الكلام في إثبات الإجماع على العرف واطراده ، وبيان استحالة جريانه حائداً عن مألوفه ومعتاده ، فكل ما يتعلق بالدول والأديان والملل (٢٥٠) . فالعرف مستمر على اتباع شوف . ومطمح يجمع شتات الآراء ويؤلف افتراق الأهواء . وبهذا السبب انتظم أمر الدين والدنيا . ولو استرسل

(٢٤٤) في د : رتج

(٢٤٥) في د : والأصل

(٢٤٦) في د . الاستنارة

(٢٤٧) في د : الباغى

(٢٤٨) أى المبالغة وفى د : التسريف

(٢٤٩) أى قصدت

(٢٥٠) في د : والملك

الناس على مذاهبهم المتباينة في الارادات والمق و تقطعوا أيادي سبا (٢٥١)
لاستحالة الكون والبقاء ولهلك في النزاع والدفاع الجماهير والدهاء وإذا أراد
الله بقوم سوء آتركهم سدى ، يخبطون بلاوزر ، فاذ ذاك يتهافون على
ورطات الفرر ، ويتهاوون في مهاوى الخطر ، وملاك الأمور كلها ، ملة
تدعو إلى القربات والخيرات ، وتزجر عن الفواحش والموبقات ، ومرتبها
الأنبياء المؤيدون بالآيات ، (٢٥٢) وإيالة قهرية تضم النشر من الآراء المتناقضة ،
ومتعلقها الملوك والأمراء الممددون بالعدد والعدد . وأسباب المواتاة ، فما كان
من اتساق واتفاق مستنده دين أو ملك ، فليس وقوعه بديعا ، وما ذكره
جميعا في هذا الصنف في مستقر العرف ، وأما ما جعلناه متمسكا في الإجماع
فالانفاق (٢٥٣) على حكم معين في مسألة مخصوصة ، وهذا التعين لا يقتضيه إيالة
ملكية قهرية ، ولا قضية دينية نبوية ، ويستحيل إجماع عدد عظيم على أمر
من غير ثبوت سبب جامع ، كما يستحيل اجتماع العالمين في صبيحة يوم على
قيام أو قعود أو أكل أو نوم مع اختلاف الدواعي والصوارف ، وتباين
الجبيلات والخلق والأخلاق ، فحصول الاتفاق مع ذلك عن وفاق (٢٥٤) يفضى
إلى الانحراف في مطرد العرف والانحراف ، فقد تحصل من مجموع ما ذكرناه
أن إجماع أهل البصائر على القطع في مسألة مظنونة لا مجال للعقول فيها يستحيل

(٢٥١) أى قطعاً

(٢٥٢) الإيالة بمعنى السياسة ، يقال فلان حسن الإيالة وسىء الإيالة ، وتطلق أيضا على

الولاية .

(٢٥٣) فى د : والاتفاق

(٢٥٤) بداية المخطوطة ب ٢/٧٠

وقوعه من غير سبب مقطوع به بمعنى . فان قيل : لو كان سبب الإجماع خبراً مثلاً مقطوعاً به للهِج المجمعون بنقله ، قلنا : لا يبعد أن ينعقد الإجماع عن سبب مقطوع به ثم يقع الاكتفاء بالوفاق ، ويضرب المجمعون عن نقل السبب لقلة الحاجة إليه ، وكم من شيء يستفيض عند وقوعه ثم يتمحق ويندرس حتى ينقل آحاداً ، ثم ينطمس حتى لا ينقل ويقع الاكتفاء بما ينعقد الوفاق عليه ، ووضوح ذلك يغنى أصحاب المعارف بالعرف عن الإطناب في تقريره .

فان قيل : فالحجة لإدماستند الإجماع مقدماً ، وليس الإجماع في نفسه دليلاً . قلنا : الآن لما انكشف الغطاء وبرح الخناء ، فالحق المتبع أن الإجماع في نفسه ليس حجة ، إذ لا يتصور من المجمعين الاستقلال بإنشاء حكم من تلقاء أنفسهم ، وإنما يعتقدهم العنور على أمر جمعهم على الإجماع فهو المعتمد (٢٥٥) ، والإجماع مشعر به .

وليس قول المجمعين بأعلى منصباً من قول المصطفى ، ولا يستريب محصل أن الرسول لا يستقل دليلاً ، ولا ينتهض بنفسه إلى الحق سبيلاً ، ولكن المعجزة شهدت بعصمته وصدق لهجته فيما ينقله عن إله الخلق (٢٥٦) . فالحق والنهي (٢٥٧) قاضية بأن إلى الله المنتهى ، فأمره المطاع حقاً والرسول مبلغون عنه صدقاً ، والإجماع مشعر بحجة تقدم الرفاق سبقاً ، فليُنظر الموفق (٢٥٨)

(٢٥٥) في د : المعتقد

(٢٥٦) في د ساقطة : الخلق

(٢٥٧) في ب : ذو النهى (زيادة بعد إله الخلق) في ب : ساقطة والنهى

(٢٥٨) في د : الوفاق

الليبي إلى هذا الترتيب العجيب ، قدمنا وجه الإشكال ، وضيق (٢٥٩) المجال في صيغته سؤال ، ثم افتتحنا في إثبات الإجماع قاعدة لم نسبق إليها ، ولم نرحم عليها ، ثم لم نبد المقصود دفعة واحدة هجرما في إثبات الإجماع ، بل رأينا أن نجعل المسالك إلى مدارك الحق وظائف مترتبة ونجوما ، واشتملت الأسئلة المدرجة في أثناء الكلام على الإنتهاء إلى مغاصات الإشكال ، وانطوت طرق الانفصال على إيضاح الحق في صيغة هي السحر الحلال ، ثم لما فضضنا ختام كل منهم مجمل (٢٦٠) نصصنا على الغرض (٢٦١) ، وطبقنا المفصل وقد تجاوزنا حد الاقتصاد قليلا ، فانا لم نجد للمسائل القطعية في الإمامة سوى الإجماع تعويلا ، فأثرنا أن نورد في إثباته كلاما بالغنا ينجح به المنتهى ، ويستقل به الشاذي المبتدى .

ونحن بعد تقدم ذلك نخوض في اثبات الاختيار فنقول : اتفق المتمعن إلى الإسلام على تفرق المذاهب ، وتباين المطالب على ثبوت الإمامة ، ثم أطبقوا على أن سبيل اثباتها النص والاختيار ، وقد تحقق بالطرق القاطعة والبراهين اللامعة بطلان مذاهب أصحاب النصوص ، فلا يبقى بعد هذا التقسيم والاعتبار إلا الحكم بصحة الاختيار ، وإن أردنا أن نعتمد إثبات الاختيار من غير التفات إلى ابطال مذاهب مدعى النصوص أسندناه إلى الإجماع ، فائلين إن الخلفاء الراشدين انقضت أيامهم ، وتصرفت نوبهم ، وانسحبت على قمم المسلمين طاعتهم ، وكان مستند أمورهم صفقة البيعة ، فأما أبو بكر فقد

(٢٥٩) في د : صق

(٢٦٠) في د : مجل

(٢٦١) في د : المقصد

تواترت البيعة له يوم السقيفة ، وكان عمر (٢٦٢) ولى عهده ، وتعين عثمان من الستة المذكورة في الشورى بالبيعة ، ولما انتهت النوبة إلى علي رضي الله عنه (٢٦٣) طاب البيعة : فأول من بايعه طلحة (٢٦٤) والزبير (٢٦٥) ومن حاول بسط (٢٦٦) مقال في ايضاح استناد الأئمة الماضين إلى البيعة كان متكلفا مشتغلا (٢٦٧) بما يغني الظهور والنوادر عنه ، وقد قدمنا أن الإجماع هو المعتمد الأقوى والمتعلق الأولى

(٢٦٢) زيادة في د : رضي الله عنه

(٢٦٣) في د : زيادة من د

(٢٦٤) طلحة بن عبد الله التيمي ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد الستة أصحاب الشورى ، وأحد الثمانية السابقين للإسلام ، قتل يوم المحمل وهو بجانب السيدة عائشة رضي الله عنها سنة ٣٦ هـ .

طبقات ابن سعد ٣ : ١ ، الاستيعاب : ٧٦ ، صفة الصفوة ١ : ٣٣٦ ، تهذيب التهذيب ٥ : ٢٠

(٢٦٥) الزبير بن العوام ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . أسلم وهو ابن خمس عشرة سنة وقيل ابن اثني عشرة سنة .

وكان أول من سل سيفاً في الله عز وجل ، وشهد المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجعله عمر رضي الله عنها في الستة أصحاب الشورى الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض ، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة . قتل غيلة يوم الحل بوادي السباع سنة ٣٦ هـ . أسد الغابة ٢ : ٢٤٩ وصفة الصفوة ١ : ٣٤

ودول الإسلام ١ : ٣٠

(٢٦٦) ساقطة من أ : بسط

(٢٦٧) في د : مشتغلا

في قواعد الشريعة ، وهو الوسيلة ^(٢٦٨) والذريعة إلى اعتقاد قاطع معمى كما سبق في إثبات الاجماع تقريره .

فان قيل : هذا تدليس وتلبيس ؛ فانكم قدمتم في خلل الكلام الذى سقتموه في الإجماع ان ما يتفق من إجماع في الإيالات الملكية والسياسات القهرية ، وما يفرض فيها من إذعان جماعة ، وبذل طاعة لا يشعر بحق ولا باطل ، وميزتم ^(٢٦٩) الإجماع من هذه المسالك برده إلى اجتماع فى حكم الواقعة ، وزعتم أن ذلك يقتضى قضية جامعة ، ثم عدمتم فاستدللتم فى الإمامة بالإجماع ، وهي أعلى مراتب الدول ، وأرفع المناصب ، وهذا تناقض واضح ، وتهافت فى الكلام لائح ، قلنا هذا كلام من يبغي الأسماء والألقاب ، ويؤثر الإضراب عن لباب الأبواب ، وكأن السائل يرانا ندير ذكر الولاية ^(٢٧٠) ، فاستمسك بهذه الصيغة من غير إحاطة ودراية ، وذهل عن المقصد والنهاية . وهذا الفن يعود المتعلق به إلى ملتظم العناية ، وظلمات الغواية فنقول :

محل تملطنا بالإجماع ان الهم بالبيعة والإقدام عليها فى الزمان المتطاوّل ، كان أمراً جازماً يستند إليه مقاليد الولايات قبل استمرارها ، ويربط به عند الولاية والرايات قبل استقرارها ، ثم تناقله الخلائق على تفنن الطرائق ، ولم يبد أحد من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٢٧١) نكيرا ، ويستحيل ذلك من غير قاطع أحاط به المجمعون . نعم ، إنما يجرى باتباع ذوى الأمر على الحق

(٢٦٨) فى ١ ، ب الواو ساقطة

(٢٦٩) فى ١ : سير تم فى د : غير واضحة

(٢٧٠) فى د : فكأن السائل قد تر ذكر الولاة

(٢٧١) ساقطة من ١ و د : صلى الله عليه وسلم

أو الباطل العرف ، وإذا استقر الملك في النصاب ، وأذعنت الرقاب ، واستتببت الأسباب ، فاذ ذاك قد يحمل الرعية على قضية قهرية فيتواطون طوعاً وكرهاً ، ولا يرون الانسلاخ عن طاعته وجها ، فلما توفي المصطفى صلى الله عليه وسلم (٢٧٢) لم يخلفه ذو نجدة واقتهار وصاحب أيد ومنة واقتسار ، يتولى (٢٧٣) بعدد وعدد وأشيع وأنصار ، وترك الناس على نفوس أيية وهم عن القمأة (٢٧٤) والذلة عليه ، وطرائق في اتباع الحق مرضية ، وهم على خيرتهم فيما يذرون ويأتون فاستمسكوا بالبيعة في الأمر الأعظم الأهم ، والخطب الأظم ولم يختلفوا فيها ، وإنما ترددوا في تعيين المختار ، ثم استقاموا لياذا وما كان لياذا الماضيين بالبيعة في ماضى الدهر صادرا عن جامع قهرى ، بل كانت متقدمة على الإمامة ثم بعدها الانبعاث واتساق الطاعة ، فلم يبق إشكال في انعقاد الإجماع على الاختيار وبطلان المصير إلى ادعاء النص .

فان قيل قد حصرتم عقد الإمامة في الاختيار ، وأجريت في أثناء الكلام تولية العهد الصادر من الإمام ، قلنا : سياتى ذكر ذلك موضعاً منقحاً مصححاً في بابه ، ولكننا لما أردنا أن نتكلم في أصل الإمامة حصرناها بعد بطلان النص في الاختيار ، والتولية في العهود لا يكون إلا بمدثبوت الإمامة ، فهذا ما أردنا أن نبين ، والله الموفق للصواب .

(٢٧٢) زيادة في د : صلى الله عليه وسلم

(٢٧٣) ساقطة من أ : يتولى

(٢٧٤) في د : العمأة والذلة ، والقمأة بمعنى الذلة

الباب الثالث (٢٧٥)

في صفات الذين هم من أهل عقد الإمامة
وتفصيل القول في عددهم (٢٧٦)

مضمون هذا الباب فصلان :

أحدهما ، في صفات الذين هم من أهل عقد الإمامة .

والثاني ، في تفصيل القول في عددهم

ونحن نقدم على الفصلين تنبيهاً على الأمر الذي لا بد الاحاطة به فنقول :

قد كثرت في أبواب الإمامة الخبط والتخليط ، والافراط والتفريط ، ولم يخل فريق (٢٧٧) إلا من شاء الله عن السرف والاعتساف ، ولم يسلم طائفة إلا الأقلون عن مجانبة الإنصاف . وهلك أمم في تنكب سنن السداد ، وتخطى منهم منهج الاقتصاد ، والسبب الظاهر في ذلك أن معظم الخائضين في هذا الفن ، يبتغون مسلك القطع في مجال الظن ، ويمزجون عندهم باتباع الهوى ، ويتهاوون بالغلو (٢٧٨) على موارد الردى ، ويمرحون في تعاليل النفوس والمنى .

(٢٧٥) في ١ ، ب : الثاني

(٢٧٦) في د : في صفات أهل الحل والعقد واعتبار العدد فيهم لإليه المهد .

(٢٧٧) ساقطه من ١ : فريق

(٢٧٨) في د : الغلو

وهذا الكتاب على الجملة قليل الجدوى^(٢٧٩) عظيم الخطر لا ينجو^(٢٨٠) من يقتحم جرائمه من تعدى حد النعفة^(٢٨١) إلا من عصمه الله ، ونحن بتوفيق الله نذكر فيه معتبراً ، يتميز به موضع القطع عن محل الظن . فنقول : العلم يتلقى من العقل أو الشرع ، وأساليب العقول بمجموعها لا يحول في أصول الإمامة وفروعها .

والقواطع الشرعية ثلاثة : نص من كتاب الله لا ينطرق إليه التأويل . وخبر متواتر من الرسول لا يعارض إمكان الزلل روايته ، ونقله ، ولا يقابل الاحتمالات متنه وأصله . وإجماع منعقد .

فاذاً لا ينبغي أن يطلب مسائل الإمامة من أدلة العقل ؛ بل يعرض على القواطع السمعية ، ولا مطمع في وجدان نص من كتاب الله تعالى في تفاصيل الإمامة ، والخبر المتواتر معوز أيضاً ، فآل مآل الطلب في تصحيح المذهب إلى الاجماع ، فكل مقتضى ألفيناه معتضد بإجماع السابقين فهو مقطوع به ، وكل ما لم يصادف فيه إجماعاً اعتقدناه واقعة من أحكام الشرع ، وعرضناه على مسالك الظنون .

عرضنا سائر الوقائع ، وليست الإمامة من قواعد للعقائد ، بل هي ولاية

(٢٧٩) في د : الجدوى

(٢٨٠) في د : لا يجوز

(٢٨١) في ا و د : الصنعة

تامة (٢٨٢) عامة (٢٨٣) ، ومعظم (٢٨٤) القول في الولاية والولايات العامة والخاصة مظنونة في التأخى والتحرى .

ومن وفقه الله تعالى ، وتقديس للوقوف على هذه الأسطر ، واتخذها في المعوصات مأبى ومثابه ، لم يعتص عليه معضل ، ولم يخف عليه مشكل ، وسرد المتصود على موجب الصواب بأجمعه . ووضع كل معلوم ومظنون في موضعه وموقعه .

والآن نبدأ بتفصيل صفات أهل العتد والاختيار

فصل

فليقع البداية بمحل الإجماع في صفة أهل الاختيار (٢٨٥) ، ثم ينعطف على مواقع الاجتهاد والظنون .

فما نعلمه قطعاً ، إن النسوة لا مدخل لهن في تخير الإمام وعقد الإمامة ، فإنهن ما روجعن قط ، ولو استشير في هذا الأمر امرأة لكان أحرى النساء وأجدرهن بهذا الأمر فاطمة رضى الله عنها (٢٨٦) . ثم نسوة رسول الله أمهات المؤمنين ، ونحن بابتداء الأذهان ، نعلم أنه ما كان لهن في هذا المجال مخاض في

(٢٨٢) قارن بنفس المعنى كتاب الإرشاد ص ١٠

(٢٨٣) ساقطة من أ : عامة

(٢٨٤) بعد تامة في د : وعبارته معظم

(٢٨٥) ساقطة من أ : الاختيار

(٢٨٦) في د : عليها السلام

منقرض (٢٨٧) العصور ومكر الدهور ، وكذلك لا يناط هذا الأمر بالعبيد ، وإن حازوا (٢٨٨) قصب السبق في العلوم ، ولا تعلق له بالعوام الذين لا يعدون من العلماء وذوى الأحلام ، ولا مدخل لأهل الذمة في نصب الأئمة ، فخرج هؤلاء عن منصب الحل والعقد ليس به خفاء ، فهذا مبلغ العلم في هذا الفصل .

فأما المظنون به : فقد ذهب طوائف من أئمة أهل السنة إلى (٢٨٩) أنه لا يصلح لعقد الإمامة إلا المجتهد المستجمع لشرائط الفتوى .
وذهب القاضى الباقلانى (٢٩٠) في عصب من المحققين إلى (٢٩١) أنا لا نشترط بلوغ الماقد مبلغ المجتهدين ، بل يكفي أن يكون ذا عقل ، وكيس ، وفضل ، وتهد إلى عظام الأمور ، وبصيرة متقدمة بمن يصلح للإمامة ، فيما يشترط استجماع الإمام له من الصفات (٢٩٢) .

ونحن نوجه المذهبين بما يقع به الاقتناع ، ثم نذكر ما يلوح لنا إن شاء الله عز وجل

(٢٨٧) فى ١ : منقوص

(٢٨٨) فى ب : حووا

(٢٨٩) ساقطة من ١ : إلى

(٢٩٠) هو محمد بن الطيب بن محمد ، ويكنى أبا بكر المعروف بابن الباقلانى ، من كبار متكلمى الأشاعرة ، توفى سنة ٥٠٣ هـ .

من كتبه : إعجاز القرآن ، والانصاف ، والتمهيد ، والملل والنحل ، وهداية المسترشدين والاستبصار . وفيات الأعيان ٣ : ٤٠٠

(٢٩١) ساقطة من ١ : إلى

(٢٩٢) قارن التمهيد ص ١٨٣ حيث لا يشترط الباقلانى فى الإمام الوصول إلى مرتبة الاجتهاد والفراى : فضائح الباطنية ١٨٩

فأما من لم يستجمع خصال المفتين ، فنقول (٢٩٣) الغرض تعيين قدوة وتخيير أسوة ، وعقد الزمامة لمستقل (٢٩٤) بها ، فلو لم يكن المعين المتخير عالماً بصفات من يصلح لهذا الشأن ، لأوشك أن يضعه في غير محله ، ويجر إليه ضرراً بسوء اختياره ، ولهذا لم يدخل في ذلك العوام ، ومن لا يعد من أهل البصائر ، والنسوان لازمات خدورهن مفوضات أمورهن إلى الرجال القوامين عليهن ، لا يعتدن ممارسة الأحوال ، ولا يبرزن في مصادمة الخطوب بروز الرجال ، وهن قليلات الغناء فيما يتعلق بإبرام العزائم والآراء ، ولذلك ذهب معظم العلماء إلى أنهن لا يستقلن بأنفسهن في التزويج .

والعبيد وإن كانت لهم آراء مستوعبون تحت استئثار السادة ، لا يتفرغون في غالب الأمر للبحث والتنقيب ، وكانهم مع إرادتهم الثاقبة لا رأى لهم .

فأما الأفاضل المستقلون الذين حنكتهم التجارب ، وهذبهم المذاهب ، وعرفوا الصفات المرعية فيمن ينسبط به أمر الرعية ، فهذا المبلغ كاف في بصائرهم ، والزائد عليه في حكم ما لا تمس الحاجة إليه في هذا المنصب وقد تمهد في قواعد الشرع ، أنا نكتفي في كل مقام بما يليق به من العلم (٢٩٥) ، فيكفي في المقوم : العلم بالأسعار ، والدربة التامة مع الكيس في صفات المقومات . ويتبع الاجتزاء في القسام : بمعرفة الحساب والمساحة ، وكيفية تعديل السهام .

(٢٩٣) ١ : فيقول

(٢٩٤) في ١ : مستند

(٢٩٥) فارن ابن تيمية في السياسة الشرعية ص ١٨ حيث يقول : فيجب على ولي الأمر أن

يولى على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل .

وبراعى فى المحارص (٢٩٦) ما يقتضيه حاله ، وإذا بعثنا إلى الزوجين وقد شجرت بينهما المنازعة ، ونسبت الخصومة والمدافعة ، واعتاص الظالم منها حكيم ، كما أشعر به نص القرآن ، لم يشترط أن يكونا مجتهدين ، بل يكفى علمهما بحقوق النكاح ، وتعاطيها لعادات التعاشر ، وإحاطتهما بما يدق ويجل فى هذا الفن .

فالقاضل الفطن المطلع على مراتب الأئمة البصير بالإيالات والسياسات ، ومن يصلح لها ، متصف بما يليق بمنصبه (٢٩٧) فى تخير الإمام .

وأما من (٢٩٨) شرط كون العاقد مفتياً ، فمعتصمه أنا نشترط أن يكون الإمام مجتهداً كما سيأتى ذلك مشروحاً إن شاء الله عز وجل فى صفات الأئمة ، ولا يحيط بالمجتهد إلا مجتهد ، فلو لم يكن المتخير العاقد مفتياً لم يطلع على تحقيق ذلك من الذى ينصبه إماماً ، وللاولين أن يقولوا قد يظهر بالتسامع والاطباق من طبقات الخلق كون الشخص مجتهداً ، فليقع الاكتفاء بذلك ، والذى يوضح المقصد منه أن على المستفتى أن لا يعول فيما يبغيه من الأحكام إلا على من يراه مجتهداً ، وليس له أن يحل مسأله بكل من يتلقب باسم عالم ، فإذا أمكن أن يدرك ذلك عامى مستفت ، فما الظن بمرموق من أفاضل الناس ، فقد ظهر أن الأقرب إلى التحقيق مسلك القاضى ومتبعيه . وأما ما نختاره فلست أرى ذكره إلا فى خاتمة الفصل الثانى المشتغل على ذكر عدد المختارين ،

(٢٩٦) خرس المحارصون ، يحرصون النخل أى يجمعون ثمارها .

(٢٩٧) فى اوب : يتضمنه

(٢٩٨) فى د : وإمام

فإنه يتعلق بالفصلين ، ولم تغفل ^(٢٩٩) ذكر الورع صدرأ في الفصل عن
ذهول ، بل رأيناه أوضح من أن يحتاج إلى الإهتمام بالتنصيص عليه ، فمن
لا يوثق به في باقة بقل ، كيف يرى أهلاً للحل والعقد ؟!

وكيف ينفذ نصبه على أهل الشرق والغرب ؟

ومن لم يتق الله لم تؤمن غوائله ، ومن لم يصن نفسه لم تنفعه فضائله .

فقد تجز الفصل مختوماً ^(٣٠٠) على التقدير بالمقطوع به في مقصوده مني
بما هو من فن المجتهدين وقبيل المظنونات .

الفصل الثاني

في ذكر عدد من إليه الاختيار والعقد

فنجري على الترتيب المقدم والملتزم ^(٣٠١) ، فنبداً بالمقطوع به فنقول :
مما نقطع به أن الإجماع ليس شرطاً في عقد الإمامة بالإجماع ، والذي يوضح
ذلك أن أبا بكر رضي الله عنه ، صححت له البيعة ، فقضى ، وحكم ، وأبرم ،
وأمضى ، وجهز الجيوش ، وعقد الأولوية ، وجر العساكر إلي مانعي الزكاة ،
وجبي الأموال ، وفرق منها ، ولم ينتظر في تنفيذ الأمور انتشار الأخبار في
أقطار خطة ^(٣٠٢) الإسلام ، وتقرير البيعة من الذين لم يكونوا في بلد الهجرة .
وكذلك جرى الأمر في إمامة الخلفاء الأربعة .

(٢٩٩) في د : يعقل

(٣٠٠) في : ب محتويا

(٣٠١) ١ : الملتزم

(٣٠٢) أي دار الاسلام

فهذا مما لا يستريب فيه لبيب ، والذي يعضد ذلك علمنا على اضطرار أن الغرض من نصب الإمام حفظ الحوزة والاهتمام بمهمات الإسلام ، ومعظم الأمور الخطيرة لا يقبل الريث والمكث ، ولو أخر النظر فيه لجر ذلك خلا ، لا يتلافى ، وخيلاً متفقاً لا يستدرك^(٣٠٣) فاستبان من وضع الإمامة استحالة اشتراط الإجماع في عقدها ، فهذا هو المقطوع به من الفصل .

ونفتح الآن ما نراه مجتهداً فيه : ذهب بعض العلماء إلى أن الإمامة تنعقد ببيعة اثنين من أهل الحل والعقد .

واشترط طوائف عدد أكمل البيئات في الشرع وهو أربعة .

وذهب بعض من لا يعد من أحزاب الأصوليين إلى اشتراط أربعين ، وهو عدد الجمعة^(٣٠٤) عند الشافعى^(٣٠٥) رضى الله عنه .

وهذه المذاهب لا أصل لها من مأخذ الإمامة .

فأما من ذكر الاثنين ، فالذى تخيله أن هذا العدد أقل الجمع ، ولا بد^(٣٠٦) من اجتماع جمع على البيعة .

(٣٠٣) في ١ : لا يستد

(٣٠٤) في ١ ، ب الجماعة . وقارن الام للشافعى ١ : ١٦٠

(٣٠٥) هو الإمام المعروف . محمد بن ادريس الشافعى القرشى ، المولود بغزة سنة ١٥٠ هـ والتوفى بمصر سنة ٢٠٤ هـ ، وهو مؤسس علم أصول الفقه بكتابه (الرسالة) ، وله كتاب (الأم) فى الفقه ، وجماع العلم . الانتقاء فى فضائل الأئمة ٦٦ ، ٦٧

(٣٠٦) فى د : فلا بد

ومن شرط الأربعة قال : الإمامة من أعلى الأمور ، وأرفع الخطوب ،
فيعتبر فيها عدد أعلى البيئات .

ومن ادعى الأربعين استمسك بقريب ما قدمناه ، واعتبر من يتخير إمام
المسلمين بمن يقتدى بإمام الجمعة .

وهذه المسالك من أضعف طرق الأشباه ، وهي أدون^(٣٠٧) فنون المقاييس
في الشرع ، ولست أرى أن أحكم بها في مواقع الظنون ، ومظان الترجيح
والتلويح ، فما الظن بمنصب الإمامة ، ولو تتبع المتبع الأعداد المتعبرة في مواقع
الشرع لم يعدم وجودها بعيدة عن التحصيل في التشبيه ، وأقرب المذاهب
ما ارتضاه القاضي أبو بكر ، وهو المنقول عن شيخنا أبي الحسن^(٣٠٨) رضى
الله عنهما^(٣٠٩) ، وهو أن الإمامة تثبت بمبايعة رجل واحد من أهل
العقد^(٣١٠) .

(٣٠٧) ساقطة في ١ : أدون

(٣٠٨) هو على بن اسماعيل بن اسحق، ويكنى أبا الحسن ، من نسل الصطابي أبي موسى
الأشعري رضى الله عنه ، مؤسس المذهب الأشعري . كان من الأئمة التكلمين المجتهدين ، ولد
في البصرة سنة ٢٦٠ هـ ، وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر بخلافهم ، وتوفى
في بغداد على الأرجح سنة ٣٢٤ هـ .

قيل بلغت مصنفاته ٣٠٠ كتاب ، منها : مقالات الإسلاميين ، والرد على المجسمة ، وإمامة
الصديق ، والإبانة عن أصول الديانة ، ورسالة في الإيمان ومقالات الملحدين ، وغيرها .

طبقات الشافعية للسبكي ٢ : ٤٤٤/٢٤٧ وفیات الأعيان ٢ : ٤٤٦ حمد غرابة :

كتاب عن الأشعري مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية ٢٩٣هـ - ١٩٧٣م

(٣٠٩) في ٢ : عنه

(٣١٠) قارن التمهيد للباقلاني ١٧٨ ، ١٧٩ وأصول الدين للبغدادى ص ٢٨١ .

ووجه هذا المذهب أنه تقرر أن الإجماع ليس شرطاً في عقد الإمامة ، ثم لم يثبت توقيف في عدد مخصوص ، والعقود في الشرع يتولاها (٣١١) عاقد واحد ، وإذا تعدى المتعدى عن الواحد ، فليس عدد أولى من عدد ، ولا وجه للتحكيم في إثبات عدد مخصوص ، فإذا لم يقم دليل على عدد ، لم يثبت العدد .

وقد تحققنا أن الإجماع ليس شرطاً فانتنى الإجماع بالإجماع ، وبطل العدد بانعدام الدليل عليه ، فلزم المصير إلى الاكتفاء بعقد الواحد .

وظاهر قول القاضي يشير إلى أن ذلك مقطوع به ، وهذا وإن كان أظهر المذاهب في ذلك ، فلسنا نراه بالغاً مبلغ القطع .

وها أنا الآن أذكر ما يلوح عندى في هذا الفصل ، وفيه ذكر كلام ينعطف على الفصل الأول فأقول :

الذى أراه أن أبا بكر لما بايعه عمر ، لو ثار ثائرون وأبدوا صفة الخلاف ولم يرضوا تلك البيعة لما كنت أجد متعلقاً في أن الإمامة كانت تستقل ببيعة واحد ، وكذلك لو فرضت بيعة اثنين أو أربعة فصاعداً ، وقدرت ثوران مخالفين لما وجدت متمسكاً به أكثر من واحتفال في قاعدة الإمامة ، ولكن لما بايع عمر تتابعت الأيدي ، واصطفقت الأكف ، واتسقت الطاعة ، وانقادت الجماعة ، فالوجه عندى في ذلك أن نعتبر في البيعة حصول مبلغ من الاتباع والأنصار ، والأشياء يحصل بهم شوكة ظاهرة ومنعة قاهرة ، بحيث لو فرض

توران خلاف لما غلب على الظن أن يصطلم اتباع الإمام ، فإذا تأكدت البيعة وتأتدت بالشوكة والعدد والعدد ، واعتضدت وتأيدت بالمنة ، واستظهرت بأسباب الاستيلاء والاستعلاء ، فاز ذلك تثبت الإمامة وتستقر ، وتتأكد الولاية وتستمر ، ولما بايع عمر مالت النفوس إلى المطابقة والموافقة . ولم يبد أحد شراساً (٣١٢) وشماساً (٣١٣) ، وتظاهروا على بذل الطاعة على حسب الاستطاعة .

ويتعين اعتبار ما ذكرته بأني سأوضح في بعض الأبواب الآتية : إن الشوكة لا بد من رعايتها ، ومما يؤكد ذلك اتفاق العلماء قاطبة على أن رجلاً من أهل الحل والعقد لو استخلى بمن يصلح للإمامة ، وعقد له البيعة لم تثبت الإمامة ، وسند ذكر ذلك في مختتم هذا الفصل .

وسبب تعلقي بذلك أن مثل هذا لو قدر لم تستتب منه شوكة ، ولم تثبت به سلطنة ، فإني كنا نتبع ما جرى ، فقد كانت البيعة على هذه القضية التي وصفتها ، وظهر اعتبار حصول الشوكة فلنتبع ذلك ثم أقول :

إن بايع رجل واحد مرموق كثير الأتباع والأشياء ، (٣١٤) مطاع في قوم . وكانت يعبته تفيده ما أشرنا إليه انعقدت الإمامة ، وقد تباع رجل لا يفيد مبايعتهم شوكة ومنة قهرية ، فلست أرى للإمامة استقراراً ، والذي

(٣١٢) شراسا : أى المعاملة بغلظة

(٣١٣) شماسا : أى اقتنع وأبى العداوة

(٣١٤) ساقطة من ١ : الأشياء

أجزته (٢١٥) ليس شرط إجماع ولا احتكاماً بعدد ، ولا قطعاً بأن بيعه الواحد كافية، وإنما اضطربت المذاهب في ذلك لوقوع البيعة لأبي بكر مبهمة من غير اختصاص بعدد ، ولم تنجبه إحالة إبرام العقد على بيعه واحد ، ففترقت الطرق (٢١٦) ، واعوص مسلك الحق على معظم الناظرين في الباب والذي ذكرته ينطبق على مقصد الإمامة وسرها ، فإن الغرض حصول الطاعة ، وهو موافق للإبهام الذي جرى في البيعة ، فرحم الله ناظرًا انتهى إلى هذا المنتهى؛ فجعل جزاءنا منه دعوة بخير .

والذي ينصرف من مساق هذا الكلام إلى الفصل الأول المنطوي على ذكر صفة من يعقد إلى اشتراط ما ذكره القاضي ، فلا أرى لاشتراط كون العاقد مجتهداً وجهاً لائماً ، ولكنني أشرت أن يكون المبايع ممن يفيد مبايعته منة واقتهاراً ، فهذا ما أردنا بيانه في ذلك .

ومما يتعلق بهذا الفصل : إن الأئمة رضى الله عنهم كما اختلفوا في عدد العاقد ، اضطربوا في اشتراط حضور الشهود :

فرأى بعضهم ، أن حضور الشاهد ليس شرطاً (٢١٧) .

وشرط آخرون ، حضور الشهود ، وهو اختيار القاضي أبي بكر رحمه الله .

(٢١٥) في د : أجرته

(٢١٦) في ١ : للطرق

(٢١٧) في ١ : بشرط

واحتج هؤلاء بأن قالوا : لو كانت البيعة تنعقد بعقد (٣١٨) من هو من أهل الحل والعقد ، وإن لم يشهد العاقد والمعقود له شهود ، وزيف (٣١٩) القاضي هذا المذهب ، وتناهى مبالغا في الرد على معتقده ، وسلك مسلك القطع فيما زعم فقال : لو استخلى عمر بالبيعة لأبى بكر لما استقرت الإمامة ، إذ لو كانت تستقر وتثبت على هذا الوجه لما حضرا رضى الله عنها السقيفة ، ولبادر عمر عقد البيعة لأبى بكر قبل حضور الأشهاد .

ثم الذين صاروا إلى منع عقد الإمامة على الاستخلاء اختلفوا :

فذهب بعضهم ، إلى أنه يكفي حضور شاهدين كعقد النكاح ، ولم يكتف القاضي رضى الله عنه بالشاهدين ، بل اشترط أن يشهد الأمر أقوام ، يقع بحضورهم الإشاعة والنشر والإذاعة . ولا ينتهى الأمر عندى إلى حد القطع في الرد على من يصير إلى انعقاد الإمامة في الاستخلاء ، وما تعلق به القاضي رحمه الله (٣٢٠) من أن عمر رضى الله عنه (٣٢١) لم يسابع أبابكر رضى الله عنه (٣٢٢) في الخلوة ، قلنا : يمكن حمل ذلك على وجه في الاستصواب ، فانه لو عقد سرا ، فربما يتفق عتد في العلانية جهرا وعقد السر سابق ، فكان

(٣١٨) هنا زيادة في ١ : إن الإمامة تنعقد سرا ، ولا محل لها بموضعها

(٣١٩) ١ : زيف أى اخترع

(٣٢٠) زيادة في د : رحمه الله

(٣٢١) ساقطة من ١ : رضى الله عنه

(٣٢٢) ساقطة من ١ : رضى الله عنه

الشرع يقتضي تقديم عقد السر ، ثم ربما كان الأمر (٣٢٣) ينجز إلى إنكار وجحود ، ونزاع في مقصود ، ومس الحاجة إلى شهود ، وقد ندبنا الإشهاد على البيوع ، فكان تأخير عقد البيعة إلى الإعلان لهذا الشأن ، فأما لو فرض رجل عظيم القدر ، رفيع المنصب ، ثم صدرت منه يمة لصالح لها سرّاً ، وتأكدت الإمامة بهذا السبب بالشوكة العظمى ، فلست أرى إبطال الإمامة ، والحالة هذه قطعاً .

ولكن المسألة مظنونة مجتهد فيها ، ومعظم مسائل الإمامة عرية عن مسالك القطع خلية عن مدارك اليقين .

انتهى مبلغ غرضنا من صفات العاقلين وعددهم .

الباب الرابع

في صفات الإمام القوام على أهل الإسلام (٣٢٤)

(٣٢٥)، الصفات المرعية في الأئمة تنقسم أقساماً:

فمنها ما يتعلق بالحواس ، ومنها ما يتعلق بالأعضاء ، وما يرتبط بالصفات اللازمة ، ومنها ما يتعلق بالفضائل المكتسبة.

فأما القول في الحواس وذكر ما فيها من الخلاف والوفاق بين الناس فنحن نوضح ما يزيل دواعي الالتباس :

فأما البصر فلا خلاف في اشتراطه، لأن فقدّه يمانع الانتهاض في الملمات والحقوق ، ويجر ذلك إلى المعضلات عند مسيس الحاجات، والأعمى ليس له إستقلال بما يخصه من الأشغال ، فكيف يتأتى منه تطوق عظام الأعمال ، ولا يميز بين الأشخاص في مقام التخاطب، وانعقاد الاجماع يغنى عن الإطناب، ولكن مقصدنا في هذا الكتاب التعرض لمعاني الإيالة في إدراج الأبواب .

(٣٢٤) هذا هو الترتيب الصحيح لا أورده المؤلف في المقدمة ، وقد أورده بهذا العنوان في د : بينما في ا ، ب ورد العنوان : في صفات الأئمة وبيان الحلال التي يشترط استجماعها لهم

(٣٢٥) ابتداء من هنا ساقط من ا في هذا الموضع ثم ألحقه الناسخ في موضع آخر من بالمخطوطة وبتأه بالعنوان الصحيح أى في صفات الإمام القوام على أهل الاسلام ، ثم أشار بالهامش بأن النسخة التي نقل منها كان بها غلط، وأنه يتقل هذا الباب من نسخة أخرى وموضعها في الأبواب المتقدمة .

أما في ب فقد سقط ما بين القوسين تماماً

ومما يشترط من الحواس: السمع، فالأصم الأصلح الذي يعسر جداً إسماعه لا يصلح لهذا المنصب العظيم لما سبق تقريره في البصر، ولا يضر الوقر والطرش؛ كما لا يضر كلال البصر والعمش.

وما يلتحق بما ذكرناه نطق اللسان فالأخرس لا يصلح لهذا الشأن.

وأما حاسة الشم والذوق، فلا أثر لهما في الإمامة وجدنا أو فقدنا فهذا ما يتعلق بالحواس وما في معناها.

فأما ما يرتبط بنقصان الأعضاء: فكل ما لا يؤثر عدمه في رأى ولا عمل من أعمال الإمامة ولا يؤدي إلى شين ظاهر في المنظر فلا يضر فقده.

ويجوز على هذا الاعتبار نصب المجبوب والخصى لما سبق ذكره.

وأما ما يؤثر عدمه في الانتهاض إلى المآرب والأغراض: كفقد الرجلين واليدين، فالذى ذهب إليه معظم العلماء، تنزيل هذه الآفات والعاهات منزلة العمى والصمم والخرس، وهذا وإن لم ينعقد فيه إجماع انعقاده، فيما تقدم فلست أراه مقطوعاً به، فإن تعويل الإمامة على الكفاية والتجدة والدراية والأمانة (٣٢٦)، والزماته لا يناقئ الرأى وتأدية حقوق الصيانة، وإن مست الحاجة إلى نقله فاحتماله على المراكب يسهل، فليلتحق هذا بالفنون التي يحول فيها أساليب الطنون.

واختلف الفقهاء في قطع إحدى اليدين والرجلين، والظاهر عندي أن الأمر إذا لم ينته إلى الزمانة والصمامة (٣٢٧) وكان المأووف (٣٢٨) بحيث

(٣٢٦) ساقط من ١: الأمانة

(٣٢٧) في ١: الصمانه

(٣٢٨) أى الذى به عاهة

يستمسك على المراكب فلا أثر للنقص الذى به مع صحة العقل والرأى .
فأما ما يشين (٣٢٩) المنظر، كالأعور وجدع الأنف، فالذى أثره القطع بأن
هذا لا أثر له .

وذهب بعض المتطرفين الشاذين إلى أن ذلك يؤثر فى منع عقد الإمامة من
جهة أنه ينفر الأشياع والأتباع ، ويستحث الرعاع على المطاعن والاستصغار
وأسباب الانحلال والانتشار ، وهذا باطل قطعاً ؛ ولو أثر الجدع والعيور
لأثرت الزمانة (٣٣٠) وتشوه الخلق لاشتراط الجمال والاعتدال فى الخلق وهذا
غير مشروط باتفاق الفرق .

فهذا ما يتعلق بنقصان الأعضاء (٣٣١) .

فأما الصفات اللازمة فمنها النسب، فالشرط أن يكون الإمام قرشياً (٣٣٢) ،
ولم يخالف فى اشتراط النسب غير ضرار بن عمرو (٣٣٣) ، وليس ممن يعتبر
خلافه ووفاقه ، وقد نقل الرواة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الأئمة

(٣٢٩) فى ٥ : يسيء

(٣٣٠) فى ١ : الدمامة

(٣٣١) إلى هنا انتهى النقص فى النسخة ب

(٣٣٢) وردت هذه العبارة فى ب كالآتى : من الصفات المرعية فى الأئمة النسب فليكن

الإمام قرشياً

(٣٣٣) هو أبو عمرو ضرار بن عمرو القاضى ، معتزلى المنشأ ، له مقالات خبيثة ، ومن
كتبه : الرد على الخوارج والمعتزلة ، وخالف المعتزلة فى خلق الافعال وفى القدرة .

لسان الميزان ٣ : ٢٠٣ ميزان الاعتدال ١ : ٤٧٢

قارن مقالات الاسلاميين ٢ ص ١٥٣ والاحكام السلطانية لما وردى ص ٦

من قريش ، وذكر بعض الأئمة : أن هذا الحديث في حكم المستفيض المقطوع بنبوته ، من حيث أن الأمة تلتقته بالقبول .

وهذا مسلك لا أثره ، فإن نقلة هذا الحديث معدودون لا يبلغون مبلغ عدد التواتر ، والذي يوضح الحق في ذلك : أنا لا نجد في أنفسنا تلج الصدور (٢٣٤) ، واليقين المثبوت (٢٣٥) بصدد هذا من فلق (٢٣٦) في رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما لا نجد ذلك في سائر أخبار الآحاد ؛ فإذا لا يقتضى هذا الحديث العلم (٢٣٧) باشتراط النسب في الإمامة .

فالوجه في إثبات ما نحاوله في ذلك : إن الماضين ما زالوا بأئمين باختصاص هذا المنصب بقريش ، ولم يتشوف قط أحد من غير قريش إلى الإمامة ، على تهادى الأحيان (٢٣٨) وتطاول الأزمان مع العلم بأن ذلك لو كان ممكناً لطلبه ذوو النجدة والبأس ، وتشمر في ابتغائه عن ساق الجد أصحاب العدد والعدد ، وقد بلغ طلاب الملك في انتحاء الاستعلاء على البلاد والعباد أقصى غايات الاعتداء ، واقتحموا في روم ما يحاولونه المهاوى والمعاطب والمناوى (٢٣٩) وركبوا الأغرار والأخطار ، وجانبوا الرفاهية والدعة والأوطان ، فلو كان إلى إدعاء الإمامة مسلك أوله مدرك لزاوله محقون أو مبطلون من غير قريش ،

(٢٣٤) في ١ : للصدور

(٢٣٥) في ١ و ب : المثبوت

(٢٣٦) الفلق : بيان الحق بعد إشكاله

(٢٣٧) في د : العلة

(٢٣٨) ساقطة من ١ : على تهادى الأحيان

(٢٣٩) في ١ المساوىء وفى ب التادى

ولما اشترأب لهذا المنصب المارقون في فسطاط مصر (٣٤٠) ، اعترفوا أولا إلى شجرة النبوة على الافتراء ، وانتموا اتناء الأدعياء ، وبذلوا حرائب (٣٤١) الأموال للكاذبين النسابين حتى ألحقوهم بصميم النسب (٣٤٢) ، فهذا إذا (٣٤٣) مانطابقت عليه مذاهب طبقات الخلق . وقد تصدى للإمامة ملوك من قریش وإن لم يكونوا على مرتبة صرموقة في العلم ، والسبب (٣٤٤) فيه أن العلم يدعيه كل شاء مستطرف ، فاذا انضمت أبهة الملك إلى قليل من العلم ، لم يستطع أحد نسبة الملك إلى العرو عن العلم ، والنسب مما لا يمكن ادعاؤه فلم يدع لذلك الإمامة من ليس نسيبا ، فهذا وجه إثبات شرط النسب ، ولسنا نعتل احتياج الإمامة في وصفها إلى النسب ، ولكن خصص الله هذا المنصب العلي والمرقب السنن بأهل بيت النبي ، فكان من فضل الله يؤتيه من يشاء (٣٤٥) .

(٣٤٠) يقصد بهم الخلفاء العبيدين ، ويقول السيوطي في وصفهم : لأنهم غير قرشيين ، ولأنما سميتهم بالفاطميين جهالة العوام ، ولأنما فجدتهم بجوسى . وقد استند إلى من سبقه من علماء النسب والمؤرخين الموثقين أمثال القاضي عبد الجبار الذى أورد أن اسم جد الخلفاء المصريين سعيد وكان أبوه يهوديا حدادا نشابا ، وأثبت القاضي الباقلاني أن القداح جد عبيد الله الذى يسمى بالمهدى كان مجوسيا ، ودخل عبيد الله المغرب ، وادعى أنه علوى ولم يعرفه أحد من علماء النسب الخ . إلى جانب استشهاده بآراء خلدكان ابن والذهبي ، ثم استطرده قائلا : إن أكثرهم زنادقة خارجون عن الاسلام . تاريخ الخلفاء من ص ٤ إلى ٦ وابن القيم : النار المنيف في الصحيح والضعيف ص ١٥٢

(٣٤١) أى نقائس الاموال

(٣٤٢) فى د : تصميم

(٣٤٣) ساقطة من ا : إذا

(٣) فى د : والنسب

(٣٤٥) قارن للفرالى : فضائح الباطنية تحقيق عبدالرحمن بدوى ، طبعة ١٩٦٤م

ص ١٨٠ والتمهيد للباقلاني ١٨٢

« ومن (٣٤٦) الصفات اللازمة المعتبرة الذكورة ، والحرية ، ونخبة العقل والبلوغ ، ولا حاجة إلى الإطناب في نصب الدلالات على إثبات هذه الصفات ومما يلتحق بهذا القسم الشجاعة والشهامة وهي خطة عليية (٣٤٧) ، ولا يصلح لإيالة طبقات الخلائق وجر المساكر والمناقب وعلييات المناصب ، جبان خوار .

وهذه الصفة يبعد اكتسابها بالإيثار والاختيار ؛ وإن كان قد تفيد كثرة مصدامة الخطوب ، وممارسة الحروب مزيد ألف وميزة إقدام إذا صادفت جسوراً مقداما ، ومن فطر على الجبن واستشعار الحذر لا يزداد إلا فرط الخور ، ثم الشهامة مرعية مع كمال العقل ، ولا يصلح مقتحم هجاء لهذا الشأن ، وهذا المنصب إلى الرأي أحوج منه إلى ثبات الجنان .

والرأي قبل شجاعة الشجعان هو أول وهي المحل الثاني .

نجز (٣٤٨) منتهى الغرض في الصفات اللازمة .

فأما الصفات المكتسبة المرعية في الإمامة : فالعلم ، والورع (٣٤٩) وسنلحق بها بعد تحقيق القول فيهما صفة ثالثة .

فأما العلم : فالشرط أن يكون الإمام مجتهداً (٣٥٠) بالغاً مبلغ المجتهدين

(٣٤٦) من هنا اضطراب في المخطوطة إذ يقع هذا الكلام في الصفحة ١٢٨ .

(٣٤٧) في ١ : جلية

(٣٤٨) (هذا) زيادة في د بعد نجز ، ولا محل لها .

(٣٤٩) في د : في الورع .

(٣٥٠) ساقطة من ١ : مجتهدا

مستجمعا صفات المفتين ، ولم يؤثر في اشتراط ذلك خلاف ، والدليل عليه أن أمور معظم الدين تتعلق بالأئمة (٣٥١) فأما ما يختص بالولاية وذوى الأمر فلا شك في ارتباطه بالإمام ، وأما ما عا.اه من أحكام الشرع فقد يتعلق به من جهة انتدابه (٣٥٢) للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فلو لم يكن الإمام مستقلا بعلم الشريعة لاحتاج إلى مراجعة العلماء في تفاصيل الوقائع ، وذلك يشك (٣٥٣) رأيه، ويخرجه عن رتبة الاستقلال ، ولو قيل : إنه يرجع المفتى مراجعة آحاد الناس المفتين لكان ذلك محالا ، فان الوقائع التي ترفع إلى الإمام في الخطوب الجسام والأمور العظام (٣٥٤) لا تنلها كثرة إذ هو شرف العالمين، ومطمح أعين المسلمين؛ وقد لا يجد عند رفع واقعة إليه أعلم علماء القطر والناحية (٣٥٥) فيتردد ويتبدل ، ويبطل أثره في منصب الاستقلال ، ولو جاز ذلك لساخ أن لا يكون الإمام ذا كفاية واستقلال ، ثم يرجع الكفاية ويستشير ذوى الأحلام والدهاة ، وهذا لا قائل به ، فاذا كانت الإمامة زعامة الدين والدنيا (٣٥٦) ، ووجب (٣٥٧) استقلاله بنفسه في تدبير الأمور الدنيوية؛ فكذلك يجب استقلاله بنفسه في الأمور الدينية ، فان أمور الدنيا على مراسم الشريعة تجري ، فهي المتبع والإمام في جميع مجال الأحكام ، فالكفاية

(٣٥١) من هنا تبدأ المخطوطة ج التي هي بعنوان : الأحكام السلطانية لابن تيمية .

(٣٥٢) في د : ابتدائه

(٣٥٣) ساقطة من أ : يشك

(٣٥٤) ساقطة من أ : الفظام

(٣٥٥) ساقطة من أ : الناحية

(٣٥٦) ساقطة من أ : فاذا كانت الإمامة زعامة الدين والدنيا .

(٣٥٧) فاذا زياده في أ ، وليس لها موضع

المرعية معناها الاستقلال ، ببداية الأصوب شرعاً في الأمور المنوطة بالإمام ، فإن قيل كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وقعت واقعة وأملت به ملامة، اشتوروا، ولم يأتقوا من المراجعة والمرادة، فأشعر ذلك من حادتهم بأن استقلال الامام ليس شرطاً في الإمامة .

قلنا : الخبر المشار إليه، والإمام المتفق عليه، ومن هو البحر الذي لا يترف لا يبعد منه أن يستشير في آحاد الوقائع ، ويستمد من نتائج القرائح ، ويبحث في محادثة أطراف الكلام عن مآخذ الأحكام ، كيف وقد ندب الله رسوله عليه السلام إلى الاستشارة ، فقال (وشاورهم في الأمر) (٣٥٨) ولا منافاة بين بلوغ المرتبة العليا في العلوم، وبين التناظر والتشاور في المعضلات .

ونحن نرى الإمام المستجمع خلال الكمال البالغ مبلغ الاستقلال ، (٣٥٩) أن لا يغفل الاستتصاء في الإيالة وأحكام الشرع بقول الرجال فان صاحب الاستبداد لا يأمن الحيدة عن سنن السداد ، ومن وفق الاستعداد من علوم العلماء كان حرياً بالاستداد ولزوم طريق الاقتصاد ، وسر الإمامة استتباع الآراء، وجمعها على رأى صائب ، ومن ضرورة ذلك استقلال الإمام ، ثم هو محثوث على استقاء مزايا القرائح، وتلقي النوائد والزوائد منها، فان في كل عقل ميزة ، ولكن اختلاؤ الآراء مفسدة لإمضاء الأمور ، فاذا بحث عن الآراء إمام مجتهد وعرضها على علمه الغزير، ونقد بالسبر والفكر الأصوب من وجوه الرأى ، كان جالباً إلى المسلمين ثمرات العقول ، ودافعاً عنهم غائلة التباین

(٣٥٨) آل عمران : مدنية ١٥٩

(٣٥٩) ما بين القوسين أثبت في غير هذا موضع في كل من أ وب ، فقد تصرف الناسخا

فأثبتنا هذا النص بصفحة ٤٢ بالنسخة ١ وفي ص ٢/٧٦ في النسخة ب

والاختلاف ، فكان المسلمين يتحدون بنظر الإمام ، وحسن تقديره ، وخصه ونقره ، ولا بد على كل حال من كون الإمام متبوعا غير تابع ، ولو لم يكن مجتهدا في دين الله ، للزمه تقليد العلماء ، واتباعهم ، وارتقاب أمرهم ونهيهم ، واثباتهم ونفيهم ، وهذا يناقض منصب الإمامة ومرتبة الزعامة .

فهذا قولنا في العلم .

فأما التقوى والورع : فلا بد منها إذ لا يوثق بفاسق في الشهادة على فلس فكيف يولى أمور المسلمين كافة ؟

والأب الفاسق مع فرط حذبه وإشفاقه على ولده لا يعتمد في مال ولده ، فكيف يؤتمن في الإمامة العظمى فاسق لا يتقى الله ، ومن لم يقاوم عقله هواه ونفسه الأماراة بالسوء ، ولم ينهض رأيه بسياسة نفسه ، فأني يصلح خطة الإسلام ؟ ١ .

فأما الصفة الثالثة التي ضمنت (٣٦٠) ضمها إلى الفضائل المكتسبة هي : ضم توكد الرأي في عظامم الأمور ، والنظر في مغبات العواقب ، وهذه الصفة ينتجها نجيذة العقل ويهذبها (٣٦١) التدريب في طرق التجارب ، والغرض الأعظم من الإمامة جمع شتات الرأي ، واستتباع رجل أصناف الخلق على تفاوت إرادتهم ، واختلاف أخلاقهم ومآربهم وحالاتهم ، فإن معظم الخبال والاختلال يتطرق إلى الأحوال من اضطراب الآراء ، فإذا لم يكن الناس مجموعين على رأي واحد لم ينتظم تدبير ، ولم يستتب من إيالة الملك قليل ولا كثير ؛ ولا صطلت الحوزة ، واستؤصلت البيضة .

(٣٦٠) في د : ضمنا

(٣٦١) في د : تهذيبها التدريب في طريق التجارب

وليُعتبر العاقل ذلك بملك مطاع بين أتباع محفون بمجنود وأشباع، إذا اختطف الملك بنقطة وفاجأته المنية فلتة ، فليُنظر كيف ينفذ الجوع ويصيرون عبدة أُممِاع وأبصار ، فلو لم يكن في خطة الإسلام متبوع بأوى إليه المختلفون ويتنزل على حكمه المتنازعون، ويذعن لأمره المتدافعون، إذا أعضلت الحكومات ونشبت الخصومات، وتبددت الإرادات، لارتبك الناس في أقطع الأمر ولظهر الفساد في البر والبحر ، وإذا تبين الغرض من نصب الإمام، لاح أن المقصود لا يحصل إلا بذى كفاية ودراية ، وهداية إلى الأمور واستقلال بالمهمات وجر الجيوش لا يرعه خور الطبيعة عن ضرب الرقاب أو ان الاستحقاق ، ولا تحمله النظافة على ترك الرقة والاشفاق ، ثم لا يسكنى أن يسمى كافياً ، قرب مستقل بأمر قريب لا مستقل بأمر فوقه، فليعتبر مقاصد الإمامة وليشترط استقلال الإمام بها ، فهذا معنى النجدة والكفاية .

فتحل من مجموع هذه الأوصاف أن الصالح للإمامة : هو الرجل الحر القرشى المجتهد، الورع، ذو النجدة والكفاية ، ويمكن رد هذه الصفات إلى شيئين فيقال المرعى : الاستقلال والنسب . ويدخل تحت الاستقلال : الكفاية ، والعلم ، والورع ، والحرية ، والذكورة تدخل أيضا ، فإن المرأة مأمورة بأن تلزم خدرها ، ومعظم أحكام الإمامة تسدعي الظهور والبروز فلا تستقل المرأة إذن .
فهذا منتهى ما أردنا في ذلك .

فصل

ذهبت طوائف من الإمامية إلى أن الإمام يجب أن يكون معصوما ، ومنصب الإمامية يقتضي العصمة كالنبوة .

« والقول في العصمة ، وتقسيمها ، وتفصيلها ، وتحصيلها ، بطول ، ولو ذهبنا نصف معناها لملانا في مغزاها أوراقا ، والإمامة كثيرة التفتن ، عظيمة الشعب ، فتارة يرتبط الكلام فيها بقواعد العقائد ، وطورا يتعلق بأحكام الأخبار في انقسامها ، وتارة يناط بالشريعة وأحكامها ، فلو التزم الخائض في الإمامة تقرير (٣٦٢) كل ما يجرى في ادراج الكلام لطال المدى ، ولغمض مدرك مقصود الكتاب ، فالمدار المتعلق بمقصودنا الآن إن الإمام لا يجب عصمته عن الزلل والخلل ، ثم سيأتى باب معقود في الإمام إذا قارف ذنبا ، واحتقب وزرا ، (٣٦٣) ، والقول المقتنع في ذلك إن الإمامية لم يروا للإمامة مستنداً غير نص الرسول عليه السلام ، وزعموا أن الاثنى عشر إماما نص عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونص بعضهم على بعض ، وعمر الدنيا منقرض بانقراضهم ، وآخرهم المهدي (٣٦٤) ، يقتدى به عيسى بن مريم

(٣٦٢) في ١ : تقدير

(٣٦٣) ما بين القوسين ساقط من النسخة ج « والقول في العصمة . . . وزرا »

(٣٦٤) قارن ابن القيم في كتابه : النار المنيف في الصحيح والضعيف ، ص ١٤٨ إلى ١٥٢

حيث يقول : وقد اختلف الناس في المهدي على أربعة أقوال :

أحدها : أنه المسيح ابن مريم وهو المهدي على الحقيقة

الثاني : أنه المهدي الذي ولي من بني العباس ، وقد انتهى زمانه

الثالث : أنه رجل من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم من ولد الحسن بن علي ، يخرج في آخر الزمان وقد امتلأت الأرض جورا وظلما ، فيملأها قسطا وعدلا ، وأكثر الأحاديث =

صلوات الله عليه في ترهات وخرافات ، ينبوا عن قبولها قلب كل عاقل ، ثم زعموا أن الرسول لا ينص إلا على معصوم في علم الله تعالى .

ونحن قد أبطلنا بالقواطع ؛ بطلان المصير إلى إدماء النصوص ، وحصرنا مأخذ الإمامة في الاختيار ، وإذا تقرر ذلك فقيه بطلان اشتراط العصمة ، فإن الذين يختارون إماماً يستحل أن يطلعوا على سريره في الحال ، فكيف يضمنون عصمته في الاستقبال عن الذنوب ولا مطلع على القيوب ، وهذا فيه مفتح بالغ على إنا باضطرار (٣٦٥) من عقولنا نعلم أن علياً ، وابنيه الحسن والحسين وأولادهم رضي الله عنهم ، ما كانوا يدعون لأنفسهم العصمة ، والتقى من (٣٦٦) الذنوب ؛ بل كانوا يعترفون بها سرّاً وعلناً ، ويتضرعون إلى الله تعالى مستغفرين خاضعين خائفين (٣٦٧) ، فإن صدقوا فهو المبتغى ، وإن تكن الأخرى ، ، فالكذب خطيئة من الخطايا ، يجب الاستغفار والتوبة منها . « فمن أبدى مرأه في اعترافهم بالذنب ؛ فقد جاحد ضرورات العقول ، ومن اعترف بذلك واعتقد عصمتهم ، فقد نسبهم إلى الخلف (٣٦٨) عمداً والكذب قصداً ، وهذا إثبات ذنب في مساق ادعاء التبري من الذنوب . » (٣٦٩)

= على هذا تدل وأما الرافضة الأممية فلم قول رابع ، وهو أن المهدي هو محمد بن الحسن العسكري المنتظر (ولد ٢٥٦ وتوفي ٢٧٥ هـ) من ولد الحسين بن علي لامن ولد الحسن الحاضر في الأبصار النائب عن الأبصار . . الخ

(٣٥٧) في د : باضطراب

(٣٥٨) في ح ، د : عن الذنوب

(٣٥٩) ساقطه من ا : خاضعين ، وفي ج : مستغفرين خاضعين

(٣٦٠) الخلف : عدم إنجاز الوعد وهو في المستقبل كالكذب في الماضي

(٣٦١) ما بين القوسين ساقط من ج : « فمن أبدى مرأه في اعترافهم ... من الذنوب »

فان قالوا : كان الأنبياء يستغفرون أيضاً مع وجوب العصمة لهم .

قلنا مذهبنا الذي ندين به : إنه لا يجب عصمة الأنبياء عن صغائر الذنوب ، وآى القرآن فى أقاصيص النبيين مشحونة بالتنصيص على هتات كانت منهم ، استوعبوا أعمارهم فى الاستغفار منها (٣٦٢) ، والإمامية أوجبوا عصمة الأئمة عن الصغائر والكبائر ، فان قالوا : الامام شوف الخلق ، ومنه تلقى الجزئى (٣٦٣) والكلى فى دين الله ، وبه ارتباط عرى الإسلام ، فلو كان عرضة للزلل لبطل غرض الإمامة ، ولما حصلت الثقة به فى أقواله وأفعاله ، ولم يؤمن من عثراته فى الدماء والفروج ، وسد الثغور ، والقيام بعظائم الأمور ، ولو جاز ذلك فيهم لما وجبت العظمة للمرسلين والنبيين صلوات الله عليهم أجمعين .

قلنا : ما ذكرتموه باطل من وجوه : أحدها ، إن الإمام لا يتأتى منه تعاطى مهمات المسلمين فى المشارق والمغارب ، ولا يجد بداً من استخلاف ولادة ، ونصب قضاة ، وجبات الأخرجة والصدقات وغيرها من أموال الله ، والذي يتولاه (٣٦٤) بنفسه الأول . ثم لا يجب عصمة ولادة الأمر حيث كانوا فى أطراف خطة الإسلام . وفيه بطلان ما ذكروه فما يغنى عصمته ولا يشترط

(٣٧٠) قارن ابن تيمية فى منهاج السنة تحقيق د . رشاد سالم ج ٢ ص ٣١١ حيث يقول : اتفق المسلمون على أنهم - أى الأنبياء - معصومون فيما يبلغون عن الله فلا يجوز أن يقرهم على خطأ فى شىء مما يبلغونه عنه . . . ووجوب بعض الذنوب أحياناً مم التوبة الملاحية الرافعة لد جتهم إلى أفضل مما كانوا عليه لا ينافى فى ذلك .

(٣٧١) فى ١ ، ب : والجزو

(٣٧٢) فى د : يتولى

عصمة مستخلفة (٣٧٣) .

وقد ذهب طوائف من غلاة الإمامية: إلى وجوب العصمة لكل من يتعلق طرف من مصالح الإمامة به ، حتى طردوا ذلك في ساسة الدواب ، والمستخدمين في المستحقرات والعبيد . ومن انتهى بخزيه إلى هذا : فقد كشف جلباب الحياء عن وجهه (٣٧٤) ، وتعلق بما هو حري بأن يعد من السخرية والهزوة والتلاعب بالدين ، ثم يلزم منه عصمة رواة الأخبار حتى لا يفرض منهم زلل وعصمة الشهود المقيمين للشهادات في الحكومات ، وعصمة المفتين الذين إليهم رجوع العالمين في المشكلات وحل المعوصات (٣٧٥) . ثم من عجيب الأمر أن هؤلاء يقولون التقية ديننا ودين آبائنا ، ويوجبون على الأئمة أن ييؤخوا بالكذب الصراح . ويبدوا (٣٧٦) خلاف ما يعتقدون ، وإذا كانوا كذلك فليت شرى (٣٧٧) ! فكيف يعتمدون في أقوالهم مع تجويز إنهم يظهرون خلاف ما يضمرون ، ولئن جاز الكذب في القول تقية ، فليجز (٣٧٨) الزلل في العمل (٣٧٩) لمثل ذلك ، وأقدار هؤلاء تقل (٣٨٠) عن الازدياد على هذا المبلغ في قبائحهم وبث فضائحهم ، وأما الأنبياء فانما يجب عصمتهم لدلالات المعجزات على صدق لهجتهم ، ولو لم يتميز مدعى النبوة بآية باهرة وحجة

(٣٧٣) ساقطة من أ ، ب : فإ يفتى عصمته ، ولا يشترط عصمة مستخلفيه

(٣٧٤) ساقطة من أ ، ب : عن وجهه

(٣٧٥) ج ، د : المعوصات

(٣٧٦) في أ ، ب : ويبدون

(٣٧٧) ساقطة من أ ، ب : فليت شرى

(٣٧٨) في د : فليجز

(٣٧٩) في د : العمد

(٣٨٠) في أ : يقل

قاهرة عن (٣٨١) المحزقين الكذابين لما استقر عقد في (٣٨٢) نبوة ، فستند النبوات المعجزات إذا .

وأما الأئمة فقد صح من دين النبي إمامتهم مع ما يتعرضون له من إمكان الهفوات ، فانا أثبتنا صحة الاختيار ، ويستحيل معه علم المختارين في مطرد المعادات بأحوال المنصوبين للزعامة ، فاستناد الإمامة إلى النبوة . ومستند النبوة المعجزة فلما تعلق مستند التبليغ بالنبي لم يمكن تميزه ممن عداه بد من آية (٣٨٣) . والأئمة (٣٨٤) يتبعون فروعا في شرائع الرسل ، فاذا دل دليل (٣٨٥) على انتصابهم مع التعرض للزلل ولم يكن في العقول ما يأتى ذلك ويحمله تلقيناه بالقبول . ونزلناه منزلة الشهود والمفتين ، وسائر ولاية المسلمين وحماة الدين .

وهذا المبلغ كاف في مكاملة هؤلاء ، فهم أذل قدراً من أن ينهى الكلام مهمهم إلى حدود الإطباب ، وهذا إنجاز الباب (٣٨٦) .

(٣٨٩) ساقطة من ١ : حجة القاهرة عن

(٣٨٢) ساقطة من ج ، د : في

(٣٨٣) في ١ : ميزة

(٣٨٤) يبينون أو يفنون أو يتبعون زيادة من بعد الأئمة في د : ، ولا محل لها

(٣٨٥) زيادة في د : دليل

(٣٨٦) في هذا الباب انفق علماء أهل السنة والجماعة على الصفات التي أوردتها الجويني أي : القرشية ، الذكورة ، البلوغ ، الحرية ، سلامة العقل والحواس ، العلم والاجتهاد ، العدالة والورع ، الكفاية والتجدة ، الاسلام ونفي العصمة عن الأئمة ، مع تفاوت بينهم في التفاصيل بين اطباب ولم يجاز .

تارن : التمهيد للباقلاني ص ١٨٢ ، الشهرستاني ، نهاية الاقدام ص ٤٩١ البغدادي : أصول الدين ص ٢٧٧ ، الماوردي : الاحكام السلطانية ١٦/١٤ والغزالي : فضائح الباطنية ص ١٨٥ والامدي : غاية المرام ٣٨١ ومقدمة ابن خلدون ١٥١ : ١٥٤

ومن الدراسات الحديثة في الباب أيضا : رئاسة الدولة في الفقه الإسلامي للدكتور محمد رأفت عثمان ورئيس الدولة في الاسلام للدكتور فؤاد النادى والخليفة : توليته وعزله للدكتور صلاح الدين دبس ، ونظام الخلافة في الفكر الاسلامي للدكتور مصطفى حلمي

البَابُ الخَامِسُ

الطوارىء التى توجب الخلع والانخلاع (٣٨٧)

فنعول مايجب بناء أساس الباب عليه ، إن الكلام المتقدم اشتمل على ذكر الصفات المرعية فى الأئمة ؛ فالذى يقتضيه امتدادالنظرا بتدارا قبل الافتقار (٣٨٨) وإنعام الاعتبار ، إن كل ما يناقض صفة مرعية فى الإمامة ويتضمن انتفاءها فهو مؤثر فى الخلع والانخلاع . وهذا لاحالة معتبرا الباب ؛ ولكن وضوح الغرض يستدعى تفصيلا فنقول :

الإسلام : هو الأصل ، والعصام ، فلو فرض انسلال الإمام عن الدين لم يخف انخلاعه ، وإرتفاع (٣٨٩) منصبه ، وانقطاعه ، فلو جدد إسلاما لم يعد إماما إلا أن يجدد اختياره .

ولو جن جنونا مطبقا الخلع .

وكذلك لو ظهر خبل فى عقله ، وعته فى رأيه بين ، وأضطرب نظره اضطرابا لا يخفى دركه ، ولا يحتاج فى الوقوف عليه إلى فضل نظر ، وعسر (٣٩٠)

(٣٨٧) حسب النسخة > وهو الترتيب الصحيح ، وفى الباب الرابع وقد أثبت بخط مغاير لحظ الناسخ أنه الباب الخامس ماورد فى النسخة ج هو العنوان الصحيح طبقا لما أورده المؤلف فى المقدمة وفى ا و د العنوان : فيما يتضمن خلع الأئمة وانخلاعهم

(٣٨٨) فى د : الانكار

(٣٨٩) ج : زوال

(٣٩٠) فى د : وعسى

بهذا السبب استقلاله بالأمور ، وسقطت نجاته وكفايته ، فانه ينزل كما ينزل المجنون ، فان مقصود الإمامة القيام بالمهمات والنهوض بحفظ الحوزة ، وضم النشر ، وحفظ البلاد الدائنة والنائية بالعين الكالية ، فاذا تحقق عسر ذلك لم يكن الانسحاب بنز (٣٩١) الإمام معنى . والذي غمض على العلماء مدركه ، واعتاص على المحققين مسلكه طرئان ما يوجب التفسير على الإمام أن فلينع طالب التحصيل في ذلك نظره ، وليعظم في نفسه خطره ، وليجمع له فكره فانه من مغاصات (٣٩٢) الكلام في الكتاب ، والمستعان رب الأرباب .

قد ذهب طوائف من الأصوليين والفقهاء إلى أن الفسق إذا تحقق طرأته وجب انحلال الإمام كالجنون ، وهؤلاء يعتبرون الدوام بالابتداء ، ويقولون اقتران الفسق إذا تحقق يمنع عقد الإمامة ، وطرأته (٣٩٣) يوجب انقطاعها ، إذا السبب المانع من العقد عدم الثقة ، وامتناع ائتمانه على المسلمين ، وافضاء (٣٩٤) تقليده إلى نقيض يطلب من نصب الأئمة . وهذا المعنى يتحقق في الدوام تحققه الابتداء ، والذي يوضح ذلك أنه لا يجوز تقريره ؛ بل يجب عند من لم يحكم (٣٩٥) بانحلاله خله وإذا كان يتعين ذلك فربط الأمر بالشاء خلعه لا معنى له مع أنه لا بد منه .

وذهب طوائف من العلماء إلى : أن الفسق بنفسه لا يتضمن الانحلال ، ولكن يجب على أهل الحل والعقد إذا تحقق خلعه .

(٣٨٣) نبز : فنب به وهو شائن في الالقاء القبيحة

(٣٨٤) في د : معاصات

(٣٨٥) في د : فطرثانه

(٣٨٦) في اوب افضاء

(٣٨٧) ما بين الفوسين ساقطة من د والذي يوضح ذلك أنه لا يجوز تقريره بل يجب عند من لم يحكم .

ونحن بتوفيق الله وتأيدته ، نوضح الحق في ذلك فنقول :

المصير إلى أن الفسق يتضمن الانعزال والانخلاع بعيد عن التحصيل ،
فإن التعرض لما يتضمن الفسق في حق من لا يجب عصمته ظاهر الكون سرا
وعلنا ، عام (٣٩٦) الوقوع ، وإنما التقوى ، ومجانبة الهوى ، ومخالفة مسالك
المنى ، والاستمرار على امتثال الأوامر ، والانزجار عن المناهي والمزاجر
والأرعواء (٣٩٧) عن الوطرا (٣٩٨) المنقود ، وانحاء الثواب الموعود ، هو البديع ،
والتحقيق إنه لا يستد على التقوى إلا مؤيد بالتوفيق والجلبات داعية إلى
اتباع اللذات ، والطباع مستحثة على الشهوات ، والتكاليف متضمنها كلف
وعناء ، وسواس الشيطان وهو اجس نفس الإنسان متظافرة على حب العاجل ،
واستنجاز الحاصل ، والجليلة بالسوء أمانة ، والمرء على أرجوحة الهوى تارة
وتارة ، والدنيا مستأجرة ، وباب الثواب محتجب مغيب ، فطوبى لمن سلم ،
ولا مناص ولا خلاص إلا لمن عصم ، والزلات تجري مع الأنفاس ، والقلب
مطرق الوسواس ، فمن الذى ينجو (٣٩٩) فى بياض نهار من زلته ، ولا يتخلص
من حق المخافة إلا بتغمده الله برحمته ، ومن شغل الإمام (٤٠٠) عقد الأولوية ،
والبنود ، وجر الجنود ، ولا يترتب فى ديوان المقاتلة (٤٠١) إلا أولو النجدة

(٣٩٦) فى د : عامر

(٣٩٧) أى الرجوع عن الجبل

(٣٩٨) فى د : الوطن

(٣٩٩) فى د : يغفل

(٤٠٠) فى د : الإمامة

(٤٠١) فى د ، ح : د : المقاتلة

والبأس ، وأصحاب النفوس الأبية ذوات الشماس والشراس ، فليت شعري كيف السلامة من معرة الجند؟ وكيف الاستقامة على شرط التقوى في الحل والعقد؟

ومن شأنه أيضا تفريق الأموال بعد الاستداد في الجباية ، والجلب على أهل الشرق والغرب^(٤٠٢)، فكيف يخفى على^(٤٠٣) منتصف إن إشتراط دوام التقوى يجر قصاراه عسر القيام بالإيالة المظمى. ثم لو كان الفسق المتفق منه عليه يوجب انخلاع الإمام أو خلعه لكان الكلام يتطرق إلى جميع أفعاله وأقواله على تفنن أطواره وأحواله ، ولما خلا زمن عن خوض خائضين في فسقه المقتضى خلعه، وانحرب^(٤٠٤) الناس أبدافى مطرد الأوقات على اقتراف وشتات في النفي والأثبات ، ولما استتببت صفوة الطاعة للإمام^(٤٠٥) في ساعة ، وإذا لم تكن الإيالة الضابطة لأهل الإسلام على الإلزام والإبرام كان ضيرها مبزا على^(٤٠٦) خيرها ، فخرج من محصول ما ذكرناه أن القائم بأمور المسلمين إذ لم يكن معصوماً ، وكان لا يأمّن اقتحام الآثام فيما يتعلق بخاصته ، فيبعد أن يسلم من احتقاب الأوزار في حقوق كافة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، واستيفاء ومنعاً، واستدعاء^(٣٩٩) ، وردعا ودعاء ، وقبولا وردا ، وفتحاً وسداً ، فلا يبقى

(٤٠٢) في د ، ح ، د : العرب

(٤٠٣) في أ : منتصف

(٤٠٤) في د : وليجرب

(٤٠٥) في أ : الإمام

(٤٠٦) ب ، أ : مبزا

(٤٠٧) في أ : استدعاء

لذى بصيرة إشكال فى استحالة استمرار مقاصد الإمامة مع المصير إلى أن
الفسق يوجب انحلال الإمام أو يسلط خلعه على الإطلاق

والذى يجب القطع به : إن الفسق الصادر من الإمام لا يقطع نظره ؛
ومن الممكن أن يتوب ويسترجع ؛ ويؤوب ؛ وقد قررنا بكل عبء أن فى
الذهاب إلى خلعه وانحلاله بكل عبء رفض الإمامة ؛ ونقضها ، واستئصال
فائدتها ، ورفع مآذيتها ، وإسقاط الثقة بها ، واستحشاث الناس على الأيدى
عن ربة الطاعة .

ولا خلاف أن الإمام لو طرأ عليه عرض ، أو عراء مرض ، امتنع عليه
الرأى به ، ولكنه كان مرقوب الزوال لم نقض بانحلاله . ومن تشبث (٤٠٨)
فى ذلك بخلاف كان مديلاً عن وفاق المسلمين انسلاخ الشعرة عن العجين .

فاذا كان كذلك مع أن المرض قاطع نظره فى الحال . فما بطرىء من
زله وهى لا تقطع نظره على إنها مرقوبة الزوال أولى ؛ بأن لا يتضمن انحلاله ،
والأخبار المستحقة على اتباع الأمراء فى السراء والضراء تكاد أن تكون معناها
فى حكم الاستفاضة ، وإن كانت آحاد ألقاظها منقولة أفراداً . منها قوله صلى
الله عليه وسلم : « هل أنتم تاركون لى أمرائى لكم صفو أمرهم وعليكم
كدره » (٤٠٩) فليطلب الحديث طالبه من أهله . وإنما غرضى من وضع هذا

(٤٠٨) فى د : شيب

(٤٠٩) لم تقف عليه بلفظه ، ووقفنا على حديث رواه الطبرانى فى الأوسط بلفظ [سليكم
بمضى ولادة : فيليكم الباربره ويليكم الفاجر بفجوره ، فاسمعوا لهم وأطيعوا فى كل ماوافق
الحق ، فان أحسنوا فلكم ولهم وإن أساءوا فلكم وعليهم] . يقول الهيثمى : فيه عبدالله بن
محمد ابن يحيى بن عروة وهو ضعيف جداً . مجموع الزوائد ٥ : ٢١٨

الكتاب . وتبويب هذه الأبواب تحقيق الإيالات الكلية . وذكر ما لها من موجب وقضية . وهذه مسالك لأبارى فى حقائقها ، ولا أبارى فى مضايقتها .

فان قيل فلم منتم الإمامة لفاسق ؟

قلنا : إن أهل العقد على تخيرهم فى افتتاح العهد ، ومن سوء الاختيار ؛ أن يعين لهذا الأمر العظيم والخطب الجسيم فاسق . وهم مأمورون بالنظر للمسلمين من أقصى الإمكان ، وأما ^(١٠) الذهاب إلى الانخلاع بعد الاستمرار والاستتباب ^(١١) مع التعرض للزلات ففسد لقاعدة الولاية ، ولا خفاء بذلك عند ذوى الدراية . وهذا كله حرس الله مولانا فى بوادر الفسوق . فأما إذا تواصل منه العصيان وفشاً ^(١٢) منه العدوان . وظهر الفساد وزال السداد وتعطلت الحقوق والحدود ، وارتفعت الصيانة ، ووضحت الخيانة ، واستجرأ الظلمة ، ولم يجد المظلوم منتصفاً ممن ظلمه ، وتداعى الخلل والخلل إلى عظام الأمور ، وتعطيل الثغور ؛ فلا بد من استدراك هذا الأمر المتفاقم على ما سنقرر القول فيه على القام إن شاء الله عز وجل ، وذلك أن الإمامة إنما تعنى لنقيض هذه الحالة ، فاذا أفضى الأمر إلى خلاف ما تقتضيه الزعامة والإيالة ؛ فيجب استدراكه لا محالة ، وترك الناس سدى ملتطمين مقتحمين لا جامع لهم على الحق والباطل أجدى ^(١٣) عليهم من تقريرهم اتباع من هو عون الظالمين ، وملاد الغاشين ، وموئل الهاجين ، ومعتصم المارقين الناجين ،

(١٠) فى ج : فأما وقد ساقطة

(١١) فى ١ : الاستتبات

(١٢) فى ١ : نشأ

(١٣) فى ١ : أجدر

وإذا دفع الخلق إلى ذلك فقد اعتاصت المسالك، وأعصمت المدارك، فليست (٤١٤)،
الناظر (٤١٥) هنالك، وليعلم : أن الأمر إذا استمر على الخبط والخبال والاختلال
كان ذلك لصفة في التصدي للامرة وبيك (٤١٦) هي التي جرت منه الفترة ،
ولا يرتضي هذه الحالة من نفسه ذو حصافة في العقل، ودوام التهاوت والتفاوت
في القول والفعل مشعر بركاكة الدين في الأصل أو باضطراب الجبلة ، وهو
خبيل ، فإن أمكن استدراك ذلك فالبدار قبل أن تزول الأمور عن مراتبها ،
وتميل عن مناصبها ، وتميد خطة الإسلام بمنالكها ، وها أنا بعون الله عزت
قدرته ، وجلت عظمته لا آلو (٤١٧) في وجه ذلك جهداً ، ولا أغادر مضطرباً
وقصداً ، وعلى المنتهى إلى هذا الموضع أن يقبل في هذه الإطالة عذري ،
ويحسن أمري ، فقد انجر الكلام إلى غائلة ومعاصبة (٤١٨) هائلة لا يدركها
أولوا الآراء القائلة .

والوجه عندي قبض الكلام فيما لا يتعلق بالمقصود والمرام ، وبسطه على
أبلغ وجه في التمام فيما يتعلق بأحكام الإمام ، وفيها الاتساق والانتظام ،
فأقول : إن عسر القبض على (٤١٩) يده الممتدة لاستظهاره بالشوكة العتيدة ،

(٤١٤) ١ ، ب : فليأت

(٤١٥) ١ ، ب : النظر

(٤١٦) وبيك : مثل ويل وزنا ومعنى ، وتستعمل في مقام التعجب ، أي عجباله تبيك أي

بالحسران اوفى ١ : ويثل

(٤١٧) أي لأقصر

(٤١٨) في ١ : مناصرة

(٤١٩) في د : فيض

والعدد المعدة ، فقد شغل الزمان عن القائم بالحق ، ودفع إلى مصابرة المحن طبقات الخلق ، ووقع الكلام في أحد مقصود الكتاب . إذ هذا المجموع مطلوبه أمران :

أحدهما : بيان أحكام الله عند خلو الزمن عن الأئمة .

والثاني : إيضاح متعلق العباد عند عرو البلاد عن المفتين المستجمعين لشرائط الاجتهاد ، والله أهمل في التوفيق لمناهج السداد .

وما عدا هذين المقصودين في حكم المقدمات ، وإنما اضطرت إلى كشف (٤٢٠) أحكام الولاية إذا وجدوا ، لأتوصل إلى بيان غرضي إذا فقدوا فنوجز هذا الفصل من هذا الباب إلى وصولنا إلى مقصد الكتاب .

فأما إذا تمكنا من كفاية هذا المهم ، ودفع هذا الملم (٤٢١) ، فليشمر فيه عن ساق الجد ، وليسع فيه بأقصى الجهد ، وليس الخوض في ذلك بالهين اللين ، فلا يثورن (٤٢٢) على الأمراء من غير بصيرة دين فأقول :

إن تيسر نصب إمام متجمع للخصال المرضية ، والخلال المعتمدة في رعاية الرعية ، تعين البدار إلى اختياره ، فإذا انعقدت له الإمامة ، واتسقت له الطاعة على الاستقامة فهو إذ ذاك يدرأ من كان .

وقد بان الآن أن يعد درؤه في مهمات أموره ، فإن أذعن فذاك ، وإن

(٤٢٠) في ب : لأكشف

(٤٢١) في ج : المسلم

(٤٢٢) في ا : يثور في فلا يثورون ،

تأني عامله معاملة الطغاة، وقاتله مقاتلة (٤٢٣)، البغاة ، ولا مطمع في الخوض في هذا، فإن أحكام البغاة يحويها كتاب من كتب الفقه، فيطلب من موضعها (٤٢٤) .

وإن علمنا أنه لا يتأتى نصب إمام دون اقتحام داهية دهياء، وإراقة دماء ومصادمة أحوال جمّة الأهوال ، وإهلاك أنفُس ونُف أموال ، فالوجه أن يقاس ما الناس مدفوعون إليه ، مبتلون به ، بما يفرض (٤٢٥) وقوعه في محاولة دفعه ، فإن كان الواقع الناجز أكثر مما يقدر وقوعه في روم (٤٢٦) الدفع ، فيجب احتمال المتوقع له لدفع البلاء الناجز ، وإن كان المرتقب المتطلع يزيد في ظاهر الظنون على ما الخلق مدفوعون إليه ، فلا يسوغ التشاغل بالدفع ، بل يتعين الاستمرار على الأمر الواقع .

وقد يقدم الإمام مهما ، ويؤخر آخر ، والابتهاال إلى الله وهو ولي الكفاية وهذا يعضده أمر لا يستريب فيه لبيب ، وهو أن طوائف من قطاع الطرق إذ كانوا يرصدون الرفاق ، ويسعون في الأرض بالفساد، خفي على الإمام أن يلحق الطلب الخيث بهم ، فلو بلغه اختلال في بعض الثغور ووطىء الكفار قطراً من أقطار الإسلام ، وعلم الإمام أن ذلك الفتق (٤٢٧) لا يلتئم إلا بصرف جميع جنود الإسلام إلى تلك الجهة ، فانه يبدأ بذلك ويتربص بالقطاع الدوائر والركن الأعظم في الإيالة البداية بالأهم فالأهم ، وعلى هذا الوجه يترتب منابذة (٤٢٨) الكفار ومقاتلتهم كما قال الله تعالى (قاتلوا الذين يلونكم من الكفار

(٤٢٣) في د : وقابلة مقابلة

(٤٢٤) يراجع الام للشافعي ٤ : ١٣٢ وما بعدها والماوردي : الاحكام السلطانية ٥٨

(٤٢٥) في د : يعرض

(٤٢٦) في د : دوم، وروم : أى هم

(٤٢٧) في د : الفسق

(٤٢٨) في د : ممايزة

وليجدوا فيكم غلظة (٢٩)»

وعلى هذه القاعدة تبتنى مهادنة الكفار عشرينين إذا استشعر الإمام من المسلمين ضعفاً .

فإن قيل : مبنى هذا الكلام على طلب مصلحة المسلمين ، وارتداد الأنفع لهم ، واعتماد خير الشرين إذا لم يتمكن من دفعهما جميعاً .

وسيرة على رضي الله عنه في معاوية ومتبعيه يخالف ذلك ؛ فإن المزية التي كانت تفوت أهل مصر والشام من انقطاع نظر أمير المؤمنين رضوان الله عليه (٣٠) لا يقابلها قتل مائة ألف من المسلمين . فلو كان المرعى في ذلك الموازنة بين رتب المصالح لكان ذلك يقتضى أن ينحجز على عن بعض جده ، ويكف من غربه (٣١) وحده ، فإذا كان رضي الله عنه جاداً مستهيناً (٣٢) بكثرة القتلى والصرعى ، غير محتفل بأن يقتل أضعاف الذين قتلوا أنفسهم وقطعاً ، فكأنه رضي الله عنه كان يرى بناء الأمر على الشهامة والصرامة ، وتنكب الاستكانة واجتناب المداراة والمدحاة .

وكان لا يلين ولا يستكين ، ولا يفيض الدواهي إذا سيم مخالفة (٣٣) الحق من شماسه ، ولا ينحط عن الدعاء إلى الحق والسيف مسلول على رأسه ، وكان

(٤٢٩) التوبة: ١٢٣ .

(٤٣٠) عنهم : زيادة في ب و د بعد عليه ، ولا معنى لها

(٤٣١) في د : عزته

(٤٣٢) في د : مستهيناً

(٤٣٣) زيادة في > : مخالفة ، أى ساقطة في ا ، ب

شوفه دعاء الخلق إلى اللقم (٤٣٤) الواضح والسبيل اللامع ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أن وليتموها علياً فيحملكم) (٤٣٥) على المحجة الغراء ، ولو وضع على رقبته السيف (٤٣٦) ولا يبعد مسلكه عن مدرك الحق ، فان هذا مؤيد الملة بنصر الله تعالى .

قلنا : قد صار أولاً طوائف من جلة (٤٣٧) أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى التخلف عن القتال في زمن على رضي الله عنه ، وإيثار السكون والركون إلى السلامة والتباعد عن ملتطم الغوائل ، منهم سعد بن أبي وقاص (٤٣٨) ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل (٤٣٩) ، وكانا من العشرة المبشرين بالجنة.

(٤٣٤) اللقم : الطريق

(٤٣٥) في ١ : فليحملكم

(٤٣٦) أخرجه الإمام أحمد والبخاري والطبراني في الأوسط عن علي قال : يا رسول الله من تؤمر بعدك ؟ قال : (إن تؤمروا أبا بكر تجددوه أمينا زاهدا في الدنيا راغبا في الآخرة ، وأن تؤمروا عمر تجددوه قويا أمينا لاتأخذه في الله لومة لائم ، وأن تؤمروا عليا ولا أراكم فاعلين - تجددوه هاديا مهديا يأخذكم بالطريق المستقيم) . قال الهيثمي : رجال البزار . ثقات يجمع الزوائد ٥ : ١٧٦

(٤٣٧) في د : جملة

(٤٣٨) سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب بن عبد مناف القرشي ، الصحابي ، فاتح العراق ، ومداخن كسرى ، وأحد الستة الذين عينهم عمر للخلافة ، وأول من رمى بسهم في سبيل الله ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، ويقال له فارس الإسلام ، توفي سنة ٥٥ هـ . أسد الغابة ٢ : ٣٦٦ / ٣٧٠ المجلد ٦٥ ، ٦٦ ، ٢٧٦ ، ٤٧٤ ، الاستيعاب ٦٥٦ ، حلية الأولياء ١ : ٩٢ / ٩٥ الطبقات الكبرى ٣ : ٦١ ، ١٣٩ : ١٥٠

(٤٣٩) سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي القرشي ، صحابي ، من خيارهم . هاجر =

وممن تخلف أولا أبو موسى الأشعري (٤٠)، وعبد الله بن عمر (٤١) ،
 وأسامة بن زيد (٤٢) ، وأبو أيوب الأنصاري (٤٣) ، وتبع هؤلاء أمم من
 الصحابة ، ولم يشتد نكير على عليهم .

أما سعد لما ندبه أمير المؤمنين على رضي الله عنه إلى القتال قال : لا أخرج ،

إلى المدينة ، وشهد المشاهد كلها لإبدرًا ، وكان غائبًا في مهمة أرسله بها الرسول صلى الله عليه وسلم .
 وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وكان من ذوى الرأي والبسالة وشهد اليرموك ، مولده بكة
 ووفاته بالمدينة سنة ٥١ هـ . أسد الغابة ٢ : ٣٨٧/٣٨٩ حلية الأولياء ١ : ٩٥/٩٧ .

(٤٠) هو عبد الله بن قيس ، من بنى الأشعر ، من قحطان ، صحابي ، وأحد الحكمين
 اللذين رضى بهما على معاوية بعد حرب صفين ، استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على زبيد
 وعدن ، وولاه عمر البصرة سنة ١٧ هـ فأفتح أصبهان والأهواز ، توفي بالكوفة سنة ٤٤ هـ
 طبقات ابن سعد ٤ : ١٠٥ ، الاستيعاب ١٧٦٢ ، حلية الأولياء ١ : ٢٥٦ .

(٤١) أسامة بن زيد بن حارثة ، صحابي جليل ، ولد بكة ونشأ على لإسلام ، وكان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبه حبا جما ، وينظر إليه نظره إلى سبطيه الحسن والحسين . وهاجر
 مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، وأمره رسول الله قبل أن يبلغ العشرين من عمره
 فكان مظفرا موقفا ، مات سنة ٥٤ هـ . الاستيعاب ص ٥٨/٧٨ أسد الغابة ١ : ٧٩/٧١ تهذيب
 التهذيب ١ : ٢٠٨

(٤٢) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي ، صحابي ، نشأ في الإسلام ، وهاجر إلى
 المدينة مع أبيه ، وشهد فتح مكة . كان مثل أبيه في الفضل ، كان من أهل الورع والعلم وكان
 كثير الإبتاع لآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من أعلم الصحابة بمناسك الحج توفي ٧٣ هـ
 الاستيعاب ٩٥٣/٩٥٠ الطبقات الكبرى ٤ : ١٨٧/١٤٢ وفيات الأعيان ٢ : ٢٣٤/٢٣٧
 (٤٣) أبو أيوب الأنصاري ، هو خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة ، صحابي ، كان
 شجاعا صابرا تقيا محبا للفرز والجهاد ، وتوفي غازيا سنة ٥٢ هـ . أسد الغابة ٢ : ٩٤ الاستيعاب
 ١٦٠٦ حلية الأولياء ١ : ٣٦١ صفة الصفوة ١ : ٤٦٨/٤٧٠

أو يكون لي سيف له لسانان ، يشهد للمؤمن بإيمانه وعلى المنافق بنفاقه(٤٤٤)
وقال أسامة : لو دخلت يا أمير المؤمنين في جوف أسد لدخلت معك ،
ولكن لا مساحة مع النار (٤٤٥) .

وقام أبو موسى في قومه وكان مرموقاً في عين فقال : إني لكم ناصح أمين،
ولا تستغشوني ، اغمدوا سيوفكم ، واكسروا رماحكم ، واقطعوا أوتاركم (٤٤٦)
فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ستكون فتن كقطع الليل المظلم
فيها خير من القاعد ، والقاعد خير من القائم ، والقائم خير من الماشي » (٤٤٧) ،

(٤٤٤) أورد ابن سعد في الطبقات الكبرى ٣ ص ١٤٣ ، ١٤٤ هذه الواقعة وقارن
وقفة صفين لابن مزاحم ص ٣٦٥

(٤٤٥) ورد النص بالتمهيد للباقلاني ص ٢٣٢

وقارن مختصر المستدرك للذهبي حيث روى بسنده عن أسامة بن زيد قال : (بعني رسول
الله صلى الله عليه وسلم في سرية فاستبقنا أنا ورجل من الانصار إلى العدو ، فحملت على رجل
فلم تدن منه كبر وطعنته فقتلته ، ورأيت أنما فعل ذلك ليحرز دمه ، وذكر الحديث ، وفيه
فقال : كيف بعد الله أكبر ؟ فهلا شفتك عن قلبه ، قال : فلا أقاتل رجلاً يقول الله أكبر
حتى ألقاه صلى الله عليه وآله وسلم .

وعلق الذهبي على ذلك بقوله : فهذا عذر أسامة في التأخير عن القتال ٣ ص ١١٦ .

(٤٤٦) قارن الحاكم في المستدرك ، روى بسنده أن أبا موسى خطب وهو على الكوفة فنهى
الناس عن القتال والدخول في الفتنة ، المستدرك ٣ ص ١١٧

(٤٤٧) مسند الإمام أحمد ٣ حديث ١٤٤٦ و ١٦٠٩ و ١٤٤٦ الحديث رقم ٧٧٨٣ ويقول
الشيخ أحمد شاكر : إن اسناده صحيح ، ترتيب الباري ١ : ٣٥٩ / ٣٦٠ ، اللؤلؤ والمرجان
٨٠٩ الحديث رقم ١٨٨٣ ، مختصر صحيح مسلم للمنذرى ٢٩١٢ الحديث رقم ٢٠٠٤ وأخرج
في جامع المسانيد ٧ ص ٤٦٢ .

وكان على رضى الله عنه يدر عليهم أرزاقهم ، وأعطيتهم من بيت المال، ولو نقم منهم ما رآه (٤٤٨) لبدأهم بنصب القتال عليهم .

فلم أجسد بدأ من التنبيه على هذا ، ثم ما ظن على أن الأمر يفضى إلى ما أفضى إليه ، ومعظم تلك المعارك جرت عن اتفاقات ردية ، ثم اشتهر منه أنه ندم على ما قدم ، ولما تفاقم (٤٤٩) الأمر (٤٥٠)، وكادت السيوف تفتى المجاهدين وجند الله المرتبين (٤٥١) فى تغور المسلمين ، أجاب إلى التحكيم فى خله—على ما سيأتى شرح بعض مجارى تلك الأحوال إن شاء الله عز وجل ، فى أبوابها— فقد استبان الأصل الذى مهدناه من وجوب النظر للمسلمين فى جلب النفع ، والدفع فى النصب والخلع ، والله الموفق للصواب .

ومما يتصل باتمام الغرض فى ذلك أن المتصدى للإمامة إذا عظمت جنايته وكثرت عاديته، وفشى احتكامه واهتضامه وبدت فضاحته ، وتتابع عثراته وخيف بسببه (٤٥٢) ضياع البيضة ، وتبدد دعائم الإسلام ، ولم يجد من تنصبه للإمامة حتى ينتهز لدفعه حسب ما يدفع البغاة ، فلا يطلق للأحاد فى أطراف البلاد أن يثوروا ، فانهم لو فعلوا ذلك لاصطلموا وأيدوا (٤٥٣) ، وكان ذلك سبباً فى ازدياد الحن وإثارة الفتن (٤٥٤) ، ولكن إن اتفق رجل مطاع ، ذو

(٤٤٨) فى ١ ، د : رواه ب : رأوه

(٤٤٩) فى ١ :. : تفاقت

(٤٥٠) فى ١ : ، د : الأمور

(٤٥١) فى د : المؤيدين

(٤٥٢) فى ١ : بسبب

(٤٥٣) فى ١ : وأببروا

(٤٥٤) قارن بما قيل من نسبة فكرة الخروج المرتبطة بالصالح العام إلى القديس توما =

أتباع وأشباع ، ويقوم محتسباً آمراً بالمعروف^(٤٥٥) ، ناهياً عن المنكر ، وانتهصب بكفاية المسلمين ما دفعوا إليه ، فليعض في ذلك قدماً والله نصيره على الشرط المقدم في رعاية المصالح والنظر في المناجح ، وموازنة ما يندفع ويرتفع بما يتوقع ، وسيأتي هذا الفن على أبلغ وجه في البيان والله المستعان .

فصل

إذا أسر الإمام وحبس في المطامير وبعد^(٤٥٦) توقع خلاصه ، وخلت ديار الإسلام عن الإمام ، فلا سبيل إلى ترك^(٤٥٧) الخطط شاغرة ، ووجود الإمام المأسور في المطامير لا يغني ولا يسد مسدداً ، فلا نجد والحالة هذه من نصب إمام بدأ .

قلت : لو سقطت طاعة الإمام فينا ، ورثت^(٤٥٨) شوكته ، ووهنت عدته ، ووهت منته ، ونفرت منه القلوب من غير سبب فيه يقتضيه ، وكان في ذلك على فكر ناقب ، ورأى صائب لا يؤتى في ذلك عن خلل في عقل أوعته أو

= الأكويني . د . محمد طه بدوى : ص ٧٤ ٧٥ (أمهات الافكار السياسية الحديثة وصداها في نظم الحكم) ونحن نرى في ضوء رأى الجوينى هذا ، أنه أسبق في الفكرة من القديس توما . الفكرة السائدة بأن مسألة مقاومة الحاكم الجائر من اجتهد الخوارج والعزلة فحسب . د . محمد طه بدوى : حق مقاومة الحكومات الجائرة ص ٥١ ونحن نرى أن الجوينى يعبر عن رأى السنة والجماعة .

(٤٥٥) فى ١ : المعروف

(٤٥٦) فى ١ وب : وقد

(٤٥٧) ساقطة من ١ : ترك

(٤٥٨) فى ب : ورثت

خبل أو زلل في قول أو فعل أو تقاعد عن نيل وفضل (٥٩)، ولكن خذله
الأنصار ، ولم تواته الأقدار بعد تقدم العهد إليه ، وصحیح الاختيار ، ولم نجد
لهذه الحالة مستدركا ولا في تثبيت منصب الإمامة له مستمسكا ، وقد يقع مثل
ذلك عن ملل أنتجه طول (٦٥) مهل وتراخي أجل ، فإذا اتفق ذلك ، فقد
حيل بين المسلمين وبين وزر يستقل بالأمر ، فالوجه نصب إمام يطاع ، ولو
بذل الإمام المحقق أقصى ما يستطيع وينزل هذا منزله ما لو أسر الإمام ،
وانقطع نظره عن الأنام وأهل الإسلام ، ولا يصل (٦١) إلى مظان الحاجات أثر رأى
الإمام إذا لم يكن يده الطولى ، ولم يبسط طاعته على خطة الإسلام عرضا
وطولا ، ولم يصل إلى المارقين صوله ، ولم ينته إلى المستحقين طوله . والإمام
لا يغنى لعينه ولا يقتصر انقطاع نظره على موافاة حين حنيه ، ولست أستريب
أن مولانا كهف الأمم مستخدم السيف والقلم تبادر النظر في مبادئ هذا
الفصل للعوص على مغاص (٦٢) القاعدة والأصل ، وقد يغنى التلويح (٦٣) عن
التصريح والمرايض والكنائيات عن البوح بقصارى الغايات .

فهذه تفاصيل ما يتضمن الخلع والانخلاع ، وتنمة الغرض موقوفة على
فصلين سيوفق الله جلّت عظمتة في عقدهما .

(٥٩) فى ١ : نضل

(٦٥) فى ١ : حلول

(٦١) فى ٥ : فلا يصل

(٦٢) فى ١ و ب : للعوص

(٦٣) فى ١ : للتلويح

فصل

قد ذكرنا في شرائط الإمامة ، وصفات الأئمة: السلامة في بعض الحواس وفصلنا القول في سلامة البدن ، والقول الضابط فيما يطرأ من ذلك أن زوال نظر البصر يقطع الإمامة ، ويتضمن انحلال الإمام كالجنون واختلال (٦٤) نظر البصر إذا أمكن معه التوصل إلى الإدراك غير مانع من العقد ولا قاطع له في الدوام ، وكذلك الوقر (٦٥) .

فأما الصمم البالغ ، فقد ذكرنا إنه مانع من العقد أولاً ، واضطرب بعض الحائضين في هذه المسالك في الصمم الطارىء .

والوجه عند القطع بأن المانع منه قاطع كالعمى ، وما يؤثر من نقصان الأعضاء في الابتداء فآثره في الدوام يضاهي أثره في العقد فليعتبر القطع بالمنع (٦٦) .

فصل

قد تعدينا حد الاختصار في تقاسيم ما يطرأ على المتصدى للإمامة من الفسوق والعصيان وغيره .

ومعقود هذا الفصل ومقصوده يتحرى مراسم ومناظم تجرى في التفصيل الطويل مجرى التراجع ، ليستفاد التفصيل والتعليل وذكر مسالك الدليل مما سبق وضم النشر بالمعاقد المشيرة إلى المقاصد مما نأتى به الآن فنقول :

(٦٤) في ١ : واضلال

(٦٥) أى ثقل سمعه

(٦٦) فارن الأحكام السلطانية للماوردى ١٨ وفنائح الباطنية للغزالي ١٨١

الهبات والصغار محطوبة ، وما يجري من الكبائر مجرى العثرة والفتنة من غير استمرار عليها ، لا يوجب عندنا خلعا ولا انحلاعا (٤٦٧) .

وقد قدمت فيه عن بعض أئمتنا خلافا . وأما التماذى فى الفسوق إذا جر خبطاً وخبلا فى النظر كما تقدم تصويره وتقديره ؛ فذلك يقتضى خلعا أو انحلاعا (٤٦٨) . على ما سأفصله فى الفصل الثانى إن شاء الله تعالى .

وانقطاع نظر الإمام بأسر بعد انفكاكه أو بسقوط طاعته أو مرضية مزمنة تتضمن اختلالا بينا واضحا وخرما فى رأى (٤٦٩) ، لا يحاىيوجب الخلع ، وخلل الحواس ونقصان الأعضاء يندرجان تحت ضبط واحد ، وهو اعتبار الدوام بالابتداء .

فهذه مجامع القول فيما تقدم .

ولو كان التائم بأمور المسلمين يتعاطى على الدوام ما هو من قبيل الكبائر كالشرب (٤٧٠) ولكنه كان مشابرا على رعاية المصالح ، فالقول فى ذلك لا يبلغ مبلغ القطع عندى ، فقد يخطر للناظر أنه إذا لم يتضمن خرما وفتقا ، ولم يمنع الإمام ذا حق حقا ، وفرض الدوام فيه نازل منزلة كبيرة تنذر وتصرع (٤٧١) على وجه لا يقتضى انقطاع أثر وارتفاع نظر .

والأظهر عندى أن ذلك مؤثر ، فان الكبيرة إذ كانت عثرة ، فانها لم تجر

(٤٦٧) ابن جماعة : تحرير الأحكام فى تدبير أهل الاسلام مخطوط ٨ .

(٤٦٨) فى ١ : وانحلاعا

(٤٦٩) ساقطة من ١ : فى رأى

(٤٧٠) فى ٢ ، د : فى أوانى . فى رأى مضافة فى اولا موضع لها فى النص وقد

سبق اثباتها فى موضع سابق (ينظر تعليقتنا رقم ٤٦٩)

(٤٧١) وفى ب : وتصور

خبالاً ولم تتضمن سوء الظنون ، وإذا تتابع فن من العصيان أشعر باجترأ الإمام واستهاتته بأحكام الإسلام ، وذلك يسقط الثقة بالدين ويمرض قلوب المسلمين .

وهذا مظهر غير مقطوع به ، وقد أسلفت فيما تقدم أن مسائل الإمامة بعضها مقطوع به ، وبعضها يتلقى من طرائق الظنون .

فصل

قد أجرينا الخلع والانخلاع في ادراج الباب، والإحاطة بالفصل بينها من أعظم مقاصد الكتاب ، فنقول ، والله المستعان وهو رب الأرباب :

الجنون المطبق الذي لا يرجى زواله يتضمن الانخلاع بالإجماع ، ولا حاجة إلى انشاء خلع ورفع .

وكيف يتوقع ذلك والمجنون مولى عليه في نفسه ، وعين جنونه يوجب اطراد الحجر عليه في خاصته فكيف بقدر إماما إلى اتفاق جريان خلعه ، بالجنون كالموت إذأ ، وإذا بقي مكلفا ، ولكن عراه خبل وعته ما يؤسس الزوال بحيث لا يحتاج في دركه إلى اجتهاد وافتكار ونظر واعتبار .

فهذا عندي نازلة منزلة الجنون الذي يتضمن الانخلاع بنفسه (٧٢)، فأما الفسق المؤثر ، فالقول فيه ينقسم : فإن كان يحتاج في إظهار خلله إلى اجتهاد فلا يقضى بأنه يتضمن الانخلاع بنفسه بل الأمر فيه مفوض إلى نظر الناظرين ، وإعتبار المعتبرين .

وإذا أسر الإمام وسقطت طاعته كما سبقت صفته فلا بد من انشاء الخلع، فالقول الضابط في ذلك أن ماظهر بعد زواله فهو موجب للانخلع وما احتيج فيه إلى نظر وعبر لم يتضمن بنفسه انخلعا ووقوع الإمام في الأسر، وإن كان مقطوعا به (٤٧٣)، لا أراه مقتضيا انخلعا، فإن فرض فكه مما يتعلق بالاختيار والايثار من أسره (٤٧٤)، ولو قدر ذلك قبل خلعه كان اماما. فمن هذه الجهة لا ينخلع مالم يخلع، فالذي يقتضى الانخلع سبب ظاهر لاخفاء به، ويبعد ارتقاب زواله ولا يقدر تعلق زواله باختيار مختار وإيثار مؤثر، فما كان كذلك فإنه يتضمن الانخلع كالجنون المزيل للتكليف إذا استحکم والعته والخلل الذي يظهر خلله من غير احتياج إلى نظر فيكون (٤٧٥) ميئوس الزوال، وكل سبب يحتاج في إظهار خلله إلى نظر، فإن اقتضى خلعا فهو إلى الناظرين. كما سنذكره في خاتم الفصل إن شاء الله عز وجل، وإن ظهر السبب كالأسر وارتقب ارتفاعة باختيار، فهو ما يقتضى انشاء الخلع، ولا يوجب الانخلع. وكذلك سقوط الطاعة (٤٧٦).

فان قيل :

كان « عثمان » رضى الله عنه إذا حوَّصر في الدار ساقط الطاعة. فما قولكم في إمامته مدة بقائه إلى أن استشهد ؟

قلنا : كان إماما إلى أن أدركته سعادة الشهادة . وما كان سقوط الطاعة

(٤٧٣) ساقطة من د : به

(٤٧٤) في د : أسره

(٤٧٥) د : يكون

(٤٧٦) قارن الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٠

ميثوس الزوال ، وإنما حاصره شرذمة من الهمج الأردال ونزاع القبائل .
وكان يرى رضى الله عنه ، المتاركة والاستسلام والانعان لحكم الله تعالى .
ولم يؤثر أن يراق بسببه محجمة (٧٦) حتى قال لغلمانه : من ألقى سلاحه فهو
حر (٧٧) . فلم تبحر محاصرته مجرى الأسر المقدم تصويره .

فان قيل : ردتم في أثناء الكلام ذكر ما يتعلق بنظر الناظرين . فما يوجب
الخلع فينبوه . واذكروا المعنى بالنظر .

قلنا : لم نرد بالنظر ما يجر غلبات الظنون كنظر المجتهدين في فنون
المظنونات ، ولو كان الأمر الطارىء مجتهدا فيه ، لم يسغ خلع الإمام به قطعاً
فليثبت هذا أصلاً في الباب . فان الاجتهادات بجملتها لا وقع لها بالإضافة
إلى الإمام . وهو يستتبع المجتهدين أجمعين . ولا يتبع أحداً . وإنما عنينا
بالنظر مزيد فكر وتدبر من أهله ، يفيد العلم والقطع باختلال أمور المسلمين
بسبب ما طرأ من فسق أو خبل .

فان قيل : قد قدمتم أن وجه خلع الإمام نصب إمام ذى عدة ، فما ترتيب
القول في ذلك ؟

(٧٧) المحجمة : آلة الحجم ، والمعنى منع اراقه الدماء

(٧٨) وردت هذه الواقعة في تاريخ خليفة بن الحياط (ت ٢٤٠ هـ) : ١٨٧ وما بعدها
وقارن تاريخ الخلفاء للسيوطى قول عثمان رضى الله عنه فى حديث طويل « أما أن أخرج فأقاتل
فلن أكون أول من خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أمته بسفك الدماء » وقارن الطبقات
السكبرى لابن سعد ٣ : ٧٠ وابن العرى : العواصم من القواصم ٢ : ٣٧٩ ، ٣٨٨

قلنا : الوجه خلع المتقدم ثم نصب الثاني يدفعه دفعه للبغاة ، كما سبق تقريره .

فان قيل : فمن يخلعه

قلنا : الخلع (٤٧٩) إلى من إليه العقد ، وقد سبق وصف العاقلين بما فيه مقنع وبلاغ تام .

وقد ذهب بعض من لم يخبر هذه الحقائق إلى أنا نشترط الإجماع في الخلع ، وإن لم نشترطه في العقد، وهذا زال عظيم ، فان الحاجة قد ترهق إلى الخلع ، ولو انتظر وفاق علماء الآفاق لاتسع الحرق وعظم الفتق .

نعم ، لا بد في الخلع والعقد من اعتبار شوكة ، وقد أوضحنا كيفية اعتبارها في البابين .

والآن ، كما انتهت متصدا في هذه الفنون ، وقد جرت يمين أيام صدر الاسلام كهف الأنام على زمره لم يمهّد مثلها ، ولم يجر في تصانيف المتقدمين شكلها ، ونهت على دقائق لم يخطر للغواصين فرعها وأصلها .

على أنى لم أذكر ، والله ، إلا أطرافا ، فان كتاب الإمامة ليس مصقودى فى هذا المجموع وحق التابع (٤٨٠) أن يؤخر فيوجز جسام (٤٨١) الكلام إلى المتبوع .

(٤٧٩) فى ب : الخلع مشطوبة

(٤٨٠) ب : التابعة

(٤٨١) ب حمام ، والجمام : التجمع بكثرة

فصل

الإمام إذا لم يخل عن صفات الأئمة ، فرام العاقدون له عهداً (٤٨٢) أن يخلعوه ، لم يجدوا إلى ذلك سبيلاً باتفاق الأمة ، فإن عقد الإمامة لازم لا اختيار في حله من غير سبب يقتضيه ، ولا تنتظم الإمامة ولا تنفيذ الغرض المقصود منها إلا مع القطع بلزومها . ولو تخير الرعايا في خلع إمام الخلق ، على حكم الإيثار والاختيار لما استتب للإمام طاعة ، ولما استمرت له قدرة واستطاعة ولما صح ، (٤٨٣) لمنصب الإمامة معنى ، فأما الإمام إذا أراد أن يخلع نفسه ، فقد اضطربت مذاهب العلماء في ذلك ، فمنع بعضهم ذلك ، وقضى بأن الإمامة تلزم من جهة الإمام لزومها من جهة العاقدين ، وكافة المسلمين .

وذهب ذاهبون إلى أن الإمام له أن يخلع نفسه ، واستمسك بما صح تواتراً واستفاضاً من خلع الحسن بن علي نفسه (٤٨٤) ، وكان ولي عهد أبيه ، ولم يبد من أحد نكير عليه .

والحق المتبع في ذلك عندي : أن الإمام لو علم أنه لو خلع نفسه لاضطربت

(٤٨٢) في د : عقد

(٤٨٣) ساقط في ا و ب ما بين القوسين : « على حكم الإيثار . . . ولما صح »

(٤٨٤) قارن مارواه ابن الأثير في الكامل عن سير الحسن إلى معاوية وتسليم الأمر إليه قال ابن الأثير (وكانت خلافة الحسن على قول من يقول أنه سلم الأمر في ربيع الأول خمسة أشهر ونحو نصف شهر ، وعلى قول من يقول : في ربيع الآخر يسكون ستة أشهر وشيئاً) . الكامل لابن الأثير ٣ : ٢٠٤

كما أورد السيوطي في تاريخ الخلفاء رد الحسن على من اتهمه بأنه يريد الخلافة ، قال (قد كان جماجم العرب في يدي يحاربون من حاربت ، ويسالمون من سالت ، فتركها ابتغاء وجه الله وحقق دماء أمة محمد عليه الصلاة والسلام) ص ١٩٢

الأمر ، وتزلزلت الثغور، وانجر إلى المسلمين ضرار لا قبل لهم به ، فلا يجوز أن يخلع نفسه ؛ وهو فيما ذكرناه كالواقف من المسلمين في صف القتال مع المشركين إذا أراد أن يهزم، وعلم أن الأمر بهذا السبب يكاد أن ينثلم وينخرم فيجب عليه المصابرة ، وإن لم يكن متعيناً عليه الابتدار للجهاد مع قيام الكفاة به ، وإن علم أن خلعه نفسه لا يضر المسلمين بل يطفئ نائرة، نائرة ويدراً فتناً متظافرة ، ويحقن دماء في أمهبا ، ويريح طوائف المسلمين عن نصيبها ، فلا يمتنع أن يخلع نفسه ، وهكذا كان خلع الحسن نفسه ، وهو الذي أخبر عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ كان الحسن صبياً رضيعاً فكان يمر يده على رأسه ويقول :

(إن ابني هذا سيد وسيصلح الله تعالى به بين فئتين عظيمتين) (٤٨٥).

وما روى أن أبا بكر رضى الله عنه قال : (أقولوني فاني لست بخيركم) (٤٨٦).

دليل على أن الإمام ليس له أن يستقل بنفسه انفراداً واستبداداً في الخلع ولذلك سأل ، رضى الله عنه الإقالة ، فقالوا : (والله لا نقيلك ولا نستقيلك) وهذا محمول على ما كان الأمر عليه (٤٨٧) من ارتباط مصلحة المسلمين باستمرار الصديق على الإمامة ، وإدامة الإقامة والاستقامة عليها ، وكان لا يسد أحد

(٤٨٥) أخرجه الحاكم في مستدركه بلفظ (. . إلا إن ابني هذا سيد وأن الله عز وجل

لعله أن يصلح به فئتين عظيمتين من المسلمين) > ٣ : ١٧٥

(٤٨٦) فارق خطبة أبي بكر ، ابن هشام : السيرة النبوية ١ : ٢٦١ والباقلاني : التمهيد

ص ١٩٥ والطبري > ٣ : ٢٠٣

(٤٨٧) في ١ ، ب : عليهم

في ذلك مسده ، كما سيأتي ذكره في إمامة الصديق رضي الله عنه ، ولو كان لا يؤثر خلع نفسه في إلحاق ضرار ولا في تسكين نائرة^(٨٨) ، ولو خلع نفسه لقام آخر مقامه ، فلست قاطعا في ذلك جوابا ، بل أرى القولين فيه متكافئين قريبي المآخذ ، والأظهر عندي : أنه لو حاول استخلاه بنفسه واعتزالا لطاعة الله سبحانه لم يمتنع ، وذلك مظنون لا يتطرق إليه في النفي والإثبات قطع ، فليقع ذلك في قسم المظنونات .

فصل

قد انقضى بنجاح هذه الفصول مبلغ غرضنا في ذكر ما نتعقد به الإمامة أولا، وذكر صفات الأئمة ، ونعوت الذين يتولون عقد الإمامة ، وهم المسمون أهل الحل والعقد ، ثم ذكرنا ما يطرأ على الأئمة في الصفات التي تؤثر في الانحلاع أو تسلط على الخلع ، ونحن نرى الآن أن نذكر من يستتبه الإمام في مكر الدهور ، ويوليه مقاليد الأمور ، ونوضح مراتبهم ومناصبهم وما يقتضيه كل منصب من الخلال والخصال ، فإن غرضنا لا يقضى^(٨٩) إلى قصاره ، ولا يبلغ منتهاه ما لم نهد في الولاية أجمعين قواعد تلبي على صفات الحماية على تباين الرتب والدرجات حتى إذا انتهى الناظر إليها ، وانجرت المقدمات إلى فرض خلو^(٩٠) الأرض ومن عليها عن المستجمعين^(٩١) لأوصاف الولاية ، واستبان مواقع الكلام ، وتفتن لمواضع المغزى والمرام ،

(٨٨) في د : نائرة ، ونائرة في الناس : هاجت هائجة

(٨٩) في د : يقضى

(٩٠) في د : حلق

(٩١) في ا : بالمستجمعين

كان خوضه (١٢) في مقصود الكتاب على بصيرة إذا جرى على هذه الوثيرة، فليقع الخوض في تقاسيم المستنابين من رتبة الإمام بمقام (١٣) على أنحاء وأقسام، ونحن نبغى ضبطها وجمعها وربطها على إنقان وإحكام إن شاء الله عز وجل.

فالذى ينصبه الإمام ينقسم إلى: من يحل محل الإمام في جميع الأمور استيعاباً وإلى من لا يزل منزله (١٤) في جميع الأحكام، بل يختص بتولى بعضها، فأما من يستقل بجملة الأحكام المرتبطة بالأئمة فينقسم إلى: من يوليه الإمام عهد الإمامة بعد وفاته، وإلى من يقيمه مقام نفسه في حياته.

فأما من يوليه العهد بعد وفاته فهذا إمام المسلمين، ووزر الإسلام والدين، وكهف العالمين، وأصل تولية العهد ثابت قطعاً مستند إلى إجماع حملة الشريعة، فإن أبا بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عهد إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنها. وولاه الإمامة بعده، لم يبد أحد من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم نكيراً، ثم اعتقد كافة علماء الدين تولية العهد مسلماً في إثبات الإمامة في حق المعهود إليه المولى (١٥)، ولم ينف أحد أصلها أصلاً، وإن كان من تردد

(١٢) في د : حوضه

(١٣) في د : لمقام

(١٤) في د : من لا يترك متوليه

(١٥) قارن الماوردى في الأحكام السلطانية ص ١٠ والباقلانى في التمهيد ص ١٩٧ وما بعدها

وبالرجوع إلى المصادر التاريخية الموثوق بها، يتضح أن أبا بكر رضى الله عنه قد استشار بعض كبار الصحابة رضى الله عنهم أمثال: عثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف، وسعيد بن زيد، وأسيد بن الحضير وغيرهم من المهاجرين والأنصار فأجمعوا على الرضى به، الطبقات الكبرى

لابن سعد ٣ : ١٦٩ والسيوطى : تاريخ الخلفاء ص ٨٢

وتبلد في صفة المولى أو المولى، فأما أصل العهد فثبت باتفاق أهل الحل والعقد ثم تكلم العلماء في تفاصيل تولية اليهود، واتفقوا إلى كل مقصود، ونحن نوضح مما أوردوه عيونه، ونصف ضروب الكلام وفنونه، ونوضح القطعيات والمسائل المظنونة. فالملقوع به أصل التولية: فإنه معتضد متأيد بالإطباق والوفاق، والإجماع الواجب الاتباع، وفي الإجماع بلاغ في روم القطع، وإقناع؛ ولكن معنى تصحيح التولية واضح في مسالك الإيالة، فلا بد من التنبيه له، فإذا كانت الإمامة تنعقد باختيار واحد أو جمع من المختارين كما سبق تفصيله وتقدم (٤١٦)، تحصيله، فالإمام الذي هو قدوة المسلمين ومؤيد المؤمنين، وقد (٤١٧) مارس الأمور، وقارع الدهور، وخبر الميسور والمعسر وسبر على مكر العصور النقائص والمزايا، ودان (٤١٨) طبقات الخلق والرايا وهو في استمرار سلطانه، واستقرار ولايته في زمانه أولى بأن ينفذ توليته ويعمل خيرته، فإذا هذا معلوم قطعاً، ومما يقطع به اشتراط صفات الأئمة في المعهود إليه؛ فإنه إمام حقاً متصد للمنصب الأبهي، راق إلى المرقى الأعلى، ومما نعلمه من غير صراء تولية العهد لا تنبت ما لم يقبل المعهود إليه العهد؛ فإن المولى وإن كان مستناب الإمام فالتولية من الإمام العاهد المولى عقد الإمامة

== واستند على ذلك أبو يعلى - من المناابلة - فرأى أن العهد بالولاية لا يعقد الإمامة وإنما هو في حكم الوصية، أو - بأسلوب العصر ولغته - هو بمثابة ترشيح لمن هو أصلح للامامة الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٩، ويترتب على ذلك أنه لا تنعقد إمامته إلا بموافقة أهل الحل والعقد.

(٤٩٦) في د: تحقيق

(٤٩٧) قد: ساقط في: ب

(٤٩٨) أى اختبر

للمولى ، ولا تنعقد الإمامة بمجرد العقد ، ما لم يقبل المعين ، ومما يدرك مدارك القطع ؛ أن ولي العهد لا يلي شيئاً^(٤٩٩) في حياة الإمام ، وإنما ابتداء زمانه وسلطانه إذا قضى الإمام الذى تولى نصبه نخبه^(٥٠٠) ، فهذه جملة معلومة ، وسنسرده أموراً واقعة في مسالك الظنون مع أحكام تستند إلى القواطع ، ولم يبد الفصل بين المقطوع به وبين المظنون تمييزاً وتحيزاً ، وأنا أسوقها على وجوهاها ، وأفصل في أدراج الكلام وتقاسيم الأحكام بين المعلوم منها وبين المظنون إن شاء الله عز وجل .

فمن الأحكام المظنونة أن الإمام لو عهد إلى ولده أو والده فقيه اختلاف العلماء :

فمنهم من لم يصحح العقد بتوليته ، فإن ذلك يتضمن تركية المولى وشهادته ، باستجماع خصال الكمال والاتصاف بالخصال التى ترعى في المنصب الأعلى ؛ فإذا كان لا يقبل شهادة أحدهما للثانى في أمر نزر يسير وخطب حقير ، فلائذ لا يقبل في أعلى المراتب ، وأرفع المناصب أولى .

ومنهم من صحح العقد والعهد ، وزكى الإمام عن ارتقاب التهم ، والصفات المتبعة في الإمامة مشهورة غير منكورة ، ولا يفرض عقد الإمامة إلا في حق من لهج بمعاليه وطنت^(٥٠١) خطة الإسلام بمناقبه ومساغيه ، ومن انتهى في صفاته ومحماته إلى التفرد ، والتوحد عن طبقات الخلائق بالرقى إلى الذروة العليا^(٥٠٢) في الفضائل ، وحيد الطرائق ، لم يكن ظهور تخصصه

(٤٩٩) ساقطة من ٥١ ب : شيئا

(٥٠٠) تارن أبى يعلى : الأحكام السلطانية ص ٩

(٥٠١) أى اشتهر وذاع ، وق د : وطيب

(٥٠٢) فى ١ ، د : الأعلى

بالمزايا التي فضل بها البرايا مفتقرا إلى تزكية مزك ، وإطراء مطر ، ولو
اشتهر رجل بصفة العدالة، واستقامة الحالة، فشهد أبوه على عدالته قبلت الشهادة.
فإن عدالة الأصل المشهود على شهادته لا تتوقف بثبوتها على بناء الفرع في
الشهادة ، ولو آمن مسلم ابنه الكافر، صح أمانه ، فان عقد الأمان لا يترتب على
مباحثة في الصفات ، وخص عن تفاصيل الحالات ، فالظاهر عندي : تصحيح
تولية العهد من الوالد لولده ، ولكن المسألة مظنونة ليس لها مستند قطعي ،
ولم أر التمسك بما جرى من العهود من الخلفاء إلى بنهم ، لأن الخلافة بعد
منقرض الأربعة الراشدين شابتها شوائب (٥٠٣) الاستيلاء والاستعلاء ،
وأضحى الحق المحض في الإمامة مرفوضاً ، وصارت الإمامة ملكاً عضوضاً ،
فإن قيل : إذا ولي الإمام ذا عهد (٥٠٤) فهل يتوقف تنفيذ عهده على رضا
أهل الاختيار في حياته أو من بعده .

قلنا : ذكر بعض المصنفين في اشتراط ذلك خلافاً ، والذي يجب القطع به
إن ذلك لا يشترط؛ فإننا على اضطرار نعلم أن أبا بكر رضي الله عنه لما ولي عمر
لم يعدم (٥٠٥) على توليته مراجعة واستشارة ومطالعة ، وإذا مضى فيه ما
حاوله لم يسترض أحداً من أهل الاختيار على توافر المهاجرين والأنصار .
نعم روى أن طلحة رضي الله عنه قال لأبي بكر : لقد استخلفت علينا فظاً
غليظاً فقال أبو بكر : وهو يجود بنفسه أجلسوني فأجلس رضوان الله
عليه (٥٠٦) وقال : لئن سألتني ربي عن تفويضي أمور المسلمين إلى عمر لأقولن (٥٠٧)

(٥٠٣) في ١ ، شابت مبانيها شواب

(٥٠٤) في د : عقد

(٥٠٥) في ١ : يقدم

(٥٠٦) ساقطة من د : رضوان الله عليه

(٥٠٧) في ١ ، د : لقلت

استخلفت على أهلك خير أهلك (٥٠٨) .

وقد ذكر بعض المصنفين في اشتراط مراجعة أهل الاختيار في تولية العهد خلافاً فأجرى الخلاف في ذلك مجرى الخلاف في المظنونات ، ووضح غرضنا في ذلك بغنى عن بسط القول فيه ، والشكوى إلى الله ثم إلى كل محصل مميز من تصانيف ألفها مرموق (٥٠٩) متضمنها ترتيب ، وتبويب ، ونقل أعيان كلام المهرة الماضين ، والتنصيص على ما تعب فيه السابقون مع خبط كثير في النقل ، وتخليط وإفراط وتفريط ، ولا يرضى بالتلقيب والتصنيف (٥١٠) مع الاكتفاء بالنقل المجرد حصيف ، لم يكن في تأليفه وتصنيفه على بصيرة لم يتميز له المظنون عن المعلوم ، والتبست عليه مسالك الظنون بمدارك العلوم ، وإنما جر هذه الشكاية نظري في كتاب لبعض المتأخرين مترجم بالأحكام السلطانية ، (٥١١) مشتمل على حكاية المذاهب ، ورواية الآراء والمطالب .

(٥٠٨) قارن الطبقات الكبرى لابن سعد ٣ : ١٦٩ ، والتهديد للباقلائي ص ١٩٧ وما بعدها وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٢٠ .

وقد أورد ابن سعد النص التالي في بيان الحكمة من اختيار أبي بكر لعمر رضي الله عنها : (اللهم إني لم أرد به ذلك لإصلاحهم ، وخفت عليهم الفتنة ، فعملت فيهم بما أنت أعلم به ، واجتهدت لهم رأيي ، فوليت عليهم خيرهم ، وأقوامهم ، عليهم ، وأحرصهم على ما أرشدتهم ، وقد حضرني من أمرك ما حضر فآخلفني فيهم ، فهم عبادك ، ونواصيهم بيدك ، أصلحهم لهم ولإيهم ، واجمله من خلفائك الراشدين يتبع هدى نبي الرحمة وهدى الصالحين بعده وأصلح له رعيته) الطبقات الكبرى ٣ ص ٢٠٠ (٥٠٩) في ١ : مرموقون

(٥١٠) في ب ، د : بالتلقب والتصنف

(٥١١) يقصد كتاب الأحكام السلطانية للماوردي دون الأحكام السلطانية لابن يعلى ينظر كتاب الإمام أبي الحسن الماوردي للدكتور محمد سليمان داود والدكتور فؤاد عبد المنعم

من ص ١٠٩ إلى ص ١١٢

من غير دراية وهداية ، وتشوف إلى مدرك غاية ، وتطلع إلى مسلك مفض إلى نهاية ، وإنما مضمون الكتاب نقل مقالات على جهل وعماية ، وشر مافيه وهو الأمر المعضل الذى يعسر تلافيه، سياقه المظنون والمعلوم على مناج واحد وهذا يؤدى إلى ارتباك المسالك ، واشتباك المدارك، والتباس اليقين بالحدوس، واعتياض طرائق القطع فى هواجس النفوس

ومن الأحكام المشكلة فى سبل الظن فى هذا الفن أن الممهود إليه متى يدخل (٥١٢) وقت قبوله العهد . اختلف العلماء فى ذلك: فذهب ذاهبون إلى أنه يدخل أو ان القبول بموت المولى كما يدخل وقت قبول الوصاية بموت الموصى (٥١٣) ، ووجه ذلك أنه لا يملك المولى صاحب العهد إحكام الزمامة والإمامة ولا يستقل بالإيالة والسياسة ما دام المولى العاهد حياً ، فلا معنى للقبول فى حال حياته كالوصاية .

وصار صائرون إلى أنه يقبل فى حياة العاهد ؛ فان تولية العهد من عظام الأمور ، وإنما يعهد الإمام إلى مستجمع لشرائط الإمامة نظراً للمسلمين ، واستيثاقاً فى الدين، وسكوناً إلى إعداد وزر وملاذ، وركونا إلى اعتاد موئل ومعاذ ، وإنما يتم هذا الغرض بأن يلزم التولية فى حياته فتقدر وفاته ، والإمامة معقودة ، وساحة للإمام مورودة مصمودة، فينجز فى الإمامة أذيالها ولا يتبتر (٥١٤) أحوالها .

وينبنى على هذا الخلاف أمر خلع الممهود إليه ، فمن آخر القبول إلى

(٥١٢) فى د . تداخل

(٥١٣) فارن الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٣ ولأبى يعلى ص ٩

(٥١٤) فى ب : يتغير ومضاف إليها يتبتر

ما بعد الموت ملك المولى صرف المعهود إليه ، كما يصرف الموصى الموصى إليه ، ومن نجز القبول منع خلع المعهود إليه من غير سبب يقتضيه ، وصير الإمام العاهد كالمختار العاهد ، ومعلوم أن من صح منه عقد الإمامة من أهل الاختيار لم يملك الخلع على حكم الإيثار ، فكذلك القول في المولى العاهد مع المعهود إليه ، وينقدح في ذلك للخلاف (٥١٥) وجه ، فإن الإمامة ما تمت بعد لولي العهد بخلاف (٥١٦) من عقده الإمامة أهل الاختيار (٥١٧) والأظهر منع الخلع من غير سبب يوجب . ولو عين الإمام من ليس على شرائط الإمامة ولم يكن في حالة التولية (٥١٨) على استجماع الصفات المرعية ، فالوجه بطلان التولية من جهة أنه أساء في الاختيار ، والغرض من العهد تنجيز نظر وكفاية للمسلمين (٥١٩) ، دواجم خطر عند موت المولى على أقصى الإمكان في الحال والأوان ، وليس ذلك مقطوعا به أيضا (٥٢٠) فالاحتمال (٥٢١) عند انعدام القواطع ، وانحسام البراهين السواطع مضطرب رحب ، ولظنون مجر وسحب ومن قال: من يصلح للخلافة إذا أفضت الخلافة إلي فولي عهدي فلان ، ثم انتهت إليه النوبة لم يكن لما صدر منه قبل الخلافة وقع في الشرع ، وهذا متفق عليه على البت والقطع ، فانه تصرف وليس إليه من الأمر شيء . وقد ذكرنا في

(٥١٥) في د : الخلاف

(٥١٦) في ب : ماعة -

(٥١٧) في د : أهل الاحسان والاطهار

(٥١٨) في ب : ولكنه في التولية وفي د : ولكنه علق التولية

(٥١٩) في ا : المسلمين

(٥٢٠) ساقطة من ا : أيضا

(٥٢١) في ب ، د : فلاحتمال

القسم المقطوع به إن العاهد لو جعل الإمامة شورى بين محصورين صالحين للزعامة فالأمر ينحصر فيه ، والمستند القطعى فيه ما جرى لأمر المؤمنين عمر رضى الله عنه ، إذ جعل الأمر مفوضا (٥٢٢) بين الستة المشهورين (٥٢٣) فإذا اتفق مثل (٥٢٤) ذلك من إمام فتعيين واحد من المذكورين إلى من جعل الإمام التعيين إليه ، وإن لم يفوض التعيين إلى أحد ، فإلى أهل الاختيار أن يعينوا أفضل المذكورين ؛ كما سيأتى تفصيل القول فى إمامة الفاضل والمفضول إن شاء الله عز وجل .

ولو رتب العاهد التولية فى المذكورين صالحين للأمر فقال : ولى العهد فلان فان (٥٢٥) مات فى حياتى ففلان ، فان اخترمته المنية قبل موتى ففلان فهذا صحيح ، وعهده متبع ، فانه ذكر صالحين للأمر ، ورأى أن يرتب مراتبهم فليس ما جاء به منافيا للنظر للمسلمين ؛ فلزم تنفيذه ، وهذا متفق عليه لا خلاف فيه ، واستأنس الأئمة مع القطع ؛ بما كان من أمر رسول الله عليه وسلم فى أمراء جيش مؤتة (٥٢٦) فانه قال : صاحب الراية زيد بن

(٥٢٢) د : فوضى . وفوض إليه الأمر أى سيره إليه وجعله الحاكم فيه

(٥٢٣) هـ : على بن أبى طالب وعثمان بن عفان وسعد بن أبى وقاص وعبد الرحمن ابن

عوف والزبير بن الدوام وطلحة بن عبيد الله . الطبقات الكبرى ٣ : ٦١ الطبرى ح ٣٥ ص

(٥٢٤) ساقطة فى د : مثل

(٥٢٥) ساقطة فى د : فان

(٥٢٦) قال أبوذر : مؤتة اسم موضع بالشام ، حكى فيه أبو ثعلب الهمز ، وغيره من

اللغويين لايهمز ، وأما الموتة التى هى ضرب من الجنون فهى غير مهموزة بلا خلاف .

وقد ورد النص فى سيرة ابن هشام تحقيق محمد محي الدين ٣ : ٢٢٢

حارثة (٥٢٧) ، فان أصيب جعفر بن أبي طالب (٥٢٨) ، فان أصيب فعبد الله ابن رواحة (٥٢٩) ، فان أصيب فليترض المسلمون رجلا منهم .

ولو قال العاهد : الإمام بعدى فلان ثم الإمامة بعده لفلان ثم الإمامة بعده لفلان فرتب الخلافة في المذكورين متبشرين (٥٣٠) معينين للإمامة بعد وفاته ، فأما المعين للأمر أولا فتفضى الخلافة إليه ، فان مات ، ففي إفضاء الخلافة إلى المذكورين بعده خلاف ، وليس ذلك كذكره مترتين (٥٣١) في حياته عند تقدير وفاتهم ، يترتبون على تقديره مع استمرار سلطانه ، وامتداد زمانه ،

(٥٢٧) زيد بن حارثة بن شراحيل ، صحابي ، وهو أشهر موالى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أعتقه ثم تبناه ، وزوجه بنت عمته ، واستمر الناس يسمونه زيد بن محمد حتى نزلت آية (ادعهم لأبائهم) ، واستشهد في غزوة مؤتة سنة ٨ هـ . أسد الغابة ٢ : ٢٨١/٢٨٣ والاستيعاب ٣ : ٥٤٢/٥٤٧

(٥٢٨) جعفر بن أبي طالب ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخو علي بن أبي طالب لأبويه ، وكان أشبه الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وله هجرتان : هجرة إلى الحبشة ، وهجرة إلى المدينة . وعندما قتل زيد بن حارثة شهيدا أخذ الراية جعفر فقاتل بها حتى قتل شهيدا . أسد الغابة ١ : ٣٤١/٣٤٤ الطبقات الكبرى ٤ : ٣٤/٤٢

وقد روى الحاكم بسنده عن البراء بن عازب رضى الله عنه أنه قال : لما أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم داخله من ذلك ، فأتاه جبريل فقال : إن الله تعالى جعل لجعفر جناحين مدرجين بالدم يطير بهما مع الملائكة .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح له طرق عن البراء ولم يخرجاه ٣ : ٤٠

(٥٢٩) عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري ، من الخزرج استخلفه النبي صلى الله عليه وسلم في إحدى غزواته على المدينة ، واستشهد في موقعة مؤتة سنة ٨ هـ . تهذيب التهذيب ٥ : ٢١٢ إمتاع الاسماع ص : ٢٧ الطبقات الكبرى لابن سعد ٣ : ٢٢٥/٢٣٠

(٥٣٠) ساقطة من ١ ، د : متبشرين

(٥٣١) في ١ ، د : مترتبون

وعلى هذه القضية كانت تولية أمراء جيش مؤنة ، وإذا ذكر العاهد أولياء عهود بعد وفاته، فأفضت الامارة إلى الأول منهم ، فعهد هو إلى غير من ذكره العاهد الأول ؛ فالوجه تقديم عهده على عهد من تقدمه ؛ فانه لما أفضى إليه الأمر ، فقد صار الوالى المستقل بأعباء الإمامة والعهد الصادر منه أحق بالامضاء ، من عهد نبذه العاهد الأول ، ورأى أيامه ، وبين منقرض زمانه وسلطانه ، وبين تفوذ عهده الثانى ، اعتقاب أيام ونوبة إمام .

وذهب بعض من خاض فى هذا الفن، أن ترتيب عهد الإمام الأول (٥٣٢) لا يتبع بالتقضى ولا يتعقب بالرفض . والصحيح ما اخترناه الآن من تنفيذ عهد من أفضت إليه الخلافة ، ولو شعب مشعب (٥٣٣) هذه القواعد لكثرت المسائل ، وتضاعفت الفوائل ، ولا يكاد يخفى مدركها على ذوى البصائر فى الشريعة .

وما مهدناه مغن عن الإمعان والابلاغ ، فقيه أكل مقنن وبلاغ ، والذي يجب الاعتناء به تمييز المقطوع به عن المظنون ، ومستند القطع الاجماع ، فما اتفق ذلك فيه تعين فيه الاتباع ، وما لم نصادف فيه إجماعاً عرضناه على مسالك النظر والعبر (٥٣٤) وأعملنا فيه طرق المقاييس وأرمينا (٥٣٥) فيه سبل الاجتهاد .

فهذا منتهى مقصدنا فى استنباط الخليفة إماماً بعده (٥٣٦) .

(٥٣٢) فى د : للأول

(٥٣٣) فى ١ شعب مشعب

(٥٣٤) ساقطة فى د : المعبر

(٥٣٥) فى ب : وأردنا

(٥٣٦) قارن الأحكام السلطانية لأبى يعلى من ٩ إلى ١١ والماوردى من ١٠ إلى ١٣

ومقدمة ابن خلدون من ١٦٦ إلى ١٧٢

فأما إذا استناب في حياته نالبا ، وفوض إلى نظره تنفيذ الأمور الناجزة ،
فان سلم إليه مقاليد الأمور كلها ، وجعله مستقل ، وينفذ ، ويقضى ، ويمضي ،
ويعقد ، ويحل ، ويولي ، ويعزل ، وهو في أموره كلها لا يطالع الإمام
ولا يراجع ، بل ينفرد ويستبد .

فهذا غير سائغ ، فان في تجويزه جمع إمامين ، وسنعتقد في امتناع ذلك بابا
وفاء بتراجم الكتاب إن شاء الله عز وجل .

فان قيل : هذا المرشح للاستبداد متوحد بالأمور ، والإمام لا يشاركه فيما
يتعاطاه ، وإنما الممتنع انتصاب إمامين قائمين بالأمور .

قلنا : هذا أبعد من الجواز^(٥٣٧) فان الإمام إنما ينتصب للقيام بمصالح
الاسلام ، والنظر في مهمات الأنام بعين ساهرة ، فاذا آثر السكون إلى التعطيل
والركون إلى التودع ، كان الإمام تاركا منصبه ، وصار بمنزلة من ليس
إماما متصديا للامامة . وهذا غير مسوغ قطعا . فهذا إن سلم الأمور إليه على
الاستقلال والاستبداد ، وإن فوض إليه الأمور ، ولكنه كان بمراى من
الإمام ومسمع ، ولم يكن الإمام ذاهلا عن مجامع أموره ، وكان المتصرف
المستناب يراجع الإمام فيما يجربه ويمضيه ، فهذا جائز غير ممتنع وهذا المنصب
هو المسمى بالوزارة .

ثم الإمام لا يتوزر إلا شهرا ، كافيا ، ذا نجدة وكفاية ، ودراية ، وتقاد
رأى ، واتقاد قريحة ، وذكاء فطنة . ولا بد أن يكون متلقعا من جلايب
الديانة بأسبغها وأضفاها ، راقيا من أطواد المعالي إلى ذراها ، فانه متصدلا

عظيم وخطب جسيم ، والاستعداد للمراتب على قدر أخطار المناصب ، وقد قيل يشترط في المستوزر^(٥٣٨) اجتماع شرائط الإمامة خلا النسب والاعتزاء إلى شجرة قريش .

وأنا أقول :

أما النجدة والكفاية فلا بد منها ، وكذلك الورع ، فانه رأس الخيرات وأساس المناقب ، ومن لم يتصف به فجميع ما فيه من المآثر يصير وسائل ووسائل إلى الشر ، وطرائق إلى اجتلاب الضر ، ولا يخفى على ذي بصيرة أن الفطن الماجن غير المرضي أضمر على خليفة الله من الأحق الغبي ، ولا شك أن العقل أصل الفضائل ، فان لم يقترن به الورع والتقوى انقلب ذريعة إلى الفساد ، ومطية حائدة عن منهج الرشاد ، فوجب اشتراط استجماع الوزير شرائط المجتهدين ومراتب الأئمة في علوم الدين .

وظاهر مذهب الشافعي رحمه الله أن ذلك مشروط في التصدي لهذا المنصب العلمي ، وليس ذلك بدعا من أصل هذا الخير ، وسنقرر من طريقته اشتراط استجماع القضاة رتب المجتهدين .

فاذا كان يشترط ذلك فيهم ، فمن إليه نصب القضاة وصرفهم^(٥٣٩) ، وترشيح الولاة لمهات الأنام في خطة الإسلام أولى في معتقدة بالإمامة في دين الله ، وعلم الشريعة .

وأنا بعون الله وتأيسده وتوفيقه وتسديده ، آت في ذلك بالحق المبين ،

(٥٣٨) في د : الجواب

(٥٣٩) في ا : ووضعهم

وأُهد في هذا للناظرين مدرك اليقين ، والمستعان رب العالمين ، فأقول :

أما الإمام فلا بد من أن يكون بالغاً مبلغ المجتهدين قطعاً ، فانه وزر الدين والدنيا (٥٤٠) ، ومؤيل الخلائق أجمعين ، وهو مرجع الخلائق كلهم في مهاتهم على تفنن حالاتهم ، وأولى الأمور بالرعاية ما يتعلق بالنظر في قواعد الإسلام ، وضبط أصول الأحكام ، فلو لم يكن الامام في الدين على أعلى منصب ومقام لكان مقلداً تابعا غير متبوع ، ولما كان ملاذ اللائذين ومعاذ المسلمين جامعاً لشتات الآراء ، محتوياً على مقاليد الشريعة ، مستقلاً بالنظر في أمر الملة ، ولئن ساغ أن لا يربط أمر الدين برأى قوام على المسلمين والإسلام ، فليجر ترك الأمر سدى مجرى (٥٤١) تخييط الناس فيها ، فان الدنيا إنما ترعى من (٥٤٢) حيث يستمد استمرار قواعد الدين منها ، فهي مرعية على سبيل التبعية ، ولولا مسيس الحاجة إليها على هذه القضية ، لكانت الدنيا الدنية حرية بأن يضرب (٥٤٣) عنها بالكلية ، والذي يكشف الغطاء في ذلك أن التقليد إنما سوغ عند تحقيق العجز عن الاستبساد بالاجتهاد ، ثم على المقلد نظر ضعيف في تخير قدوة وأسوة فلو كان الإمام مقلداً لجل الناس على مقتضى تقليده وموجب نظره الواهى في تعيين من يقلده . وهذا مستحيل لا يستريب فيه ذو تحصيل ، فاذاً

(٥٤٠) الارشاد للجويني ٤١٩ السيوطي الاجتهاد في كل عصر فرض ص ١٦ وقارن المعتمد لأصول الدين لأبي يعلى الفراء - مخطوط حيث يكتبني بالعلم دون شرط الاجتهاد ص ٢١٥ من نصوص الفكر السياسى الاسلامى . وهو سرأى الماوردى فى الاحكام السلطانية ص ٦

(٥٤١) زيادة من د : مجرى

(٥٤٢) زيادة فى ح ، د : ترعى من

(٥٤٣) فى ا : يصرف

الإمام من حيث كان قدوة الخلق^(٥٤٤) ، وحاملهم على مسالك الحق ، وجب أن يكون على الاستقلال والاستجاء لخلال^(٥٤٥) السكالم فى الدين والدنيا ، ولو لم يكن كذلك لكان تابعا غير متبوع ، فأما من سوى الإمام فأحرى المنازل باجتماع الفضائل منصب الوزير القائم مقام الإمام فى تنفيذ الأحكام ، فان نظره يعم عموم نظر الإمام فى خطة الإسلام ، ولكن من حيث ليس له رتبة الاستقلال يجب^(٥٤٦) أن يراجع الإمام فى مجامع الخطوب ، لا يبلغ اشتراط بلوغه مبلغ المجتهدين رتبة القطع ، فانه لو قيل إنه ينفذ الأمور ، فاذا اعتاص عليه أمر راجع الإمام ، أو من يصلح للمراجعة من أئمة الدين وحملة الشريعة لم يكن ذلك هجوما على مخالفة مقطوع به ، إذ مرتبة الوزير وإن علت فانها ليست رتبة المستقلين ، وإنما المستقل الإمام ، على أن الأظهر اشتراط كون الوزير الذى إليه تنفيذ الأمور إماما فى الدين ، فان مائة معاطاة عظيم الخطر والغرر ، ويعسر عليه مراجعة الإمام فى تفاصيل الوقائع ، وإنما يطالع الإمام فى الأصول والمجامع ، فاذا لم يكن إماما فى الدين ، لم يؤمن زلله فى أمور المسلمين^(٥٤٧) يتعذر تلافيا كالدماء والفروج وما فى معانيها ، وما ذكرناه من الصفات فى الوزير الذى إليه تنفيذ الأمور . فأما إذا كان الإمام يتولى التنفيذ ، والمتصدى للوزارة يظهر ، فليس إليه افتتاح أمر وإنما هو بمنزلة السفير فى كل قضية بين الإمام والرعية ، فان كان الإمام^(٥٤٨) يستضى^(٥٤٩) برأيه فيما يأتى ويذر ، فهو

(٥٤٤) الخلق ساقطة فى ١

(٥٤٥) فى ١ : بخلال

(٥٤٦) فى ١ : أنه يجب

(٥٤٧) زيادة فى د : المسلمين

(٥٤٧) الإمام : ساقطة من ١

(٥٤٩) فى د : يستغنى

مستشار مبلغ ، وليس إليه من الولاية شيء ، فلا يشترط فيه إلا أمران^(٥٥٠) :

أحدهما : أن يكون موثوقا به بحيث تقبل روايته ، فإن ملاك أمره إخبار الجند والرعايا بما ينفذه الإمام ، وهذا يستدعى الورع وصدق اللهجة ، والتنفيذ^(٥٥١) والثقة يشعر بها .

والثاني : الفطنة والكياسة ؛ فإن عظام الأمور لا يدرك معانيها لينقلها إلا فطن لا يؤتى عن غفلة وذهول ، ومن لم يكن فطنا لم يوثق بفهمه لمسا ينيه ، ولم يؤمن خطأه فيما يبلغه ويؤديه .

ولا يضر أن يكون صاحب هذا المنصب عبداً مملوكاً ، فإن الذي يلبسه ليس ولاية ، وإنما هو إنشاء وإخبار ، والمملوك من أهل ولاية الأخبار .
وذكر مصنف الكتاب المترجم بالأحكام السلطانية . إن صاحب هذا المنصب يجوز أن يكون ذمياً^(٥٥٢) ، وهذه عثرة ليس لها مقيل^(٥٥٣) ، وهي مشعرة بخلو صاحب الكتاب عن التحصيل^(٥٥٤) ، فإن الثقة لا بد من رعايتها ، وليس الذي موثوقا به في أفعاله وأقواله وتصاريفه أحواله ، وروايته مردودة ، وكذلك شهادته على المسلمين ، فكيف يقبل قوله فيما يسنده ويعزیه^(٥٥٥) إلى إمام المسلمين ؟

(٥٥٠) في د : أمرين

(٥٥١) ساطعة في ا ، ب : والتنفيذ

(٥٥٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٧

(٥٥٣) ورد هذا النص في كتاب العقد الفريد للملك السعيد ص ١٤٧

(٥٥٤) فارن الأسنوى : طبقات الشافعية ٢ : ٢٨٨

(٥٥٥) في ا : ويعزیه

فمن لا يقبل شهادته على باقة بقل ولا يوثق به في قول وفعل ، كيف ينتصب وزيراً ؟ وكيف ينتهض مبلغاً عن الإمام سفيراً (٥٥٦) ؟

على أنا لا نأمن في أمر الدين شره ، بل نرتقب نفساً فنفساً (٥٥٧) ضره ، وقد توافقت شهادة نصوص الكتاب والسنة على النهي عن الركون إلى الكفار والمنع من ائتمانهم وإطلاعهم على الأسرار .

قال الله تعالى (لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً) (٥٥٨) .
وقال : (لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء) (٥٥٩) . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنا بريء من كل مسلم مع مشرك لا ترا آى نارها ، (٥٦٠) . واشتد نكر عمر على أبى موسى الأشعرى لما اتخذ كاتباً نصرانياً (٥٦١) .

(٥٥٦) في ١ : وسفيرا

(٥٥٧) نفساً فنفساً : ساقطة من د

(٥٥٨) ٣ آل عمران : مدني ١١٨

(٥٥٩) ٥ المائدة : ٥١ ، وقد فسر ابن كثير هذه الآية بقوله (ينهى الله تعالى عباده المؤمنين عن موالاة اليهود والنصارى ، الذين هم أعداء الاسلام وأهله - قاتلهم الله - ثم أخبر أن بعضهم أولياء بعض ، ثم تهدد وتوعد من يتعاطى ذلك فقال : (ومن يتولهم منكم فإنه منهم) ط كتاب الشعب - ٣ : ١٢٣

(٥٦٠) الحديث (أنا بريء من كل مسلم يبذل ظهراني للمشركين ، لا ترا آى نارها) وقد استشهد به ابن القيم وأرجعه إلى المسند أنظر كتابه أحكام أهل الذمة ص ٢١٠ وقد حظى هذا الموضوع بأطروحات علمية منها :

رسالة الدكتور بدران أبو العينين بدران بعنوان (العلاقات الخاصة بين المسلمين وغير المسلمين) و د . عبد الكريم زيدان بعنوان (أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام) كما هناك أبحاث قيمة مثل بحث الشيخ عبد الله المراغى (التفرع الإسلامي لغير المسلمين) ، و د . يوسف القرضاوى (غير المسلمين في المجتمع الإسلامي)

(٥٦١) زيادة من د : واشتد نكر عمر على أبى موسى الأشعرى لما اتخذ كاتباً نصرانياً
قارن تفسير ابن كثير ٣ : ١٢٤

وقد نص الشافعي رحمة الله عليه أن المترجم الذي ينهى إلى القاضي معاني لغات المدعين ، يجب أن يكون مسلماً عدلاً (٥٦٢) رضياً (٥٦٣) . ولست أعرف في ذلك خلافاً بين علماء الأقطار ، فكيف يسوغ أن يكون السفير بين الإمام والمسلمين من الكفار ؟ فليت شعري كيف يستجيز التصدي للتصنيف من هذا منتهى فهمه ومبلغ علمه ! ومن استجراً على تأليف الكتب تعويلاً على ذاربه (٥٦٤) في عذبه لسانه واستمكانه من طرف من البسط في بيانه ، ولم يكن بحراً معلولياً (٥٦٥) في العلوم لا ينكشف ولا يفضض ، ونهراً (٥٦٦) معدوداً لا ينزف ولا يمحض فقد تهـدف فيـها صنف ، واقتحم المـهاوى وتعسف ، ولست ، والله في ذلك أنـكـلف وأنـصـلف .

فهذا انتهاء مرامنا فيمن يستنبيه الإمام بعد وفاته أو في استمرار حياته في جميع الأمور .

فأما الذين يستنبيههم في بعض الأمصار والأقطار ، أو في بعض الأعمال ، فأنا الآن بعد تقديم اليباد رب البرية ، والتبري من الحول والقوة ، أذكر في مستنابيه قولاً كافياً شافياً ، ومجوعاً وجيزاً وإيضاً إن شاء الله عز وجل ، فأقول :

ولا : الاستنابة لا بد منها ولا غناء عنها ، فإن الإمام لا يستمكن من

(٥٦٢) ساقطة من أ : عدلاً

(٥٦٣) الشافعي : الأم ٦ : ٢٠٨

(٥٦٤) أي فصيح اللسان

(٥٦٥) أي يحتل مكانة البصر والرفعة في ب : مغلولياً

(٥٦٦) نهراً : ساقطة من أ

تولى جميع الأمور وتعاطيها ، ولا يفى نظره بمهمات الخطة (٥٦٧) ولا يحويها. وهذه القضية بينة في ضرورات العقول لا يستريب اللبيب فيها ، ولكن لا يجوز له فى مجامع الخطوب (٥٦٨) أن يطوق الكفاة الأعمال ، ثم يقطع البحث عنهم ويضرب عن سبيل أحوالهم ، فانه لو فعل ذلك لكان معطلا فائدة الإمامة ، مبطلا سر الزعامة والرياسة العامة ، بل عليه أن يمهّد مسالك انتهاء الأخبار والأنباء (٥٦٩) إليه. فى مجامع الخطوب وتنصيب مرتبين للأنهاء وتبليغ الأخبار والأنباء (٥٧٠) حتى تكون الخطة بكلايته مربوطة ، وبرأيته محوطة ، ومجامع الأمور برأيه منوطة ، وإطلاعاته على البلاد والعباد مبسوطة ، فهو يرعاهم (٥٧١) كأنه يرهم (٥٧٢) وإن شط الزار ، وتقاصت الديار ، وليس من الممكن أن يتكلف الإحاطة بتفاصيل الأمور وآحاد أفرادها ولكنه لا يغفل عن مجامعها وأصولها ، واستبراء أحوال أصحاب الأعمال ، وأقوى ذرائعه فى الوقوف على أحوال العمال دعاؤه المتظلمين إلى جوابه ، واستحثاثه أصحاب الحاجات على شهود بابيه ، فاذا ثبتت (٥٧٣) هذه المقالة ، فإن سئلنا بعدها عن تفاصيل المستنابين وأعدادهم ، قلنا : استقصاء القول فى ذلك يتوقف على بيان ما يربط بالإمام من أشغال المسلمين فى الدنيا والدين ، وسنعتقد فى ذلك بابا جامعاً إن

(٥٦٧) فى ١ : المظهر

(٥٦٨) فى مجامع الخطوب : ساقطة من ب

(٥٦٩) الأنباء : ساقطة من ب

(٥٧٠) ساقط من ١ : ما بين القوسين « فى مجامع الخطوب ... الأخبار والأنباء »

(٥٧١) فى ب : يرعاهم

(٥٧٢) فى ١ : كأنهم

(٥٧٣) فى ١ : ثبت

شاء الله عز وجل ، ومضمونه غرة ^(٥٧٤) الكتاب والمقصد واللباب ، ثم إذا تبين ما يرتبط بنظر الإمام ، فانه يستنيب فيما إليه الكفاة المستقلين بالأمور ، ويجمع جميعهم اشتراط الديانة والثقة والكفاية فيما يتعلق بالشغل المفوض على ما سيأتى ذلك مفصلاً إن شاء الله عز وجل في الباب المشتمل على تفصيل ما يتولاه الأئمة . والذي نذكره الآن اشتراط رتبة الاجتهاد ونفى اشتراطها فنقول : إن كان الأمر المفوض إلى المستناب أمراً خاصاً ^(٥٧٥) يمكن ضبطه بالتنصيص عليه ، وتخصيصه بالذكر ، فلا يشترط أن يكون المستناب فيه إماماً في الدين ، ولكنه يقتص أثر النص ويرتاد اتباع المستناب ، وتكفيه فيما ترشح له الديانة والاستقلال بالأمر المفوض إليه ، والهداية إليه ، وإن لم يكن مما يضبطه النص ، ولكن كان لا يستدعى القيام به الاطلاع على قواعد الشريعة ، فلا يشترط رتبة الاجتهاد ، بل يكفي من البصيرة ما ينتهز ركناً وذريعة إلى تحصيل الغرض المقصود في الأمر المفوض ، فالذى ينتصب لجباية ^(٥٧٦) الصدقات ، ينبغي أن يكون بصيراً بالأموال الزكائية ^(٥٧٧) ونصبها ، وأوقاصها ^(٥٧٨) ، وما أوجبه الله فيها . وأمرأه الأجناد وأصحاب الأولوية والمراتب ، ينبغي أن يكونوا محيطين بما تقتضيه مناصبهم ، وإن كان الأمر المفوض مما لا تضبطه النصوص من المولى ، وكان عظيم الوقع في وضع الشرع

(٥٧٤) في د : عمرة

(٥٧٥) في د : خالصا

(٥٧٦) في د : بجباية

(٥٧٧) في ا ، ب : الزكوتية

(٥٧٨) أى أقربها

لا يكفي فيه الخوض (٥٧٩) في مخصوص من العلوم ، كالقضاء ، والذي يؤثره الشافعي رضي الله عنه ومعظم الأئمة أنه يشترط أن يكون المتولى للقضاء مجتهداً (٥٨٠) ، ولم يشترط أبو حنيفة رحمه الله (٥٨١) ذلك وجوز أن يكون مقلداً يستفتى فيما يعن (٥٨٢) من المشكلات المفتى ، ويحكم بموجبه (٥٨٢) . وهذا عندنا مظنون لا يتطرق القطع إلى النفي والإثبات فيه . وسيأتي ذلك مشروحا وموضحا إن شاء الله عز وجل ، والذي ذكرناه الآن جمل مجرى مجرى الأساس والتوطئة ، وتمهيد القواعد .

ونحن نختم هذا الباب بنكته لا بد من الإحاطة بها (٥٨٤) فنقول :
قد دلت المرامن التي ذكرناها على صفات الولاية ، فأما إذا طرأت عليهم أحوال ، لو كانوا عليها ابتداء ، لما جاز نصبهم . فوجه القول في طرأتها عليهم كوجهه في طرئان الصفات المنافية لعقد الإمامة على الإمام ، وقد مضى ذلك على أبلغ وجه في البيان ، واكتاف ذكرنا أن النسق الذي يجري مجرى العثرة لا يوجب خلع الإمام ولا انخلاء فلو فرض مثل ذلك في حق بعض المستنابين فالإمام يخلعه ولا يجري أمر المستناب الذي هو في قبضة الإمام مجرى الإمام الذي لو تعرض لخلعه لارتجت

(٥٧٩) ساقطة من ب : الخوض

(٥٨٠) السيوطي : رسالة الاجتهاد ١٨ والمراغي : الاجتهاد في الإسلام ٤٠

(٥٨١) زيادة في د : رحمه الله

(٥٨٢) في د : يعرض

(٥٨٣) ينبغي ألا يفهم من هذا أن الإمام أباحيفه أجاز تولية العاقل المحسن للقضاء . وإذا لم يشترط الاجتهاد فلا أقل من اعتبار التلبس بالعلم والفكر والتأهل .

فأرن بعض الأحكام لأطرا بلسى ح ١٥ وتحفة الفقهاء للسمرقندى ٣ : ٢٢٥ وحكم الاسلام في القضاء الشعبي للدكتور فؤاد عهد المنعم ص ٥٠ : ٥٥

(٥٨٤) في ا ، ب : بىء وفى د : بشجه

خطة الإسلام بأعطافها ، وأيضا فانه يخلع القاضي الإمام ، ويد الخليفة لا
تطاولها (٥٨٥) يد ، ولو سوغ خلع الإمام لاستحال أن يتصدى لخلع الإمام من
يشاء من الأتباع (٥٨٦) وقد مضى من ذلك ما في بعضه إقناع .

وستأتى صفات القضاة والولاة اقترانا بالتولية وطرائنا ، وما يوجب
الخلع والانحلاع .

(٥٨٥) ق ١ : يطاولها

(٥٨٦) من الاتباع : زيادة من >

الباب السادس

في إمامه المفضل

اختلفت الخائضون في هذا الفن في إمامة المفضل ، على آراء متفاوتة ومذاهب متباينة . ولو ذهبت أذكر المقالات ، وأستقصيها ، وأنسبها إلى قائلها وأعزها ، لخفت خصلتين :

إحداهما : خصلة أحاذرها في مصنفاتي وأتقنها ، وتعافها نفسي الآية وتجتوبها ، وهي سرد فصل منقول عن كلام المتقدمين منقول ، وهذا عندي يتنزل منزلة الاختزال ، والانتحال ، والتشيع بعلوم الأوائل ، والإغارة على مصنفات الأفاضل . وحق على كل من تتقاضاه قريحته تأليفاً وجمعاً وتعنيفاً أن يجعل مضمون كتابه أمراً لا يلغى (٥٨٨) في مجموع . وغرضاً لا يصادف في تصنيف . ثم إن لم يجد بداً من ذكر ما ذكر (٥٨٩) أتى به في معرض التذرع والتطلع إلى ما هو المقصود والمعمود فبهذه واحدة .

والخصلة الثانية : اجتناب الإطناب . وتنكب الإسهاب في غير مقصود الكتاب .

فأعود وأقول : ذهبت طوائف منهم الزيدية إلى تصحيح عقد الإمامة للمفضل على الإطلاق والإرسال من غير استئصال . والذي يهين

(٥٨٧) في ١ : ب : باب في إمامة المفضل وج ، د : الباب السادس في إمامة المفضل

وهو الترتيب الصحيح الموافق لخطة المؤلف في المقدمة

(٥٨٨) في د : ملقى

(٥٨٩) في د : بداً من ذكرها

الوقوف عليه في صدر الباب . أن الذي يقع التعرض له من الفضل والقول في الفاضل والمفضول ليس هو على أعلا القدر والمرتبة وارتفاع الدرجة والتقرب إلى الله تعالى في عمله (٥٩٠) وعلمه (٥٩١) فرب ولي من أولياء الله هو قطب الأرض وعماد العالم ، لو أقسم على الله لأبره، وفي العصر من هو أصلح للقيام بأمور المسلمين منه ، فالمعنى بالفضل استجماع الخلال التي يشترط اجتماعها في المتصدي للإمامة . فاذا أطلقنا الأفضل في هذا الباب ، عيننا به الأصلح للقيام على الخلق بما (٥٩٢) يستصلحهم .

وهذا تنبيه على معنى التفضيل وسيأتي مشروحا في أثناء الباب على التفصيل ان شاء الله عز وجل، فاذا تقرر ذلك؛ فقد صار طوائف من أئمتنا إلى تجويز عقد الإمامة للمفضول مع التمكن من العقد للأفضل الأصلح، واعتلوا بأن المفضول اذا كان مستجمعا للشرائط المرعية فاختصاص الفاضل بالمزايا اتصاف بما لا تقتصر الإمامة إليه . فاذا عقدت الإمامة لمن ليس عارياً من الخلال المعتبرة استقلت بالصفات التي لا غنى عنها لامدوحة . وليس للفضائل نهاية وغاية .

وذهب معظم المنتمين إلى الأصول من جملة الأئمة إلى أن الإمامة لا تنعقد للمفضول ؛ مع إمكان العقد للفاضل ، ثم تحزب هؤلاء حزبين وتصعدوا صديعين : فذهب فريق إلى أن مدرك ذلك القطع ، وصار فريق إلى أن المسألة من المظنونات التي لا يتطرق اليها أساليب العقول ، ولا قواطع الشرع المنقول ومسلك الحق المبين ، ما أوضحه الآن للمسترشد المستبين .

(٥٩٠) عمله : ساقطة من ب

(٥٩١) علمه : ساقط من د

(٥٩٢) بما : ساقطة من د

فأقول : لا خلاف أنه اذا عسر عقد الإمامة للفاضل ، واقتضت مصلحة المسلمين تقديم المفضول وذلك لصغو الناس ، وميل أولى البأس والنجدة^(٥٩٣) إليه ، ولو فرض تقديم الفاضل لاشربت الفتن وثار الحن . ولم نجد عدداً ، وتفرقت الأجناس بدداً ، فاذا كانت الحاجة في مقتضى الإيالة تتمضى تقديم المفضول قدم لاحالة إذ الغرض من نصب الإمام استصلاح الأمة . فاذا كان في تقديم الفاضل اختباطها وفسادها . وفي تقديم المفضول ارتباطها وسدادها . تعين إيثار ما فيه صلاح الخليقة بانفاق أهل الحقيقة ، ولا خلاف أنه لو قدم فاضل واتسقت له الطاعة ، ونشأ في الزمن من هو أفضل منه ، فلا يتبع عقد الإمامة للأول بالقطع والرفع ، فاذا وضح ما ذكرته فأقول : إن تهيأ لأهل الاختيار تقديم الفاضل من غير مانع مدافع ، وتحقق الاستمكان من ترشيح الأصلح ، فيجب القطع - والحالة هذه - بإيجاب تقديم الأفضل الأصلح ،^(٥٩٤) والذي يحقق ذلك أن الإمام إذا تصدى له مسلكان في مهم ألم وخطب أعضل وأدلهم ، وتحقق أن أحدهما لو أثره واختاره ، لعمت فائدته وعائدته ، وعظم وقعه نفعا ودفعاً ، ولو سلك المسلك الثاني لم يكن بعبء أفى مقتضى الاختيار عن مدارك الرشاد ولا جارا أضرارا ، فلا خلاف بين المسلمين أجمعين ، إنه يتعين تقديم الأنفع ، وإذا كان يتحتم ذلك في الأمور الجزئية على الإمام المطاع على أقصى ما يستطاع ، فلان يجب على أهل الاختيار أن يؤثروا الأكمل والأفضل أولى ، فان مزيد الكفاية ومزبة الهداية والدراية ليس هين الأثر قريب الوقع ، فلا ريب في إيجاب تحصيل ذلك للمسلمين إذا سهل مدركه ، ولم يتوعر مسلكه .

(٥٩٣) في ١ ، د ، ج : أول النجدة والبأس

(٥٩٤) ما بين القوسين مكتوبة في (١) بالهامش وبخط مغاير لخط الناسخ « فيجب القطع

... الأصلح » وإيجاب : ساقطة من د

ولكن قد تقدم أن الإمامة لا تنعقد في اختيارنا إلا بعقد من يستعقب عقده منعة وشوكة للإمام المعقود له ، بحيث لا تبعد من الإمام أن يصادم بها من نابذه وناوأه ، ويقارع (٥٩٥) من خالفه وعاداه . وإذا فرض العقد للمفضول على هذا الوجه ، ففي الحكم بأن الإمامة غير منعقدة له فتن ثائرة وهيجان نائرة وقد يهلك فيها أمم ، ويصرع الأبطال الذين هم نجدة الإسلام على السواعد واللمم . ولا يبق ما كنا نرقبه (٥٩٦) من مزايا الفوائد بتقديم الفاضل بما نحاذره الآن من تأخير المفضول ، وقد قدمنا أن المصلحة إذا اقتضت تقديم المفضول قدمناه ، قال حاصل الكلام ومنتهى المرام إلى أنا نقطع بتحريم تقديم المفضول مع التمكن من تقديم الفاضل ، ولكن إذا اتفق تقديم المفضول واختياره مع منعة تتحصل من مشايعة أشياع ومتابعة أتباع ، فقد نفذت الإمامة نفوذاً لا يدرأ ، وإن جرى العقد من غير منعة ، فالإمامة للفاضل عندى لا تنعقد على هذا الوجه ، فما الظن بالمفضول ؟

وهذا مشكل عظيم بينته ، وسر جسيم في الإيالة أعلته (٥٩٧) ، ولا يحظى — والله — بهذا الكتاب إلا من وافقه التوفيق وسأوقه التحقيق . فكم فيها من عقد في مشكلات فضضتها ، وأبكار من بدائع المعاني افتضضتها ، فاذا وضع القول في إمامة الفاضل والمفضول فأنا وراء ذلك أقول :

قد تقدم في صدر الباب أن الأفضل هو الأصلح ، فلو فرضنا مستجمعاً

(٥٩٥) في ح : وتنازع

(٥٩٦) في ١ : ترتيبه

(٥٩٧) في ح : أعلته

للشرائط بالغاً في الورع الغاية القصوى ، وقد رنا آخر أكفأ منه وأهدى إلى طرق السياسة والرياسة ، وإن لم يكن في الورع مثله ، فالأكفى أولى بالتقديم . ولو كان أحدهما أفقه ، والثاني أعرف بتجنيد الجنود ، وعقد الأولوية والبنود ، وجر العساكر والمناقب (٥٩٨) وترتيب المراتب والمناصب ، فليُنظر ذو الرأي إلى حكم الوقت ، فإن كان إكفاف خطة الإسلام إلى الاستقامة والممالك منتفضة عن ذوى العرامة ، ولكن ثارت بدع وأهواء واضطربت مذاهب ومطالب وآراء والحاجة ماسة إلى من يسوس الأمور الدينية أمس فالأعلم أولى .

وإن تصورت الأمور على الضد مما ذكرناه ، ومست الحاجة إلى شهامة وصرامة ، وبطاش يحمل الناس على الطاعة ولا يحاش ، فالأشهم أولى بأن يقدم (٥٩٩) .

والآن ، كما وضع المقال ، وزال الإشكال ، فلنختم الكلام ولنخض في الباب الذى يليه .

(٥٩٨) فى ١ : المقاب

(٥٩٩) قارن السياسة الشرعية لابن تيمية من ص ١٨ : ٣٩ والمعتمد فى أصول الدين لأبى يعلى الفراء مخطوطة نقلت عن نصوص الفكر السياسى الإسلامى ٢١٨ : ٢١٩ ليوست أبىش والأحكام السلطانية للماوردى ص ٧ ، ٨ وبدائع السلك فى طبائى الملك لابن الأزرق فى (حققة الملك والخلافة) ص ١٠٨ وما بعدها وتحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام لابن جماعة - مخطوطة ق ٣

الباب السابع (٦٠٠)

في منع نصب إمامين

إذا تيسر نصب إمام واحد يطبق خطة الإسلام ، ويشمل الخليفة على تفاوت مراتبها في مشارق الأرض ومغاربها أثره ؛ تعين نصبه ولم يسع والحالة هذه ؛ نصب إمامين . وهذا متفق عليه لا يلبي فيه خلاف . ولما استتبت البيعة لخليفة رسول الله صلى الله عليه (٦٠١) أبي بكر الصديق . ثم استمرت الخلافة إلى منقرض زمن الأئمة رضي الله عنهم أجمعين . فهم على الاضطرار من غير حاجة إلى نقل أخبار من مذاهب المهاجرين والأنصار ، أن مبني الإمامة على أن لا يتصدى لها إلا فرد ، ولا يتعرض لها إلا واحد في الدهر ، ومن لم يحط بدرك ذلك من شيم العاقدين والذين عقد لهم ، فهو بعيد الفهم (٦٠٢) قدم القرينة ، مستमित الفكر .

وقد تقرر من دين الأمة قاطبة ، أن الغرض من الإمامة جمع الآراء المشتتة ، وارتباط الأهواء المتفاوتة ، وليس بالخافي على ذوى البصائر ؛ أن

(٦٠٠) ب : باب مع ذكر رقم (٧) في ١

(٦٠١) زيادة من ج ، د : صلى الله عليه

(٦٠٢) أى الاصح

الدول إنما تضطرب بتحزب (٦٠٣) الأمر، وتفرق الآراء وتجاذب الأهواء ونظام الملك وقوام الأمر بالإذعان والإقرار لذي رأى ثابت لا يستبد (٦٠٤) ولا ينفرد ، بل يستضيء بعقول العقلاء ، ويستبين برأى طوائف الحكماء والعلماء ، ويستثمر لباب الألباب . فيحصل من انفراد الفائدة العظمى في قطع الاختلاف ، ويتحقق باستضاءته استثمار عقول العقلاء ؛ فالغرض الأظهر إذا من الإمامة إلا يثبت لا بانفراد الإمام . وهذا مغل بوضوحه عن الاطناب والإسهاب مستند إلى الإطباق والاتفاق ، إذ داعية التقاطع والتدابير والشقاق ربط الأمور بنظر ناظرين وتعليق التقدم (٦٠٥) بأمرين (٦٠٦) ، وإنما يستمر أكناف الممالك برجوع أمراء (٦٠٧) الأطراف إلى رأى واحد ضابط ونظر متحد رابط .

وإذا لم يكن لهم موئل عنه يصدرن ، ومطمح إليه يتشوقون ، تنافسوا وطارلوا وتغالبا وتعاولوا ، وتواثبوا على ابتغاء الاستيلاء والاستعلاء وتغالبا غير مكترئين باستئصال الجماهير والدهماء ، فيكون (٦٠٨) الداهية الدهياء ، وهذا مثار البلايا ، ومهلكة البرايا ، وفيه تنطحن السلاطين والرايا فقد تقرر أن نصب إمامين مدعاة الفساد وسبب حسم الرشاد ، ثم ان فرض

(٦٠٣) في د : بتحريب و ج : بتحريب

(٦٠٤) في د : لا يستبد

(٦٠٥) في ١ : للتقدم

(٦٠٦) في ج ، د : بأمرين

(٦٠٧) في ١ : أمر

(٦٠٨) د : وركون و ح : ركوب

نصب إمامين ، (٦٠٩) على ان ينفذ أمر كل واحد منها في جميع الخطبة ؛
جر ذلك تدافعا وتنازعا ، وأثر ضر نصبها ببر على (٦١٠) ترك الأمر مهما
سدى ، وإن نصب إمام في بعضها وآخر في باقيها . مع التمكن من
نصب إمام نافذ الأمر ، في جميع الخطبة ، كان ذلك باطلا إجماعاً ، كما سبق تقريره
وفيه أبطال فائدة (٥٩٢) الإمامة المنوطة برأى واحد يجمع الآراء كما سبق
ايضاحه فيما تقدم ، وهذا واضح لا خفاء به .

والذى تباينت فيه المذاهب أن الحالة إذا كانت بحيث لا ينسبط رأى إمام
واحد على الممالك ، وذلك يتصور بأسباب لا يغمض (٦١١) منها اتساع الخطبة
وانسحاب الإسلام على أقطار متباينة ، وجزائر في لجج متقاذفة وقد يقع
قوم من الناس نبذة من الدنيا لا ينتهى إليهم نظر الإمام ، وقد يتولج
خط من ديار الكفر بين خطة الإسلام ، وينقطع بسبب ذلك نظر الإمام عن
الذين وراة من المسلمين فإذا اتفق ما ذكرناه ، فقد صار صائرون عند ذلك
إلى تجويز نصب إمام في القطر (٦١٢) الذى لا يبلغه أثر نظر الإمام .

وعزى (٦١٣) هذا المذهب الى شيخنا أبى الحسن والأستاذ أبى اسحق
الاسفرايينى (٦١٤) وغيرهما ، وابتغى هؤلاء مصلحة الخلق ، وقالوا :

(٦٠٩) ما بين القوسين ساقط من النسخة د : « مدعاة الفساد . . . إمامين »

(٦١٠) ببر أى يزيد

(٦١١) فى د : بعد « يغمض » يجوز والمعنى يستقيم بدونها

(٦١٢) فى ب : النظر

(٦١٣) فى د : ويعزى

(٦١٤) ابراهيم بن محمد ابراهيم بن مهران ، ويكنى بأبى اسحاق الإسفرايينى فقيه جليل =

إذا كان الغرض من الإمامة استصلاح العامة^(٦٠٩) وتمهيدا لأمر وسد الثغور ؛ فإذا تيسر نصب إمام واحد نافذ الأمر ، فهو أصلح لإحالة في مقتضى السياسة والإيالة ، وإن عسر ذلك ولا سبيل^(٦١٠) إلى ترك الذين لا يبلغهم نظر الإمام مهملين لا يجمعهم وازع ، ولا يردعهم رادع . فالوجه أن ينصبوا في ناحيتهم وزرا يلوذن به ، اذ لو بقوا سدى لتهافتوا على ورمات الردى ؛ وهذا ظاهر لا يمكن دفعه .

وأنا أقول فيه ؛ مستعينا بالله تعالى : إن سبق عقد الإمامة لصالح لها ، وكنا نراه عند العقد مستقلا بالنظر في جميع الأقطار ؛ ثم ظهر ما يمنع من انبثاث نظره ؛ أو طرأ ؛ فلا وجه لترك الذين لا يبلغهم أمر الإمام مهملين ولكنهم ينصبون أميراً يرجعون إلى رأيه ، ويصدرون ، عن أمره ، ويلتزمون شرعة^(٦١١) المصطفى فيما يأتون ويذرون ، ولا يكون ذلك المنصوب إماما ، ولوزالت الموانع . واستمكن الإمام من النظر لهم . أذعن الأمير^(٦١٢) والرعايا للإمام . وألقوا إليه السلم والإمام يهد عذرهم . ويسوس أمرهم . فان رأى تقرير من نصبوه فعل . وان رأى تغيير الأمر .

= وعالم أصولي ، وكان يلقب بركن الدين ، ثقة بذائق الحديث ، ومن مصنفاته : الجامع في أصول الدين ، والرد على الملحدين ، وتلخيصه في أصول الفقه ، توفي سنة ٤١٨ هـ وفيها الأعيان ١ : ٩ - ١٢ والبقات الشافعية للسبكي ٤ : ٢٥٦ - ٢٦٢ والأعلام ١ : ٥٩

(٦٠٩) في ١ : للعامة

(٦١٠) في ١ : فلا سبيل

(٦١١) في د : شريعة

(٦١٢) في د : الأمة

فرايه المتبوع ، وإليه الرجوع ، وإن لم يتقدم نصب إمام كما تقدم تصويره
ولكن خلا الدهر عن إمام في زمن فترة وانفصل شطر من الخطة عن
شطره وعسر نصب إمام واحد يشمل راية البلاد والعباد . فنصب أمير^(٦١٣)
في أحد الشطرين للضرورة في هذه الصورة ونصب أمير في القطر الآخر
منصوب^(٦١٤) ولم يقع العقد الواحد على حكم العموم ، إذا كان^(٦١٥) يتأني
ذلك ، فالحق المتبع في ذلك أن واحداً منها ليس إماماً ، إذ الإمام هو الواحد
الذي به ارتباط المسلمين أجمعين .

ولست أنكر تجوز نصبهما على حسب الحاجة ، ونفوذ أمرهما على موجب
الشرع ، ولكنه زمان خال عن الإمام ، وسيأتي في خلو الزمان عن الإمام أكمل
شرح وتفصيل ، فهو أحد غرضي الكتاب اللذين عليها التعويل ، ثم^(٦١٦)
إن اتفق نصب إمام فحق على الأمرين أن يستلما له ليحكم عليها بما يراه
صالحاً .

وهذا بيان مضمون الباب وإيضاح سره ، ثم فرع المتكلفون مسائل لا يكاد
يخفي مدرتها على المحصل المتأمل . ونحن نذكر فيه ما يتضح به الغرض ،
ويرشد إلى أمثاله وأشكاله . فلو اتفق نصب إمامين في قطرين ، وكانا صالحين
للإمامة ، مستجمعين للصفات المرعية ، وعقد لكل واحد الإمامة على حكم
العموم ، ولم يشعر العاقدون في كل ناحية بما جرى في الناحية الأخرى ،

(٦١٣) أمير ساقطة من (ب)

(٦١٤) منصوب : ساقطة من ب

(٦١٥) ساقطة من ب : لا

(٦١٦) ثم : ساقطة من أ ، وفي د : فان .

ولكن بين كل قوم ما أنشأوه من الاختيار والعقد ، علي أن يتفرد من اختاروه بالإمامة ، فان اتفق ذلك ؛ فلا شك أن لا تثبت الإمامة لهما لما سبق تقريره .
فإن منصب الإمامة يقتضي الاستقلال بالأشغال كما تقدم ، وجمع مستقلين بالزعامة الكبرى محال .

واختلف الفقهاء في جواز نصب قاضيين في بلدة واحدة ، علي تقدير عموم ولاية كل واحد منها في جميع البقعة ، والأصح منع ذلك في القاضيين ؛ وذلك مظنون من جهة أن الإمام من وراء القضاة والولاة والمستنابين في الأعمال ، فان فرض تنازع وتمانع بين واليين ، كان وزر المسلمين مرجوحا إليه في الخصومات الشاجرة . وأما الإمامة فهي الغاية القصوى وليس بعدها تقدير مرجوع إليه ومتبوع ، فيستحيل (٦١٧) فرض إمامين نافذين (٦١٨) الحكم عموما . فاذا عقدت الإمامة لرجلين - كما سبق تصويره - نظر ، فان وقع العقدان معاً لم يصبح واحد منها ، ويبتدىء أهل الاختيار عقد الإمامة لمستصلح لها ، وإن تقدم أحد العقدين فهو النافذ والمتأخر (٦١٩) مردود ، وإن غمض التاريخ وعسر إثبات تقدم منها بالبينة ، كان كما لو تحققنا وقوع العقدين معاً ، إذ لا وجه لتعطيل البيضة عن منصب الإمامة (٦٢٠) ولا سبيل إلى ترك الأمر مبها مع تحقق اليأس من الاطلاع علي تاريخ الإنشاء والإيقاع ، ولو ادعى

(٦١٧) د : فليستحيل

(٦١٨) أ : نافذين

(٦١٩) ج : والمتأخر

(٦٢٠) د : الإمام

أحد المختارين تقدما ، ورام تحليف الثاني لم يجب إليه ، فان هذا الخطب العظيم
يجل عن الإثبات باليمين والنكول ، والإمام نائب عن المسلمين أجمعين ، ولا سبيل
إلى تحليف النائب ومقصود الحق اغيره ، فهذا المقدار مقنع كاف في غرض
الباب (٦٢١) .

(٦٢١) فارن : الاحكام السلطانية للماوردي ص ٩ والمعتمد في أصول الدين لأبي يعلى
نقلا عن نصوص الفكر السياسى الاسلامى (الإمامة عن السنة) ص ٢٢٢ / ٢٢٣ وأصول
الدين للبزدوى ص ١٨٩

الباب الثامن^(٦٢٢)

تفصيل ما إلى الأئمة والولاة^(٦٢٣)

ليعلم طالب الحق ، وباغى الصدق أن مطلوب الشرائع من الخلائق على تفنن الملل والطرائق ، الاستمسك بالدين والتقوى ، والاعتصام بما يقربهم إلى الله زلفى ، والتشمير لا بتغاه ما يرضى الله ، تقدس وتعالى ، والاكتفاء ببلاغ من هذه الدنيا ، والنذب إلى الانكفاف عن دواعى الهوى ، والانحجاز عن مسالك المنى ، ولكن الله تعالى فطر الجبلات على التشوف والشهوات ، وناط بقاء المكلفين ببلغة وسداد ، فتعلقت التكليف من هذه الجملة بالمحافظة على تمهيد المطالب والمكاسب . وتميز^(٦٢٤) الحلال من الحرام ، وتهذيب مسالك الأحكام على فرق الأنام ، فخرت الدنيا من الدين مجرى القوام والنظام من الذرائع إلى تحصيل مقاصد الشرائع ، ومن العبادات الرائقة الفائقة المرضية فى الإعراب عن المقاصد الكلية فى القضايا الشرعية أن مضمونها دماء إلى مكارم الأخلاق ندباً واستحباباً ، وحثاً وإيجاباً ، والزجر عن القواحش ، وما يخالف المعالى^(٦٢٥) تحريماً وخطراً وكرهية تبين عيافة^(٦٢٦) وحجراً وإباحة تغفى

(٦٢٢) أ ، ب : باب

(٦٢٣) ن ، أ ، ب : فيما يناط بالأئمة من أحكام الإسلام

(٦٢٤) د : تميز

(٦٢٥) د : المعالى

(٦٢٦) أى زجراً

عن الفواحش ، كإباحة النكاح المغنى عن السفاح أو تعين على الطاعة .
وتعصد أسباب القوة والاستطاعة ، ثم لما جبلت النفوس على حب العاجل ،
والتطلع إلى الضئيلة بالحاصل ، والتعلق في تحصيل الدنيا بالوسائل والوسائل ،
والاستهانة بالمهالك والغوائل ، والتهاك على جمع الخطام من غير تماسك وتما لك .
وهذا يجر التنافس والازدحام ، والنزاع والخصام ، واقتحام الخطوب العظام ،
فاقتضى الشرع فيصلا بين الحلال والحرام ، وإنصافا وانتصافا بين طبقات
الأنام ، وتعليق الإقدام على القرب والطاعات بالفوز بالثواب (٦٢٧) ، وربط
اقتحام الآثام بالعقاب ، ثم لم ينحجز معظم الناس عن الهوى بالوعد والوعيد ،
والتغيب والتهديد ، فقيض الله السلاطين وأولى الأشرار عين ليوفروا الحقوق
على مستحقها (٦٢٨) ويبلغوا الحظوظ ذويها (٦٢٩) ، ويكفوا المعتدين ،
وبعضدوا المقتصدين ، وبشيدوا مباني الرشاد ، ويحسموا معاني الغي والفساد ،
فتنتظم أمور الدنيا ، ويستمد منها الدين (٦٣٠) ، الذى إليه المنتهى ، وما ابتعث
الله نبيا في الأمم السالفة حتى أيده وعضده بسلطان ذى عدة ونجدة ، ومن
الرسول عليهم السلام من اجتمعت له النبوة والأيد والقوة كداود وموسى
وسليمان صلوات الله عليهم أجمعين ولما اختتم الله الرسالة في هذا العالم بسيد
ولد آدم أيده بالحجة البيضاء والمحجة الغراء ، وشد بالسيف أزره ، وضمن
إظهاره ونصره وجعله إمام الدين والدنيا ، وملاذ الخلق في الآخرة والأولى
ثم أكمل الله الدين واختتم الوحي فاستأثر برسوله سيد النبيين ، فخلفه أبوبكر

(٦٢٧) في أ : والثواب

(٦٢٨) في ب : مستحقه

(٦٢٩) في ب : ذويه

(٦٣٠) ساقطة من د : الدين

الصديق ليدعو إلى دين الله دماؤه ، ويقرر (٦٣١) من مصالح الدنيا ومراشدها ،
ويبتغي في استصلاح العباد انتحاه .

وغرضنا من تقديم هذه المقدمة توطئة طرق الأفهام إلى ما يتعلق من
الأحكام بالإمام ، فالتقول الكلي : أن الغرض استبقاء قواعد الإسلام طوعا
أو كرهاً ، والمقصد الدين ، واسكنه لما استمد استمراره من الدنيا ، كانت
هذه القضية مرضية (٦٣٢) مرعية ، ثم المتعلق بالأئمة الأمور الكلية .

ونحن الآن بعد هذا الترتيب ، نذكر نظر الإمام في الأمور المتعلقة بالدين ،
ثم نذكر نظره في الدنيا . وبنجاز القسمين يحصل الغرض الأقصى مما يتعلق
بالأئمة والورى .

فأما نظره في الدين فينقسم إلى : النظر في أصل الدين ، وإلى النظر
في فروعه

فأما القول في أصل الدين ، فينقسم إلى حفظ الدين بأقصى الوسع على
المؤمنين ، ودفع شبهات الزائعين ، كما سنقره إن شاء الله رب العالمين ، وإلى
دماه الجاحدين والكافرين إلى التزام الحق المبين . فلتقع البداية الآن بتقرير
سبيل الإيقان على أهل الايمان فنقول ، والله المستعان

إن صفاء الدين عن السكدر (٦٣٣) والأفذار ، وانتفض عن شوائب البدع
والأهواء ، كان حقا على الإمام أن يزعمه بنفسه ورقبائه بالأعين الكالثة (٦٣٤) ،

(٦٣١) في ١ : يقرب

(٦٣٢) ساقطة من أ : مرضية

(٦٣٣) في أ : الكذب

(٦٣٤) الكالثة : الخارسة

ويرقبهم (٦٣٥) بذاته وأمنائه بالآذان الواعية ، ويشارفهم مشاركة الضنين
دخائره ، ويصونهم عن نواجم الأهواء وهواجم الآراء ، فان منع المبادئ
أهون من قطع التماذى .

فإن قيل : بم يزعم من يزيغ عن المنهج المستقيم والدين القويم ؟
قلنا : إن كان ما انتحلّه (٦٣٦) ذلك الزائف النابغ (٦٣٧) ردة استتابه ، فان
أبى واستقر وأصر (٦٣٨) تقدم بضرب رقبتة .

والقول فى المرتد وحكمه يحويه كتاب من كتب الفقه ، فن أراد
الاحتواء على التفاصيل فليطلبه من فن الفقه (١٣٩) .

وإن تاب واتهمه الإمام بالاتقاء (٦٤٠) مع الانطواء على نقيض ما أظهره
من التوبة ، فسيأتى ذلك عند القول فى فروع الدين .

وإن كان ما صار إليه الناجم بدعة لا تبلغ مبلغ الردة ، فينحتم على الإمام
المبالغة فى منعه ودفعه ، وبذل كنه المجهود فى ردعه ووزعه (٦٤١) ، فان تركه

(٦٣٥) فى أ : فيزيههم

(٦٣٦) فى د زيادة : من ، وفى ب : منهم والمعنى يستقيم بدونها

(٦٣٧) فى ج ، د : الزائف النابغ

(٦٣٨) زياده من د : وأصر

(٦٣٩) أنظر الأهم للشافعى ٤ : ١٣٣ وبداية المحتد ونهاية المقتصد لابن رشد

٢ : ٤٩٥ والمحرر فى الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للشيخ أبى البركات ص ١٦٧

والمقنع لابن قدامة ٣ : ٥١٤

(٦٤٠) أى يظهر غير ما يظن

(٦٤١) ساقطة من ب : ووزعه

على بدعته ، واستمراره في دعوته يخبط العقائد ، ويخاط القواعد ، ويجر المحن ،
ويثير الفتن . ثم إذا رسخت البدع في الصدور ، أفضت إلى عظام الأمور ،
وترقت إلى حل عصام الإسلام .

فإن قيل : إذا لم تكن البدعة ردة ، وأصر عليها منتحلها فبماذا يدفع الإمام
غائلته ؟ .

قلنا : سنعقد بابا في تقاسيم العقوبات ومراتبها وتفصيلها ومناصبها ،
ونعزى كل عقوبة إلى مقتضيتها وموجبها . وفيه يتبين المسئول عنه ، إن شاء
الله عز وجل .

فإن قيل : فصلوا ما يقتضى التكفير . وما يوجب التهديد والتضييل .

قلنا : هذا طمع في غير مطمع . فإن هذا بعيد المدرك ، ومتوعر المسلك ،
يستمد من تيار بحار علوم التوحيد ، ومن لم يحط بنهايات الحقائق لم يتحصل في التكفير
على وثائق ، ولو أوغلت في جميع ما يتعلق به أطراف الكلام في هذا الكتاب
لبلغ مجلدات ، ثم لا يبلغ منتهى الغايات ، فالوجه البسط في مقصود هذا المجموع
وإيثار القبض فيها ليس من موضوعه ، وإحالة الاستقصاء في كل شيء على
محله وفنه . فهذا كله فيه إذا أخذت (٦٤٢) البدع تبدو وأمكن قطعها .

فأما إذا شاعت الأهواء وذاعت ، وتفاقم الأمر ، واستمرت (٦٤٣) المذاهب
الزئفة ، واشتدت المطالب الباطلة ، فإن استمكن الإمام من منعهم لم يأل في منعهم

(٦٤٢) و : د : احدث

(٦٤٣) في ج ، د : واشتدت

جهداً ، ولم يغادر في ذلك قصداً ، واعتقد ذلك شوفه الأعظم وأمره الأهم ، وشغله الأظم ، فان الدين أخرى بالرعاية ، وأولى بالكلاية وأخلق بالعناية ، وأجدر بالوقاية ، وأليق بالحماية ، (٦٤٤) .

وقد أدرجنا في أنشاء ما قدمنا ، أن المقصود باهتمام الإمام الدين ، والنظر في الدنيا تابع على قطع ويشين باتفاق المسلمين ، فان لم يتمكن من دفعهم إلا بقتال واعتناق أهوال ، فسنذكر ذلك مستقصى في الباب المشتغل على تقاسيم العقوبات ، وضروب السياسات ، إن شاء الله عز وجل .

وإذا كان الإمام يجر عساكر الإسلام إلى البغاة ومانعي الزكاة ، وأثر امتناعهم عن الطاعة والخروج عن ربة الجماعة آل إلى فرع الدين ، فما يؤول إلى أصل الدين أولى باعتناء إمام المسلمين . وسنقول ذلك مشروحاً ، إن قدر الله عزت قدرته .

فهذا إن كان الإمام مقتدراً على رد النابغين (٦٤٥) ، وصد الممتنعين (٦٤٦) المبتدعين ، وإن تفاقم الأمر وفات استدراكه الإطاعة ، وعسرت مقاومة مصادمة ذوي البدع والأهواء ، وغلب على الظن أن مسالمتهم ومتاركتهم وتقريرهم على مذاهبهم وجه الرأي ، ولو جاهرهم لتألبوا وتأشبوا وناذبوا الإمام مكادحين مكافحين ، وسلوا أيديهم عن الطاعة ، ونخرج تدارك الأمور عن الطوق والاستطاعة ، وقد بتداعي الأمر إلى تعطيل الثغور في الديار واستجراء الكفار ، فان كان كذلك لم يظهر ما ينخرق حجاب الهيبة ويجرمتها

(٦٤٤) ساقطة من أ ، ب : وأجدر بالوقاية ، وأليق بالحماية

(٦٤٥) النابغين : الذين ظهروا بعدما كانوا مختفين

(٦٤٦) الممتنعين : ساقطة من أ

عسراً وخيبة ، لكن إن أغمده عنهم صوارمه ، لم يكف عنهم صرائمه ^(٦٤٧)
وعزائمه ، وتريص بهم الدوائر واضطرهم بالرأى الثاقب إلى أضييق المعابر ^(٦٤٨)
والمصائر . وأتاهم من حيث لا يحتسبون ، وحرص أن يستأصل رؤسائهم
ويجثت كبارهم ، ويقطع بلطف الرأى عددهم ، ويبدد في الإفطار المتبانية عددهم
ويحسم عنهم على حسب الإمكان مددهم . ويعمل بمغمضات الفكر فيهم سبل
الإيالة ، والمرء يعجز لا محالة ^(٦٤٩) وهذا حين إذا لم يبدوا اثراً ولم
ينصبوا للخروج على الإمام رأساً - فاذا هت قوتهم ، ووهنت منتهم - صال
عليهم صولة . تكفى شرهم . وسطابهم سطوة تمحق ضرهم . كما سيأتى تفصيل
القول في إنحاء حالة السياسات وإن انتهى الأمر إلى اتساقهم على الإمام .
وخروجهم عن الطاعة ، فنذكر ذلك متصلاً بباب السياسات عند تفصيلنا
صفوف القتال ، وعلى الله الاتكال . ولا يخفى على ذى بصيرة أن ما أظننا
القول فيه ، هو الحيد عن مسلك الحق في قواعد العقائد .

فأما اختلاف العلماء في فروخ الشريعة ^(٦٥٠) ومسالك التحرى
والاجتهاد ، والتأخى من طرق الظنون . فعليه درج السلف الصالحون
وانقرض صاحب رسول الله (صلى الله عليه) ^(٦٥١) الأكرمون . واختلافهم
سبب المباحثة عن أدلة الشريعة ، وهو منة من الله تعالى ونعمة ، وقد قال

(٦٤٧) ح : صوارمه ، د : صوائمه

(٦٤٨) المعابر : ساقطة من ب ، د

(٦٤٩) فى ب : المحالة

(٦٥٠) ساقطة من أ : زيادة فى ب ، د : مسائل ولا محل لها

(٦٥١) ما بين القوين ساقطة من أ : صلى الله عليه

رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اختلاف أمتي رحمة) (٦٥٢) فلا ينبغي أن يتعرض الإمام لفقهاء الإسلام فيما يتنازعون فيه من تفاصيل الأحكام . بل يقر كل إمام ومتبعيه على مذهبهم ، ولا يصددهم عن مسلكهم ومطلبهم . فان قيل فما الحق الذي يحمل (٦٥٣) الإمام الخلق عليه في الاعتقاد إذا تمكن منه ؟

قلنا : هذا لا يحوى الغرض منه أسطر وأوراق ، وفيه تنافس المتنافسون وكل فئة تزعم أنها الناجية ومن عداها هالكون ، ولكن إن لم يكن هذا بالهين فذكر الحق بين ، فمن أراد التناهي في ذلك ليكون قدوة وأسوة استحسنته النفس الطلعة (١٥٤) على نرف بحور ، ومقارعة شدائد وأمور ، وطى رقعة العمر على العناء والمضض والصبر ، ومن رام اقتصادا وحاول ترقيا عن التقليد واستبدادا ، فعليه بما يتعلق بهلم التوحيد من الكتاب المترجم بالنظامى فهو محتو على لباب الأبواب ، وفيه سر كل كتاب في أساليب العقول . والذي أذكره الآن لا ثقاً بمقصود هذا الكتاب ، أن الذى يحرص الإمام

(٦٥٢) قال السيوطى فى الجامع الصغير ص ١٣ أخرجه نصر المقدسى فى الحجة والبيهقى فى الرسالة الأشعرية بغير سند وأورده الخليمى وقاضى حسين وإمام الحرمين وغيرهم وعقب بقوله : ولعله خرج فى بعض كتب الحفاظ ولم تصلنا . كما عزاه الزركشى فى الأحاديث المشتهرة ولم يذكر سنده وقال : السبكى ليس بمعروف عند المحدثين ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع ، وأسنده فى المدخل وكذا الديلمى فى مسند الفردوس ، كلاهما من حديث ابن عباس مرفوعا بلفظ (اختلاف أصحابي رحمة) واختلاف الصحابة فى حكم اختلاف الأمة . وقال الحفاظ العراقى : سنده ضعيف وقال ولده المحقق أبو زرعة : رواه أيضا آدم ابن أبى إياس فى كتاب العلم والحلم بلفظ (اختلاف أصحابي لأمتي رحمة) وهو مرسل ضعيف ، وفى طبقات ابن سعد عن قاسم بن محمد ونحوه . فيض القدير للمناوى ١ : ٢١١ ، ٢١٢ وكشف الحفاء للمجلونى ١ : ٦٦ - ٦٨

(٦٥٣) فى ديخول

(٦٥٤) فى د : الطاعة

فيه (٦٥٥) جمع عامة الخلق على مذاهب السلف السابقين ، قبل إن نبغت الأهواء وزاغت الآراء ، وكانوا رضى الله عنهم ، يهون عن التعرض للغوامض ، والتعمق فى المشكلات ، والإمعان فى ملابسة المعضلات ، والاعتناء بجمع الشبهات وتكلف الأجوبة عما لم يقع من السؤالات ، ويرون صرف العناية الى الاستحاثات على البر والتقوى ، وكف الأذى والقيام بالطاعة حسب الاستطاعة ، وما كانوا ينكفون ، رضى الله عنهم ، عما تعرض له المتأخرون عن عى وحصر ، وتبلد فى القرائح ، هيات ا قد كانوا أذكى الخلائق أذهانا وأرجحهم بيانا (٦٥٦) ولكنهم استيقنوا أن اقتحام الشبهات داعية للنوايات ، وسبب الضلالات ؛ فكانوا يحاذرون فى حق عامة المسلمين ما هم الآن به مبتلون وإليه مدفوعون ، فان أمكن حمل العوام على ذلك فهو الأسلم ، ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ستفترق أمتى ثلاثا وسبعين فرقة ، الناجي منها واحدة) فاستوصفه الحاضرون بالفرقة الناجية ؟ فقال : (هم الذين كانوا على ما أنا عليه وأصحابى) (٦٥٧).

ونحن على قطع واضطرار من عقولنا نعلم أنهم ما كانوا يرون الخوض فى

(٦٥٥) فى ١ : عليه

(٦٥٦) فارن ابن تيمية : نقض المنطق ص ١١٤

(٦٥٧) رواه ابن أبى الدنيا عن عوف بن مالك ، ورواه أبو داود والترمذى والحاكم وابن حبان وصححه عن أبى هريرة بلفظ (انفرقت اليهود على احدى أو اثنتين وسبعين فرقة ، والنصرى كذلك ، وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة ، كلهم فى النار إلا واحدة ، قالوا : من هى يا رسول الله ؟ قال : ما أنا عليه وأصحابى) كشف الحفاء للعجلونى ١ : ١٦٩ ، الحاكم فى المستدرک ١ : ٦ ، - بن ابن ماجه ٢ : ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، سنن الترمذى ٥ : ٢٥ الجامع الصغير للسيوطى ص ٤٤ وأشار الى أنه حديث صحيح واستند إليه ابن الجوزى بلفظه فى : تلبس

الدقائق ، ومضايق الحقائق ، ولا كانوا يدعون إلى التسبب لإيها ، بل كانوا يشتدون على من يفتح الخوض فيها ، والذي يحقق ذلك أن أساليب العقول لا يستقل بها إلا النذ النرد المرموق . الذي تثنى عليه الخناصر ، ويشير إليه الأصاغر والأكابر ، ثم هو على أفرار وأخطار ، إن لم يعصمه الله ، فكيف يسلم من مهاوى الأفسكار الغر الغبي والخصر العبي ؟ وكيف (٦٥٨) الظن بالعوام اذا اشتبكوا في أحايل الشبهات ، وارتبكوا في ورطات الجهالات ؟

فليجعل الإمام ما وصفناه الآن أكبر همه ، فهو محسمة للفتن ، ومدة إلى استداد (٦٥٩) العوام على عمر الزمن ، فان اثبت في البرية غوائل البدع ، واحتوت على الشبهات أحناء الصدور ، وشر دعة الضلالة أعلام الشرور ، فلو تركوا وقد أخذت منهم الشبهات مأخذها لضلوا وارتكسوا وزلوا وانتكسوا

فالوجه - والحالة هذه - أن يثبت فيهم دعاة الحق ، ويتقدم إلى المستقلين بالحقائق حتى يسعوا في إزاحة الشبهات بالحجج والبيئات ، ويتناهاها في بلوغ قصارى الغايات ، وإيضاح الدلالات ، وارتداد أوقع العبارات ، ويدراً أصحاب الضلالات بجمع انحسام كلام الزائعين ، وظهور دعوة الموحدين (٦٦٠) وإيضاح مسالك الحق المبين ، وحكم الزمان الذي نحن فيه ما ذكرناه الآن والله المستعان .

وهذه التفاصيل من أحق ما يتعين على الإمام الاعتناء به ، وقد يختلف

(٦٥٩) ح : فكيف

(٦٥٩) في ح ، د : استداد

(٦٦٠) في د : التوحدين

نظرة في البلاد على حسب تباين أحوال العباد ، فيرى (٦٦١) في بعضها الحمل على مذاهب السابقتين ، وفي بعضها حمل دعاة الحق على إبداء مسالك الصدق ، وهذا مفصّل (٦٦٢) يهالك فيه الأنام بزلة الإمام . وقد اتفق للمأمون (٦٦٣) وكان من أنجد الخلفاء وأقصدهم خطّة ، ظهرت هفوته فيها ، وعسر على من بعده تلا فيها ، فانه رأى تقرير كل ذى مذهب على رأيه ، فنبغ النابغون ، وزاغ الزائفون ، وتفاقم الأمر ، وتطوق خطبا هائلا ، وانتهى زله وخطله إلى أن سوغ للمعطلة (٦٦٤) أن يظهروا آراءهم ، ورتب مترجين ليردوا كتب الأوائل لى لسان العسرب ، وهلم جرا إلى أحوال يقصر الوصف عن أدائها .

ولو قلت إنه مطالب بمغبات البدع والضلالات فى الموقف الأول فى العرصات لم أكن مجازفا . فالذى تحصل مما سلف بعد الإطئاب ومجازرة الاقتصاد إلى الإسهاب ، أن التمرض لحسم البدع من أهم ما يجب على الإمام الاعتناء به ، وقد قدمت لى وجه الابتداءات لذلك ما فيه مقنع وبلاغ ، وجميع ما ذكرته قسم واحد فيما يتعلق بأصل الدين ، وهو حفظه على أهله .

(٦٦١) فى د : فترى

(٦٦٢) فى د : معاص

(٦٦٣) ورد بها من د : قف على زلة المأمون الذى ابتدعها ، والمأمون و :

عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدى ابن أبى جعفر المنصور ، ويكنى أبا العباس شجع ترجمة كتب الفلسفة اليونانية ، نشأ معتزليا ، وفى عصره ظهرت محنة خلق القرآن ؛ فاضطهد علماء أهل السنة وعلى رأسهم الإمام — أحمد بن حنبل ، مات ٢١٨ هـ تاريخ بغداد لابن خطيب ١٠ : ١٨٣ مروج الذهب للمسعودى ٢ : ٣٢٩ وما بعدها ودول الإسلام للذهبي ١ : ١٣٢

(٦٦٤) فى ١ : المعطلة ، وهم الذين ينكرون صفات الله تعالى

والقسم الثانى فى أصل الدين : السعى فى دعاء الكافرين إليه ، فأقول :

قد أيد الله عزت قدرته الدين بالبراهين الواضحة ، والحجج اللامحة ثم حفه (٦٦٥) بالقوة والشوكة والعدة (٦٦٦) والنجدة ؛ والإمام القوام على أهل الإسلام مأمور باستعمال منهاج الحجاج فى أحسن الجدل ، فان نجح وإلا ترقى إلى أعمال الأبطال المصطلين بنار القتال ، فللدعاء إلى الدين الحق مسلكان أحدهما : الحجة وإيضاح المحجة .

والثانى : الاقتهار بفرار السيوف وإيراد (٦٦٧) المجاهدين الجاهرين (٦٦٨) مناهل الخوف .

والمسلك الثانى : مرتب على الأول ، فان بلغ الإمام تشوف طوائف من الكفار إلى قبول الحق لو وجدوا مرشداً أشخص إليهم من يستقل بهذا الأمر من علماء المسلمين ، وينبغى أن تتخير لذلك ، فطناً ، ليدياً ، بارعاً ، أريباً ، متهدياً . أديباً ينطبق على عرفانه يمانه (٦٦٩) ويطاوعه فيما يحاول لسانه ذا عبارة رشيدة مشعرة بالحقيقة ، وألفاظ راقية مترققة عن الرككة ؛ منحطه (٦٧٠) عن التعمق وشوارد الألفاظ مطبقة (٦٧١) مفصل المعنى من

(٦٦٥) فى ج : وحفه

(٦٦٦) فى أ : بالقوة والعدة والشوكة والنجدة

(٦٦٧) فى أ : وإيراد

(٦٦٨) فى أ : المجاهدين

(٦٦٩) فى د : ما به

(٦٧٠) فى أ : منحلة

(٦٧١) فى ب : ومطبقة

غير قصور ولا ازدياد (٦٧١) .

وينبغي أن يكون متهدياً إلى التدرج إلى مسالك الدعوة ، رفيقاً ، ملقاً (٦٧٢) ، شفيقاً . نعم (٦٧٣) ، خراجاً (٦٧٤) ولاجاً ، جدلاً ، محجاجاً ، عطوفاً ، رحماً ، رؤفاً . فإن لم تنجح الدعوة ، وظهر الجحد والنبوة ، (٦٧٥) تطرق إلى استفتاح مسالك النجاح بذوى النجدة والسلاح ، وهذا يتصل الآن بذكر الجهاد . وسيأتي ذلك على قدر مقصود الكتاب في أثناء الأبواب ، إن شاء الله عز وجل ، فهذا منتهى الغرض في النظر الكلبي في أصول الدين .

فأما القول في ذكر تفاصيل نظر الإمام في فروع الدين ، فهذا مما يتسع فيه الكلام وتكثر الأقسام ، ونحن بعون الله تعالى ، لا نقصر في التقريب وتحسين الترتيب ، والنظم البديع (٦٧٦) العجيب ، فذو البيان من إذا تبدد المقصد ، وانتشر لأم الأطراف ، وضم النشر ، وإذا ضاق نطاق النطق ، استطال بعذبة لسانه . وعبر عن غاية المقصود بأدنى بيانه .

فأقول : قد يتندر إلى ظن المنتهى إلى هذا الموضع ، أنى أريد بما افتتحته

(٦٧١) في هامش أ : حاشية (هذه صفات المصنف رحمه الله عليه)

(٦٧٢) أى يتودد إلى الناس

(٦٧٣) نعم هنا لتأكيد المعنى

(٦٧٤) فى أ : خراجاً

(٦٧٥) أى الابتعاد

(٦٧٦) فى د : للبديع

تفصيل تصرفات الإمام في فروع الشريعة، وليس الأمر كذلك . فان الغرض الآن بيان ما يتعلق بالعبادات البدنية ليألف (٦٧٧) . القول فيها بما سبق تقريره في أصل الدين فينظم (٦٧٨) أصل الدين بفرعه وذكر ما يتعلق بالأئمة في المعاملات والتصرفات المالية ، سيأتى في القسم الثانى المشتمل على ذكر نظر الإمام في أحكام الدنيا .

فنعود إلى المقصود الناجز ، ونقول : العبادات البدنية التى تعبد الله بها المكلفين لا يتعلق صحتها بنظر الإمام ، وإذا أقامها المتعبدون على شرائطها وأركانها في أوقاتها وأوانها صحت ووقعت موقع الاعتداد ، وقد زل من شرط في انعقاد الجمعة تعلقها باذن الإمام ، واستقصاء القول في ذلك مطلوب من علم الشريعة .

فان قيل : ماوجه ارتباط العبادات بنظر الإمام ؟ .

قلنا : ما كان منها شعاراً ظاهراً في الإسلام تعلق به نظر الإمام ، وذلك ينقسم الى ما يرتبط باجتماع (٦٧٩) عدد كثير ، وجم غفير كالجمع والأعياد ومجامع الحجيج ، وإلى ما لا يتعلق باجتماع كالأذان وعقد الجماعات في ماعدا الجمعة من الصلوات .

فأما ما يتعلق بشهود جمع كثير ، فلا يتبني للإمام أن يغفل عنه ، فان

(٦٧٧) فى د : العباد

(٦٧٨) ف ب : وينتظم

(٦٧٩) د : اجتماع

الناس إذا كثروا عظم الزحام ، وجمع المجمع أخيافا (٦٨٠) وألف أصنافا ، وخيف في مزدهم (٦٨١) القوم أمور محذورة ، فإذا كان منهم ذو نجدة وبأس ، يكف مادية إن هم بها معتدون ، كان المجمع محروساً ، ودرأت هيبته الوالى ظنوناً وحدوسا (٦٨٢) ، ولذلك (٦٨٣) أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فتح مكة أبا بكر رضى الله عنه (٦٨٤) على الحجيج (٦٨٥) ثم استمرت تلك السنة فى كل سنة ، فلم يخل حج عن إمام أو مستناب من جهة مياسير الإمام ولذلك صدر الخلفاء مياسير الأمراء أو ذوى الأولوية ، بإقامة الجمع ، فانها تجمع الجماعات ، وهي إن لم تصن ، عرضها (٦٨٦) للفتن والآفات ، فهذا وجه نظر الإمام فى الشعار الذى يجمع جمعا كثيرا .

فأما الشعار الظاهر الذى لا يتضمن اجتماع جماعات : فهو كالأذان وإقامة الجماعات فى سائر الصلوات ، فان عطل أهل ناحية الأذان والجماعات ، تعرض لهم الإمام وحملهم على إقامة الشعار ، فان أبوا ، ففى العلماء من يسوغ للسلطان أن يحملهم عليه بالسيف ، ومنهم من لم يجوز ذلك . والمسألة مجتهد فيها ، وتفصيلها موكول إلى الفقهاء .

(٦٨٠) فى > : أخيافا

(٦٨١) > : تراحم

(٦٨٢) فى د : وحدوسا

(٦٨٣) فى د زياده : ولذلك

(٦٨٤) كانت حجة أبى بكر رضى الله عنه سنة تسع ، الطبرى > ٣ ص ١٩٤ مروج

الذهب ١ : ٥٠ إمتاع الاسماع للمقرئى ١ : ٩٨

(٦٨٥) قارن بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ٢ : ٩٤ ٩٥

(٦٨٦) فى > : تضمن عرضه الفتن

فأما ما لم يكن شعاراً ظاهراً من العبادات البدنية ، فلا يظهر تطرق الإمام إليه إلا أن ترفع واقعة فيرى فيها رأيه ، مثل أن ينهى إليه أن شخصاً ترك صلاة متعمداً من غير عذر ، وامتنع عن قضائها ، فقد نرى قتله على رأى الشافعى رضى الله عنه (٦٨٧) ، وتعذيه وحبسه على رأى آخرين (٦٨٨) .

فهذا مجموع القول فيما يتعلق بالأئمة من أصل الدين وفرعه .

فأما ما يتعلق بالأئمة من أحكام الدنيا : فنقدم فيه : أولاً ، ترتيباً ضابطاً يطلع على غرض كلّى ، ويفيد الناظر العلم بانحصار القضايا المتعلقة بالأئمة . ثم نخوض فى إيضاح الأقسام على حسب ما يقتضيه هذا الكتاب .

فنبول : على الإمام بذل كنهه الاجتهاد فى ابتغاء الازدياد فى خطة الإسلام ، والسبيل إليه الجهاد ومنايذة أهل الكفر والعناد ، وعليه القيام بحفظ الخطة .

فالتقسيم الأولى الكلى طلب ما لم يحصل وحفظ ما حصل .

والتول فى حفظ ما حصل ينقسم إلى حفظه عن الكفار ، وإلى حفظ أهله عن التوائب والتغالب والتقاطع والتدابير والتواصل .

فأما حفظ الخطة عن الكفار ، فهو بسد الثغور ، وإقامة الرجال على المراصد ، على ماسياتى الشرح عليه .

وأما حفظ من تحويه (٦٨٩) الخطة ، فينقسم إلى ما يتعلق بمراتب الكليات وإلى ما يتعلق بالجزئيات .

(٦٨٧) راجع الأم ١ : ٢٢٥ / ٣٢٦

(٦٨٨) راجع دراسة خاصة للإمام ابن القيم فى حكم تارك الصلاة من ص ٤ إلى ص ٢٣

(٦٨٩) فى أ : يحويه

فأما ما يتعلق بأمر كلى ، فهو نفى بلاد الإسلام عن أهل (٦٩٠) العرامة والمتلصصين والمترصدين للرفاق ، فيجب على الإمام صرف الاهتمام إلى ذلك حتى تنتفض البلاد عن كل غائلة ، ويتمهد السبل للسابلة (٦٩١) .

وأما ما يرتبط بالجزئيات فيحصره ثلاثة أقسام :

أحدها : فصل الخصومات النائرة ، وقطع المنازعات الشاجرة (٦٩٢) وهذا يناط بالقضاة والحكام ، وإنما (٦٩٣) عددنا ذلك من الجزئيات ، فان الحكومات تنشأ من الآحاد والأفراد والفوائ (٦٩٤) من المتلصصين وقطاع الطرق (٦٩٥) ؛ يثبت باجتماع أقوام ، ثم (٦٩٦) إذا رتب السلطان (٦٩٧) لحسم موادم رجالا (٦٩٨) لم يثروا (٦٩٩) ؛ فيكون (٧٠٠) ذلك نظرا كليا في كفاية أهم الأشغال ، وتصدى القضاة لفصل الخصومات لا تحسم ثوران الخصوم (٧٠٢) بل إذا ثارت فصلها الحكام .

(٦٩٠) فى د : أهل الفرامة

(٦٩١) فى أ : المسائلة

(٦٩٢) فى أ : الشاعرة

(٦٩٣) فى أ : واماما

(٦٩٤) فى أ : العوامل

(٦٩٥) فى أ : الطريق

(٦٩٦) ساقطة من أ : ثم

(٦٩٧) فى ب : من مأمنا بعد كلمة السلطان

(٦٩٨) فى ج : محالا

(٦٩٩) فى د : لا يثروا

(٧٠٠) فى أ : فيكونوا

(٧٠١) فى أ : المحصم

والقسم الثاني: في (٧٠٢) نظره الجزئي في حفظ المراهد على أهل الخطّة ،
يكون (٧٠٣) بإقامة (٧٠٤) السياسات والعقوبات (٧٠٥) الزاجرة من ارتكاب
الفواحش والموبقات .

والقسم الثالث : القيام على المشرفين على الضياع بأسباب الصون (٧٠٦)
والحفظ والإنقاذ ، وهذا يتنوع نوعين :

أحدهما : الولاية على من لا ولي له من الأطفال والمجانين في أنفسهم
وأموالهم .

والثاني : سد حاجات المحايير .

فهذه جوامع ما يرعى به الإمام من (٧٠٧) في الخطّة ، ثم لا يتأتى (٧٠٨)
الاستقلال بهذا المنصب إلا بنجدة عظيمة يطبق الخطّة (٧٠٩) ويفصل عنها
فتقاذف (٧١٠) إلى بلاد الكفار والنجدة بالرجال ، ويرتب الرجال بالعدد
والأموال .

(٧٠٢) في أ : من

(٧٠٣) ساقطة من أ : يكون

(٧٠٤) في أ : إقامة

(٧٠٥) في أ : في العقوبات

(٧٠٦) في أ : في

(٧٠٧) من : ساقطة في أ

(٧٠٨) في أ : لا بيان

(٧٠٩) في أ : بالخطّة

(٧١٠) في ب : تتقاذف

والأموال التي تمتد يد الإمام إليها قسبان :

أحدهما : ما يتعين مصارفه .

والثاني : ما لا يتخصص بمصارف مضبوطة ، بل يضاف إلى عامة المصالح .

فأما (٧١١) ما يتعين مصرفه : فالزكاة ، وأربعة أخماس النية ، وأربعة أخماس خمس النية ، وأربعة أخماس الغنيمة (٧١٢) ، وأربعة أخماس خمس الغنيمة .

فهذه الأموال لها مصارف معلومة (٧١٣) مستقصاة في كتب الفقه ، وقد نرمن (٧١٤) إليها في تفصيل الكلام .

وأما المال الذي يعم وجوه الخير ، وهو الذي يسميه الفقهاء المرصد للمصالح (٧١٥) ، فهو خمس خمس النية ، وخمس خمس الغنيمة ، وينضم إليها تركة من مات من المسلمين ولم يخلف وارثاً خاصاً . وكذلك الأموال الضائعة التي أيس (٧١٦) من معرفة مالكيها (٧١٧) كما (٧١٨) سنذكرها .

فهذه مآخذ الأموال التي يقبضها (٧١٩) الإمام ويصرفها إلى مصارفها .

(٧١١) في ب : وأما

(٧١٢) ساقطة من ب : وأربعة أخماس الغنيمة ، وأربعة أخماس خمس الغنيمة

(٧١٣) في أ : معلولة

(٧١٤) في د : يرمن

(٧١٥) في أ : الصالح

(٧١٦) في أ و ح : أنس

(٧١٧) في أ : مالكيها

(٧١٨) في أ : ما

(٧١٩) في أ : يقبضها

وقد نجز التقسيم المحتوى الضابط على ما يناف بالائمة من مصالح الدنيا ،
وقد تقدم استقصاء القول فيها يتعلق به من أمور الدين (٧٢٠) .

والآن ، نرجع إلى تفصيل هذه الأقسام على ما يليق بمقصود هذا الكتاب ،
وإن تعلقت أطراف الكلام بأحكام فقهية ، أحداها على كتب الفقه ، فإننا (٧٢١)
لم نخض (٧٢٢) في تأليف هذا . وغرضنا (٧٢٣) تفصيل الأحكام ، وإنما
حاولنا تمهيد الإيالات الكلية ، ثم كتب الفقه عتيدة لمن أرادها ، والعجب ممن
صنف الكتاب (٧٢٤) المترجم بالأحكام السلطانية (٧٢٥) ، حيث ذكر جملا في
أحكام الإمامة في صدر الكتاب ، واقتصر على نقل المذاهب ولم يقرن (٧٢٦)
المختار منها بحجاج ، وإيضاح منهاج ، به اكتراث (٧٢٧) ، وأحسن ما فيه
ترتيب أبواب ، وذكر تقاسيم وألقاب ، ثم ليس لتقاسيمه صدر عن دراية
وهداية إلى درك (٧٢٨) منشأ الأقسام عن قواعدها وأصولها ، وجرى له
اختباط وزلل كثير (٧٢٩) في النقل . ثم ذكر كتباً من (٧٣٠) الفقه فسردها (٧٣١)

(٧٢٠) في أ : الدنيا

(٧٢١) في أ : فان

(٧٢٢) في أ : شخص

(٧٢٣) في أ : وعرضنا

(٧٢٤) ساقطة من ب : الكتاب

(٧٢٥) على هامش د : محاكمة مع الماوردي

(٧٢٦) في أ : يقرب

(٧٢٧) قارن الأحكام السلطانية للماوردي من ص ٥ إلى ص ٢١

(٧٢٨) في أ : مدرك

(٧٢٩) في أ : كبير

(٧٣٠) في أ : في

(٧٣١) في ب : سردها

سرداً ، وطردها على مسالك الفقهاء طرداً ، ولم يأت بها منقحاً موضحاً على طرق الفقهاء ، فذكر (٧٣٢) طرفاً (٧٣٣) من كتاب السير ، وقاتل (٧٣٤) أهل البغى ، وأدب القضاة ، وقسم النىء والغنائم ، ولم أذكر ما ذكره طائياً (٧٣٥) ثانياً (٧٣٦) ، بل ذكرته تمهيداً لعذرى أن قيضت الكلام فى غير مقصود الكتاب وأحلته على فن الفقه .

فأعود الآن إلى تفاصيل الأقسام :

فأما الجهاد فيتعلق به أمر كلّى ، وقد (٧٣٧) يغفل المتجرد للفقهاء عنه ، فأقول :

ابتعث (٧٣٨) الله محمداً صلى الله عليه وسلم (٧٣٩) إلى الثقلين ، وحتم على المستقلين بأعباء شريعته دعوتين :

أحدهما (٧٤٠) : الدعوة المقرونة بالأدلة والبراهين ، والمقصد منها إزالة

(٧٣٢) فى أ : وذكر

(٧٣٣) فى د : طرفاً

(٧٣٤) فى أ : قال

(٧٣٥) فى د : غائياً

(٧٣٦) فى أ : ثانياً ، فى د : ثانياً

(٧٣٧) فى أ : قد

(٧٣٨) فى أ : يبعث

(٧٣٩) ساقطة من ب : وسلم

(٧٤٠) فى أ ، ب : أحديهما

الشبهات وإيضاح البيّنات ، والدعاء إلى الحق بأوضح الدلالات .

والأخرى : الدعوة القهرية المؤيدة بالسيف المسلول على المارقين الذين أبوا واستكبروا ، بعد وضوح الحق المبين .

فأما البراهين فقد ظهرت ولاحت ومهدت ، والكفار بعد شيوعها في رتب المعاندين ، فيجب وضع السيف فيهم حتى لا يبقى عليها إلا مسلم أو مسلم ، وقد قال طوائف من الفقهاء : الجهاد من فروض الكفائيات ، فإذا قام به من فيه كفاية سقط الفرض عن الباقي . وإن تعطل الجهاد حرج الكفاية على تفاصيل معروفة في مسالك الفقه . (٧٤١)

ثم قالوا : يجب أن ينتهز إلى كل صوب من أصواب بلاد الكفر في الأقطار عند الاقتدار ، عسكر جرار في السنة مرة واحدة (٧٤٢) ، وزعموا أن الفرض يسقط بذلك .

وهذا عندى ذهول عن التحصيل ، فيجب إدامة الدعوة القهرية فيهم على حسب الإمكان ، ولا يتخصص ذلك بأمَد (٧٤٣) معلوم بالزمان (٧٤٤) ، فإن اتفق جهاد في جهة ، ثم صادف الإمام من أهل تلك الناحية غرة ، واستمكن من فرصة ، وتيسر إنهاء عسكر إليهم ، تعين على الإمام أن يفعل ذلك ، ولو استشعر من رجال المسلمين ضعفاً ، ورأى أن يهادن الكفار عشرين سنين ساع ذلك .

(٧٤١) راجع الأم للشافعي ٤ : ٩٠ / ٩١ ومختصر المازني على الجزء الخامس من الأم

ص ١٨٢ / ١٨٣

(٧٤٢) قارن الأم للشافعي ٤ : ٩١

(٧٤٣) في أ : بأمر

(٧٤٤) د ، ح : في الزمان

فالمتمعن في ذلك الإمكان لا الزمان .

ولكن كلام الفقهاء محمول على الأمر الوسط القصد في غالب العرف ، فإن جنود الإسلام إذا لم يلحقها وهن ، ولم يتجاوز عددهم وعددهم (٧٤٥) المعروف في مستمر العرف ، فإذا غزوا فرقا وأحزابا (٧٤٦) في أقطار الديار ، كابدوا من الشقا والعناد ووعثاء (٧٤٧) الأسفار ومصادمة أبطال الكفار ما كابدوا ، وعضهم اللاح وفشى فيهم الجراح ، وهزلت دوابهم ، وتبترت أسبابهم . فالغالب (٧٤٨) أنهم لا يقوون على افتتاح غزوة أخرى ما لم يودعوا سنة (٧٤٩) ، فخرى ما ذكره على حكم الغالب ، فأما إذا كثرت عدد جند الإسلام ، واستمكن الإمام من تجهيز جيش بعد انصراف جيش ، فليفعل ذلك جاداً مجتهداً ، عالماً بأنه مأمور بمكاوحة (٧٥٠) الكفار ما بقي منهم في أقاصي الديار ، ثم لا يؤثر لدوى البأس والتجدة من المسلمين الاستثثار . والانفراد والاستبداد بالأنفس في الجهاد ، بل ينبغي أن يصدر عن رأى صاحب الأمر ، حتى يكون كالتهم ورداءهم ومراعيهم من ورأيهم ، فلا يضيعون (٧٥١) في غالب الظنون .

ومما يجب الإحاطة به أن معظم فروض الكفاية مما لا تتخصص بأقامتها

(٧٤٥) ساقطة في ج : وعددهم

(٧٤٦) في أ : أغزى وفي ب : أغزت وفي د : عرت مرقا أحزابا

(٧٤٧) الوعث هو الطريق الشاق المسلك

(٧٤٨) د : والغالب

(٧٤٩) في د : منه

(٧٥٠) كاوحوه : قاتله فقلبه

(٧٥١) في د : يطيعون

الائمة بل يجب على كافة أهل الإمكان أن لا يغفلوه ولا يغفلوا عنه ، كتجهيز الموتى ودفنهم والصلاة عليهم .

وأما الجهاد فهو كقول الإمام ، ثم يتعين عليه إدامة النظر فيه ، على ما قدمنا ذكره ، فيصير أمر الجهاد في حقه بمثابة فرائض الأعيان ، والسبب فيه أنه تطوق أمور المسلمين ، وصار مع اتحاد شخضه كأنه (٧٥٢) المسلمون بأجمعهم ، فمن حيث اتساع (٧٥٣) جر الجنود وعقد الألوية والبنود بالإمام ، وهو نائب عن كافة أهل الإسلام ، صار قيامه بها على أقصى الإمكان به (٧٥٤) كصلواته المقرضة التي يقيمها ، وأما سائر فروض الكفايات فانها متوزعة على العباد في البلاد ، ولا اختصاص لها بالإمام . نعم ، إن ارتفع إلى مجلس الإمام أن قوماً في قطر من أقطار الإسلام يعطلون فرضاً من فروض الكفايات زجرهم ، وحملهم على القيام به ، فهذا منتهى ما أردناه في الجهاد (٧٥٥) .

ثم القول في كيفية القتال والغنائم والأسرى؛ من النساء والذراري والمقاتلة ، يستقصى في كتاب السير من كتب الفقه (٧٥٦) .

وأما اعتناء الإمام بسد (٧٥٧) الثغور ، فهو من أهم الأمور ، وذلك بأن يحصن أساس الحصون والقلاع ، ويستظهر لها بذخائر الأطعمة ومستنقعات

(٧٥٢) في أ : كافة المسلمين

(٧٥٣) في د : حيث انه سقط قلعه « اقنات »

(٧٥٤) ساقطة من ب : به وفي ج : فيه

(٧٥٥) قارن الأم ٤ : ٩١ / ٩٢

(٧٥٦) قارن الام ٤ : ١٥٥ / ١٥٦

(٧٥٧) في ١ : سد

المياه واحتفارا لخنادر ، وضروب الوثائق ، وإعتاد والأسلحة والعتاد وآلات
القصد والدفع ، ويرتب في كل ثغر من الرجال ما يليق به ، ولا ينبغي أن
يسكتروا فيجوعوا أو يقتلوا فيضيعوا (٧٥٨) . والمعتبر في كل ثغر أن يكون
بحيث لو أمه (٧٥٩) جيش لاستقل أهله بالدفاع ، إلى أن يبلغ خبرهم الإمام ، أو
من يليه من أمراء الإسلام ، وإن رأى أن يربط في ناحية جنداً ضحماً
يستقلون (٧٦٠) بالدفع لو قصدوا ، ويشنون النارات على أطراف ديار الكفار ،
فيقدم من ذلك ما يراه الأصوب ، والأصلح ، والأقرب إلى تحصيل الغرض
والإنجح (٧٦١) ، معولا بعد جده على فضل ربه لا على جده .

وأما نقض أهل العرامة (٧٦٢) من خطة الإسلام ففيه انتظام الأحكام ،
ولا تصفو نعمة عن الأعداء ، ما لم يأمن أهل الإقامة والسفار من الأخطار
والاغرار (٧٦٣) . فإذا اضطربت الطرق ، وانقطعت الرفاق ، وانحصر الناس
في البلاد ، وظهرت دواعي الفساد ، ترتب عليه غلاء الأسعار وخراب الديار ،
وهو اجس الخطوب السكار ، فلا آمن والعافية قاعدتا (٧٦٤) النعم كلها ، ولا
يتنها (٧٦٥) بشيء منها دونها ، فليتنهض الإمام لهذا المهم ، وليوكل بذلك

(٧٥٨) في ح ، د : فيضعفوا

(٧٥٩) ح ، د : أتاه

(٧٦٠) يبدأ الأقطاع من هنا في ب ويمثل ص ١٠٣ في النسخة التيمورية حتى ص ١٠٥

(٧٦١) في د : والأصلح

(٧٦٢) الذين خرجوا عن الحد واتسموا بالشراسة : وفي د : الفرامة

(٧٦٣) في ح : الاغرار والاختار

(٧٦٤) في أ : بازاء

(٧٦٥) في أ : يهني

الذين (٧٦٦) يخفون ، وإذا جرى خطب لا يتواكلون ولا يتخاذلون ، ولا يركنون إلى الدعة والسكون ، ويتسارعون إلى لقاء الأشرار بدار القراش إلى النار ، فليس للناجين من المتلصصين مثل أن يبادروا قبل أن يتجمعوا أو يتألبوا ، ويتحد كلمتهم ، ويستقر قدمهم ، ثم يندب لكل صقع من ذوى البأس (٧٦٧) من يستقل بكفاية هذا المهم ، وإذا تمهدت الممالك وتوطدت المسالك ، انتشر الناس في حواشيجهم ، ودرجوا في مدارجهم ، وتقادفت (٧٦٨) أخبار الديار مع تقصاصى المزار إلى الإمام ، وصارت خطة الإسلام كأنها برأى منه ومسمع ، واتسقى أمر الدين والدنيا ، واطمأن إلى الأمانة الورى والإمام فى حكم البدرقة (٧٦٩) فى البلاد للسفرة والحاضرة ؛ فيكلاهم بعين ساهرة وبطشة قاهرة .

فأما فصل الخصومات فمن أهم المهمات ولولاه لتنازع الخلق ، وتمانعوا ، فليرتب الإمام لها القضاة ؛ ثم القول فى أحكامهم مستقصى فى كتاب مفرد من الفقه . (٧٧٠)

(٧٦٦) فى أ : الدين

(٧٦٧) تكرر فى الترقيم الحديث بهذه الصفحة من أ (١٠٣)

(٧٦٨) من قذف قدفا الماء غرقه أو صبه

(٧٦٩) البزقة : فارسية معربة ، وذكرها أدشيرى فى الألفاظ الفارسية المعربة بالذال المهملة والذال المعجمة معاً والبزقة هى الخفاره . العرب من السكلام الأعجمى : لأبى منصور الجوالقى تحقيق أحمد شاكر ص ١١٥ وشفاء العليل فيما فى كلام العرب من الدخيل لشهاب الدين أحمد الحفاجى ص ٣٥

(٧٧٠) قارن الأم ٦ : ٢٤١ وما بعدها كتاب أدب القاضى

وأما زجر^(٧٧١) ، الغواة ، وردع الطغاة بضروب العقوبات ، فنبسط القول فيه قليلا في أحكام الإيالات فنقول :

القول في ذلك ينقسم إلى الزجر بنصب القتال ، وإلى إقامة عقوبات ونكال على آحاد الرجال .

فأما القتال فالقول فيه ، يتعلق بقتال أهل البغي ، وتفصيل صفاتهم ، وحالاتهم ، ودفعهم عن البلاد التي احتلوا عليها . بتقديم العذر أولا ، وبالمباحثة عما تقوم به ، وإسعافهم بمنهم إن دعوا إلى حق ، وادعوا على صدق وإبانة حيدهم عن سنن الصواب ، إن عرثهم شائبة الارتياب ، فإن أبوا آذنتهم بحرب ، كل ذلك مذكور مشهور . (٧٧٢)

ويتعلق القتال بقطاع الطرق ، والراصدين للطارقين ، والمجاهدين بحمل الأسلحة ، وذلك مقرر في باب القطاع بما فيه أكل إقناع . وكل من امتنع عن الاستسلام للإمام والإذعان لجريان الأحكام ، فإن لم يكن مع الامتناع منعة وشوكة اقتره على الطاعة ، وموافقة الجماعة .

وإن استظهر الممتنعون بشوكة دعوا إلى الطاعة ، فإن عادوا فذاك ، وإلا صدمهم الإمام بشوكة تقض صدمتهم ، وتفل عزتهم^(٧٧٣) ومنعتهم .

وما أحلناه على هذا الفصل ما تقدم القول في أهل البدع إذا كثروا ،

(٧٧١) في د : زجرة

(٧٧٢) فارن الأم للشافعي ٤ : ١٣٣/١٣٩

(٧٧٣) د : عزهم

فيدعواهم الإمام إلى الحق فان أبوا، زبرهم (٧٧٤) ونهأهم عن إظهار البدع ، فان أصرأ سطا بهم عند امتناعهم عن قبول (٧٧٥) الطاعة ، وأاتلهم مقاتلة البغاة . وهذا يطرد في كل جمع يعزأون إلى أهل الإسلام، إذا سلأ أأديهم عن ربة الطاعة ، وإن ضمنأ للإمام أن لا يظهرأ البدع ، وعلم الإمام أنهم سيبنون الدعوة سرا ، ويجرون إلى عامة الخلق شرأ ، وإن لم يتظاهروا بها جهرأ ، فيحرص الإمام أن يظهر منهم على خافية بعد تقديم الإنذار إلبهم ، ثم يتناهى في تعزير من كان ذلك منه ، فان جانبأ الائتلاف، وأبدأ صفحة الخلاف ، وتميزأ عن الجماعة ، وتجمعوا للخروج عن ربط الطاعة، نصب عليهم القتال إذا امتنعوا .

وان علم أنهم لكثرتهم وعظم شوكتهم ، لا يطاقون فالقول فيهم ، كالقول في الباغى إذا استحصل شأنه ، وتمادى زمانه ، وغلب على ظن الإمام أنه لو صادمه ودافعه بمن معه لاصطم الباغى أتباعه وأشياعه ، ولم يستفد بلقائه إلا فرط عنائه ، واستئصال أوليائه . فالوجه أن يدارى ، ويستنفد جهده ، فان سقطت منه (٧٧٦) الإمامة بالكلية ، فهذا إمام سقطت طاعته ، وقد تقدم الكلام في ذلك في صفات الأئمة .

فهذا بيان القول في مقاتلة فرق المسلمين ، وتنمة الكلام فيه : أن اجتهاد الإمام إذا أدى إلى حكم في مسألة مظلأة ، ودعى إلى موجب اجتهاده قوما فيتنحتم (٧٧٧) عليهم متابعة الإمام، فان أبوا عاتلهم الإمام، كما قاتل الصديق مانعى الزكاة في القصة المعروفة . ثم قتاله إياهم لا يعتمد ظنا ، فانه لا يسوغ تعريض

(٧٧٤) زبرهم : أى زجرهم ونهرهم

(٧٧٥) في د : قول

(٧٧٦) في ا ، د : الإمام

(٧٧٧) فيتنحتم : في د ا

المسلمين للقتل من الفشتين على ظن وحس ، ونخمين نفس ، بل يجب اتباع الإمام قطعاً فيما يراه من المجتهدات، فترتب القتال على أمر مقطوع به ، وهو تحريم مخالفة الإمام في الأمر الذي (٧٧٨) دعا إليه ، وإن كان أصله مظنوناً ولولم يتعين اتباع الإمام في مسائل التحرى لما تآنى فصل الخصومات في المجتهدات ، ولا استمسك كل خصم بمذهبه ومطلبه ، وبقي الخصماء في مجال خلاف الفقهاء مرتبكين في خصومات لا تنقطع ، ومعظم حكومة العباد في موارد الاجتهاد .

وقد نجز مقدار غرضنا من نصب القتال على المارقين المنافقين على الإمام .

فأما العقوبات التي يقيمها على آحاد الناس فهي منقسمة إلى الحدود (٧٧٩) والتعزيرات . (٧٨٠)

فأما الحدود فاستقصاء القول في مقتضياتها ، وتفاصيل المذاهب في كیفياتها وإقاماتها في أوقاتها وسبيل ، إثباتها وذكر مسقطاتها ، مذكورة

(٧٧٨) الإمام في الأمر الذي : مقطوعة في ب

(٧٨٩) الحدود : جمع حد ، وهو في اللغة المنع ، وفي الشرع هي عقوبة مقدرة وجبت حقالله تعالى

(٧٨٠) التعزير : هو تأديب دون الحد ، وأصله من العزر ، وهو المنع الجرحاني : التعريفات ص ٧٤ ؛ ٥٥ راجع دراسة خاصة نال بها صاحبها درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية بعنوان التعزير في الشريعة الإسلامية (للدكتور عبد العزيز عامر .

وبرى شيخ الإسلام ابن تيمية أن المعاصي التي ليس فيها حد مقدر ولا كفارة ، فيعاقب مرتكبوها تعزيراً وتنكيلاً وتأديباً بقدر ما يراه الرأى . السياسة الشرعية ص ١٣٣

في كتب الفقه . (١٨١)

وهي بجملتها مفوضة إلى الأئمة والذين يتولون الأمور من جهتهم .
والقصاص في النفس والطرف فإن كان خالص حق الآدمي . فليس
لمستحقه استيفاءه دون الرفع إلى السلطان .

وأما التعزيرات : فهي أيضاً مفصلة في كتب الفقه في أبواب متعلقات
بموجباتها وأسباب : فمنها ما يكون حقاً للآدمي يسقط باسقاطه
ويستوفى مطلبه .

ومنها ما يثبت حقاً لله تعالى لارتباطه بسبب هو حق الله .

ثم رأى الشافعي رحمه الله : أن التعزيرات لا تتحكم تحتم الحدود . فإن
الحدود إذا اثبت فلاخيرة في درجتها . ولا تردد في إقامتها ، والتعزيرات مفوضة
إلى رأي الإمام ، فإن رأى التجاوز والصفح تكرماً فعل ، ولا معترض عليه فيما عمل .
وإن رأى إقامة التعزير ، تأديباً ، وتهذيباً ، فرأيه المتبع . وفي العفو
والإقالة (٧٨٢) متسع .

والذي ذكرناه ليس تخيراً مستنداً إلى التمسك ، ولكن الإمام يرى ما هو
الأولي والأليق والأحرى . فرب عفو هو أوزع لكريم من تعزير . وقد
يرى ما صدر عنه عثرة هي بالإقالة حرية ، والتجاوز عنها يستحث على استقبال
السيم المرضية ، ولو يؤاخذ الإمام الناس بهنواتهم ، لم يزل دائماً في عقوباتهم .

(٧٨١) قارن الأم ٦ : ١١٥ وما بعدها

(٧٨٢) في الأصل الإقامة ولا يستقيم بها المعنى

وقد قال المصطفى عليه السلام : (أقيموا ذوى الهيئات (٧٨٣) عثراتهم) (٧٨٤) ولو تجاوز عن (٧٨٥) عرم خبيث لا يزداد بالتجاوز عنه إلا تماديا واستجراة ، وتهجماً ، واعتداء فليس له الصفح والحالة هذه .

ثم التعزيرات لا تبلغ الحدود على ما فصله الفقهاء .

وما يتعين الاعتناء به الآن ، وهو مقصود الفصل أن أبناء الزمان ذهبوا إلى أن مناصب السلطنة والولاية لا يستدل إلا على رأى مالك رضى الله عنه ، وكان يرمى الازدياد على مبالغ الحدود فى التعزيرات ، ويسوغ (٧٨٦) للوالى أن يقتل فى التعزير ، ونقل النقلة عنه أنه قال : للإمام أن يقتل ثلث الأمة فى استصلاح ثلثيها (٧٨٧) .

(٧٨٣) وفى ١ : الهنات

(٧٨٤) رواه أحمد وأبو داود والنسائى وابن عدى والمسكرى والعقلى عن عائشة رضى الله عنها مرفوعا ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أقيموا ذوى الهيئات عثراتهم إلا الحدود) .

والهيئات هم أصحاب المروءات والحصال الحميدة ، وفسرهم الشافعى بمن لم يعرف بالشر ، وقيل أراد أصحاب الصفائر ، وقيل من يندم على الذنب ويتوب منه الجامع الصغير للسيوطى ص ٤٨ . تمييز الطب من الحبث للشيبانى ص ٢ كشف الحفاء للعجلونى ١٨٣ عون المعبود شرح سنن أبى داود ١٢ : ٣٨

(٧٨٥) من هنا أنهى الانقطاع فى ب ص ١٠٣ إلى ص ١٠٥ فى ١

(٧٨٦) فى ب : و سوغ

(٧٨٧) روى عن الإمام مالك وغيره أن من الجرائم ما يبلغ فيها التعزير حد القتل ، ووافقه بعض أصحاب أحمد فى مثل الجاسوس المسلم إذا تجسس للعدو على المسلمين ، عفان أحمد توقوف فى قتله وجوز مالك وبعض الخنابلة : كابن عقيل قتله ، ومنعه أبو حنيفة والشافعى وبعض الخنابلة =

وذهب بعض الجبهة عن غرة وغباوة ، أن ما جرى في صدر الإسلام ، من التخفيفات كان سببها أنهم كانوا على قرب عهد بصفوة الإسلام ، وكان يكفي في ردعهم التنبيه اليسير والمقدار القريب من التعزير ، وأما الآن فقد قست القلوب ، وبعدت العهود ، ووهت العقود (٧٨٨) ، وصار متشبت عامة الخلق الرغبات والرهبات ، فلو وقع الاقتصار على ما كان من العقوبات لما استمرت السياسات .

وهذا الفن قد يستهين به الأغبياء ، وهو على الحقيقة تسبب إلى مضادة ما ابتعث به سيد الأنبياء . وعلى الجبهة من ظن أن الشريعة تتلوي من استصلاح العقلاء ومقتضي رأي الحكماء ، فقد رد الشريعة ، واتخذ كلامه هذا إلى رد الشرائع ذريعة ، ولو جاز ذلك لساغ رجم من ليس محصناً إذا زنا في زمننا هذا لما تخيله هذا القائل ، ولجاز القتل بالتم في الأمور الخطيرة ، وساغ إهلاك من يخاف غائلته في بيضة الإسلام ؛ إذا ظهرت المخال (٧٨٩) والعلامات ، وبدت الدلالات . ولجاز الازدياد على مبالغ الزكوات عند ظهور الحاجات .

وهذه الفنون في رجم الظنون لو سلطت (٧٩٠) على قواعد الدين ، لانتخذ كل من يرجع إلى مسكة من عقل فكره ، شرماً ولانتجاه ردماً ومنعاً ؛ فينتهض هواجس النفوس حالة محل الوحي إلى الرسل ، ثم يختلف ذلك باختلاف

كالفاضي أبي يعلى . (السياسة الشرعية) لابن تيمية ١٣٥ وقارن رسالة التعزير في الشريعة الإسلامية من ص ٣٠٥ إلى ص ٣٢٤ للدكتور عبد العزيز عامر والطرق الحكيمة في السياسة الشرعية لابن القيم ص ١٨ ، ٢٢ ، والمآورد : الأحكام السلطانية ٢٣٧ والفرائد : المنحول ص ٣٥٤

(٧٨٨) في د : وذهبت

(٧٨٩) في أ : المخاييل

(٧٩٠) في هـ ، د : ولو تسلطت

الأزمنة والأمكنة ؛ فلا يبقى للشرع مستقر وثبات (٧١١) .

هيئات الهيئات ا ثقل الاتباع على بعض بنى الدهر؛ فرام أن يجعل (٧١٢)
عقله المعقول عن مدارك الرشاد في دين الله أساسا ، ولا تستصوابه رأسا حتى
ينفض (٧١٥) مذروبه ، ويتلفت في عطفيه (٧١٣) اختيالا وثماسا .

فاذا لامزبد (٧١٤) على ما ذكرناه في مبالغ التعزير، فإن سطى معتد ، وتعدى
مهراسم الشرع ، فليز ذلك ذلك حيدا عن دين المصطفى على القطع ، ومن
اعتدى طالما بأنه ارتكب ذنبا ، واقتحم حوبا فهو حاص غير آيس من
رحمة الله .

والويل كل الويل لمن يقترف الكبائر ، ويراها بمقتضى (٧١٥) الاستصواب
الذى عزله عن دين المصطفى ، فالحق المتبع ما نقله الأنبات عن سيد الورى ،
وما سواه محال ، وماذا بعد الحق إلا الضلال ، وما أقرب هذا المسلك من
هقد من يتخذ سير (٧١٦) الأكاسرة (٧١٧) والملوك المنقرضين عمدة الدين ، ومن
تشبه بهذا انسلك عن ربة الدين انسلال الشعرة عن العجين (٧١٨) .

(٧١١) : قارن ابن الجوزى : هانبل بس ايليپ من ١٢٩ حيث يقول إن الشريعة سياسة
الهيئة ومجال أن يقع في سياسة الإله لخلل يحتاج معه إلى سياسة الخلق .

(٧١٢) جاء ينفض مذروبه أى باغيا مهددا

(٧١٣) د : عطفة

(٧١٤) د : تريد

(٧١٥) د المقتضى

(٧١٦) : إلى د سنن

(٧١٧) الأكاسرة : ساقطة من ح

(٧١٨) يتضح مما سلف تعظيم الجوينى للشرع ومعارضته للغزو الثقافي الأجنبى .

وإنما أرخيت في هذا الفصل ، فضل زمامي وجاوزت حد الاقتصاد في كلامي ، لأنني تخيلت انبثاث هذا الداء العضال في صدور رجال .
فقد حكى لي بعض المرموقين بالعقل الراجح حكاية فقال :

دخل بعض العلماء على بعض الملوك ، فسأله الملك عن الوقاع في نهار رمضان . فقال مجيبا : على من يصدر ذلك منه صوم شهرين متتابعين . فقيل له ألم بعد انفصاله عن المجلس ، أليس إعتاق الرقبة (٧٩٩) مقدما على الصيام في حق المقتدر عليه ، والسائل كان ملك الزمان الذي يركع (٨٠٠) له التيجان . فقال لو ذكرت له الإعتاق لاستهان بالوقاع في رمضان ولأعتق عبدا على الفور في المكان ، فإذا علمت أنه يثقل عليهم صوم شهرين تباعا ذكرته ليفيده ارعواء (٨٠١) وامتناعا (٨٠٢) .

وأنا أقول : إن صح هذا من معتر إلي العلماء فقد كذب على دين الله ، وافترى ، وظلم نفسه واعتدى ، وتبوأ مقعده من النار في هذه الفتوى . ودل على انتهائه في الخزي إلى الأمر الأقصى ، ثكلته أمه ، لو أراد مسلكا رادعا وقولا وازعا فاجعا (٨٠٣) ، لذكر ما يتعرض لصاحب الواقعة من سخط الله

(٨٩٩) في أ : الرقية

(٨٠٠) في ح ، د : تركم

(٨٠١) أي زجرا وفي د : أرعوا

(٨٠٢) هذه فتوى أبو محمد يحيى بن كثير الليثي ، من أكابر أصحاب مالك ، وكان مالك يسميه عاقل أهل الأندلس ، توفي على الأرجح سنة ٢٤٣ هـ انظر الانتقاء لابن عبد الله ص ٥٩ / ٦٠ وابن فرحون : الديباج المذهب ٢ : ٢٥٣ وقد وردت هذه الواقعة كاملة بكتاب وفيات الأعيان لابن خلكان ٥ : ١٩٥ والغزالي شفاء الغليل ٢١٩ ، ٢٢٠

(٨٠٣) ح : ناجما

وأليم عقابه، وحق عذابه، وأبان له أن الكفارات وإن أتت على خزائن (٨٠٤)
الدنيا، واستوعبت ذخائر (٨٠٥) من غير ومضى، لما قابلت هم الخطيئة (٨٠٦) في
شهر الله المعظم وحماه المحرم، وذكر له (٨٠٧) أن الكفارات لم تثبت
محصات (٨٠٨) للسيئات، وكان يغنيه الحق عن التصريف والتحريف .

ولو ذهبنا نكذب للملوك، ونطبق أجوبة مسائلهم على حسب استصلاحهم،
طلبنا لما نظنه من فلاحهم، لغيرنا دين الله بالرأى، (٨٠٩) ثم لم نثق بتحصيل
صلاح، وتحقيق نجاح، فانه قد يشيع في ذوى الأمر أن علماء العصر يحرفون
الشرع بسببهم فلا يعتمدونهم، وإن صدقوا فلا يستفيدون (٨١٠) من أمرهم
إلا الكذب على الله وعلى رسوله والسقوط (٨١١) عن مراتب الصادقين
والالتحاق بمناصب المخترقين المنافقين .

فإن قيل : أليس روى أن حد الشرب كان أربعين جلدة في زمن أبي بكر

(٨٠٤) في د : ذخائر

(٨٠٥) في د : خزائن

(٨٠٦) في د : ما يخطئه

(٨٠٧) زيادة في أ، ب : له

(٨٠٨) محس الشيء : خلصه من كل عيب ومحس الله عن فلان ذنوبه أى نفذه وطهره
منها .

(٨٠٩) يتضح في هذا القول تعظيم إمام الحرمين للشرع وتقديمه على الرأى

(٨١٠) في د : ولا

(٨١١) في د : والسقوط

الصديق ، ثم رأى عمر رضى الله عنه لما تتابع الناس فى شرب الخمر ، واستقلوا ذلك القدر من الحد ، أن يجلد الشارب ثمانين ، وساعده على بن أبى طالب (٨١٢) رضى الله عنه قلنا : هذا قول من يأخذ العلم من بعد ، ليعلم هذا السائل أن عقوبة الشارب لم تثبت مقدرة محدودة فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل روى أنه رفع إلى مجلسه شارب بعد تحريم الخمر ، فأمر الحاضرين بأن يضربوه بالنعال وأطراف الثياب ، فيبكتوه (٨١٣) ويحثوا التراب عليه (٨١٤) ثم رأى أبو بكر الجلدة فكان يجلد أربعين ، مجتهداً غير بأن على توقيف وتقدير فى الحد ، ثم رأى عمر مارأى وقد قال على رضى الله عنه : لا أحد رجلا فيموت فأجد فى نفسي فيه شيئاً من الحق (٨١٥) إلا شارب الخمر ، فانه شيء رأيناه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (٨١٦) فكان عقوبة الشارب تضاهي التعزيرات المفوضة إلى رأى الأئمة فى مقدارها ، وإن كان لا يسوغ الصفح عنها ، فكيف يستجيز السائل أن يتخذ قصة مشكلة على الصحابة ملاذه فى تغيير دين المصطفى ، صلى الله عليه وسلم (٨١٧) فاذا (٨١٨) قضيت من (٨١٩)

(٨١٢) فى د كرم الله وجه

(٨١٣) بـ بكته : عنقه وقرعه ومنه تبكىت الضمير

(٨١٤) وردت هذه الواقعة بكتاب المصنف للحافظ الكبير أبى بكر بن همام ٢٤٧ : ٩

والبيهقى فى السنن الكبرى ٨ : ٣١٧ والغزالي : التحول ٣٦٨

(٨١٥) فى أ : الحق قتلته

(٨١٦) فارق الأحكام السلطانية للماوردي ٢٢٨ / ٢٢٩

(٨١٧) فى ب : (صلى الله عليه وسلم) زائدة

(٨١٨) د : واذا

(٨١٩) فى د : عن

هذا الفصل وطرى (٨٢٠) فأقول بعده : لست أرى للسلطان اتساعا في التعزير إلا في إطالة الحبس ، وهو صعب الموضع جدا ، وليس الحبس ثابتا في حد ، حتى يحط التعزير عنه .

ويسوغ للقاضي أن يحبس في درهم أمدأ بعيدا ، إلى اتفاق القضاء ، أو الإبراء ، وقد منع بعض الفقهاء تبليغ مدة الحبس في التعزير سنة ، نظرا إلى مدة التغريب حدا كاملا ، فيقص عليه تعزير ، وإنما هو جزء من حد ، فليتفطن لذلك الناظر (٨٢١) .

وقد كنت أحلت على هذا الفصل شيئا من أمور الدين ، وهذا أو ان الوفاء به فأقول : إن نبغ في الناس داع في الضلالة ، وغلب على الظن أنه لا ينكف عن دعوته وشرائعه ، فالوجه : أن يمنعه وينهاه ، ويتوعده لو حاد عن ارتسام أمره وأباه ، فلعله يتزجر وعساه ، ثم يسكل به موثوقا به ، حيث لا يشعر به ولا يراه ، فان عاد إلى ماعنه نهاه بالغ في تعزيره ، وراعى حدا لشرع وتحراه ، ثم يثنى عليه الوعيد والتهديد ، ويبالغ في مراقبته من حيث لا يشعر ويرشح مجهولين يجلسون إليه على هيئات متفاوتات ، ويعتزون إلى مذهبه ويسترشدونه ، ويتدرجون إلى التلم والتأني منه ، فان أبدى شيئا ، أطلعوا السلطان عليه ، فيتسارع (٨٢٢) إلى تأديبه والتنكيل به ، وإذا تكرر

(٨٢٠) في أوطوى ح : بعده ساقطه

(٨٢١) في ح د : التعزير في حد الزنا وهذا فاسد عندى لما قدمت ذكره وليس التغريب حدا كاملا

(٨٢٢) في ح د : فيسارع

عليه ذلك ، أو شك أن يتمتع ويرتدع ، ثم إن انكف فهو الغرض ؛ وإن تبادى في دعواته ، أعاد عليه السلطان تنكيله وعقوباته ؛ فتبلغ العقوبات مبالغ تربي على الحدود ، وإنما يتسبب إلى تكثير العقوبات بأن يبادره بالتأديب مها عاد ، وإذا تخلت العقوبات في أثناء موجباتها تعددت وتجددت فلا يبرى (٨٢٣) جلده عن تعزير ، وجلدات نكال حتى نحل به عقوبة أخرى (٨٢٤) .

والذى يبدیه أصحاب السياسات أن التعزير المحطوط عن الحد لا يزع ولا يدفع ، وغايتهم أن يزيدوا على مواقف الشريعة ويتعدوها ليتوصلوا بزعمهم إلى أغراض رأوها في الإيالة . والمسلك الذى مهدناه يتضمن الزجر الأعظم والردع الأتم واستمرار العقوبات مع تقدير (٨٢٥) المعاودات . فإن (٨٢٦) مجرم أنكف بالقليل فالكثير محرم (٨٢٧) فلا أدب في تعذيب مسلم ، وإن أبى عدناله ، وأنما ينسل عن ضبط الشرع من لم يحط بمحاسنه ولم يطلع على خفائيه ومكانه فلا يسبق إلى مكرمة سابق ، إلا ولو بحث عن الشريعة لألقاها أو خيراً منها في وضع الشرع ، ولو لم يأمن الإمام مع التناهي في المراقبة والمثابرة والمواظبة غائلة المبتدع أطال حبسه ، وحصر نفسه

(٨٢٣) فى أ ، براء

(٨٢٤) قارن ابن تيمية فى السياسة الشرعية ص ١٣٥ والحسبة ص ٣٧ / ٣٩ / ٤٠

(٨٢٥) يظهر لنا فكرة العود المعروفة الآن فى الفقه الجنائى الحديث وأثرها فى تشديد

المقوبة ، هذه الفكرة مسبقة بواسطة فقهاء المسلمين منذ قرون .

(٨٢٦) زيادة فى أ

(٨٢٧) فالكثير محرم ساقط من ح

فهذا مسلك السداد ومنهج الرشاد والاعتقاد ، وماعداه سرف ومجهاوزة حد وغلو وعتو ، والأنبياء عليهم السلام مبعوثون بحسب المراسم ، والدعاء إلى قصد الأمور ، وما يتعلق بما نحن فيه : أن المتعلقين بضبط الأحوال على حكم الاستصواب في كل باب ، يرون ردع أصحاب التهم قبل إلمامهم بالهتات والسيئات ، والشرع لا يرخص في ذلك ، والذي انتزعت من الشرع ما يقرب سبل تحصيل الغرض في هذا ، فمن آداب الدين أن لا يقف الإنسان في مواقف التهم ، فالوجه أن ينهى الإمام من يتصدى لها عن ذلك على جزم^(٨٢٨) وبث فإن عاد عاقبه على مخالفته أمر سلطانه واستجرائه على والي زمانه ، فيكون هذا تطرقا إلى الردع على موجب الشرع .

ومما كنت أحلته من الأمور الدينية على هذا الفصل ، القول في توبة الزنديق : وقد ذهبت طوائف من سلف هذه الأمة إلى أنه لا يقبل توبته ، بعدما ظهرت زندقته ، فإن من عقده أن يظهر خلاف ما يضر ويتقى الناس ، ويبدى وفاق الناس ، فالذي أبداه من توبته عين مذهبه في زندقته .

وهذا خارج عندي عن قاعدة الشريعة ، فاني لأعرف خلافا إن عسكرا من عساكر الإسلام إذ أناخوا بساحة الكفار فلما أظلمتهم السيوف ، وعابنوا مخائل الختوف نطقوا بكلمتي الشهادة فيحكم بإسلامهم ، وإن تحققنا أنهم لم يلهموا الهداية لدين الحق الآن ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدارى المنافقين مع القطع وتواتر الوحي بنفاقهم وشقاقهم ، وهو القدوة والأسوة .

فالوجه إذاً في كف شر ما قدمنا ذكره ، في دفع عادية الداعي إلى بدعته ،
والتسبب إلى الحبس بالمسلك المذكور لائق بالزنادقة . فهذا منتهى القول في
ذلك ، ولا يدرك ماضئناه هذا الفصل من الجمع بين مقاصد ذوى الإيالة
وموافقة الشريعة ، إلا من وفر حظه من العلوم ، ودفع إلى مضائق الحقائق ،
والله المشكور على اليسور والمعسور ، إنه الودود الغفور .

اتهى مرامنا ، فيما يتعلق بالعقوبات من أحكام الإيالات ، ولم يبق مما
رسمناه في حفظ من في الخطة إلا القيام على المشرفين على الضياع . وقد
ذكرنا أن ذلك ينقسم إلى الولايات وإلى سدا الحاجات ، وإتقاذ ذوى الناقات .

فأما الولاية فالسلطان ولى من لا ولى له من الأطفال والمجانين ، وهي
تنقسم إلى ولاية الإنكاح ، وحفظ الأموال ، واستيفاء^(٨٢٩) الأموال والقول
في الولاياتين من فن الفقه فليطلبه طالبيه من المستقلين^(٨٣٠) به .

وأما سدا الحاجات والخصاصات ، فمن أهم المهمات ، ويتعلق بهذا ضرب من
الكلام الكلى ، وقد لا يكتفى بمجموعا في الفقه فأقول :

إذا بنينا على غالب الأمر^(٨٣١) في العادات^(٨٣٢) ، وفرضنا انتفاء

(٨٢٩) في د : استيفاء الأموال والكلمة الأخيرة ساقطة من -

(٨٣٠) في - : المستقلين

(٨٣١) العبادة الآتية ساقطة من - : وقد لا يفى بمجموعا في الفقه فأقول : إذا بنينا على

(٨٣٢) في - : العبادات

الرمان عن الحوائج والعاهات ، وضروب الآفات ، ووفق المثلون المؤثرون (٨٣٣) لأداء الزكوات ، انطبقت فضلات أموال الأغنياء على أقدار الحاجات ، وأن قدرت آفة وأزم وقحط وجذب ، وطارضة غلاء في الأسعار (٨٣٤) تزيد معه أقدار الزكوات على مبالغ الحاجات ، فالوجه استحثاث الخلق بالموعة الحسنة على أداء ما افترض الله عليهم في السنة .

فان (٨٣٥) اتفق مع بذل المجهود في ذلك فقراء محتاجون لم تف الزكوات بحاجاتهم ، فحق على الإمام أن يجعل الاعتناء بهم من أهم أمر في باله ، فالدنيا بخذافيرها لا تعدل تضرر (٨٣٦) فقير من فقراء المسلمين في ضرر ، فان انتهى نظر الإمام إليهم ، رم ما استرم من أحوالهم من الجهات التي سيأتي عليها شرحنا إن شاء الله عز وجل ، فان لم يبلغهم نظر الإمام وجب على ذوي اليسار والاقتدار البدار إلى رفع الضرر عنهم ، وإن ضاع فقير بين ظهرائي موسرين خرجوا من عند آخرهم ، وباؤا بأعظم المآثم ، وكان الله طليبيهم وحسيبيهم . (٨٣٧)

(٨٣٣) في : المسترشدون الموسرون

(٨٣٤) ح . وحذب على رضه تقدير رخا في الاسعار

(٨٣٥) في : فاذا

(٨٣٦) ح : تصور

(٨٣٧) قارن ابن حزم في المحلى ٦ : ٢٢٤ حيث قال : فرض على الأغنياء في أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بهم ولا في سائر أموال المسلمين ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، ويمكن يكتفون من المطر والصيف وعيون النارة أ . هـ وقارن أيضا الأحكام المحطانية لأبي يعلى من ٢٧٣

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا (٨٣٨) يبيتن ليلة شعبان وجاره طار (٨٣٩)

وإذا كان تجهيز الموتى من فروض الكفايات ، فحفظ مهج الأحياء وتدارك حشاشة الفقراء أتم وأهم .

ومقصود هذا الفصل ما ذكره الآن :

قلو بلى أهل بلدة ، بقحط (٨٤٠) وكشرت الشدة عن أنيابها ، وبثت المنون بدائع أسبائها ، وعلم من معد بلاغ أنهم لو صفروا أيديهم ، وفرقوا مامعهم لا فتقروا افتقارهم ، فلا نكلتهم أن ينهوا أنفسهم إلى الضرر (٨٤١) الناجز والافتقار العاجل ، فانهم لو فعلوا ذلك هلكوا مع الهالكين ، ولو تماسكوا أو شك أن يبقوا أو يبقى يبقائهم من نقضات (٨٤٢) أموالهم مضرورون ، وغايتنا أن نذكر الأصلح على أقصى الإمكان وما قدر الله أن يكون كان ، ولا يبين ما نحاوله إلا بذكر مسألة من

(٨٣٨) أ : فلا يبيت

(٨٣٩) أخرجه البخارى فى (الأدب المقرر) والطبرانى فى (المعجم الكبير) والهاكم فى (المستدرک) والبيهقى فى (شعب الايمان) عن ابن عباس رضى الله عنه بلفظ (ليس المؤمن بالذى يشبع وجاره جائع إلى جنبه) الجامع الصغير للسيوطى ٢٧٢ الترغيب والترهيب للمنذرى ٣ : ٢٣٦ ، ٢٣٧ والأدب المفرد للبخارى ٥٢

(٨٤٠) بقحط ساقطة من أ

(٨٤١) فى د : الضرر

(٨٤٢) نقض القوم : ذهب زادهم أو مالم

الأحكام تخالف بظاهرها ما افتتحناه ، فلو فرضنا مصطحبين في الأسفار في بعض القفار، وانتهى أحدهما إلى الخمصة ، (٨٤٣) ومع الثاني ما يبلغه في غالب الظن إلى العمران، فيتعين عليه والحالة هذه أن يسد رمق رفيقه ، ويسكن في يلاغ بكفيه في طريقه ، ولا نكلف الموسرين في مدة الشدة أن ينتهوا إلى كناية يومهم ، ويفرقوا باقي أموالهم على المحاويع ، ويرقبوا أمر الله في غدم ، ولا يسوغ لهم أن يغفلوا عن أمور المساكين أصلا ، ويتركهم يموتون هزلا ، والأمر في الرفيقين مفروض فيه إذا قرب وصولهما إلى البلدان والعمران ، ولا يعود فيها شذاذ (٨٤٤) وامتداد .

أما إذا كان القحط لا يفضي إلى منتهى المعلوم ، وهذا يناظر ما لو كان الرفيقان في متهات ، لا يدریان متى ينتهى بها إلى العمران ، فلا يكلف من معه زاد واستعداد أن يؤثر على نفسه ، ويجتزئ به حاجة يومه أو وقته ، فاذا تقرر ما ذكرناه فالوجه عندئذ إذا ظهر الضر ، وتفاقم الأمر ، وأنشبت المنية أظفارها وأشنى المضرورون، استشعر الموسرون أن يستظهر كل موسر بقوت سنة ، ويصرف الباقي إلى ذوى الضرورات وأصحاب الخصاصات ، ولست أقول ان منقرض السنة يستعقب انجلاء المحن وانقضاء الفتن على علم أو ظن غالب ، ولكن لا سبيل إلى ترك الفقراء على ضرهم ، ولا نعرف توقيفا في الشرع ضابطا ينتهى إليه فيما يبذله الموسر ، وفيما يبقيه ، رأينا في السنة قواعد شرعية تشير إلى هذه القصية ، وفي اعتبار السنة أيضا حاله ظنية عقلية ، فأما أمارات الشرع فمن أقربها تعلق وظيفة الزكاة بانقضاء السنة، وكان رسول الله

(٨٤٣) الخمصة : الجوع

(٨٤٤) فى : سدادا

المستكبرين في زمانهم المتولين بأركانهم ، فان لم يرعوا ^(٨٤٧) لم يكن للرعية
المساواة ^(٨٤٨) وشهر الأسلحة ولكنهم ينهون الأمور إلى الولاة ، ثم أنهم
يرون رأيهم في فنون الردع كما سبق تفصيلها .

فان قيل أليس الولاة يعتنون بتقويم المكايل والموازين ، قلنا : إن تولى
السلطان أبوابا في الأمر بالمعروف فلا معترض عليه فيها ، ولكن لا يختص
به الا ما يتعلق بالسياسة ، ولو تصدى للأمر بالتقويم والجريان على المنهج
القويم ، والمسلك المستقيم آحاد من المسلمين محتسبين ، كانوا غير ممنوعين ولا
مدفوعين . ^(٨٤٩) نعم ، يتعلق بالوالى أن يكلف المتهم بالتطيف ^(٨٥٠) عرض
ميزانه ومكياله ، ولا يثبت ذلك لمن ليس مأمورا من جهة السلطان ، وهذا
يدخل تحت ما تقدم في فصل العقوبات ، وردع المتهمين بما لا يرضي من
الخيالات . فلم أد أفراد الأمر بالمعروف بالذكر ؟ .

أما تفصيل القول في الأمر بالمعروف فانه يحويه كتاب يليق بالفقهاء ان يستقصوه
فركلوه إلى المتكلمين كما وكلوا إليهم التوبة ، وتفاصيل الأقوال في الخروج عن
المظام ، ولو حاولت قولاً قريبا في الأمر بالمعروف بسيطا لأبر على قدر هذا الكتاب ،
ولم يكن حاريا بسيطا . انتهى القول في الكلبي والجزئي مما يسوس به الإمام

(٨٤٧) في ١ : يزعوا

(٨٤٨) في د : المحاوة

(٨٤٩) فارق ابن تيمية في الحسبة حيث يقول : (أما بعد فهذه قاعدة في الحسبة ، أصل
ذلك أن تعلم أن جميع الولايات في الإسلام مقصودها أن يكون الدين كله لله ، وأن تكون كلمة
الله هي العليا ، فان الله سبحانه وتعالى إنما خلق الخلق لذلك ، وبه أنزل الكتب وبه أنزل
الكتب ، وبه أرسل الرسل ، وعليه جاهد الرسول والمؤمنون) ص ٣/٢ وأيضا الأحكام
السلطانية لأبي يعلى ٣٧١ وما بعدها .

(٨٥٠) في د : بالتفصيل

الرعية . (٨٥١)

والآن ابتداء (٨٥٢) ذكر نجدة الإمام وعدته :

ليس يخفى على ذى بصيرة أن الإمام يحتاج في منصبه العظيم ، وخطبه الشامل العميم إلى الاعتضاد بالعدد والعتاد والاستعداد بالعساكر والأجناد ، فانه متصد لحراسة البيضة ، وحفظ الحرم والتشوف إلى بلاد الكفار ، فيجب أن يكون عسكره معقودا ، يرون التطلع إلى أوامره شوقا مقصودا ، ومطمحا معمودا ، ولا يجوز أن يكون معوله المطوعة الذين لا ينشأون إذا ندبوا مبادرين حتى يتأهبوا ويستعدوا ، ويتألبوا ، وإن تقوم (٨٥٣) الممالك إلا بجند مجندة ، وعساكر مجردة ، هم مشرأبون للانتداب ، مهما ندبوا بعزائم جامعة ، وآذان متشوفة إلى صوت هائلة (٨٥٤) وهؤلاء هم المرتزقة لا يشغلهم عن البدار دهقنة (٨٥٥) وتجارة ، ولا تلهيهم ترفة ولا عمارة ، وكان رسول الله صلى عليه وسلم في زمنه لا يدون ديوانا ، ولا يجرد للجهاد أعوانا (٨٥٦) ، إذ كان المهاجرون والأنصار يحفون إلى أرتسام أوامره من غير أناة واستئثار ، وانقرض على ذلك زمن خلافة الصديق . ثم لما أنتهت الزوبة إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه جند الجنود ، وعسكر العساكر ، ودون

(٨٥١) فارن ابن تيمية : الحسبة في الإسلام ص ٦ ، ٧

(٨٥٢) كما : زيادة في د ، ويستقيم المعنى بدونها

(٨٥٣) في ١ : يوم

(٨٥٤) في ١ : ناعة

(٨٥٥) هذا اللفظ يطلق على التجار كما يطلق على رؤساء الأقاليم .

(٨٥٦) فارن الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩٩ وتاريخ ابن الحياط ١ : ٧١ / ٧٨

الدواوين ، وصارت سيرته وإبائه أسوة العالمين إلى يوم الدين (٨٥٧)

فاذا تقرر انه يستحتم استظهار الإمام بالأعوان والأنصار ، فـسـلا بد من الاستعداد بالأموال . وقد ذكرنا أن الأموال التي يجمعها ، ويحببها ، ويطلبها وينتحيها ينقسم إلى ما يتعين (٨٥٨) مصرفه ، وإلى ما يعم انبساطه على وجوه المصالح وتفاصيل الأقوال (٨٥٩) في الأموال المذكورة في كتب الفقه ، ولكنني أذكر تراجعا ، وأبسط القول قليلا فيما يتعلق بالإيات الكبيرة منها : فمن الأموال المختصة بالمصارف الزكوات : وهي مصروفة إلى الأصناف الموصوفين في كتاب الله وسنن رسول الله ، وأوصاف (٨٦٠) القول في أقدارها ، ومحالها ، وفي مصارفها المذكورة في كتابين من الفقه : أحدهما ، بـكـتاب الزكاة . والثاني ، بـكـتاب قسم الصدقات (٨٦١) .

ومنها أربعة أخماس النفي ، والنفي مال كافر عشر عليه من غير ايجاف خيل وركاب ، ويدخل تحته الجزية ، والأخرجه عند من يراها من العلماء ، وأموال المرتدين وما ينجلي عنه الكفار من غير قتال ، مرعوبين مذعورين أو مختارين ،

(٨٥٧) قارن تاريخ الطبري ٥ : ٢٢ والطبقات الكبرى لابن سعد ٣ : ٢٩٦ والكامل لابن الأثير ٣ : ٣١ ونجد أن خير ما يوصف به أمير المؤمنين هو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (لأن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه) رواه أحمد والبراز والطبراني في الأوسط عن أبي هريرة . مجمع الزوائد ٩ : ٦٦

(٨٥٨) في ١ : بتغير

(٨٥٩) في د : الأحوال

(٨٦٠) في ح ، د : فأوصاف

(٨٦١) قارن الأئم للشافعي كتاب الزكاة ٢ : من ص ٢ إلى ص ٦٠ وكتاب الصدقات

٢ : من ٦٠ إلى ٨٠

فأربعة أخماس ما وصفناه يختص في ظاهر المذهب بالمرتزة والجند المترتبين في الإسلام ، والقول فيه ، وفي خمس الغنيمة ، وخمس الفىء المذكور فى كتاب مفرد فى فن الفقه (٨٦٢) .

وأما المال العام ، فهو مال المصالح ، وهو خمس خمس الفىء ، وخمس خمس الغنيمة ، وما يخلفه مسلم ليس له وارت خاص .
ويلتحق بالمرصد للمصالح ، مال ضائع للمسلمين قد تحقق اليأس من معرفة مالكة ومستحقه .

فهذه الأموال التى يحرمها يد الإمام ومصارفها ، مقررة عند الفقهاء ، وقد كثر فيها الاختلاف ، ومسالك الظنون ، والإمام يرى فيه رأيه . وأن اعتاصت مسألة أجال فيها فكره ، وردد نظره واستضاء برأى العلماء ، فإذا غلب ظنه مضى قدما ، وأمضى مقتضى رأيه ، ولا يليق بهذا الكتاب التعرض لتفاصيل المسائل الظنية مع اعتناء العلماء بتصنيفها وجمعها وتأليفها .

فالذى أذكره فى الأموال ثلاثه أشياء يفتقر إليها الإيالة لا محالة :

أحدها : ذكر ألفاظ وجيزة ضابطة لجل المصاريف وكلياتها .

والثانى : فى تحقيق القول فى أن الإمام هل ينزف مال بيت المال كل سنة أو يستظهر بذخيرة ليكون من أمره على بصيرة .

والثالث : تفصيل القول فيه إذا نفذت الأموال ، وانحسرت مجالبها (٨٦٣)

(٨٦٢) فارن الشافعى فى الأم : ٤ : ٦٣ - ٨١ والأحكام السلطانية للماوردى ص ١٢٦
والسياسة الشرعية لابن تيمية ص ٥٦/٤٥
(٨٦٣) فى ح : ألحقت محالها

ومكاسبها فكيف يكون مضطربه ومحاله، ومن أين ماله، وإلى ماذا يؤل ماله؟

فأما القول الضابط في كل المصارف فأقول : من يراه الإمام بما في يده من المال ثلاثة أصناف : صنف منهم محتاجون ، والإمام ينبغي سد حاجاتهم ، وهؤلاء معظم مستحقي الزكوات في الآية المشتملة على ذكر أصناف المستحقين قال الله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء » الآية (٨٦٤) وللمساكين استحقاق في خمس النوى والغنيمة؛ كما يفصله الفقهاء، (٨٦٤) فهؤلاء صنف من الأصناف الثلاثة.

والصنف الثاني : أقوام ينبغي الإمام عليهم كفايتهم ويدراً عنهم بالمال الموظف لهم حاجتهم ، ويتركهم مكفين ليسكونوا متجربين لما هم بصدد من مهم الإسلام وهؤلاء صنفان . أحدهما : المرتزقة ، وهم نجدة المسلمين وعدتهم ووزرهم ، وشوكتهم ؛ فينبغي أن يصرف إليهم ما يرم خلتهم ،

(٨٦٤) قال الله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله ، والله عليم حكيم) التوبة : الآية ٦٠

(٨٦٥) الفقراء هم الذين لا يملكون شيئاً، والمساكين هم المحتاجون المتعففون عن المسألة، والعاملين عليها هم الذين يجمعونها ويوزعونها على مستحقيها، والمؤلفة قلوبهم : أصناف متعددة على خلاف بين الفقهاء وهل هم باقون إلى اليوم أم لا . أنظر : المحلى لابن حزم ٥ : ٢١١/٢١٣ أبو يعلى الأحكام السلطانية ص ١١٦ وابن رشد بداية المجتهد ١ : ٢٨٤ والشيخ محمد أبو زهرة في بحثه عن الزكاة . والغارمون : صنفان : صنف استدانوا في مصالح أنفسهم فيدفع إليهم مع الفقر والغنى . وفي سبيل الله : هم الغزاة والمرابطون لحمايه الثغور ، وابن السبيل : المأمر من بلد إلى بلد غنياً كان أو فقيراً وأصيب في طريقه ولم يكن معه شيء . . التيجي : مختصر تفسير الإمام الطبري ١ : ٢٥١

ويسد (٨٦٦) حاجتهم ، ويستغفوا (٨٦٧) به عن وجوه المكاسب والمطالب ،
ويتبأ والمارشحو له ، ويكون أعينهم ممتدة إلى ان يندبوا فيخفوا على البدار
وبلتدبوا من غير ان يتشافلوا ويتشاغلوا بقضاء إرب وتمهيد سبب . (٨٦٨)

وفرضنا الاكتفاء بتراجم كلية في التقاسيم ، والفقهاء يستقلون بايضاح
التفاصيل ، فهؤلاء صنف من الصنفين المذكورين آخرا .

والصنف الثاني : الذين انتصبوا لإقامة أركان الدين ، وانقطعوا بسبب
اشتغالهم واستقلالهم بها عن التوسل إلى ما يقيم أودهم ، ويسد خلتهم ولولا
قيامهم بما لا بسوء لتعطلت أركان الإيمان ، فعلى الإمام أن يكفيهم مؤنتهم
حق يسترسلوا فيما تصدوا له بفراغ جنان وتجرد أذهان ، وهؤلاء هم :
القضاة ، والحكام ، والقسام ، والمفتون ، والمتفقهون ، وكل من يقوم بقاعدة
من قواعد الدين يليه قيامه عما فيه سداؤه وقوامه . فأما المرتزقة ، فالمال
الخصوص بهم أربعة أحماس الفى .

والصنف الثانى يدر عليهم كفايتهم وأرزاقهم من سهم المصالح . (٨٦٩) وقد أتى
مساق التقسيم على صنفين من الأصناف الثلاثة المقدمين .

والصنف الثالث : قوم يصرف إليهم (٨٧٠) طائفة من مال بيت المال على

(٨٦٦) ١ ، ٢ : ويسد

(٨٦٧) ١ : يستغفوا

(٨٦٨) ١ : فارق السمرقندى : تحفة الفقهاء ٣ : ٥٠ أبو بكر بن العربي : أحكام القرآن

٢ : ٩٤٣ والقرطبى : الجامع لأحكام القرآن ٨ : ٢٥١

(٨٦٩) ١ : فارق ابن جماعة : تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام مخطوطة ق ١٧ نسخة

مكتبة محافظة الاسكندرية

(٨٧٠) ١ : وظائف بعد كلمة إليهم ، ويستقيم المعنى بدونها

غناهم ، واستظهارهم ولا يتوقف على استحقاقهم على سد حاجة ، ولا استبقاء كفاية . وهم : بنو هاشم ، وبنو المطلب ، المسمون في كتاب الله : ذور القربى (٨٧١) ، فهؤلاء يستحقون سهاما من خمس التي والغنيمة من غير اعتبار حاجة وكفاية عند الإمام الشافعي رحمه الله ، (٨٧٢) وقد شهدت بصحة مذهبه الأخبار الصحيحة والنصوص الصريحة وسير الخلفاء ، ومذاهب العلماء قبل ظهور اختلاف الآراء .

فهذه جمل في مصارف أموال بيت المال يليق بالإيالة العظمى حفظها . وقد انتهى الغرض في هذا الفن .

فأما القول في نزف الأموال أو الاستظهار بالذخائر ، فهذا الفن أليق بأحكام السياسات مما قبله :

وقد ذهبت طوائف من علماء السلف : إلى أن الإمام إذا أوصل كل ذي حق في بيت المال حقه ففضل في بيت المال مال فلا سبيل الى تبقيته بل يتعين تربيته واستيعاء (٨٧٣) جميع ما احتوته يد الإمام من الأموال .

أما المرتزقة : إن توفرت عليهم كفايتهم ، وانسدت خلالتهم ، وفضل من أربعة أخماس الفىء فاضل فيجب فض الناضل عليهم على أقدار أعطيتهم وأقساطهم .

وأما الزكوات : إن انتهى مستحقوها إلى مقارنة الاستقلال ، واكتفوا بما نالوه منها فلا سبيل إلى رد فاضل الزكوات عليهم : فان أسباب

(٨٧١) في ح ، د : ذا القربى

(٨٧٢) قارن الأم للشافعي ٤ . ٧١/٧٧

(٨٧٣) استيعاء أى استيعاب وهو أخذ الفىء كله

استحقاقهم ما اتصفوا به من حاجاتهم ؛ فإذا زالت (٨٧٤) أسباب الاستحقاق زال الاستحقاق بزوالها ، فالفاضل عند هذا القائل ان تصور أستغناء مستحقي الزكاة في قطر وناحية ؛ منقول إلى مستحقي الزكاة في ناحية أخرى ، وإن بالغ مصور في تصوير شغور الخطة عن مستحقي الزكاة ، في ناحية أخرى (٨٧٥) فهذا أخرق للعوائد ، وتصوره (٨٧٦) عسر ، ولكن العلماء ربما يفرضون صوراً بعيدة ، وغرضهم بفرضها وتقديرها تمهيد حقائق المعاني فإن احتملنا تصور ذلك ، فالفاضل من الزكوات عند هؤلاء مردود إلى سهم المصالح العامة .

وأما المال المرصد للمصالح : فلا يتصور انقطاع مصارفه ، والإمام يبدأ فيه بالأمم فالأمم ، فإن مست الحاجة إلى ضم طائفة منه إلى مال المرتزقة أو صفر بيت المال عن النية . فأم المصالح تمهيد كفاية المرتزقة وإن لم تف الزكوات حاجات المحايج سد الإمام حاجتهم بمال المصالح . فاذن مال المصالح معد لكل مصلحة ليس لها على الخلو والخصوص مال وكل مصرف قصر عنه المال المعد له فمال المصالح يستتمه ويستكمل .

ولو فرض زوال الحاجات وارتفاع الضرورات فهؤلاء يقولون : فاضل مال المصالح ينفى به الرباطات والقناطر والمساجد وغيرها من جهات الخير ، فخاصل هذا المذهب أنه لا يبقى في منقروض كل سنة في بيت المال مال ، ويرتب (٨٧٧) في استقبال السنة المنتظرة أموالها ، وهؤلاء يستدلون بسيرة الخلفاء .

(٨٧٤) في د : زال

(٨٧٥) في ناحية أخرى : ساقطة من أ

(٨٧٦) في ١ : وتصوير

(٨٧٧) في ١ : يرب

الراشدين ، فإنهم رضي الله عنهم أجمعين ما كانوا يستظهرون بأموال وذخائر ،
وهم أسوة من بعدهم في أمور الإمامة أن حاولوا السداد والاستقامة ، والذي
أقطع به أن الحاجات إذا انسدت فاستمكن الإمام من الاستظهار بالادخار ،
فحم عليه أن يفعل ذلك ^(٨٧٨) ولست أرى ذلك من مسائل التحرى التي تتقابل
فيها مسالك الظنون ، والدليل القاطع على ذلك أن الاستظهار بالجنود والعسكر
المعقود عند التمكن حتم ، وأن أنفذ الكفار وتقاصت الديار لأن الخطئة إذا
خلت عن نجدة معدة لم يأمن ^(٨٧٩) من الحوادث والبوائق والآفات والطوارق ،
وإذا ارتبط النظر بالأمر الكلى وآل الخوف والاستشعار إلى البيضة والحوزة
فقد عظم الخطر وتغافم الغرر ، وصعب موقع تقدير الزلل والخطل ،
وإذا ^(٨٨٠) كان الاستظهار بالجنود محتموما فلا معول على مملكة لا معتضد
ولا مستند لها من الأموال ، فانها شوف الرجال ومرتبط الآمال ، ومن ألف
مبادئ النظر في تصاريح الأحوال في الإيالات لم يخف عليه مدرك الحق في
هذا المقال .

وإذا ^(٨٨١) كان منصب الإمام القوام على طبقات الأنام مقتضيا أن
يتحرى الأصلح فالأصلح ^(٨٨٢) ، فكيف يليق بنظر ذي تحقيق أن يبدد الأموال في

(٨٧٨) قارن الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٥ وذكر أن أبا حنيفة يرى أن يدخر
الإمام في بيت المال لا ينوب المسلمين من حوادث . بينما ذهب الشافعي إلى أنه يقبض على أموال
من يعم به صلاح المسلمين ولا يدخر لأن النوائب تعين فرضها عليهم . إذا حدثت .

(٨٧٩) في ١ : تأمن

(٨٨٠) في د : فاذا

(٨٨١) في ح : وإن

(٨٨٢) قارن ابن تيمية السياسة الشرعية ص ٢٧ وما بعدها

ابتناء القناطر والديساكر ، ويترك ما هو ملاذ العساكر ؟ ، والاطناب في الواضحات يزرى بذوى الألباب . فاذا يتعين على الإمام الاحتفاظ بفضلات الأموال فإنها تنزل من نجدة الإسلام مزالة السور من الثغور .

فإن قيل : إن احتاج الإمام إلى مال أخذه من الجهة التي يأخذ منها لو صفر بيت المال عن المال . قلنا : هذا ضعف بين في الرأي ، وانحلال واضح في النظر في العواقب ^(٨٨٣) ، ولا يستتب بهذا النظر أمر جزئي ، فكيف الظن بسياسة الإسلام ؟ ولو ساغ ذلك لجاز أن لا يستظهر بالجنود المعقودة ، ويعول على استنفار المطوعة مهاغت الحاجة ، وألت ملبة ، وهذا باطل لاسبيل إلى المصير إليه والتمويل عليه .

وأما ما تعلق به الأولون من سير الخلفاء فحق على المنتهى إلى هذا الموضع أن ينعم نظره ويجرد لدرك التحقيق فكرة فنقول :

ما كانت الأموال تبلغ في زمنهم مبلغا يحتمل الإدخار ، فإن الصديق رضى الله عنه بلى في معظم زمانه بقتال الردة ، وما اتفقت مغايم بها اكترات والاحتفال ، ثم لما ولى عمر الأمر ، واتسعت خطة الإسلام ، وانتشرت رايات الدين واستنحل أمر المسلمين ^(٨٨٤) وكثرت الغزوات ، وانبثت الدعوات ، وكسر جند الإسلام صول كسرى ، وقصر طول قيصر ، واستمرت الدولة ، وعظمت الصولة ، ووفرت المنانم ، وتجردت للجهاد والعزائم ، وألفت الممالك إلى حماة الإسلام مقاليدها ، ولنت كل جنبه آية للأحكام جيدها ، وفتحت الكور ^(٨٨٥) والأمصار ، وكثر الأعوان والأنصار ، فقد يعتقد المعتقد

(٨٨٣) في العواقب : ساقطة من ١

(٨٨٤) في ١ : الدين

(٨٨٥) السكوره أى الصقع ، المدينة ، والجمع كور وفي د : السكنور

إمكان الادخار ، ولكننا نقول: كان معظم الأموال غنائم احتوى عليها عساكر الإسلام بإيجاف الخيل والركاب ، وليس يخفى أن أربعة أخماسها مصروفة إلى المصطلين بنات^(٨٨٦) القتال أسلابا وسهاما وإرضاخا ، وكان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه رتب في كل ناحية حماة وكفاة وأمراء وولادة ، وولاهم أمور الأموال وفوض إليهم الأحكام على تصارييف الأحوال ، ورسم لهم مراسم يقتدون بها ، ونصب لهم معالم في أخماس المغانم يهتدون^(٨٨٧) إليها ، وكانوا يبتئون ما ينفق من مال^(٨٨٨) في العساكر المرتزقة المترتبين في الناحية فلا يفضل إلا النزر ، ثم ما كان يفضل ويحيى إلى أمير المؤمنين بفرقه على الذين في جزائر العرب ، وتوسع في الاستحقاق كل سبب ، فما كان يفضل ويحيى من الأموال المحببة على هذه القضية في انقضاء السنة فانقرض ذخيره .

ولما ضرب الخراج على بلاد العراق ، جرى الأمر في الأموال المستفادة على نحو ما ذكرناه^(٨٨٩) ؛ إذ كان أكثر^(٨٩٠) الجند في تلك الناحية ، وهم النجدة الكبرى في وجه الروم وملوك الأطراف ، وأعناقهم صور إلى بلاد الشرق وسائر الأكناف ، ولا يقطع بأن بيت المال خلا في زمان أمير المؤمنين عثمان عن الأموال ، بل نظن ظنا غالبا أنه كان استظهر بذخائر على تطلع إلى العواقب وبصائر حتى اشترأت الفتن ، وثار الحن ، واضطرب الزمن ، وتقلقت

(٨٨٦) بنات أى شداد ، وفي د : بتأر

(٨٨٧) في د : مهتدون

(٨٨٨) في : ساقطة من د

(٨٨٩) الفزالي : شفاء الفليل ص ٢٣٧

(٨٩٠) في د : كثر

الخليفة في نصايها ، وأصفقت (٨٩١) المله بسيدها وبأبها ، وما اتسق بعده أمر ، وما أستم على ما كان يعهد عصر ، ولم يتفرغ أمير المؤمنين على رضى الله عنه (٨٩٢) من مصادمة البغاة ، ومكايحة الطغاة إلى تجهيز الغزاة ، وجرت هناة على أثر هناة ثم صار بعد مقتله رسم الخليفة مرفوضا ، وانقلب الأمر ملكا عضوضا ، وتغير الحكم والزمان ، والله جلت قدرته أعظم بما جرى وكان .

فان قيل على ماذا تحملون الأمر في زمان المصطفى صلى الله عليه وسلم ؟ قلنا : كان صحبه الأكرمون : الأنصار والمهاجرون ، لما نذبوا إلى الجهاد في سبيل الله والذب عن حوزة الإسلام بصادمون المارقين على الضر واللاؤاء ، ويطيرون إلى الغزوات ضابرين على البأساء ، ومعظمهم في ملتطم أهوال القتال رجال ، وجرت نهضات وكثير من الأعزة في رمضاء الحجاز حفاة ، وكان نبى الله صلى الله عليه وسلم يستمد من أموال الموسيرين في تجهيز المجاهدين ، إذا أم أمر . وادلهم خطب ، كما جرى في تجهيز جيش العسرة (٨٩٣) . وهذا المقدار فيه إقناع وعبرة .

فأما الآن فقد اتسعت خطة الإسلام ، وهي على الإزدياد والحمد لله على مر الأيام ، ولكل زمان ريمه وحكمه ، ونحن على ارتجال من عقولنا نعلم فيما

(٨٩١) بمعنى ضربت

(٨٩٢) زيادة و د : كرم الله وجهه

(٨٩٣) أخرج الحاكم في مستدركه عن عبد الرحمن ابن سمرة ، قال : جاء عثمان إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالف دينار حين جهز جيش العسرة ، فقرعها عثمان في حجر النبي صلى الله عليه وسلم . قال : فجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقلبها ويقول : ماض عثمان ماعمل بعد هذا اليوم . قالها مرارا . وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ٣ : ١٠٢ وأظفر سنن الترمذى ٥ : ٦٢٥

يمضي ويحكم ، أن صاحب الأمر لو لم يجعل الاستظهار بالإدخار أكبر (٨٩٤) همه عند الإيثار ، واطراد أسباب الاختيار لعظم الفتق ، وعسر الرتق فأفضى الأمر إلى عظام لا يحيط بها مجارى الأفكار .

فهذا القدر فيه مقنع وبلاغ ، والازدياد (٨٩٥) على (٨٩٦) ما مهدناه مضطرب رحب ومساغ .

وقد انتهى المرام ، وغرض الكلام في الفصل الثاني من الفصول الثلاثة المترجمة : أولا في أحكام الأموال .

فأما الفصل الثالث منها ، وهو أهمها فالغرض ذكر ما يقتضيه الإيالة الشرعية والسياسة الدينية فيه ، إذا أصفرت يد راعى الرعية عن الأموال والحاجات ماسة ، فليت شعري كيف الحكم (٨٩٧) ؟ وماوجه القضية ؟ فإن ارتقب الإمام حصول أموال في الاستقبال ضاع رجال القتال ، وجر ضياعهم أسوأ الأحوال ، وإن استرسل في مد اليد إلى ما يصادفه من مال من غير ضبط الشرع في الأقوال والأفعال .

وقد قدمنا حينما سبق ، إننا لا نحدث لتربية الممالك في معرض الاستصواب مسالك لا نرى لها من شرعة المصطفى مدارك ، فإن بلى الإمام بذلك فليتأسد

(٨٩٤) في د : أكثر

(٨٩٥) في د : والازدياد

(٨٩٦) في ١ : بنارائدة بمد كلمة الازدياد

(٨٩٧) الحكم : ساطعة من ١

ولينعم النظر هنا لك ، فقد دفع إلى خطتين عظيمتين :

أحدها : (٨٩٨) تعريض الخطة للضياع .

والثانية : أخذ مال في غير استناد استحقاقه إلى مستند معروف مألوف ، والله ولي التوفيق والتيسير ، وهو بأسعاف راجيه جدير فنقول :

إذا اخلايت المال ، انقسمت الأحوال : ونحن نرتبها على ثلاثة أقسام ، ونأتي في كل قسم منها بما هو مأخذ للأحكام (٨٩٩) ونمزج القضايا السياسية بالموجبات الشرعية ، فلا تخلو الحال وقد صفر ييت المال من ثلاثة أنحاء : أحدها : ان يطرأ الكفار والامياذ بالله ديار الإسلام .

والثاني : لا يطرأوها ولكننا نستشعر من جنود الإسلام اختلالا ، ونتوقع انحلالا وانفلالا ، لو لم نصادف مالا ، ثم يترتب على ذلك استجراء الكفار في الأقطار ، وتشوقهم إلى وطء أطراف الديار .

والثالث : أن يكون جنود الإسلام في الثغور والمراصد على أهب وعتاد وشوكة واستعداد ، لو وقفوا ولو ندبوا للغزو والجهاد لا محتاجوا إلى ازدياد في الاستعداد وفضل استعداد ، ولو لم يمدوا لا نقطعوا عن الجهاد .

فهذه التقاسيم قاعدة الفصل ، فلنقل فيها أولا ، ولنذكر في كل قسم منها معولا ، ثم ننظر إلى ما وراءها والله المستعان على ما نحاوله من بيان (٩٠٠)

(٨٩٨) في ١ : أحديها

(٨٩٩) في ٢ ، د : الأحكام

(٩٠٠) على ما نحاوله من بيان : زيادة من د

فصل

فأما إذا وطىء الكفار ديار الإسلام ، فقد اتفق حملة الشريعة قاطبة على أنه يتعين على المسلمين أن يخفوا ويطيروا إلى مداومتهم زرافات ووجدانا حتى انتهوا إلى أن العبيد (٩٠١) ينسلون عن ربقة طاعة السادة ، ويبادرون الجهاد على الاستبداد، وإذا كان هذا دين الأمة ومذهب الائمة ، فأى مقدار الأموال فى هجوم أمثال هذه الأحوال لو مست إليها الحاجة ، وأموال الدنيا لو قوبلت بمطرة دم لم تعد لها ولم توازها ، فاذا وجب تمرىض المهج للتوى (٩٠٢) وتعين فى محاولة المدافعة التهاوى على ورطات الردى ، ومصادمة العدى ، ومن أبدى فى ذلك تمردا فقد ظلم واعتدى ، فاذا كانت الدماء تسيل على حدود الطبقات (٩٠٣) فالأموال فى هذا المقام من المستحقرات . (٩٠٤)

وأجمع المسلمون أجمعون على أنه إذا اتفق فى الزمان مضيقون فقراء مملغون (٩٠٥) تمين على الأغنياء ان يسعوا فى كفايتهم، وكذلك انفقوا كافة

(٩٠١) فى ج : العبد ، لا العبيد فحسب بل على المرأة القادرة عليه أن تخرج بغير إذن زوجها ، وعلى الولد أن يخرج بغير إذن والديه أو أحدهما إذا كان الآخر ميتا . انظر الشاطبى الاعتصام ٢ : ١٢١ . بل يجب على الأعمى والمرىض المدافعة عن ديار الإسلام حسب الأمكان ويكون ذلك ببذل المال قدر الطاقة والمساهمة فى الخدمات المدنية ، لأنها حرب دفاعية يخوضونها لحماية الديار والأعراض والأموال . المرتضى : البحر الزخار ٥ : ٣٩٤

(٩٠٢) أى الهلاك وفى : للثوى ود : للثوى

(٩٠٣) الطلبة بالتخفيف حد السيف والجمع طبقات.

(٩٠٤) الشاطبى : الاعتصام ٢ : ١٢٢

(٩٠٥) أملك لمالفا ، افتقر واحتاج أو انفق ماله حتى افتقر ، والمالاق : الشديد الفقر

على وجوب بذل الأموال في تجهيز الموتى وغيره من جهات فروض الكفايات فلاح على أبلغ وجه في الإيضاح أنه يجب على الأغنياء في هذا القسم أن يبدلوا فضلات أموالهم ، كما سنفصل القول في ذلك إن شاء الله عز وجل ، حتى تتجلى هذه الداهية ، وتنكف الفئسة المارقة الطاغية ، ولا ينبغي أن يعقد الناظر الآن فكره بالتفصيل ، فإن بعد في التأسيس والتأصيل ، وسيأتي في شرح ذلك ما عليه التعويل إن شاء الله .

فهذا بيان مقدار غرضنا الآن إذا وطئ الكفار بلاد الإسلام .

فأما إذا لم يجر ذلك بعد ولعلنا نحاذره ونستشعره لانقطاع مواد الأموال ، واختلال الحال ، وإشارة الزمن إلى سوء المغبات في المال ، ونو لم يتدراك ما يخاف (٩٠٦) وقوعه لو وقع في غالب الظن .

فهذا الفن ملحق بالقسم الأول قطعاً ، ولا يحل في الدين تأخير النظر للإسلام والمسلمين إلى اتفاق استجراء الكافرين ، ولو فرض في مثل هذه الحال توقف وتمكث لأنحل العصام ، وتبتر النظام ، والدفع أهون من الرفع ، وأموال العالمين لا تقابل وطأة الكفار في قرية من قرى الديار ، وفيها سفك دم المسلمين وامتداد يد إلى الحرم ولو وقع وتم فلا مستدرك لما انقضي وتقدم إلا التأسف ؛ وقرع سن الندم . فإذا يلتحق هذا القسم بما تقدم .

فأما القسم الثالث : وهو أن لا يخاف من الكفار هجوما لا خصوصا في بعض الأقطار ولا عموما ، ولكن الانتهاض إلى الغزوات والانتداب للجهاد

في البلاد ، يقتضي مزيد عتاد واستعداد ، فهل يكلف الإمام المثرين والموسرين أن يبذلوا ما يستعدون به ؟ هذا موقع النظر وبجمال الفكر :

ذهب ذاهبون : إلى أنه لا يكلفهم ذلك ، بل يرتقب في توجيه العساكر ما يحصل من الأموال . والذي أختاره قاطعا به : إن الإمام يكلف الأغنياء من بذل فضلات الأموال ما يحصل به الكفاية والغناء فان إقامة الجهاد فرض على العباد ، فتوجيه^(٩٠٧) الأجناد على أقصى الإمكان والاجتهاد في البلاد محتوم^(٩٠٨) لا تساهل فيه ، وما أقرب تقاعدنا عنهم إلى سيرهم إلينا واستجرائهم علينا ؛ وإذا كنا لا نسوغ تعطيل شيء من فروض الكفايات ، فأحرى فنونها بالمراعاة الغزوات .

والأمور في الولايات إذا لم تؤخذ من مبادئها ، جرت أموراً يعسر تداركها عند تمامها .

وقد أجرينا فيما تقدم ان الدنيا تبع الدين ، وأن صاحبنا^(٩٠٩) بعث لتأسيس الدين ، وتأدية الرسالة والابلاغ ، والاكتفاء من هذه الدنيا ببلاغ ، فمن عظام الأمور ترك الأجناد ، وتعطيل الجهاد وانحصار العساكر في الثغور .

فان قيل : قد ذكرتم انه تمتد يد الإمام إلى أموال الموسرين عند اهم تجهيز الأجناد إلى الجهاد فما قولكم فيه إذا كان مع المرتزقة كفايتهم وعدتهم

(٩٠٧) وتوجيه : في ب

(٩٠٨) في ١ : محترم

(٩٠٩) يستفرب من المؤلف استخدام هذا اللفظ ، ويقصد به الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان أولى به القول ، بأن رسولنا بعث لتأسيس الدين

في إقامتهم ونهضتهم ، ومرابطتهم وغزوتهم في أوانها و إبانها ؟ ولكن خلى بيت المال أو كاد أن يخلو ، وخاف الإمام غائلة هائلة من خلو بيت المال عند عسكرة للكفار أو دبرة على المجاهدين .

فقد تقدم للقول الناجع (٩١٠) الواقع في وجوب الاستظهار بالذخائر وتنزيل إعداد (٩١١) المال منزلة اعداد الرجال ، ولو وهت كفاية الرجال امتدت يد الإمام إلى الأموال ، والذخيرة إحدى العدتين فما الوجه في ذلك ؟

قلت : هذا الآن دون تقسيم الأخير الذي تقدر (٩١٢) نجاذه : فان المرتزقة إذ (٩١٣) لزموا الثغور والمراصد ، وتقاعدوا عن الانبعاث إلى المقاصد ، كان ذلك متضمنا تعطيل (٩١٤) الجهاد ناجزا . وفيه خضلة أخرى ، وهي أن معظم أموال بيت المال مما تحويه أيدي المسلمين من أموال الكافرين . فاذا انقطع الجهاد انقطع بانقطاعه وجوه الأموال التي تنصب إلى بيت المال ، ويدعى ذلك إلى اختلال وانحلال ، يتعذر معه المراقبة ، فان المؤن إذا كانت دائرة بحماها (٩١٥) وقد اكتفيت المطالب وعرت (٩١٦) وجوها لم يخف على ذي نظر في العواقب إفضاء الأمر على قرب وكثب إلى انقطاع أصل السبب ، والقيم

(٩١٠) في د : النافع

(٩١١) إعداد : ساقطة من ب

(٩١٢) في ب : يعذر

(٩١٣) في أ : إذا

(٩١٤) في أ : تعطل

(٩١٥) بحماها أي منعت المؤن ، وفي د : حماها

(٩١٦) في أ ، ب : وعسرت

المنصوب في مال طفل مأمور بأن لا يقصر^(٩١٧) نظره على ضرورة حاله بل ينظر في حاله باستثناء ماله ، وطلب الأغبط فالأغبط في جميع أمواله ،^(٩١٨) وليس أمر كل الملة بأقل من أمر طفل ، ولا نظر^(٩١٩) الإمام القوام على خطة الإسلام بأقصر نظرا وفسكرا من قيم . وهذا واضح لاختفاء بمدركه عند انقطاع الجهاد .^(٩٢٠)

فأما إذا كان جنود الإسلام مشمرين للجهاد ، فالوجوه التي منها ينتظم الأموال غير منحسمة ، والأحوال متسقة منتظمة فيبعد تنجيز التعرض لأموال الناس لأمر مقدر على نأى وبعد .

ولا ينبغي هذا الفصل حتى أذكر بعون الله وتأنيده وتوفيقه وتسديده ، أمراً يوضح الإلتصاف عما تضمنه هذا السؤال من الإشكال ، ولكن الذي ذكرته الآن فيه بلاغ واستقلال .

فان قيل : قد ذكرتم في التقاسيم التي قدمتم أن الإمام يستمد من أموال الأغنياء فأيتونه وفصلوه ، وبوحوا بالغرض ، وحصلوه^(٩٢١) وأوضحوا المآخذ والوجوه .

قلنا : قد انتهى الكلام في مقصود الفصل إلى غمرة تغرق^(٩٢٢) الجهول

(٩١٧) في د : يفض

(٩١٨) في ب : أحواله

(٩١٩) نظر : ساقطة في اوب وفد : المسألة

(٩٢٠) النزالي : شفاء القليل ٢٣٦ والشاطبي : الاعتصام ٢ : ١٢٢

(٩٢١) في ا : وحصلوا

(٩٢٢) في ا : تغرق

وتحير العقول، وما أراها تخيض^(٩٢٣) إلا من كان التوفيق مطيته ، والابتهاال إلى الله طويته ، والتبحر في بحور العلوم عدته ، وينبغي أن نذبه على خطره وغرره^(٩٢٤) ، ثم نندفع في درر الكلام وغرره ، فالخائض فيها انتهى إليه الكلام إن لم يعصم ولم يثبت منه القدم بين شرفين عند الالتفات إلى طرفين ، فان وقع نظره في الانكشاف عن الأموال، التزم مصير الإسلام إلى أسوأ المصائر والأحوال ، وإن استرسل في إطلاق الأيدي في الأموال من غير اقتصاد ، انتصب إلى إحداث مطالبات كلية لا أصل لها في القضايا الشرعية .

وقد تقدم أن التدابير إذا لم يسكن لها عن الشرع صدر ، فلهجوم عليها حظر، ثم قصارها إذا لم تسكن مقيدة بمراسم الإسلام ، مؤيدة بموافقة منازم الأحكام ضرر ، فاعود وأقول : لست أحاذر^(٩٢٥) إثبات حكم لم يدونه الفقهاء ولم يتعرض له العلماء ، فان معظم مضمون هذا الكتاب لا يلقى مدونا في كتاب ولا مضمنا لباب ، ومتى انتهى مساق الكلام إلى أحكام نظمها أقوام ، أحلتها^(٩٢٦) على أربابها ، وعزبتها إلى كتابها ، ولكني لا أبتدع ولا أخترع شيئا بل ألاحظ وضع الشرع ، واستشير معنى يناسب ما أراه وانحراه ، وهكذا سبيل التصرف في الوقائع المستجدة التي لا يوجد فيها أجوبة العلماء معدة ، وأصحاب المصطفى ، صلوات الله عليه ورضي عنهم ، لم يجدوا في الكتاب والسنة إلا نعوصا معدودة ، وأحكاما محصورة معدودة ، ثم حكوا

(٩٢٣) بمعنى يقتحمها

(٩٢٤) في د : وعذره

(٩٢٥) في د : أخالف

(٩٢٦) في د : خلقتها

في كل واقعة هنت (٩٢٧) ولم يجاوزوا وضع الشرع ، ولا تعدوا حدوده ، فعلمونا أن احكام الله تعالى لا تتناهى في الوقائع ، وهي مع انتفاء النهاية عنها صادرة عن قواعد مضبوطة .

فليكن الكلام في الأموال وقد صغر بيت المال واقعة لا نعهد (٩٢٨) فيها للماضين مذهبا ، ولا نحصل لهم مطلبيا ولنجر فيه على ماجرى عليه (٩٢٩) الأولون إذ دفعوا إلى وقائع لم يكونوا (٩٣٠) يألفوها ، ولم ينقل لهم مذاهب ولم يعرفوها ، وإذا استد الناظر استوى الأول والآخرة فتقول ، للناس حالتان :

احداهما ، (٩٣١) أن يعدموا قدوة ، وأسوة ، وإماما يجمع شتات الرأي ، ويردوا إلى الشرع المجرد (٩٣٢) من غير داع وحاد ، فان كانوا كذلك ، فوجب الشرع والحالة هذه في فروض الكفايات أن يخرج (٩٣٣) المكلفون القادرون لو عطلوا فرضا واحدا ، ولو أقامه من فيه كفاية سقط الفرض عن الباقيين ، ولا يثبت لبعض المكلفين توجيه الطلب على آخرين ، فانهم ليسوا منقسمين إلى داع ومدعو ، وحاد ومحدود .

وليس الفرض (٩٣٤) متعينا على كل مكلف فلا يعقل تبين (٩٣٥) التكليف

(٩٢٧) أى ظهرت

(٩٢٨) فى د : لا يعهد

(٩٢٩) عليه : زيادة من د

(٩٣٠) يكونوا : ساقطة من ب

(٩٣١) فى ا و ب : احديهما

(٩٣٢) فى د : المحرر

(٩٣٣) فى ا : يخرج

(٩٣٤) فى د : العرض

(٩٣٥) فى د : تثبيت

في فروض الكفايات مع عدم الوالى إلا كذلك ، فلنضرب في ذلك (٩٣٦)
الجهاد مثلاً ، فنقول : لو شغل الزمان عن وال معين على المسلمين القيام بمجاهدة
الجاحدين ، وإذا قام به عصب فيهم كفاية ، سقط الفرض عن سائر المكلفين
فهذا (٩٣٧) إذا عدموا والياً .

فأما إذا وليهم إمام مطاع ، فإنه يتولى جر الجنود ، وعقد الألوية البنود
وإبرام الذمم والعهود ، فلو ندب طائفة إلى الجهاد ، تعين عليهم مبادرة الاستعداد
من غير تخاذل وتواكل وإبتاد ، ولم يكن لهم أن يقولوا ليس مانبنا إليه
متعينا علينا ، فليقم به غيرنا ، فانا قد اثبتنا أن المسلمين اذا نصبوا والياً يدبرهم
في اصدارهم وايرادهم تدير الآباء في أولادهم ، ولو ساغ مقابلة أوامره
ونواهيه بما يوحى شأنه وبهونه ، لما استتب له مقصد فيما يذره ويأتيه ، ولأفضى
إلى عسر يتعذر تلافيه ، ولو وكل كل مندوب ارتسام مراسم الوالى المنصوب
إلى غيره ، لما استقرت للامام طاعة في ساعة ، فاذا رأى الوالى المنصوب
رأياً من هذا الفن كان متبعاً ، ولم يجد الرعايا دون اتباعه محيداً (٩٣٨) ومتسعا
فاذا تقرر ذلك بنينا عليه امر (٩٣٩) المال قائلين : لو شغرت الأيام عن قيام إمام
بأمور المسلمين والإسلام ، ومست الحاجة في إقامة الجهاد إلى مال وعتاد ،
وأهب واستعداد ، كان وجوب بذله عند تحقيق الحاجات على منهاج فروض
الكفايات ، فليست الأموال بأعز من المهيج التي يجب تعريضها للاغرار ،
المؤدية إلى الردى والتوى . (٩٤٠)

(٩٣٦) ذلك : ساقطة من ١

(٩٣٧) فى د : وهذا

(٩٣٨) فى ١ : عتدا

(٩٣٩) زيادة فى د : الرعايا دون اتباعه عليه أمر ، ويستقيم المعنى بدونها

(٩٤٠) أى الهلاك

فهذا إذا لم يكن في الزمان وزر يلاذ به ، فاذا ساس المسلمين وال
صغرت يده عن عدة ومال، فله أن يعين بعض الموسرين لبذل ما تقتضيه ضرورة
الحال لا محاله ، كما يندب من يراه أهلا للانتداب ، فلا ينبغي ان يستبعد المرء
حكم الإمام في فلسه مع نفوذ حكمه في روحه ونفسه .

ولست أقول ذلك عن حسابان ومخالفة (٩١) ريب بل أقطع به على الغيب
وسيزداد ذلك وضوحا وانكشافا إذا ذكرت من تفاصيل هذه القاعدة أطرافا
وكيف يبعد مدرك ذلك على الفطن الأريب ، وفي أخذ فضلات من أموال
رجال تخفيف أعباء عنهم وأثقال ، وإقامة دولة الإسلام على أبهة الاستقلال
في أحسن حال ، ولو لم يتدراك الإمام ما استزم (٩٢) من سور الممالك
لأشعي (٩٣) الخلائق على ورطات المهالك ، وتخفيف خصله لو تمت لأكلت
ولا ألت (٩٤) لكان أهون فائت فيها أموال الأغنياء ، وقد يتعدها إلى إراقة
الدماء ، وهتك الستور وعظام الأمور .

فاذا تمهد ما ذكرناه فلنقل بعده : ليس للإمام في شيء من مجارى الأحكام
أن يتهمج ويتحكم فعل من يتشهى ويتمنى ، ولكنه يبنى أموره كلها دقا
وجلها ، عقدها وحلها ، على وجه الرأى والصواب في كل باب ، فلا يندب
قوما للجهاد إلا إذا رأى تعيينهم منهج الرشاد ، ومسلك السداد ، ثم يحزب الناس

(٩١) في د : ومخالفة

(٩٢) في د : استزم

(٩٣) في د : لايتقى

(٩٤) في ١ : ولا ألت

أحزاباً، ويجعل نديهم إلى الجهاد ندبا^(١٤٥) كذلك، ويجهز إلى كل حيل^(١٤٦) من الكفار من يلهم في صوب تلك الديار ، وهذا يغنى وضوحه في طرق الإيالة عن الإطتاب والإطالة .

والأمر في أخذ الأموال يجري على هذه الأحوال^(١٤٧) ، فيشير على كل^(١٤٨) أغنياء في^(١٤٩) كل صتمع بأن يذلوها من المال ما يقع به الاستقلال ، وليس لتفاصيل الرأي غاية ونهاية ، فليز الإمام في ذلك كله رأيه . وما ذكرناه ليس حصراً وضبطاً في المقال ، ولكننا جئنا ضرباً للأمثال . وعلى رأى الإمام - بعد عون الله - الاتكال في مضطرب الأحوال .

ومن تنمة القول في هذا أن المسلمين إذا وجدوا معاذاً وأخذوا للمهماتهم^(١٥٠) ملاذاً ، لم يكن لهم مضادته^(١٥١) ومرادته ومعاندته ومحادثته ، فإن رأى إذا وقعت واقعة عامة ، وداهية مطبقة للخطئة طامة ، ومستلزمات في دفاعها إلى عدة ومادة من المال تامة ، ويد الإمام صافرة^(١٥٢) ، ويوت الأموال شاغرة ، أن يتسبب إلى استيلاء مال من^(١٥٣) موسرى المؤمنين ، فانه يفعل ذلك على موجب

(١٤٥) ندبا : ساقطة من ا وفي د : دنوبا

(١٤٦) أى حيل وفي ا : خيل

(١٤٧) الأحوال : ساقطة من ا

(١٤٨) كل : زيادة من د

(١٤٩) في : زيادة من د

(١٥٠) ا : لمهماتهم

(١٥١) في د : معادته

(١٥٢) في د : خافرة

(١٥٣) من : زيادة من ا

الاستصواب ما أراه ، وعمم أهل الاقتدار^(٩٥٤) واليسار في أقاصي البلاد ،
ورتب^(٩٥٥) على كل ناحية في تحصيل المراد ، ذا كفاية ودربة وسداد ، وان
عسر التبليغ إلى الاستيعاب^(٩٥٦) ، ورأى في وجوب الصواب أن يخصص أقواما ،
ثم يجعل الناس في ذلك فئاما ، فيستأدى عند كل^(٩٥٧) ملمة من فرقة أخرى
وأمة ، اتبع في ذلك كله أوامره ، واجتنب زواجره ، ثم ليكن في ذلك
على أكمل نظر ، وأسد فكر وعبر ، فإن اقتضى الرأي تعيين أقوام على
التنصيب ، يعرض لهم على التخصيص ، ونظر إلى من كثر ماله وقل عياله^(٩٥٨)
وقد يتخير من خيف^(٩٥٩) عليه من كثرة ماله أن يطغى ، ولو ترك لفسد ،
ولو غرض من غلوائه قليلا ، لأوشك أن يقتصد ويستد^(٩٦٠) . وإذا لم يخل
المتصدى للإمامة والاستقامة عن تحديد^(٩٦١) النظر وتسديد الفكر ، فبهاذا كرهناه
تصريحا أو رمزا إليه تلويحا له معتبرا ، ثم إذا قد لاحت المرشد ووضحت
المقاصد ، فنذكر بعدها ثلاثة فصول بعد تهديد ما سبق من الأصول :

أحدها : أن من الناس من ذهب إلى أن الإمام يأخذ ما يأخذه في معرض
الافتراض على بيت المال على كل حال ، فإن تأت^(٩٦٢) مداره ومجايله ، تميز ردما

(٩٥٤) في د : الأقدار

(٩٥٥) في ا : ويرتب

(٩٥٦) في ا ، ب : الاستبعاد

(٩٥٧) كل : ساقطة من ا

(٩٥٨) قل عياله : ساقطة من ا

(٩٥٩) في د : خيف

(٩٦٠) في د : ويستبد

(٩٦١) في ا : تجديد

(٩٦٢) في ا ، ب : ثابت

اقترض ، والمقترض يطالبه . وقال قائلون : إن عم بالاستداء مياسير البلاد
والمتزين من طبقات العباد فلا مطمع في الرد والاسترداد ، وأن خصص بعضا
لم يكن ذلك إلا قرضا ، ونحن نذكر ما يتعلق به كل فريق ، ثم نذكر
مسلك التحقيق .

فمن قال الإمام يستقرض ، استمسك بأن أقدار الواجبات مضبوطة
الجهات في قواعد الدين ومذاهب المسلمين ، وكان رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا أضاق (٩٦٣) المحاويج والنقراء استسلف من الأغنياء ، وربما استعجل
الزكوات ، فلو كان يسوغ الأخذ من غير اقتراض لكان عليه السلام بينه
ليقتدى به من بعده عند فرض الاضافة ، وربما تعلق هؤلاء بأن مأخذ
الأموال (٩٦٤) لو تعدت الطرق المضبوطة ، والمسالك الموضحة في الشريعة ،
لا نبسط الأيدي إلى الأموال ، ولجر ذلك فنونا من الخبال (٩٦٥) ولم يثق
ذو مال بماله ، لا في حاله ولا في مآله . وهذا خروج عن ضبط الدين ،
وحل لعصام الإسلام عن أموال المسلمين .

والمرتضى عندي : إن ذلك جبن وخور ، وذمهور عن سنن النظر ، فإن
للإمام أن يأخذ من الجهات التي ذكرناها ما يراه سادا للحاجة ، على ما قدمنا
منها جه ، ولا يلزمه الاستقراض ، سواء فرض أخذه من معينين أو من
المياسير أجمعين .

والدليل عليه ، أنا لو فرضنا خلو الزمان عن مطاع ، لوجب على المكلفين

(٩٦٣) في ١ : أضاف

(٩٦٤) الأحوال : زائدة في ب ، ولا تتفق مع السياق

(٩٦٥) في د : الخيال

القيام بفرائض الكفايات من غير أن يرتقبوا مرجعاً، فإذا وليهم إمام، فكأنهم ولوه أن يدبرهم تعييناً وتبييناً فيما كان من وظائفهم فوض (٩٦٦) ولولاه لأوشك أن يتخاذلوا ، ويحمل البعض الأمر فيه على البعض ، ثم تنسحب المآثم على كافهم ، والإمام القوام يدفع التخاذل والتغالب ، ويحمل الأعيان على التناوب فيما على الكافة والخروج عن عهده .

والذى يوضح المقصد ، أنه لو استقرض لكان يؤدي ما اقترضه من مال فاضل مستغنى عنه في بيت المال ، وربما تمس الحاجة إلى ما يقدره في الحال فاضلاً ، ثم يقتضى الحال استرداد ماوفيناه على المقرض ، ويستدبر التدبير ، فلا يزال في رد واسترداد ، وما أدى إلى التسلسل فهو في وضعه لا يتحصل .

والذى يجب التعويل عليه، أن كل واقعة وقعت في الإسلام ، تعين على (٩٦٧) ملتزمي الإسلام ، أن يقيموا أمر الله فيها ، إما بأنفسهم إذا فقدوا من يليهم ، أو بأن يتبعوا أمر واليهم . فإذا امتثلوا أمر الله بأنفسهم ، أو بأموالهم ، على تفنن (٩٦٨) أحوالهم فارتقباهم رجوماً في مآلهم يشعر بأنهم ما كانوا متأصلين فيما كلفهم ربهم . وهذا ظن كاذب ، ورأى غير صائب ، فالمسلمون هم المخاطبون ، والإمام في التزام أحكام الإسلام ، كواحد من الأنام ، ولكنه مستتاب في تنفيذ الأحكام ، فإذا تفتت فلا مطمع في مرجع ، فان درليت المال مال ، فحظ المسلمين منه تهوؤ للحاجات في مستقبل الأوقات فهذا

(٩٦٦) في ب : فرضاً بينهم فوض

(٩٦٧) على : ساقطة من أ

(٩٦٨) في د : تعين

منتهى القول في هذا الفن (١٦٦) .

وأنا أقول الآن : استأمع الإمام من الاقتراض على بيت المال ، أن رأى ذلك استطابة للقلوب ، وتوصلا إلى تيسير الوصول إلى المال ، مها انفقت واقعة أو هجمت هاجمة (١٧٠) . والذي قدمته ليس تحريرا للاستقراض ؛ ولكنه تمهيد لما يسوغ للإمام أن يفعله ، والأمر موكل إلى رأيه وأستصوابه في افتتاح كل أمر ومآبه ، والجملة في ذلك أنه إذا ألت ملمة واقتضى المامها مالا ، فإن كان في بيت المال مال استمدت كفايتها من ذلك المال ، وأن لم يكن في بيت المال نزلت على أموال كافة المسلمين ، فإذا كفت من أموالهم ، فقد انقضت وانقطعت تبعاتها وعلاقتها ، فإذا حدث مال تهيأ ما حدث للحوادث المستقبلية (١٧٠) ، فهذه معضلات لا يستد فيها الا مؤيد ولا يطبق مقصد الحق فيها إلا مسدد ، فإن قيل قد ذكر الفقهاء أن من معه طعام إذا وجد مضطرا إليه ، واقعا في الخمصة ، مشفيا على الهلاك ، لم يلزم مالك الطعام بذله من غير بدل ، وإحياء المهج من فروض الكفايات على مجرى الأوقات ، وقد يتعين على الانسان في بعض الأزمان إذا انفرذ بالانتهاه إلى مضطر أن يبذل كنهه الجدد ، ويتفرغ غاية الوسع في انقاذه ، ثم لا يجب التبرع والتطوع بالبدل .

قلنا : هذه المسألة عندنا فيه إذا كان للمضطر مال غائب أو حاضر ،

(٩٦٩) قارن ابن تيمية في رسالة المظالم المشتركة حيث يرى أن الإمام ملزم بسداد الديون ضمانا لأموال الناس من ٣٠ رسالة المظالم المشتركة في مجموع رسائل تصحيح محمد بدر الدين أبو فراس الحلبي ط الخانجي ١٣٢٣ هـ

(١٧٠) في ب : هاتمة

(٩٧١) في د : لمستقبلة

فأما إذا كان لا يملك شيئاً فيجب سد جوعته ورد خلته من غير التزامه عوضاً ، ولا أعرف خلافاً أن سد خللات المضطرين في سنى المجاعات محتمة — وم علي الموسرين ، ثم لا يرجعون عليهم إذا انسلوا من تحت كلال كل الفتن ، وفقراء المسلمين ، بالإضافة إلى متوسليهم ، كالابن الفقير في حق أبيه ، ليس للآب الموسر أن يلزم ابنه الاستقراض منه إلى أن يستغنى يوماً من الدهر^(٩٧٢) ولو كان لولده مال غائب أقرض ولده ، أو استقرض له إن كان مولياً عليه ، والذي يكشف الغطاء فيه ، أن من رأى مسلماً مشرفاً على حريق أو غرق ، واحتاج إنقاذه إلى انقاذ سببه واكداد جسده^(٩٧٣) لم يحز في مقابلة سعيه طلب عوض^(٩٧٤) وما ذكره الأولون من استسلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ميسيس الحاجات ، واستعجاله الزكوات ، فلست أنكر جواز ذلك ، ولكني أجوز الاستقراض عند اقتضاء الحال وإنقطاع الأموال .

ومصير الأمر إلى منتهى يغلب الظن فيه استيعاب الحوادث لما يتجدد في الاستقبال . وأما ما ادعوه من أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان لا يأخذ الا وظيفة^(٩٧٥) حاقه في أوان حلولها ، أو يستقرض ، فهذا زلل عظيم ، فانه كان اذا حاول تجهيز جند أشار على الميسير من أصحابه بأن يبذلوا فضلات أموالهم . والإفاصيض المأثورة المشهورة في ذلك بالغة مبلغ التواتر^(٩٧٦) .

(٩٧٢) الفرائ : شفاء الغليل ٢٤٢ ، ٢٤٣

(٩٧٣) وفي د : حقه

(٩٧٤) طلب عوض : ساقطة من ب ، د

(٩٧٥) الوظيفة : ما يقدر من عمل ورزق وطعام وغير ذلك ، وحاقة يعني استحققت

(٩٧٦) قارن كتاب الأموال لابن سلام ص ٧٧٦ ، ٧٧٧ حيث روى بسنده أن رسول

صلى الله عليه وسلم بعث عمر رضي الله عنه ، فأتى العباس يسأله صدقه ماله ، فقال قد عجلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم صدقه ستين .

وكانوا رضى الله عنهم يبادرون ارتسام مراسم الرسول عليه السلام على طوعية وطيب أنفس ، ويزدحمون على امتهال الأوامر ، حائزين به أكرم الوسائل ازدهام الهيم العطاش ^(٩٧٧) على المناهل . وكانت مبادئ اشاراته أنجمع في قلوب الناس من سيوف أهل النجدة والبأس في أهل العناد والشراس ، وما شهبوا به من أداء الأمر الى إخلال ، وإفضائه إلى امتداد الأيدي إلى الأموال فلا احتفال بالأموال عند إظلال ^(٩٧٨) الأهوال على بيضة الإسلام ، ولا يسوغ أخذ الأموال على الإهمال هزلا من غير استفعال فان سئلنا الدليل ، فقد قدمنا مافيه أكمل مقنع . فهذا انجاز الغرض من هذا الفصل ، وهو أحد الفصول الثلاثة الموعودة بعد تمهيد الأصول .

فأما الفصل الثانى : وبه يتم المقصد فى بعض ماسبق ، وهو ان عساكر الإسلام اذا كثروا ، أعنى المرتزقة المترتبين فى ديوان الجنود المعقود ، وعظمت المؤن القائمة بكفائتهم ، وهي جارية على استمرار الأوقات حسب توالى الحاجات التى تتقاضاها الفطن ^(٩٧٩) والجبلات ، وكان اتساع الرقاع والأصقاع . وكثرة الثغور والمراصد فى البقاع ، لا يستقل الا بكثرة الرجال المترصدين للقراع ، وقد قسمهم الإمام على أصناف وأنواع ، وصففهم جيلا جيلا ^(٩٨٠) ورعيلا ورعيلا ، فمنهم مندوبون أو متدببون لنقض حريم البلاد عن

(٩٧٧) الهيام بالسكسر : الإبل العطاش ، وقارن الغزالي : شفاء الغليل ص ٢٤٦ .

(٩٧٨) ف : د : اطلال

(٩٧٩) ف : ح : الفطر

(٩٨٠) ف : ١ ، ب : خيلا خيلا

المتلصصين ذوى العرامة ، ومنهم متصرفون فى البلاد لرذع النابغين (٩٨١) من أهل الفساد ، الزائفين عن منهاج السداد ، ومنهم مرتبون فى مرابطة الحصون والقلاع ، وآخرون فى المضائق والمراصد والنجدة الكبرى ، محتفون بالإمام وبأمره (٩٨٢) الأجناد فى البلاد .

وإذا انتهى تدبير الممالك الى ذلك ، فالغالب ان ما ينفق من اخماس الغنائم والفيء ، لا يقيم الأود ، ولا يديم العدد ، فانا كما نصيب نصاب ، والحرب سجال ، وللقتال مضطرب وتباين أحوال .

ومن ظن بمن يلاقى الحروب بأن لا يصاب فقد ظن عجزا

والمغانم فى وضع الشرع ليست مقصودة ، فان الغرض بالتجرد للجهاد إعلاء كلمة الله وحيطة الملة ، والمغانم ليست معمودة مقصودة ، (٩٨٣) اذ لا يليق بمحاسن الشريعة أن نجعل بذل المهيج ، والتغريز بالأرواح الى تحصيل المغانم ذريعة ، فاذا لا تقوم المملكة بتوقع الاغتنام ، ولا بد للإمام من الاعتصام بأوثق عصام على ممر الأيام ووزر (٩٨٤) الإسلام مأمور بأقصى الاحتياط والحفظ فى اللحظ بعد اللحظ ، ولا أشبه ما يرتقب من مغنم بالاضافة

(٩٨١) فى ح : النائم

(٩٨٢) فى ح ، د : وأمر

(٩٨٣) هذا رد على مزاعم بعض المستشرقين وعلى رأسهم جولدمهير - الذى أرجع البواغث الغالبة التى دفعت بالعرب الى القيام بالفتوحات ، الى الحاجة المادية والطمع ، وعللها بالمركز الاقتصادى لبلادهم ، إذ خلق الحافز الى الهجرة من البلاد التى أصابها الفقر والاضمحلال واحتلال الأقاليم الأعظم ثراء وخصبا . (المقيدة والشريعة فى الإسلام من ١٣٧) وأنظر جب : دراسات فى الحضارة الإسلامية ص ١١ ، ٤٦

(٩٨٤) فى ح : ووزراء وفى د : ووزير

إلى المؤن القارة إلا بما يقتضيه القانون من الصيود ؛ بالإضافة إلى النفقات الدائرة ، فلو ترك الناس المكاسب معولين على الاصطياد لهلكوا وضاعوا واضطربوا وجاعوا ، (٩٨٦) فهذه التشبيهات قدمتها لتوطئته أمر مقطوع به عندي ، قد يأباه المتأدبون الذين لا تقتضيهم نفوسهم التحويم على الحقائق ، فضلا عن ورودها . وكلمها ظهرت (٩٨٧) حقيقة ، ولاحت إلى دركها طريقة ضروا (٩٨٨) بوجودها ، (٩٨٩) فأقول — والله المستعان — لا بد من توظيف أموال يراها الإمام قائمة بالمؤن الراتبية ، أو مدانية (٩٩٠) لها ، وإذا وظف الإمام على الغلات والتمرات ، أو ضروب الزوائد والفوائد من الجهات يسرا من كثير ، سهل احتماله ووقى به (٩٩١) أهب الإسلام وماله ، واستظهر رجاله وانتظمت قواعده الملك وأحواله . ولو عدم الناس سلطانا يكف عن زرعههم وضرعهم عادية الناجمين وتوئب الهاجمين ، لا احتاجوا في إقامة حراس من ذوى البأس إلى أضعاف مارمنا إليه ؛ فان استنكر ذلك غرغبي ؛ قلنا : أنتنكر أن ماذكرته وجهه الرأي ؟ فان أباه وادعى خلافه تركته ودعواه ، ولن يفلح قط مقلد يتبع في تقليده هواه ، وان اعترف به ، وقد تقرر ان الاستظهار بأقصى العدد والعدد محتوم ، ولا يني به توقع مغنوم ومفهوم انه لو استقر بنا داهية ، ووقع والياذ بالله خرم في ناحية ، لاضطرنا في دفع البأس إلى بعض الناس ، لو تقدمنا بوجه رأى لظننا أن الأمور لي

(٩٨٥) في ح : وسارعوا واضطربوا

(٩٨٦) في ح : صرف

(٩٨٧) وفي د : صبروا

(٩٨٨) في ح ، د : لجحدوها

(٩٨٩) أو ساقطة من ا وفي ح : ومدانها

(٩٩٠) في ب : ووفر

(٩٩١) في ح : اليأس

استتابها تجري على سنن صوابها ، فان قيل : لم يكن ما ذكرتموه في زمن الخلفاء الراشدين . قلنا : لما انتشرت الرعية ، وكثرت المؤن المغنية تسبب أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه (٩١٢) إلى توظيف الخراج ، والارفاق على أراضى العراق باطباق واتفاق (٩١٣) ، والذي يؤثر من خلاف (٩١٤) فيه ، فهو في كيفيته لا في أصله . فان قيل أليس مذهب إمامكم الشافعي رضي الله عنه (٩١٥) ، أن الخراج المستأدى من غير أراضى العراق غير ثابت (٩١٦) ؟ قلنا : مذهب أن الجزية المضروبة على أراضى الكفار باسم الخراج تسقط باسلامهم . كما تسقط الجزى الموزعة على رقابهم ، (٩١٧) ، وهو كما قال .

والذى ذكرناه أمر كلي بعيد المأخذ من آحاد المسائل ، ومنشأه (٩١٨) الإيالة الكبرى مع الشهادات الباتة القاطعة من قاعدة الشريعة ، فاذا مست الحاجة إلى استمداد نجدة الدين ، وحرمة المسلمين من الأموال ، ولم يقع الاجتزاء (٩١٩) والاكتفاء ، بما يتوقع على المغيب من جهة الكفار ، وتحقق الاضطراب في إدامة الاستظهار ، وإقامة حفظ الديار ، إلى عون من المال مطرد دار ، ولو عين الإمام أقواما من ذوى الثروة واليسار، لجر ذلك حزازات في النفوس ،

(٩٩٢) زيادة من ح ، د : رضى الله عنه

(٩٩٣) فارن كتاب الخراج ليحيى بن آدم ص ٢٣ والأحكام السلطانية للماوردي ١٧٤/

١٧٥ والأموال لابن سلام ص ٨١/٨٢ •

(٩٩٤) ف ب : خالف

(٩٩٥) ف د : رحمه الله

(٩٩٦) فارن الأم ٤ : ٨١

(٩٩٧) فارن الأم للشافعى ٤ : ١٠٥

(٩٩٨) ف ب : ومنشأوه

(٩٩٩) ف ب : الأجزاء

وفكر^(١٠٠٠) سيئة^(١٠٠١) في الضائر والحدوس ، وإذا رتب على الفضلات والثرات والغلات قدرا قريبا ، كان طريقه في رعاية الجنود والرعية مقتصدة مرضية ، ثم أن اتفقت مغانم واستظهر بأحساسها بيت المال ، وغلب على الظن اطراد الكفاية إلى أمد مظنون ونهاية ، فيفيض^(١٠٠٢) حينئذ وظائفه ، فإنها ليست واجبات توقيفية ومقدرات شرعية ، وإنما رأيناها نظرا إلى الأمور الكلية ، فيها استظهر بيت المال واكتفى حط الإمام ما كان يقتضيه وعفا ، فان حادت مخايل حاجة ، امداد الإمام منهاجه .

وهذا الفصل الذي أطلت أنفاسي^(١٠٠٣) فيه ، يلتفت على أمر قدمته في الاستظهار بالادخار ، فلست أرى للإمام أن يمد يده إلى أموال أهل الاسلام ليبثني في كل ناحية حرزا^(١٠٠٤) ، ويقتني ذخيرة وكثرا ، ويتأمل مفخرا وعزاء ولكن توجه لدرور المؤن على عمر الزمن ما سبق رسمه ، فان استغنى عنه بأموال أفاءها الله على بيت مال المسلمين ، كف طلبته على الموسرين ، فرحم الله امرءا طالع هذا الفصل وأنصف وانتصف ، ولم يلزم جادة^(١٠٠٥) تقليده ، ولم يعسف ، فالذي حواه هذا الفصل - أقصد الطرائق وأسد المسالك إلى مدارك الحقائق - وقد نجز الفصل الثاني .

فأما الفصل الثالث : فمضمونه الرد على من يرى تعزيز المرفين الموهلين

(١٠٠٠) وفي د : فسكرات

(١٠٠١) وسيئة : ساقطة من د

(١٠٠٢) في ١ : فيفيض

(١٠٠٣) - : فيه أنفاسي

(١٠٠٤) في - : حورا

(١٠٠٥) في ١ : عادة ، وفي - : خساوة وفي د : مخافة

بانباع الشهوات ، واقتراف السيئات ، واتباع الهنات بالمصادرات ، من غير
فروض افتقار وحاجات .

وهذا مذهب جدردي ، ومسلك غير مرضي ، فليس في الشريعة أن
اقتحام المآثم يوجه إلى مرتكبها ضروب المغارم ، وليس في أخذ الأموال
منهم أمر كلي يتعلق بحفظ الحوزة ، والذب عن البيضة ، وليس يسوغ لنا
أن نستحدث وجوها في استصلاح العباد . وجلب أسباب الرشاد ، لا أصل
لها في الشريعة ؛ (١٠٠٦) فان هذا يجر خرما عظيما وخطبا هائلا جسيما .
فان قيل : قد ذكرت تسويغ وظائف لم يحم عليها طائف فكيف يأتي (١٠٠٧) التهذيب
والتأديب منع (١٠٠٨) مادة الفساد ، وأن لم يهد ذلك منصوبا مذكورا في
الشرع مخصوصا ؟

قلنا (١٠٠٩) . ما ذكرته من الوظائف مستنده إجماع العلماء كافة ، حيث نزلوا
وارتحلوا ، وعقدوا وحلوا (١٠١٠) . على وجوب الذب عن حريم الإسلام ، فاذا
لم نهادر في بيت المال مالا اضطررنا لتمهيد الدين وحفظ حوزة المسلمين

(١٠٠٦) الفزالي : شفاء النليل ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ أو قارن الشاطبي في الاعتصام ٢ : ١٢٤
حيث يعرض رأي الإمام مالك في العقوبة بالمال ، بأن تكون جناية الجاني في نفس ذلك المال أو
عوضه ، فانه قال في الزعفران المشوش إذا وجد بيد الذي غشه ؛ انه يتصدق به على المساكين
قل أو أكثر .

(١٠٠٧) في ح ، د : يأتي

(١٠٠٨) في ح ، د : قطع

(١٠٠٩) في ح : قلت

(١٠١٠) ساقط من ح عقدوا وحلوا

إلى الأخذ من أموال الموصرين . ثم عرفنا على الجملة أن الاقتصاد مسلك الرشاد . ولم نرى تفصيل مثل هذه القاعدة (١٠١١) أصلا في الشرع فتنبه ، فتبيننا (١٠١٢) قطعاً أن ما عم وقعه ، وسهل وضعه ، وعظم نفعه ، فهو أقرب معتبر . فأما زف أموال العصاة ، فلا نرى له أصلاً . نعم ، لا يبعد أن يعتنى الإمام عند ميسر الحاجات بأموال العتاة ، وهذا فيه أكمل صروع ومقنع . فإن العتاة العصاة (١٠١٣) إذ أعلموا ترصد الإمام لأموالهم . لاضطراب حالاتهم عند إلتحاق إضافة أعوان المسلمين وحاجاتهم . كان ذلك وازمأ لهم عن مخازيهم وزلاتهم . فان قيل : أليس عمر بن الخطاب رضى الله عنه شاطر خالد بن الوليد ماله ؟ وشاطر عمرو بن العاص ماله حتى أخذ رسوله اليه نصف عمامته وفرد نعله (١٠١٤) ؟

قلنا : ما فعله ، رضى الله عنه ، محمول على محمل سائح واضح ، وسبيل بين لائح ، وهو أنها كانا خامرا في إمرة الأجناد والبلاد أموالا لله ، وكان لا يشذ عنه ، رضى الله عنه ، مجارى أحوال مستخلفيه ، ففعله رآها مجاوزين حدود الاستحقاق ، ثم أنعم النظر وأطال الفكر ، وقدم الرأى وأخر ، فرأى ما أمضى ، وشهد وغبنا ، وقدره أجل وأعلى من أن يتجاوز ويتعدى .

فهذه جل من أبواب الأموال من طريق الإيالة المؤيدة بالحق ، المقيدة

(١١١) في ١ : الواقعة

(١٠١٢) تبيين : ساقطة من ح

(١٠١٣) ساقطة من ١ و ب : العصاة

(١٠١٤) النزالي ٤ شفاء الغليل ٢٤٤ وقارن ابن تيمية في السياسة الشرعية ص ٦ حيث

قال : شاطر عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، من عمله من كان له فضل ودين ولا يتهم بخيانة ، ولأنما شاطرهم لما كانوا خصوا به لاجل الولاية من محابة وغيرها ، وكان الأمر يقتضى ذلك ، لأنه كان إمام عدل يقسم بالسوية .

بشهادة الشرع والصدق كافية، ومسالك مرشدة شافية، أبرزتها بتوفيق الله من ناحية الأشكال إلى ضاحية الايضاح ، كأنها غيداء مشنفة^(١٠٥) مقرطة بالدرر والأوضاح ، فابن تقع هذه الفصول من كتب مضمونها أقوال وإغارة^(١٠٦) على كتب رجال مع اختباط واختراء^(١٠٧) وافتضاح ، ولكن سل الحسنة عن يخت^(١٠٨) القباح .

اتهى مجامع القول فى أموال بيت المال ، ونجز بنجازها غرضنا فى هذا الكتاب فى تفصيل ما الى الأئمة وولاية الأمر.

ونحن الآن نعقد فصلا فى مستخلى الإمام ، وقد مضى فيما تقدم صدر صالح فيهم ، ولكننا أحلنا استقصاء المقاصد ، واستيناف سبل المرشد على هذا الباب . والآن نرى إن شاء الله عز وجل بالمواعيد^(١٠٩) ، ونستعين بالله تعالى .

(١٠٥) أى مزينة

(١٠٦) فى ح ، د : وأغاده

(١٠٧) فى او ح : اختراء د : واحتواء

(١٠٨) يخت : طعن ، والمثل يضرب لعدم الاعتماد بالحسن الظاهر دون القبح

الموضوعى :

(١٠٩) فى ح ، د : بالمواعيد

فصل - ل

ليس من الممكن أن يتعاطى الإمام مهات المسلمين في الخطة وقد اتسعت
أكتافها، وانتشرت أطرافها، ولا يجد بدا من أن يستنيب في أحكامها،
ويستخلف في نقضها أو في إبرامها وإحكامها، وشغله الذي لا يخلفه فيه أحد،
مطالعات كليات الأمور، إذ لو وكل ذلك إلى غيره، وعمد (١٠٢٠) على أن
لا يبحث ولا يخبر ولا يفحص ولا ينفرد (١٠٢١)، وفوض ذلك إلى موثوق به،
ورسم له التشمير والبحث والتنقيب، وآثر التخلص لعبادة الله، والانحياز
عن النظر في أمر الملة، واختار الرفاهية والرغد، والدعة والمدد (١٠٢٢) فذلك
غير سائق، وهو مؤاخذ بحق الأمة يوم القيامة، مطالب أو معاتب معاقب.
وإذا تمادى على ذلك فقد ينتهى الأمر إلى التفسيق، وقد سبق القول فيه على
التحقيق، فإن أراد أن يخلع نفسه، فقد تقدم فيه قول بالغ، ويبان شاف
سائق، فإذا منصب الإمام يقتضى القيام (١٠٢٣) بالنظر العام في حقوق الرعايا
والمستخلفين عليهم على ممر الأيام، فأما تفاصيل الأمور، فما تولاه الإمام
بنفسه فهو الأصل، وما استخلف فيه كافيا مستقلا، داريا متيقظا فيما نيظ به
واعيا، فالاستخلاف في تفاصيل الأعمال سائق بلا خلاف، ثم ما يستخلف
فيه ينقسم إلى أمر خاص يحتوى على الغرض منه مراسم بينها ومعالم يعينها،

(١٠٢٠) عمل : فى ب

(١٠٢١) فى ا : يفر

(١٠٢٢) الدد : اللهو والمعب، وفى د : التلذذ

(١٠٢٣) فى ح : الاهتمام

في عقد الإمام مضمونها منشورا ، ويتخذ المولى دستورا ، وإلى أمر مام
منتشر القضايا على الرأيا لا يضبط مقصوده رسوم (١٠٢٤) ولا منشور منظوم .

فأما الأمر الخاص ، فهو كجباية الصدقات والموظفات على المعادن
المقطعات ، وما ضاهاها (١٠٢٥) من الجهات ، فمن ولاه الإمام صنف من هذه
الأصناف ؛ ينبغي أن يكون المولى مستجمعا خصلتين :

إحداها : الصيانة والديانة .

والثانية : الشهامة والكفاية اللائقة بما يعولاه ويتعاطاه .

ولا يشترط أن يكون مجتهدا بالفا مبلغ المفتين ، ولكن الإمام يرسم له
مقادير النصب والزكوات ، وتفاصيل الاسنان على أبلغ وجه في البيان ،
فيضي المولى قدما ، ويتخذ المراسم قدوة وأما . ولو كان المنصوب لما ذكرناه
عبدا مملوكا ساغ ، فان أمثال هذه الأعمال ليست ولاية (١٠٢٦) على الكمال .
ومن هذا القبيل تفويض جر الأجناد إلى بلاد الكفر والعناد ، فليجتمع
فيمن يقدل الأمر الثقة والصرامة والشهامة ، وليكن ممن حنكته التجارب ؛
وهذه المذاهب ، لا يستفزه (١٠٢٧) نزق (١٠٢٨) ، ولا يضجره خلق (١٠٢٩) ولا يبطؤه
عن الغرض إذا أمكنت خور ، يطرق للخدع كالعمل النضاض (١٠٣٠) ، ويتوثب

(١٠٢٤) في : رسم وفي د : رسوم

(١٠٢٥) أي ماشا بها

(١٠٢٦) في د : ولاته

(١٠٢٧) في : يستفزه وفي د : لا يستفزه

(١٠٢٨) د : فرق

(١٠٢٩) ح : غلق وفي د : حلق

(١٠٣٠) النضاض : استقصاء المعروف واستدراة

في أو ان الفرصة كالصقر، هوى في الانقضاض ، وليكن طبابا (١٠٣١) لغرر ، هجوما في مظان الحاجات على الغرر ، عارفا بغوائل (١٠٣٢) القتال ، مصطبرا في ملتطم الأهوال ، محبا في الجند ، لا يمتثل لفرط فظاظه (١٠٣٣) ، مهيبالا يراجع في الدنيات من غير حاجة . ثم الإمام يقدم (١٠٣٤) له مراسم في المغانم ، والأسرى يتخذها وزرا وذكرى . وهذه الإمرة قرينة أيضا إذا اختصت بجر العساكر ، ويكفي فيها الثقة واستجماع ما أشرنا إليه من البصائر ، وعمدتها الشجاعة والاستطاعة والتيقظ اللائق بهذا الشأن . فالرأى قبل شجاعة الشجعان . فأما الأمر للذى يعم ولا ينضبط مقصوده فهو كالقضاء والجلوس لفصل الحكومات بين الخصماء ، وقد يرتبط به أمور الأموال والأبضاع والدماء وإقامة العقوبات على ذوى الاعتداء ، والإبصار والانتصاف والمنع من سلوك مسالك الاعتساف ، وهذا أعظم الأشغال والأعمال ، فيقتضى هذا المنصب خلافا في الكمال - سيأتى شرحنا عليه - منها الدين ، والثقة ، والتلذع بجلباب الديانة ، والتسبب بأسباب الأمانة والصيانة ، والعقل الراجح الثابت والرأى المستدل بالعائب ، والحرية والسمع والبصر (١٠٣٥) ثم مذهب الإمام المطلبى محمد بن إدريس الشافعى (١٠٣٦) رضى الله عنه ، ابن عم المصطفى صلوات الله عليه :

(١٠٣١) طبابا أى هجوما ، وفى : طيارا وفى د : طيا

(١٠٣٢) فى : لغوائل

(١٠٣٣) فى ١ : فضاذه

(١٠٣٤) ج ، د : يقدر

(١٠٣٥) ١) قارن السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٣١

(١٠٣٦) قارن الام للشافعى ٧ : ٨٥

إن شرط التصدي للحكم بين العباد ، استجماع صفات الاجتهاد ، ولم يشترط أبو حنيفة رضي الله عنه ذلك ، وذكر الفقهاء هذه المسألة من فنون مسالك الظنون ، والذي أراه القطع باشتراط الاجتهاد ، وما وضح (١٠٣٧) فيه منهج السداد يتقرر (١٠٣٨) بتقديم أصل عظيم الغناء في احكام الاجتهاد فأقول وعلى طول الله وتيسيره الاعتماد ، وبفضله الاعتضاد : على المقلد ضرب من النظر في تعيين مقلده ، وليس له أن يقلد من شاء من المفتين مع تباين المذاهب ، وتباعد الآراء والمطالب .

وكيف يسوغ التخيير (١٠٣٩) بين الأخذ بمذهب التحريم والتحليل ، ولا يتصور المصير إلى هذه السبيل مع تفاوت مناصب المفتين وأهل التحصيل ، وإذا كان يتعين عليه ذلك ، فليتمهد النظر هنا لك ، فمن عن له من المقلدة أن مذهب الشافعي رضي الله عنه أرجح ، ومسلكه أوضح ، لأمر كلية اعتقدها وقضية لا ثقة بمقدار بصيرته اعتمدها ، فليس يعتقد إن كان معه مسكة من العقل ، وتشوف إلى مقدمات من الفضل ، أن إمامه يجب له العصمة عن الزلل والخطأ ، بل لا معصوم الا الرسل والأنبياء ، فما من مسألة الا تتفق والمقلد يجوز أن يكون إمامه زالا في معانيها ، وظهور الحق مع من يخالفه فيها ، وإنما الذي غلب على وهمه على مبلغ علمه وفهمه أن إمامه بالاصابة في معظم المسائل جدير ، فهذا غاية ما يدور في الضمير .

وأنا أقول — بعد تقديم ذلك — من انتحل مذهب أبي حنيفة من طبقات

(١٠٣٧) في ج ، د : ساوضح

(١٠٣٨) يتقرر : ساقطة من ج ، د

(١٠٣٩) في ج : التحيز

المقلدين ، واتفق في عصره امام لا يمارى ومجتهد لا يضاهي ولا يوازي ، وكان يعزى هذا المجتهد إلى مذهب الشافعي رحمه الله ، فلا يجوز ان يكون مثل هذا الذى ذكرناه متبعاً مذهب امام واحد في جميع مسائل الشريعة ، موافقاً رأيه ومسلكه ، فان الظنون تختلف طرقها ، وتتفاوت سبلها ، ويتردد أنحائها على حسب اختلاف القرائح والطباع ، وليس بالاجتناع في معظم المسائل امتناع^(١٠٤٠) ، فان أصول المذاهب^(١٠٤١) تؤخذ من مأخذ القطع ، وهي التى يصدر منها تفاريع المسائل ، فقد يعرض^(١٠٤٢) الوفاق في معظم المسائل من هذه الجهة ، فاذا اشتملت الأيام على مثل هذا الإمام ، تعين على كافة المقلدين اتباعه ، والسبب فيه أنه بالاضافة الى الماضين المنقرضين في حكم الناخل للمذاهب ، والساير لتباين المطالب ، وسيره لها أثبت من نظر المقلد ، والذى يوضح الحق في ذلك ، أن زمر^(١٠٤٣) المقلدين لو أرادوا أن يتبعوا مذهب أبى بكر رضى الله عنه لم يجدوا إلى ذلك سبيلاً ، فان الذين استأخروا بالأعصار عن المهاجرين والأنصار من أئمة الأمة ، أخبر بمذاهب الأولين ، وأعرف بطرق صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الأكرمين ، وقد كفوا من^(١٠٤٤) بعدم النظر في طرائق المتقدمين ، وبوبوا الأبواب ، ومهدوا الأسباب ، وما كانت المسائل مترتبة متهذبة في العصر الأول ، فاستبان ان حق المقلد أن يربط استفتاءه بالأدنى فالأدنى .

(١٠٤٠) فى ب : الامتناع

(١٠٤١) فى د : مذهب

(١٠٤٢) فى ج ، د : يفرق

(١٠٤٣) فى ج : زمن

(١٠٤٤) من : ساقطه من ب

والإمام الذي وصفناه في عصرنا بالإضافة إلى أبي حنيفة والشافعي من حيث نخل^(١٠٤٥) مذاهب الأولين من الأئمة السابقين ، بالإضافة إلى الخلفاء الراشدين وغيرهم من علماء الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .

فإذا حق على المقلد أن يستفتي إمام عصره ، فإن لم يجد في زمانه إماما اتبع الذين مضوا ، وعول على نظر يصدر^(١٠٤٦) من مثله ، فبذمه مقدمة أطلت القول فيها ؛ والغرض منها في المسألة أن القاضي إذا كان مجتهدا ، فلا شك أنه يستتبع المتحاكين إلى مجلسه ، ولا يتبعهم ، فإن تكليفه اتباع المخالفين على تباعد المذاهب يجر تناقضا لا سبيل إلى الوفاء به ، ومنصب الولاية يقتضى أن يكون الوالي متبوعا لا محالة ، فلئن استتبع الوالي البالغ مبلغ المجتهدين المقلدين ، فليس ذلك بدعا ، فانه أبر عليهم بمنصب الولاية ، ثم بالإمامة في الدين ، فإن استتبع مجتهدا ، فالسبب فيه انه وإن ساواه في الاجتهاد ؛ فقد أربى عليه بالولاية ، وهي تقتضى الاستيلاء والاستعلاء والاحتواء على تفن الآراء .

فأما إذا فرضنا القاضي مقلدا ؛ فإن قلد إمام عصره ؛ فانه يحمل مجتهد الزمان على فتوى من يلقاه ومعتمده ومعترضه الاجتهاد^(١٠٤٨) الضعيف الذي يعين به مقلده . فكأنه يحمل المجتهدين على حكم نظره الضعيف ، وهذا مجال لا يخفى بطلانه على المحصل ، وإن قلد القاضي بعض الأئمة المنقرضين فتقليده هذا أضعف ، فانه اعتقد على الجملة من غير تفصيل أن الذي يقلده أولى من غيره .

(١٠٤٥) في ١ : يحمل عل

(١٠٤٦) في ب : تصدر

(١٠٤٧) في د : اثر

(١٠٤٨) في ١ : والاجتهاد

فينضم إلى ضعف نظره الكليل (١٠٤٩) مزيد ضعف في أعيان المسائل ، فكيف يستقيم حمل أئمة المسلمين على نظر مقلد في تخيير مقلد ؟

والذى يقرر (١٠٥٠) ذلك ان نظر المقلد في تعيين إمام ، ليس نظرا حقيقيا وكيف ينظر من لا خبرة له ؟

فهو إذن نظر مسلكه الضرورة ، اذلولاه لتعارض عليه التحريم والتحليل وما جرى مجرى الضرورات ، فسبيله أن يختص بالمضطر ولا يجمعده إلى من عده ، كأكل (١٠٥١) الميتة يختص بإباحته لمن (١٠٥٢) ظهرت ضرورته ، واستبانت نخصته ، فهذا قولى في اشتراط الاجتهاد في الذى يتصدى لفصل المحصومات بين العباد. ولئن عد النقصاء ذلك من المظنونات ، فلست أعرف خلافا بين المسلمين أن الشرط أن يكون المستتاب لفصل المحصومات والحكومات فطنا متميزاً عن رماع الناس ، معدوداً من الأكياس ، ولا بد من أن يفهم الواقعة المرفوعة إليه على حقيقتها (١٠٥٣) ، وينفطن لموقع الاعضال وموضع السؤال وعمل الاشكال منها ، ثم يتخير مفتيا ويعتقد أن قوله في حقه (١٠٥٤) بمثابة قول الرسول في حق الذين عاصروه ، فيتخذوه قدوته وأسوته ، (١٠٥٥) فأما اذا لم يفهم الواقعة فكيف

(١٠٤٩) فى ١ : اليه بدلا من السليل وفى ج ، د : الكلى

(١٠٥٠) فى ١ : يقرب

(١٠٥١) فى ١ : فأكل

(١٠٥٢) فى ج ، د : بمن

(١٠٥٣) قارن الطرق الحسكية لابن القيم ص ١٦

(١٠٥٤) فى ب : قوله بدلا من حقه

(١٠٥٥) فى ج ، د : قدوة وأسوة

يفرض نفوذ حكمه فيها ، وليس في عالم الله أخزى من مقصد للحكم لو أراد أن يصف ما حكم به لم يستطعه ؟

ومما يقضى اللبيب العجب منه انتصاب غر للقضاء لا يقف على الواقعة التي فيها القضية ، ولا يفهم العربية ، ويصغى الى صكوك وقبالات متضمنها ألفاظ عويصة ، لا يحيط بفحواها ومقتضاها إلا مبرز تنفى عليه الخناصر وبعد (١٠٥٦) من المرموقين والأكابر في اللغة العربية ، إذ منها صدر الألفاظ في أصول الفقة المشتغل على الخصوص والعموم والاستثناءات وسائر القضايا والموجبات في فن الفقه ، فإليه الرجوع في مآخذ الأحكام والنقض والإبرام فليت شعري ما يعتاض (١٠٥٧) مدركه ، ويستصعب مسلكه على المرتوى (١٠٥٨) من هذه العلوم ، كيف يتفد فيها قضاء من لا يفرق بين تقديمه وتأخيريه ؟ ولا يعرف قبيله من دبيره ! وقد بدت مخايل الخرف وانتهى منه إلى الطرف ، ولو استوعب عمره الموفى على السرف بأقصى تشميره ، لم يقف من مضمون الصك على عشر من عشيره ، فهل في عالم الله خزى أبين (١٠٥٩) على خطوط سطرها من لم يستقل والله بحروف التهجي منها حتى نظمها له ناظران من جانبيه ؟ وألفها متطلعان عليه ! ومضمونها هذا حكى وقضائي ، وقد أشهدت عليه من حضر مجلسي ، وتقديره هذا حكى بما لم أفهمه ، وقضائي فيما لم أعلمه ، وقد أشهدت من هو حاضري بما لا يتصور في خاطري ماله ، قاتله الله ،

(١٠٥٦) في ١: بعد

(١٠٥٧) ج ، د : ما يعتاض

(١٠٥٨) في ١ : المهوى

(١٠٥٩) في ج : بين

كيف خروجه عن عهده مثل هذا القضاء إذا حشر الراعى والرعية فى قضاء والنبي الخصماء ؟ وأفيد الجماء من القرناء (١٠٦٠) ، وجئى على الركب الأنبياء .

اللهم اغفر (١٠٦١) ، لولا حذار الانتهاء الى الوقعة لندبت الإسلام ، ورثيت الشريعة ، فقد تعرضت ، وحق الحق ، لأعظم الفرر ، وتناهت فى اقتحام جرائم الخطر ، والرأى يهلك بين العجز والضجر (١٠٦٢) .

فهذا مقدار غرضى اللائق بهذا المجموع فى ذكر صفات الولاة والقضاة ، وفى أدب القضاء والدعاوى والبيئات ، ومراتب الشهادات كتب معروفة فى الفقه فليتبعا من ينتحيا ، وليطلبها من يدرها .

وقد نجز بحمد الله ومنه وحسن تأييده ، جوامع الكلام فيما يناط بالأئمة من أحكام الأمة . وقد انتهى الكلام بعد نجاز هذه الأبواب إلى المغزى واللباب فأحسنوا الإصاخة (١٠٦٣) معشر الطلاب الى تجديد العهد بغرض الكتاب ، فأقول ؟

مانتقدم وان احتوى على كل بدع عجاب فى حكم التوطئة وتمهيد الأسباب

(١٠٦٠) يشير الجوينى بهذا الى الحديث النبوى ، فقد جاء فى الصحيح (لدؤدن الحقوق إلى أهلها حتى يقاد للشاة الجمعاء من الشاة القرناء) . أخرج مسلم ، مختصر صحيح مسلم للمنذرى ج ٢ ص ٢٤٥ الحديث رقم ١٨٣٧ وسنن الترمذى ج ٤ : ٦١٤ الحديث رقم ٢٤٢٠ الجمعاء : مى الجماء الشاة التى لاقرن لها وفى ١ : الحما وفى ب

(١٠٦١) فى ١ : غفوا

(١٠٦٢) فى ج : ساقط ما بين القوسين « فقد تعرضت .. إلى الضجر »

(١٠٦٣) الإصاخة : أى الإنصات

فالمقصد (١٠٦٤) فصلان :

أحدهما : تفصيل الأحكام المتعلقة بالإمام عند تقرير شغور الأيام عن
وزر (١٠٦٥) يلو ذبه أهل الإسلام .

والثاني : بيان ما يتمسك به المكفون فيما كلفوه من وسيلة وذريعة إذا
عدموا المفتين وحجة الشريعة ، وإذا انقضى الفصلان ، نجز بانقضائها مضمون
هذا التصنيف ، والاتكال في التيسير على لطف الخبير اللطيف .

فان قيل : فاذا كان الفصلان الغرض ، فلم أطلت فيما قدمت القول في
أبواب الإمامة ، وأحكام الرئاسة والزمامة ؟

قلت : لا يتأتى الوصول إلى درك تصوير الخلو عن الإمام لمن لم يحيط
بصفات الأئمة ، ولا يتقرر الخوض في تفاصيل الأحكام عند شغور الأيام ، ما لم
تتفق الإحاطة بما يناط بالإمام ، فلم أذكر المقدمة وأنا مستغن (١٠٦٦) عنها ،
على اني أتيت فيها بسر الأيالة الكلية ، وصردت أمورا تتضاءل عنها القوى
البشرية ، وتركته متهمى الأمنية ، يذعن لها القلوب الأبية ، ويقرن لبدائعها
النفوس العصبية ، ويتندرها أيدي النساخ في الأصقاع القصية ، وكأني بها
وقد عمت يمن مولانا الخطط المشرقية والمغربية .

والله ولي التوفيق بمنه وفضله .

(١٠٦٤) في ج ، د : المقصد

(١٠٦٥) في ج : وزير

(١٠٦٦) في ب : مستغنى

الركن الثاني^(١٠٦٧)

القول في خلو الزمان عن الإمام

مضمون هذا الفن يحويه ثلاثة أبواب :

أحدها : في تصور انحراف الصفات المرعية جملة أو تفصيلا .

والثاني : في استيلاء مستول مستظهر بطول وشوكة وصول .

والثالث : في شغور الدهر جملة^(١٠٦٨) عن وال بنفسه أو متول بتولية

غيره .

(١٠٦٧) في ا و ب عنوان باب ، ولا يستقيم مع تقسيم المؤلف . وفي ج ود العنوان

مكتوب بالمداد الاحمر بخط كبير .

(١٠٦٨) جملة : ساقطة في ا

الباب الأول

في انحراف الصفات المعتمدة في الأئمة

قد تقدم قول شاف بالغ فيما يشترط استجماع الإمام له من الصفات ، ونحن الآن نفرض تعذر آحادها وإفرادها على التدريج ، ونبدأ بأقلها غناه (١٠٦١) ثم نترقى إلى ما يبر (١٠٧٠) وقعه وأثره على ما تقدم ذكره حتى نستوعب معقود الباب ومقصوده بعون الله وتأنيده ومنه وتسديده ، فالذي يقتضي الترتيب تقديمه النسب ، وقد تقدم ان الانتساب إلى قريش معتبر في منصب الإمامة فلو لم نجد قرشياً يستقل باعبائها ولم نعدم شخصاً يستجمع بقية الصفات ، نصبنا من وجدناه عالماً ، كافياً ، ورعاً ، وكان إماماً منفذا الأحكام على الخاص والعام ، فان النسب ثبت اشتراطه تشريفاً لشجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اذ لا يتوقف شيء من مقاصد الإمامة على الاعتناء الى نسب ، والانتباه الى حسب (١٠٧١) .

ونحن نعلم قطعاً أن الإمام زمام الأيام ، وشرف (١٠٧٢) الأنام ، والغرض

(١٠٦٩) في ج : عنه

(١٠٧٠) في د : ما بين ، وما يبر يعنى مايكثر ويظهر

(١٠٧١) قارن أبو يعلى : المعتمد في أصول الدين مخطوط نقله عن يوسف أبيش في (الإمامة عند السنة) ص ٢١٥ وابن تيمية في : منهاج السنة ج ٢ ص ٨٥ والبردوى : أصول الدين ص ١٨٨ ولزبد من التفصيل راجع كتاب (نظام الخلافة) لمصطفى حلمي ص ٤٢٤ وما بعدها و ٤٩٣ و ٤٩٤ .

(١٠٧٢) في ب : شوف

من نصبه انتظام أحكام المسلمين والاسلام، ويستحيل أن يترك الخلق سدى لا رابط لهم، ويخلوا فوضى لا ضابط لهم، فيغتم من الفتن بحرهما المواج، ويشور لها كل ناجم مهتاج (١٠٧٣)، ونحن في ذلك نرقب قرشيا والخلق يتهاونون في مهاوى المهالك، ويلتطمون في الخطوط والممالك، فاذا عدم النسب لا يمنع نصب كاف، ثم ينفذ من أحكامه ما ينفذ من أحكام القرشي، والذي يعترض (١٠٧٤) في ذلك، إنا اذا نصبنا قرشيا مستجمعا للخلال المرضية، والحصل المرعية ولم نر إذ نصبناه أفضل منه، ثم نشأ في الزمان من يفعله، فلا نخلع المفضول لظهور الفاضل، ولو نصبنا من ليس قرشيا، اذ لم نجد منتسبا الى قریش، ثم نشأ في الزمان قرشي على الشرائط المطلوبة، فان عسر خلع من ليس نسيبا أقرناه، وإن لم يتعذر خلع، فالوجه عندي تسليم الأمر الى القرشي، فان هذا المنصب في حق (١٠٧٥) المستحقين المعترزين (١٠٧٦) إلى شجرة النبوة، والذي قدمنا نصبه في منزلة المستتاب عن يجمع إلى فضائل الأسباب شرف الانتساب، فاذا تمكنا (١٠٧٧) من رد الأمر الى النصاب ابترناه بلا ارتياب، وهذا كالقاضي ينوب بالتصرف عن غاب، فاذا حضر مستحق الحق وآب، اطرد تصرف المالك على استيتاب، وانقسم عنه (١٠٧٨) كل باب. فهذا ما حاولناه في فرض تعذر رعاية النسب (١٠٧٩).

(١٠٧٣) في ١ : مهياج

(١٠٧٤) في ب : يعرض

(١٠٧٥) في ج، د : حكم

(١٠٧٦) للمعترزين : ساقطة من ج

(١٠٧٧) في ١ : مكنا

(١٠٧٨) عنه : ساقطة في أ، ب

(١٠٧٩) فارن الغزالي : الاقتصاد في الاعتقاد ص ٩٨

فأما القول في فقد رتبة الاجتهاد ، فقد مضى أن استجماع صفات المجتهدين (١٠٨٠) شرط الإمامة . فلو لم نجد من يتصدى للإمامة في الدين ، ولكن صادفنا شهبا ، ذا نجدة وكفاية واستقلال بعظامم الأمور على ما تقدم وصف الكفاية ، فيتعين نصبه في أمور الدين والدنيا ، وينفذ أحكامه كما ينفذ الإمام الموصوف بخلال السكال المرعى في منسب الإمامة وأئمة الدين وراء إرشاده وتسديده، وتبين ما يشكل في الواقعات من أحكام الشرع، والعلم وان كان شرطه في منصب الإمامة معقولا ، ولكن إذا لم نجد عالما ، فجمع الناس على كاف، ويستفتى فيما يسئح ويعنله من المشكلات ، أولى من تركهم سدى متهاوون على الورطات ، متعرضين للتغالب والتوائب (١٠٨١)، وضروب الآفات . فان لم نجد كافيا ورعا متقيا ، ووجدنا ذا كفاية يميل إلى المحون وفنون الفسق ، فان كان في انهاكه وانتهاكه (١٠٨٢) الحرمت واجترائه على المنكرات بحيث لا يؤمن غائلته وعاديته ، فلا سبيل إلى نصبه ، فانه لو استظهر بالعتاد (١٠٨٣) ، وتقوى بالاستعداد ، لزاد ضيره على خيره ، ولصارت الأهب والعدد العتيدة (١٠٨٤) للدفاع عن بيضة الإسلام ، ذرائع للفساد ، ووصائل إلى الحيد من مسالك الرشاد . وهذا نقيض الغرض المقصود بنصب الأئمة ، ولو فرض إمام مهم ، يتعين مبادرته في حكم الدين قبل أن يطا الكفار طرفا من بلاد الإسلام ، ولم نجد بدأ من جر عسكر ، وصادفنا فارساً ، نقلده

(١٠٨٠) في ١ : المجتهد من

(١٠٨١) في ٢ : والتوائب

(١٠٨٢) في ب ، د : واهتاكه

(١٠٨٣) في د : بالعباد

(١٠٨٤) في ١ : العتيد

الإمارة ، وعسر انجرار العسكر دون مرموق مطاع ، ولم تتمكن من تقى دين ، وإن بذلنا كنه المستطاع ، فقد نضطر إذا استفزتنا (١٠٨٥) داهية يتعين (١٠٨٦) المسارعة إلى دفعها إلى تقليد الفاسق جر العسكر .

ولو فرض فاسق يشرب الخمر أو غيره من الموبقات ، وكنا نراه حريصاً مع ما يخامره من الزلات وضروب المخالفات ، على الذب عن حوزة الإسلام ، مشعراً في الدين لانتصاب أسباب الصلاح العام العائد إلى الإسلام ، وكان ذا كفاية ولم نجد غيره ، فالظاهر عندي نصبه مع القيام بتقويم أوده على أقصى الإمكان (١٠٨٧) ، فإن تعطيل الممالك عن راع يرعاها ووال يتولاها عظيم الأثر والموقع في انحلال الأمور ، وتعطل الثغور ، فإن كنا نتوسم بمن ننصبه (١٠٨٨) الانتداب والانتصاب للأمة لما فيه من الكفاية والشهامة ، وكان مستقلاً بنفض الممالك والمسالك (١٠٨٩) عن ذوى العرامة ، فنصبه أقرب إلى استصلاح الخلق ومن تركهم مهملين ، ولا نعدل ما توقعه من الشر من

(١٠٨٥) في ١ : استفزتنا

(١٠٨٦) في ب : يتعين

(١٠٨٧) فارق السياسة الشرعية لابن تيمية من ٢٨ حيث أورد رأى الإمام أحمد عندما سئل عن الرجلين يسكونان أميران في الغزو ، وأحدهما قوى فاجر ، والآخر صالح ضعيف ، مع أيهما يغزى ؟

فقال : أما الفاجر القوى فقوته للمسلمين وفجوره على نفسه ، وأما الصالح الضعيف ، فصلاحه لنفسه ، وضعفه على المسلمين : يغزى مع القوى الفاجر ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : (إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر) . وروى (بأقوام لا خلاق لهم) .

(١٠٨٨) في د : لا تتوسم من لا ننصبه

(١٠٨٩) في هـ : المسالك والممالك

فساده ، وبما ضرى به من شرته ما يعين من خبال المخلوق،^(١٠٩٠) إذا عدموا بطاشاً يسوسهم ، ويمنع الثوار الناجين منهم ، فإذا نصب من وصفناه في الصورة التي ذكرناها في حكم الضرورة ، ومن تأمل ما ذكرناه ، فهم منه أن الصفات المشروطة في الإمام على ما تقدم وصفها ، وإن كانت مرعية ، فالغرض الأظهر منها الكفاية والاستقلال بالأمر ، فهذه^(١٠٩١) الخصلة هي الأصل ، ولكنها لا تنفع ولا تنجع مع الانهماك في الفسق والانسلال عن ربة التقوى ، وقد تصير مجلبة للفساد إذا اتصل بها استعداد .

ثم العلم يلي الكفاية والتقوى ، فانه العدة الكبرى ، والعروة الوثقى ، وبه يستقل الإمام بامضاء أحكام الإسلام ، فأما النسب وإن كان معتبراً عند الإمكان ، فليس له غناء^(١٠٩٢) معقول ، ولكن الإجماع المقدم ذكره هو المعتمد المستند في اعتباره .

والآن تهذب أغراض الباب لمسائل^(١٠٩٣) نفرضها ، مستعينين بالله تعالى .

فإن قيل : ما قولكم في قرشى ليس بذى دراية ، ولا بذى كفاية إذا حاصره عالم كاف تقي ، فمن أولى بالأمر منهما ؟

قلنا : لا تقدم إلا الكافي التي العالم ، ومن لا كفاية فيه فلا احتفال به ولا اعتداد بمكانه أصلاً^(١٠٩٤) .

(١٠٩٠) ما بين القوسين ساقط من > : (من تركهم .. إلى الملق)

(١٠٩١) في ب : هذه

(١٠٩٢) في ب : غناء

(١٠٩٣) في > : بمسائل ، د : مسالك

(١٠٩٤) أصلاً : ساقطة من أ و ب

فإن قيل : إذا اجتمع في عصر ودهر قرشي عالم ليس بذى كفاية واستقلال ،
و كاف شهيم مستقل بالأمر ، فمن نقدم منهما ؟

قلنا : إن لم يكن القرشي ذا خرق وحق ، وكان لا يؤتى عن عته وخبل ،
وكان بحيث لو نبه لمرشد الأمور لفهمها وأحاط بها وعلمها ، ثم انتهض لها ،
فهو أولى بالإمامة ، وسبيله إذا وليها أن لا يقدم على خطب انفراداً منه برأيه
واستبداداً ، ويستضيء برأى الحكماء والعقلاء ، ثم إذا عزم توكل ، وإنما
يتأتى ما ذكرناه ممن معه حظوة صالحه من الفطنة ، وإدراك وجه الصواب ،
ومثل هذا جرى بأن يتخرج إذا تدرب وتهذب ، وقارع كثر الزمان
وفره (١٠٩٥) ، وذاق حلوه ومره ، وإن كان فدم القريحة ، مستميت المخاطر ،
لا يطلع على وجه الرأى ، فإن أمضى أمراً وأبرم حكماً ، كان مقلداً وقد ظهرت
بلاذته وخرقه ، واستمرت جسارته وحقه ، فثله لا يحسب في الحساب] ،
ولا يربط به سبب من الأسباب ، والكافى الورع أولى بالأمر منه ، فالاستقلال
بالنجدة والشهامة من غير اجتهاد أولى بالاعتبار والاختيار من العلم من غير
نجدة وكفاية ، وإن كان المقصود الأوضح الكفاية (١٠٩٦) ، وما عداها في حكم
الاستكمال والتتمة لها ، وإذا عدنا كافياً فقد قدنا من يؤثر نصبه والياً ،
ويتحقق عند ذلك شغور الزمان عن الولاية على ما سيأتي ذلك ، إن شاء الله
عز وجل .

(١٠٩٥) في أو ب : ومرة

(١٠٩٦) قارن أبو يعلى : المعتمد في أصول الدين ، مخطوط ، نقل عن يوسف أبيش في

(الإمامة عند السنة) من ص ٢١٤ إلى ص ٢٢١

القول في ظهور مستعد بالشوكة مستول^(١٠٩٧)

قد بقى فيما تمهد من الأبواب ، بيان خلال السكال ، وذكر انخرام بعضها مع بقاء الاستقلال . وأوضحنا أنا إذا وجدنا كافياً نصبناه ، وما وافق من أحكامه موجب الشرع نفذناه . ومن لم يكن ذا كفاية موثقاً به لفسقه لم يجوز نصبه ، ولو نصب لم يكن لنصبه حكم أصلاً .

ومقصود هذا الباب تفصيل القول فيمن يستبد بالاستيلاء والاستعلاء من غير نصب ممن يصح نصبه ، فإذا استظهر المرء بالعدد والعدد ، ودعى الناس إلى الطاعة ، فالكلام في ذلك على أقسام :

أحدها : أن يكون المستظهر بعدته ومنتته صالحاً للإمامة على كمال شرائطها .

والثاني : أن لا يكون مستجمعاً للصفات المعبرة جمع ؛ ولكن كان من الكفاة .

والثالث : أن يسعوى من غير صلاح لمنصب الإمامة ولا اتصاف بنجدة وكفاية .

فأما إذا كان المستظهر صالحاً للإمامة وليقع^(١٠٩٨) الفرض فيه ، إذا كان أصلح الناس لهذا المنصب ، فالقول في هذا القسم ينقسم قسمين :

أحدهما : أن يخلو الزمان عمن هو من أهل الحل والعقد .

(١٠٩٧) ق : هـ : القول في ظهور مستول مستعد بالشوكة

(١٠٩٨) ق : ب : ولنفع

والثاني : أن يكون في الزمان من يصلح للعقد والاختيار .

فإن لم يكن في الزمان من يستجمع صفات أهل الاختيار ، وكان الداعي إلى اتباعه على السكال المرعى ، فإذا استظهر بالقوة ، وتصدى للامامة ، كان إماماً حقاً ، وهو في حكم العاقد والمقود له ، والدليل على ذلك : أن الافتقار إلى الإمام ظاهر ، والصالح للامامة واحد ، وقد خلا الدهر عن أهل الحل والعقد ، فلا وجه لتعطيل الزمان عن وال يذب^(١٠٩) عن بيضة الإسلام ، ويحمى الحوزة ، وهذا مقطوع به لا يخفى دركه على من يحيط بقاعدة الإيالة .

فأما إذا اتخذ من يصلح ، وفي العصر من يختار ويعقد ، فهذا ينقسم قسمين :

أحدهما : أن يمتنع من هو من أهل العقد عن الاختيار والعقد ، بعد عرض الأمر عليه على قصد ، فإن كان كذلك ، فالتخذ في صلاحه للامامة يدعو الناس ، ويتعين إجابته واتباعه على حسب الاستطاعة بالسمع والطاعة ، ولا يسوغ الفتور عن موافقته — والحالة هذه — في ساعة ، ووجود ذلك الممتنع عن العقد وعدمه ، بمثابة واحدة ، وإذا لم يكن الذي^(١١٠) أبدى امتناعاً عذر في امتناعه ، وترك موافقة المتعين للأمر واتباعه ، فالأمر ينتهي إلى خروجه عن^(١١١) أن يكون من أهل هذا الشأن لما تشبث به من التماذي في الفسق والعدوان ، فإن تأخير^(١١٢) ما يتعلق بالأمر السكلى في حفظ خطة الإسلام تحريمه واضح بين ، وليس التواني فيه بالقريب الهين . فهذا أحد قسمي الكلام .

(١٠٩) في د : ندب

(١١٠) في د : الذي

(١١١) في ب : من

(١١٢) في = : ناجز

والثاني : أن لا يمتنع من هو من أهل الاختيار ، ولكن هل يتوقف ثبوت الإمامة والأمر مفروض في اتخاذ (١١٠٣) من يصلح لها على العقد ، أو على العرض على العاقد . هذا مما اختلف فيه الخائضون في هذا الفن ، فذهب ذاهبون إلى أنه لا بد من العقد ، فانه ممكن ، وهو السبب في إثبات الإمامة .

والمرضي عندي ، أنه لا حاجة إلى إنشاء عقد وتجريد اختيار وقصد .

والسبب فيه ، أن الزمان إذا اشتمل على عدد معين ممن يصلح لمنصب الإمامة ، فلا بد من اختيار معين واحد منهم ، إذ ليس بعضهم أولى من بعض فلو لم تقدر (١١٠٤) اختياراً - مع وضوح وجوب اتخاذ الإمام - أفضى ذلك إلى النزاع والخصام ، فلا أثر للاختيار والعقد والإيثار ، إلا قطع الشجار ، وإلا فليس الاختيار مفيداً تمليكاً أو حاكماً بأن العاقد في إثبات الإمامة يعير شريكاً ، فإذا اتخذ (١١٠٥) في الدهر ، وتجرد في العصر من يصلح لهذا الشأن ، فلا حاجة إلى تعيين من عاقد وبيان ، والذي يوضح الحق في ذلك أن الأمر إذا تصور كذلك ، فحتم على من إليه الاختيار عند من يراه في هذه الصورة ، أن يسابع ويتابع ويختار ويشايخ ، ولو امتنع لاستتمت الإمامة على الرغم منه فلا معنى لاشتراط الاختيار ، وليس إلى من يفرض عاقداً اختياراً ، فاذن تعين المتخذ (١١٠٦) في هذا الزمان . فهذا الشأن يغنيه عن تعيين وتنصيب يصدر من إنسان ، وتتمام الكلام في هذا المرام يستدعى ذكر أمر ، وهو أن

(١١٠٣) ق ب : اتحاد

(١١٠٤) ق د : يقدر

(١١٠٥) ق ب : اتحاد

(١١٠٦) ق ب : المتخذ

الرجل الفرد - وإن استغنى عن الاختيار والعقد - فلا بد من أن يستظهر بالقوة والمنة ، ويدعو الجماعة إلى بذل الطاعة ، فإن فعل ذلك فهو الإمام على أهل الوفاق والانباغ ، وعلى أهل الشقاق والامتناع ، وإن لم يكن مستظراً بعدة ونجدة ، فالكلام في ذلك يرتبط بفنين :

أحدهما : أنه يجب على الناس اتباعه لتعيينه لهذا المنصب ، ومسيس الحاجة إلى وزر (١١٠٧) يرمى في أمر الدين والدنيا ، فإن كاعوا (١١٠٨) ، وما أطاعوا عصوا .

ولنفرض هذا فيه إذا عدنا من نراه أهلاً للعقد والاختيار ، فليس في الناس من يتصدى لهذا الشأن حتى يقال : يتوقف انعقاد الإمامة على صدور الاختيار منه ، فعلى الناس كافة أن يطيعوه إذا كان فريدهم ، ووحيد عصره (١١٠٩) في التصدي للإمامة فإذا دعى الناس إلى الإذعان له والإقرار فاستجابوا له طائعين ، فقد اتسقت الإمامة واطردت الرياسة العامة ، وإن أطاعه قوم يصير مستظراً بهم على المنافقين عليه ، والمارقين من طاعته ، تثبت إمامته أيضاً وإن لم يطعه أحد أو اتبعه ضعفاء لا تقوم (١١١٠) بهم شوكة ، فهذه الصورة تضطرب فيها مسالك الظنون ، وتقع من الاحتمالات على فنون ، فيجوز أن يظن ظان أن الإمامة لا تثبت إذ لم يحز عقد من يختار ، ولا طاعة تفيد مدة

(١١٠٧) في د : وزير

(١١٠٨) أى التوا ولم يطيعوا

(١١٠٩) نحو ١٢ سطر مكررة بصفحة ٦٥ من المخطوطة (أ) ومضروب عليها بعلامة

الشطب .

(١١١٠) في أ : لا يقوم

ومنة تنزل منزلة الاختيار .

وقد قدمنا في أحكام الأئمة أن الإمام إذا انصرف الخلق عن متابعتهم ومشايختهم ، كان ذلك كوقوعه في أسر يبعد توقع انفكاكه عنه .

نعم ؛ تعصي الخلائق في الصورة التي نحن فيها بمخالفة من توحيد (١١١) لاستحقاق التقدم ، وسبب تعصيتهم تقاعدهم عن نصب إمام يندفع به النزاع والدفاع والخصومات الشاجرة والنقن الثائرة ، وتنسق به الأمور ، وتنظم به المهمات والنزوات والنفور . ويجوز أن يصير صائر إلى أنه إمام وإن لم يطع ، وينفذ ما يميزه من أحكامه على موافقة وضع الشرع ، وليس إضراب الخلق عن طاعته في هذه الصورة - كما سبق تصويره وتقريره فيما تقدم من أبواب الكتاب - فإن ذلك (١١٢) مفروض فيه إذا سقطت طاعة الإمام ، ووجدنا غيره وصغو الناس ، وميلهم إلى غيره ، فالذي يليق باستصلاح الراعي والرعية نصب من هو شوف (١١٣) النفوس . والذي نحن فيه مصور فيه إذا تفرّد في الزمان من يصلح للإمامة ، فإذا كان كذلك تعينت طاعة مثل هذا على الناس كافة ، ولا معنى لكون الإمام إماماً إلا أن طاعته واجبة ، وهذا الذي فيه الكلام بهذه الصفة ، فهو إمام يجب اتباعه فتنفذ إذاً أحكامه (١١٤) .

وهذا متجه عندي واضح (١١٥) ، والأول ليس بعيداً أيضاً ، فإن قاعدة

(١١١) في د يوجد

(١١٢) في ب : ذلك

(١١٣) في أ : شرف

(١١٤) فارق الأحكام السلطانية للماوردي ص ٨

(١١٥) واضح : ساقطة من أ

الإمامة الاستظهار بالمئة والاستكثار بالعدة والقوة، وهذا مفقود في الذي لم يطلع
فهذا أحد الفنيين .

والفن الثاني من الكلام : أن الذي تفرد بالاستحقاق بحجب عليه أن يتعرض
للدعاء إلى نفسه ، والتسبب إلى تحصيل الطاعة ، والانتهاض لمنصب الإمامة ،
فإن لم يعدم من بطيئه ، وآثر التقاعد والاستخلاء بعبادة الله مع علمه بأنه لا يسد
أحد مسده ، كان ذلك عندي من أكبر الكبار وأعظم الجرائر (١١١٦) ، وإن
ظن ظان أن انصرافه وانحرافه سلامه ، كان ما حسبه باطلا قطعاً ، والقيام
بهذا الخطب العظيم ، إذا كان في الناس كفاة في حكم فرض الكفاية ، فإذا
استقل به واحد سقط الفرض عن الباقيين ، فإذا توحد من يصلح له صار
القيام (١١١٧) به فرض عين .

وسنعود إلى تقرير ذلك في أثناء الباب ، ونأتي بالعجب العجيب إن شاء
الله عز وجل (١١١٨) ثم إن اجتنب وتنكب ، ولم يدع إلى نفسه ، لم يصر بنفس
استحقاقه إماماً ، باتفاق العلماء أجمعين ، فهذا بيان المراد فيه إذا استولى من هو
صالح للإمامة وكان فريد (١١١٩) الدهر في استحقاق هذا المنصب ، فلو اشتمل
الزمان على طائفة صالحين للإمامة فاستولى واحد منهم على البلاد والعباد ، على
قضية الاستبداد من غير اختيار وعقد ، وكان المستظهر بحيث لو صادفه عقد
مختار لا انعقدت له الإمامة ، فهذا القسم قد يعسر تصويره ، ونحن نقول فيه :

(١١١٦) و ١ : الحواثر

(١١١٧) و ١ : للقيام

(١١١٨) و ب : تعالى

(١١١٩) و ١ : من بدء

إن قصر العاقدون وأخروا تقديم إمام ، وطالت الفترة وتمادت العسرة ، وانتشرت أطراف المملكة ، وظهرت دواعي الخلل ، فتقدم صالح للإمامة داعياً إلى نفسه ، محاولاً ضم النشر ورد ما ظهر من دواعي الفرر ، فإذا استظهر بالعدة الثامنة من وصفناه ، فظهوره هذا لا يحمل على الفسوق والعصيان والمروق . فإذا جرى ذلك وكان يجر صرفه ونصب غيره فتناً وأموراً مخدورة فالوجه أن يوافق ويلقى إليه السلم ، وتصفق له أيدي العاقدين ، وهل تثبت له الإمامة بنفس الاستظهار والانتداب للأمر ؟ ما أراه (١١٢٠) أنه لا بد من اختيار وعقد ، فانه ليس متوحداً (١١٢١) فيقضى بتعين الإمامة له ، وثبوت الإمامة من غير تولية عهد من إمام ، أو صدوربيعة ممن هو من أهل العقد . أو استحقاق بحكم (١١٢٢) التفرد والتوحد كما سبق بعيد .

وقد قال (١١٢٣) بعض أئمتنا : إذا عسرت مدافعته ، وفي استمراره على ما تصدى له توفية لحقوق الإمامة فيتعين تقريره ، وإذا تعين الأمر لم يبق للاختيار اعتبار ، فان الاختيار إما يفرض له أثراً ذا تقابل ممكنان . ولم يكن أحدهما أولى من الثاني ، ولم يأت الجمع بينهما فيعين الاختيار أحد الجائزين فالاستظهار مع تعذر المعارضة والمناقضة (١١٢٤) يتضمن ثبوت الإمامة .

(١١٢٠) ق ب : فالذى أراه

(١١٢١) ق د : متوجداً

(١١٢٢) ق ١ : بحكم

(١١٢٣) ق ٣ : وقال ، د : وبه قال

(١١٢٤) ق د : والمناقضة

والمرضي عندنا المسلك الأول . فيجب العقد له ؛ لما فيه من تقرير غرض الإمامة وإقامة حقوقها وتسكين الفتنة النائرة وتطغية النائرة وعلى ذلك بايع الحسن والحسين (١١٢٥) رضي الله عنهما معاوية ؛ لما رأياه مستقلا وعلمنا ما في مدافعته من فنون الفتن وضروب المحن ، وغائلة هذا الفصل في تصويره ؛ فان الذى يفتن هذا الشأن لو بادره من غير بيعة وحاجة حافزة ، وضرورة مستفزة أشعر ذلك باجترائه (١١٢٦) وغلوه في استيلائه وتشوفه إلى استعلائه ، وذلك يسمه باقتفاء العلو (١١٢٧) في الأرض بالفساد .

ولا يجوز عقد الإمامة لفاسق ، وإن كانت ثورته لحاجة ثم زالت وحالت فاستمسك بعمدته محالولا حمل أهل الحل والعقد على بيعته ، فهذا أيضا من المطاولة والمصاولة ، وحمل أهل الاختيار على العقد له بحكم الاضطرار ، وهذا ظلم وغشم يقتضى التفسير . فاذا تصورت الحالة بهذه الصورة لم يجوز أن يبايع ، وإنما التصوير فيه إذا ثار (١١٢٨) ، كان لحاجة ثم تألبت عليه جموع لو أراد أن يتحول عنهم لم يستطع ، وكان يجر محاولة ذلك عليه وعلى الناس

(١١٢٥) المروى فى كتب التاريخ - خلافا لما يذكره الجوينى - أن الحسن وحده هو الذى بايع معاوية سنة إحدى وأربعين ، بعد استشهاد أبيه على رضى الله عنه ، ولذا سميت سنة الجماعة . تاريخ خليفة بن خياط ١ : ٢٣٤ وتاريخ الطبرى ٦ : ٩٣ الكامل لابن الأثير ٣ : ٢٥٤ وانظر (المعتمد) ص ٢١١ حيث يذكر أن الحسن لما رأى قوة بنى أمية وكرهتهم له ، رأى من المصلحة خلع نفسه وردّها إلى معاوية وحقن الدماء بما فعله ، فوجبت إمامته عند عقد الحسن له . . ولم يكن أحد فى ذلك الوقت يدعى الإمامة غيرها ، فلما سلم أحدهما لصاحبه ارتفع الخلاف فوجبت الإمامة بذلك .

(١١٢٦) فى ا و ب : باجترائه

(١١٢٧) وفى د : القلوع

(١١٢٨) ثار - ساقطة من أ

فتنسا لا تطاق ، ومجنا يضيق من احتمالها النطاق ، وفي استقراره الاتساق
والانتظام ورفاهية أهل الإسلام فيجب تقريره كما تقدم .

والمختار أنه وإن وجب تقريره فلا يكون إماما ما لم تجر البيعة .

والمسألة في هذا الذي ذكرنا مضمونة ، والمقطوع به وجوب تقريره ، (١١٢٩) .

هذا كله في استيلاء من هو صالح لمنصب الإمامة (١١٣٠) ، وهو قسم
واحد من الأقسام الثلاثة المرسومة في صدر الباب .

فأما القسم الثاني : وهو أن يستولى كاف ذو استقلال بالأشغال وليس
على خلال الكمال المرعى في الإمامة والقول في ذلك ينقسم :

فلا يخلو الزمان : إما أن يكون خاليا عن « مستجمع لشرائط الإمامة أو
لا يكون شاغرا عن صالح لها .

فإن خلا الزمان عن ، (١١٣١) كامل على تمام الصفات نظر ، فإن نصب
أهل النصب كافيا على ما تقدم تفصيل انخرام الصفات على ترتيب قدمته في
الرتب والدرجات (١١٣٢) ، نزل منزلة الإمام في إمضاء الحكم ، وتمهيد قواعد
الإسلام ، كما تقدم مشروحا ، وإن استولى بنفسه واستظهر بعده ، وقام بالذبح
عن بيضة الإسلام وحوزته ، فالأمر في ذلك ينقسم حسب انقسام الكلام فيه :

(١١٢٩) ما بين القوسين ساقط من : (والمختار أنه .. إلى تقريره)

(١١٣٠) فارق (تحرير الأحكام في تبرير أهل الإسلام) لابن جماعة مخطوطة ق ٣ وأصول

الدين للبرزدوى ٩٢

(١١٣١) في : ما بين القوسين ساقط (مستجمع .. خلا الزمان عن)

(١١٣٢) في : والذهاب

إذا كان المستولى صالحا للإمامة ، فان تصور توحيد كافي في الدهر لا يبارى شهامة (١١٣٣) ، ولا يجارى صرامة (١١٣٤) ولم نعلم (١١٣٥) مستقلا بالرياسة العامة غيره ، فيتعين نصبه ، ثم تفصيل تعيينه كتفصيل تعيين من يصلح للإمامة كما تقدم حرفا حرفا .

وأنا الآن ، أمد في ذلك أنفاسي ، فانه من أهم المقاصد وأعم القوائد ، وهو مفتتح القول في بيان ما دفع إليه أهل الزمان والمقاصد من ذلك يحصره أمور :

أحدها : أن العالم القائم (١٣٦) بهذا الأمر في خلو الدهر وشغور العصر في حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا بد من إثبات ذلك بالواضحة والحجة اللائحة ، حتى إذا تقررت القاعدة رتبنا عليه ما يتضح به المقصود إن شاء الله ، والله المستعان المحمود (١٣٧) .

وقد اتفق المسلمون قاطبة على أن لآحاد المسلمين وأفراد المستقلين بأنفسهم من المؤمنين ، أن يأمرُوا بوجوه المعروف ويسعوا في إغاثة (١٣٨) كل ملهوف ويشمروا في إنقاذ المشرفين على المهالك ، والناوئ (١٣٩) والختوف . وكذلك اتفقوا على أن من رأى مضطرا مظلوما مضطهدا مهضوما ، وكان متمكنا

(١١٣٣) في د : شهامته

(١١٣٤) في د : صرامته

(١١٣٥) في ح : يعلم

(١١٣٦) العالم : ساقطة من ح و د

(١١٣٧) والله المستعان المحمود : زيادة في أ

(١١٣٨) في أ : إغاثة

(١١٣٩) في أ ، ب : الناوئ

من دفع من ظلمه ، ومنع من غشمه ، فله أن يدفع عنه بكنهه (١١٤٠) جهده ، وغاية أيده كما له أن يدفع عن نفسه ، ولو هم رجل يأخذ (١١٤١) مقدار نزر من مال إنسان ، فله أن يدفعه باليد واللسان ، وإن أتى الدفع على القاصد ظلما ، كان دمه مهدرا محبطا مطولا مسقطا .

فإذا كان يجوز الدفع عن النفس واللسان والخمس (١١٤٢) ، ثم بالسلاح والجراح من غير مبالاة بزهوق الأرواح مع التعرض للتردد بين الإخفاق والإنجاح ، فلو انتفض الدهر عن إمام ذى استقلال وقيام بمهمات الأنام ، ولا خبال في عالم الله يبر على النظام والرعاى والطعام وهمج العوام ، ولو جرت فترة في بعض الأعوام ، وجرى ما نحاذره من خروج الأمور عن مسلك الانتظام . للى أهل الإسلام أحوالا واختلالا ، لا يحيط بوصفه غايات الإطناب في الكلام ، ولأكل بعض الناس بعضا ، وارتجت الممالك ، واضطربت المسالك طولا وعرضا ، ثم إذا خلت الديار عن الجنود المعقودة والأنصار ، استجرأ الكفار ، وتمادى الفساد والانتشار ، وعم الشر والضم ، وظهر الخبال في البحر والبر ، فكلم من دماء لو أفضى الأمر إلى ذلك (١١٤٣) لسفكته وحرمانه لهتك (١١٤٤) ، وكم من حدود تضيع وتهمل ، وكم ذريعة في تعطيل الشريعة تعمل ، وكم من مناظم للدين تدرس ، وكم معالم تمحق وتطمس ،

(١١٤٠) أى بكل جهده .

(١١٤١) فى د : أن يأخذ

(١١٤٢) ويقصد ما اليد بأصابعها الخمسة

(١١٤٣) فى ح ، د : تسفك

(١١٤٤) فى ح ، د : تهتك

وقد يتداعى الأمر إلى أصل الملة (١١٤٥) وينفضي إلى عظام يستأصل بها (١١٤٦) الدين كله إذا لم يتنهض من يحمل عبء الإسلام وكله .

فلو انتهى الخطب إلى هذا المنتهى ، واستمكن متوحد في العالم من العدد والعدد وموافاة الأقدار ، ووصافة الأعوان والأنصار ، وثقابة الرأي والنهى ، وعزيمة في المعضلات لا تقل ، وشكيمة لا تحل ، وصرامة في الملمات تكل عن تفاهما طبات (١١٤٧) السيوف ، وشهامة في الدواهي المدهمات تستهين باقتحام جرائم الختوف ، وأناة تخف بالإضافة إليها الأطواد الراسخة (١١٤٨) ، وخفة إلى مصادمة العظام تستفز قتل الأوتاد الشاخنة ، إذا حسب تبلد بين يديه كل ماهر حسب (١١٤٩) ، وإذا ثمر خضع لجده وجده معوصات (١١٥٠) الخطوب ، وقد طبع الفاطر على الإذعان له حجاب القلوب كلما ازدادت (١١٥١) الأمور عسراً ، ازداد صدره الرحيب انفساحاً ، وغرته الميمونة بشراً ، إن نطق فجوامع الكلم وبدايع الحكم ، ينزع عن الأصمخة (١١٥٢) صمام الصمم ، وإن رمز وأشار (١١٥٣) فالشهد الجنى المشار ، وإن وقع أغرب وأبدع ، وخفض ورفع ،

(١١٤٥) ب ، ح المسألة

(١١٤٦) بها : ساقطة من ب

(١١٤٧) وفي ح ، د طبات ، الظبة : حد السيف أو السنان ونحوها

(١١٤٨) في ب ، ح ، د الشاخنة

(١١٤٩) ح ، د : حيسوب

(١١٥٠) في أ : معرضات

(١١٥١) في ح ارادت

(١١٥٢) الصماخ : خرق الأذن الباطن الذى يفضى إلى الرأس - الجسم : الأصمخة . آج

العروس ٢ : ٢٦٧

(١١٥٣) في أ : لشار

وفرق وجمع ، ونفع ودفع ، العفة حكم خلاصته ، والاستقامة نظم طرائقه ، وقد (١١٥٤) حنكته التجارب ، وهذبه المذاهب ، يسكنه (١١٥٥) حلمه ، وينطقه علمه ، وتقنيه اللحظة ، وتفهمه اللفظة ، يستخدم (١١٥٦) السيف والقلم ويعشو إلى ضوء رأيه الأمم ، إن سطا على العتاة بعنفه شائخاً بانفه ، ارفضت (١١٥٧) رواسي الجبال ، وتقطعت نياط قلوب الرجال ، وإن لاحظ العفاة بطوله أزهرت رياض الآمال ، وهذه (١١٥٨) الخلال إلى استمساك من الدين بالحبل المتين ، واعحصام بعري الحق المبين ، ولياذ في قواعد العقائد بلنج الصدور وبرد اليقين ، وثقة بفضل الله لا يكدرها نوائب الزمان ، ولا يغيرها طوارق الحدثنان ، وحق المليك الديان أنه يقصر عن أدنى معانيه ، ومعاليه غايات البيان .

هذه كنايات عن سيد الدهر وصدر العصر ، ومن إلى جنابه (١١٥٩) منتهى العلا والفخر ، وقد فيضه الله جلّت قدرته لتولي أمور العالمين وتصاصيها ، وأعطى القوس بلديها ، فهو على القطع في الذب عن دين الله ، والنضال عن الملة وترفيه المسلمين عن كل مدحضة ومزلة ، وتنقية الشريعة عن كل بدعة شنعاء مضلة ، وكف الأكف العادية ، وعضد الفئة المرشدة الهادية في مقام شفيق رفيق ، قوام على كفالة أيتام ، ينتحي غبطتهم ويتجاوز (١١٦٠) عثرتهم

(١١٥٤) في ب : قد

(١١٥٥) في ١ : يسكنه

(١١٥٦) في ١ : يستخدمه

(١١٥٧) أى تبذرت وتفرقت

(١١٥٨) في ب : هذه

(١١٥٩) في ح : وإلى من جنابه

(١١٦٠) في ١ : ويجاوز

وسقطتهم، وإذا كان يقوم الرجل الفرد بالذب عن أخيه، وبهداية من يستهديه ونصرة من يندبه ويستدعيه، فالإسلام في حكم شخص مائل بلبتمس من يقيم أوده، ويجمع شتاته وبدده، ويكون عضده ومدده^(١١٦١) ووزره وعدده، فلئن وجب إسعاف الرجل الواحد بمناء وإجابه^(١١٦٢) في استنجاده، واسترقاده إلى مهواه، فالإسلام أولى بالذب والناب^(١١٦٣) إليه الله^(١١٦٤)، وإنما^(١١٦٥) لم يجعل لآحاد الناس شهر السلاح، ومحاولة المراس في رعاية الصلاح والاستصلاح^(١١٦٦) لما فيه من نفرة النفوس والإباء والنفاس والإفضاء إلى التهارش^(١١٦٧) والشماس.

والذي يزيل أصل الإشكال والإلباس، أنا نجوز للمطوعة في الجهاد الإيغال في بلاد أهل العناد من الكفار على الاستبداد، وإن كان الأولى أن يكون صدرهم عن رأي الإمام الذي إليه الاستناد، فلما كان غايتهم الاستشهاد والشهادة إحدى الحسينين^(١١٦٨) لم نمنع المطوعة من التشمير^(١١٦٩) للقتال، والنزاع بين المسلمين محذور^(١١٧٠)، والسبب المفضي إليه محرم محظور، فإذا

(١١٦١) ١، ب : ومسدده

(١١٦٢) في د : فاجابته

(١١٦٣) ندب : دعاه ورشعه للقيام به وحنه عليه

(١١٦٤) في ١، ب، ح : الله إليه

(١١٦٥) في ١ : وأنا

(١١٦٦) في ١ : فما

(١١٦٧) التهارش : التعرش والتوثب من البعض على البعض .

(١١٦٨) في ١ : الحسين

(١١٦٩) في ح، د : الشمير

(١١٧٠) في ح : محدود

استقل فرد الزمان بعدة لا تصادم ، واستطالت يده الطولى على انمالك عرضا وطولا ، واستتبت الطاعة ، وأمكنت الاستطاعة ، فقيامه بمصالح أهل الإيمان بالسيف والسنان ، كقيام الواحد من أهل الزمان بالموعظة الحسنة باللسان .
وها أنا الآن أنهى القول فيه إلى قصارى البيان ، والله تعالى المستعان .

فالتبع في حق المتعبدین (١١٧١) الشريعة ومستندها (١١٧٢) القرآن، ثم الإيضاح من رسول الله (١١٧٣) والبيان ، ثم الإجماع المنعقد من حملة الشريعة من أهل الثقة والإيمان ، فهذه القواعد وما عداها من مستمسكات الدين كالفروع والأفنان ، الإمام في التزام الأحكام وتطوق الإسلام ، كواجد من مكلفي الأنام ، وإنما هو ذريعة في حمل الناس على الشريعة ، غير أن الزمان إذا اشتمل على صالحين لمنصب الإمامة ، فالاختيار يقطع الشجار ، ويتضمن التعيين والانحصار ، ولا حكم مع قيام الإمام إلا للمليك العلام ، فإذا لم يتفق مستجمع للصفات المرعية ، واستحال تعطيل الممالك والرعية ، وتوحد شخص بالاستعداد بالأنصار ، والاستظهار بعدد الاقتهار والاقتسار والاستيلاء على مرده الديار وساعدته مواتاة الأقدار ، وتطامنت له أقاصى الأقطار ، وتكاملت أسباب الاقتدار ، فما الذى يرخص (١١٧٤) له فى الاستئثار عن النصرة والانتصار والممثل أمر الملك القهار ، كيف انقلب الأمر واستدار ؟ فالمنعنى الذى يلزم الخلق طاعة الإمام ، ويلزم الإمام القيام بمصالح الإسلام ، أنه أيسر مسلك فى إمضاء (١١٧٥) الأحكام ، وقطع النزاع والإلزام ، وهو بعينه يتحقق عند وجود

(١١٧١) فى د : التعبد من

(١١٧٢) فى ا ، ب : ومستندها

(١١٧٣) فى ح : من الرسول وفى د : من رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١١٧٤) فى د : رخص

(١١٧٥) فى ب : اقتضاء

مقتدر على القيام بمهمات الأنام ، مع شغور الزمان عن إلمام ، فقد تحقق ما أحاوله قطعاً بحمد (١٢٣٦) الله العظيم شأنه ، ووضح كفلق الصبح دليله وبرهانه . قامض يا صدر الزمان قدما ولا تؤخر الاتهاض لما رشحك الله له (١١٧٧) قدما و أنا أقدر الآن أسئلة نخيلة وأتولى (١١٧٨) يمين أيامه ولا أجواباً عن كل سؤال يوضح تحقيقه وتحصيله ثم ينتجز بالتقضاء (١١٧٩) السؤال والجواب مقصود هذا الفصل من هذا الباب .

فان قيل : إنما كان يستقيم ما ذكرتموه ، ويستمر ما كررتموه لو كانت (١١٨٠) الأمور جارية على سنن السداد ، ومناهج الرشاد ، فأما والأيدى عدية (١١٨١) ، ووجوه الخبل والفساد بادية ، ونفوس المتمردين على الطغيان والعدوان متفادية ، وليس للملك عصام ضابط ، ولا انتظام رابط ، وربيقة الإيالة محسولة ، وحسود السياسة مغولة ، وسيوف الاعتداء مسلوطة ، ورسوم (١١٨٢) للعرائم (١١٨٣) منحلة ، ورقاب الطغام عن جامعة الولاية منسلة ، ومصالح العدل مندرسة ، ومناسخم الانصاف منطمسة ، فالبعد من هذه طائفة الطاغية أسلم ، والتأى عنهم أحزم ، وإذا استبدل الزمان عن الرشاد غيا ، فلا تعدل بالسلامة شيئا .

(١٢٧٦) ق ب ، ح ، د : على الله العظيم

(١١٧٧) له : ساقطة من ا

(١١٧٨) ق د : واتولى

(١١٧٩) ا : باتضاء

(١١٨٠) ق ا : كان

(١١٨١) ق د : عاده

(١١٨٢) ق ا : رسم

(١١٨٣) ق ح : العرائم ق د : الغرائم

قلت : هذا الآن تدليس وإلغاز (١١٨٤) وتقليس . وأنا أجيب عنه من وجهين :

أحدهما : أن الأمر على خلاف ما ذكره السائل وصوره ، فإن الطاعة مبسوطة وعري الملك برأى سلطان الزمان منوطة ، وحوزة الإسلام والحمد لله محوطة والأبهة (١١٨٥) قائمة ، والأركان والبرقة الأفنان ، ورحيبة الأعطان (١١٨٦) وقاعدة الملك راسخة ، وأطواد الهيبة شامخة ، وأوتاد الدولة باذخة ، والسلطنة بمسائها ، والمملكة مستمرة على علائها ، والعزة مستقرة في غلوائها ، ورواق الجند (١١٨٧) ممدود ، ولوله النصر معقود ، وما نجم ناجم إلا قصمه من القدر الغالب قاصم ، وما هجم تائر هاجم إلا صدمه صادم ، ولو ذهبت أسطى في ذلك مقالا ، لصادفت مضطربا رجبا ومجالا .

أما تعدى الأجناد بعض حدود الاقتصاد ، فلم يخل منه زمان ، ولم يعر منه أوان ، ونعم الحكم العدل والإنصاف (١١٨٨) ، فلنضرب عما يجري في الأكناف والأطراف ، ولنعمل على تنكب الاعتساف ، فنقول :

مرموق الخلاق على تفنن (١١٨٩) الآراء والطرائق : الدماء ، والأموال ، والحرم .

(١١٨٤) في ح : ساقطة وإلغاز وتقليس

(١١٨٥) في أ : الأئمة

(١١٨٦) ب : الأعطار ، والأعطان جمع عطن وهو مبرك الابل وهو مرض الغنم عند الماء ،

كناية عن كثرة المال المعجم الوسيط ٢ : ٦١٥

(١١٨٧) في ب : الجند

(١١٨٨) في أ : للإنصاف في ب : الأنصاف

(١١٨٩) في د : يقين

أما الدماء : فمحقونة في أهبها في أعم الأحوال ، فإن فرضت فتكة واغتيال وهتكة (١١١٠) واحتيال ، تداركها المترصدون لهذه الأشغال .

وأما الأموال فمعظم الطلبات الخارجة عن الضبط محسومة ، وأسباب (١١١١) المكاسب منظومة ، ومطالع المتعدين أطوارهم مردومة ، والتوزيعات والقسم مرفوضة ، وقواعد المطالبات والمصادرات منقوضة (١١١٢) ، والرفاق من أقاصى الآفاق على أطراف الطرق في خفض الأمن وادعون ، وأصحاب العرامات مطرقون تحت هيئة السلطنة ، خاشعون ، ولو قيس هذا الزمان (١١١٣) لللاحق ، بالزمان السابق ، لظهر اختصاصها بفنون من النعمة (١١١٤) والأمنة ، لا يصفها الواصفون ، ولا يقوم بكشفها المكشفون .

وأما الحرم : فمحصونة من جهة صدر (١١١٥) جنود الإسلام مرعية محفوظة من نزقاتهم ونزقاتهم (١١١٦) محمية ، ملحوظة من رعاة الرعية ، وإن فرضت لطخة وبلية ، كانت في حكم عثرة يرخى عليها الستر ، وتقال (١١١٧) أو يلحق بمن يأتيتها (١١١٨) الخزي والتكال .

(١١٩) في ١ : ونهزه

(١١٩١) في د : وأصحاب

(١١٩٢) في ح ، د : منقوضة

(١١٩٣) في ب : الزمن

(١١٩٤) في ١ : النعم

(١١٩٥) صدر : ساقطة من ب ، ح

(١١٩٦) في ح ، د : نزقاتهم

(١١٩٧) في ١ : ويقال

(١١٩٨) في ١ ، ب : فاء بها

هذا حكم كلى على مناظم المملكة ، فان انسابت عن الربط بوادر ونوادر
غير مدركة ، وفارقت منهج الضبط ومسلكه ، أو هاجت فى أكناف الخططة
فتنة ، نائرة ونائرة جرت مهلكة ، فمن الذى يضمن نقض (١١٩٩) الدنيا عن
بوائقها ؟ ويرخصها (١٢٠٠) عن دواهيها وعوائقها ، هذا عمر بن الخطاب رضى
الله عنه ، ما دار الفلك على شكله ، وما قامت النساء عن مثله درت (١٢٠١)
أخلاق الدين فى زمنه ببه (١٢٠٢) ، وساس حوزة الإسلام بدره ، وقال رضى
الله عنه ، مرة : لو تركت جرباء (١٢٠٣) على ضفة الفرات لم تطل بالهناء فأنا
المطالب بها يوم القيامة (١٢٠٤) ، ثم صادف علاج (١٢٠٥) منه غرة ، وقتله قتلة
مرة فلم يتفعه عزمه وحزمه ، لما نفذ فيه قضاء الله وحكمه ، ولم يجد لتقضاء
الله مردأ ، وإن كان سورا حول الاسلام وسدا (١٢٠٦) والو أرخيت فى هذ

(١١٩٩) فى د : نقص

(١٢٠٠) فى ح : ورحضها فى د : ودحضها

(١٢٠١) أى كثرت

(١٢٠٢) فى ح ، د : ترو

(١٢٠٣) فى ح : حربا

(١٢٠٤) قال عمر رضى الله عنه : لو مات جدى بالفرات ضياعا ، لحشيت أن يحاسب
الله به عمر ابن الجوزى : مصباح ١ : ٢٧٤ صفة الصفوة ١ : ٢٨٥ : الأصبهاني : الحلية ١ : ٢٨٥
(١٢٠٥) رجل علاج : شديد ، والعلاج : الرجل الضخم من كفار المعجم ، وبعض العرب
يطلق العلاج على الكافر مطلقاً .

ويقصد هنا أبا لؤلؤة المجوسى قاتل عمر رضى الله عنه . انظر ابن الجوزى : مناقب عمر
ابن الخطاب ص ٢١٧

(١٢٠٦) فى ب : وسيداً

الفصل فضل عتاني ، وأرسلت عذبة (١٢٠٧) لساني ، وقصصت من بدائع هذه المعاني لجاوزت القواعد من مقاصدي في هذا المجموع والبيان .

ثم أختتم هذا الفصل بما هو غايات الأمانني وأنبهه مبلغا يعترف بموضوعه القاصي والداني ، فأقول : ما تشبث به الطاعنون من هنات وعثرات صدرها (١٢٠٨) عن معرة الأجناد المنحرفين عن سنن الاقتصاد في أطراف الممالك والبلاد ، لو سلم لهم كما يدعون ، وتوبعوا (١٢٠٩) فيما يأتون ويذرون ، ويدعون (١٢١٠) وغض (١٢١١) عنهم طرف الانتقاد فيما يتدعون ويخترعون ، فأين (١٢١٢) يقع ما يقولون مما يدفع الله بهم من معضلات الأمور ، ويدراً بسببهم من فنون الدواهي على كروار الدهور ؟ أليس بهم انحصار الكفار في أقاصي الديار ؟ وبهم يخفق بنود الدين على الخافقين ، وبهم أقيمت دعوة الحق في الحرمين ، وأثبتت كتائب المسلة في المشرقين والمغربين ، وارتدت منازلم الكفار منكوسة ، ومعالمهم معكوسة ، وبذل عظيم الروم الجزية والدية ، وصارت المسألة والتاركة له قصارى الأمنية ، وانبسطت هيبة الإسلام على الأصقاع القصبة ، وأطلت (١٢١٣) على قم المساردين رايته العلية ، وأضحت ثغر صدورهم لأسنة عساكر الإسلام دريئة .

هذه رمزة إلى أدنى الآثار في ديار الكفار ، فأما ما دفع الله بهم عن بلاد الإسلام من البدع والأهواء وضروب الآراء فلا يحتمل عليها نهايات الأوصاف

(١٢٠٧) في د : عدته

(١٢٠٨) في أ : صدورها

(١٢٠٩) في أ : فتوبعوا

(١٢١٠) ويدعون : ساقطة من ب

(١٢١١) في د ، ه : عن

(١٢١٢) في د : فانا ، د : فاني

(١٢١٣) في د : واظلت

والأبناء ، أليس اقتلعوا قاعدة القرامطة (١٢١٤) من ديارها ؟ واستأصلوها ما
أعيا ذوى النجدة والبأس من خلفاء بنى العباس من آثارها ، وأوطأ وأرقاب
الزنادقة ، وكل فتنة مارقة سناك الخيل (١٢١٥) وانتهى رعيهم (١٢١٦) حيث
انتهى الليل ، فلم يبق في خطة الإسلام متظاهر (١٢١٧) بالبدعة إلا أضحى
منكوباً مرعوباً مكبوباً ، فإن ألقي زائغ مراوغ يدب (١٢١٨) الضر أو يمشی
الخير (١٢١٩) ، فهو من أهل الحق والسنة على أعظم الفرر ، فإذا كانوا عصاماً
لدين الإسلام ، ووزراً للشريعة التي اجتمع بها سيد الأنام ، فأى قدر للدين

(١٢١٤) نسبة إلى حمدان بن الأشعث القرمطي ، أحد رؤوس الحركة الباطنية التي عاثت
فساداً في أرض الإسلام. خرج بالكوفة سنة ٢٦٤ هـ ، وقتله المكنى بالله العيلسي سنة ٢٩٣ هـ
على الأرجح (وسمى بالقرمطي من قرمط ، والمعنى : قرمطني خطوة أي قارب ما بين قدميه) ، والحركة
الباطنية بكافة أسماؤها وطرقها ورجالها ترتبط بقيادة السبئية القديمة الهادفة إلى عاربة الإسلام
بالعقائد والفلسفات الفاسدة ، وبالثورات المخربة معاً ؛ وهي مستمرة في أنشطتها حتى الآن .
وألّف بهم متعددة ؛ فهم الباطنية لرغمهم أن لكل ظاهر باطناً ؛ ويعرفون في العراق باسم القرامطة
نسبة إلى حمدان هذا ؛ وباسم المزدكية - أو المردكية - بالنظر إلى أنهم يدينون بدين الاشتراك
في الأبداء والأموال ، ويسمون في خراسان بالتعليمية والملاحدة وبالميمونية نسبة إلى ميمون
شقيق قرمط ويدعون في مصر بالعبيدية نسبة إلى عبيد الله المعروف وفي الشام بالصيرية
والدروز والنيامنة ، وفي فلسطين بالبابية والبهاية وفي الهند بالهيرة والاسماعيلية وفي اليمن
باليامية ، وفي تركيا بالسكداشية والقرلباشية وفي بلاد العجم بالبابية . الطبري : من حوادث
سنة ٢٨٩ إلى ٢٩٤ — الاعلام للزركلي ٦ : ٣٥/٣٦ ، د . عبدالقادر محمود : الفسك
الإسلامي والفلسفات المعارضة ١ : ٢٠

(١٢١٥) في ب : الجند

(١٢١٦) اوب : رعيهم

(١٢١٧) اوب : مظاهر

(١٢١٨) في ح : تدب

(١٢١٩) في د : الحر

بمخادفها بالإضافة إلى الدين (١٢٢٠) ؟ وأى احتفال بأغراضها مع استمرار الحق المبين ؟ والمنة لله رب العالمين ، ولو أرخيت في ذلك الطول لخفت انتباه الكلام إلى الإطناب والملل ، وربما كان ما قل ودل أنجع مما يطول فيعمل ، فمن لا يحيط بحقائق الأشياء في استبدادها ، فليتحيل جريان نقائضها وأضدادها ، فلو (١٢٢١) فرضت والعياذ بالله ، فترة تجرأ بسببها الثوار من الديار ، ونيف (١٢٢٢) ذوو العرامة (١٢٢٣) الأشرار ، وانسلوا عن ضبط بطاش في الزمان ذي اقتدار ، لافتدى ذوو الثروة واليسار أنفسهم (١٢٢٤) وحرّمهم بأضعاف ما هم الآن بأذله في دفع أدنى ما ينالهم من الضرر .

نعم ولو تذاكرنا الواقعة التي أرخت في تواريخ الأخبار لأغنتنا عن إطالة النظر والاعتبار ، لما أنجز من أقاصى بلاد الروم العسكر الجرار ، وانسدت السبل ، وضائق الحيل ، وغص الجو بالخرصان (١٢٢٥) ، وجاش جيش الكفر بالفرسان ، ولم يشكوا أنهم يطأون من الأرض مناكبها ، ويملكون مشارق الأرض ومغاربها ، وأضحى (١٢٢٦) قلوب المسلمين واجفة وأحشاؤهم راجفة ، وآراؤهم متفاوتة وعقولهم متهافنة ، فمال ملك الإسلام ألب

(١٢٢٠) في ١ : للدين

(١٢٢١) في د : ولو

(١٢٢٢) في ١ و ٢ و د : وتبع

(١٢٢٣) في د : العرامة

(١٢٢٤) في د : وأنفسهم

(١٢٢٥) الخرسان : الرماح تاج العروس ٤ : ٣٨٦

(١٢٢٦) في ٢ و د : وأصحت

أرسلان^(١٢٢٧) تغمذ الله روحه بالروح والرضوان إليهم وانقض انقضاض الصقر عليهم ، وغضب لله غضبة تستجفل الآساد عن أشبالها ، وانغمس في شردمة قليلة في غمرة الداهية غير محتفل بأهوالها ؛ وكان الكفار اغتروا^(١٢٢٨) بوفور جمعهم ، ولم يعلموا أن الله من وراء قمعهم ؛ فرضى ملك الإسلام بمقدور القضاء ؛ ومد علم الحق إلى القضاء فأضاءته من جنود الإسلام بروق السيوف ، ومطرت سحاب الخوف ؛ وتكشرت^(١٢٢٩) أنياب الهيجه ؛ ودارت الرحا على الدماء ، واستمرت الحرب سجالا ، ونال كل من قرنه منالا ؛ فلما كان يوم الجمعة التي الصفان ، والتحم الفئتان ؛ والتفت حلقتا البطان ، فقال الملك ألب أرسلان : طاردوهم حتى توافوا^(١٢٣٠) دعوة الخطباء في أقاصى البلدان ؛ فما زالت الشمس حتى زالت أعلامهم ؛ وزلت^(١٢٣١) أقدامهم ، وبلغت أن قائمهم الملقب بقمصر ؛ لما نفخ الشيطان في مناخره ؛ وعمى في أول الأمر^(١٢٣٢) من

(١١٢٧) هذه الواقعة ذكرها الذهبي في دول الاسلام ١ : ١٢٠٢ وكذا صاحب النجوم الزاهدة وابن الوردي في تاريخه في ج ٥ : ٨٦ في أحداث السنة الثالثة والستين وأربعمئة من الهجرة • قال الذهبي (فيها كانت الواقعة العظيمة بين السلطان ألب أرسلان بن طغرل بك السلجوقي وبين ملك الروم ، وانقصر المسلمون والله الحمد)

وقد لقب بالملك العادل ، ثانيا ملوك بني سلجوق كان اسمه بالعربي محمد ، وبالتركي ألب أرسلان قتل سنة ٤٦٥ هـ . دول الاسلام : ١ : ١٨٤ النجوم الزاهرة ٥ : ٩٢ وتاريخ ابن الوردي ١ : ٥٢٢ و ١ : ١٩٠

(١٢٢٨) في ج ٤ د : عتروا

(١٢٢٩) في ١ : تكسرت

(١٢٣٠) في ج : توافوا

(١٢٣١) في د : وزلزلت

(١٢٣٢) في ١ : الأمرين

آخزه أقدم متابعاً قلندغيه وضلاله ؛ مجيئاً داعي جهله وخباله (١٢٣٣) فكان أول من أبدت الحرب مقاتله ؛ وأرسي عليه الموت كلاكه ، فحصل في قبضة الأسر ، وانسبطت عليه يد القسر ؛ ورد الله كيده في نحره ؛ وأذاقه وبال أمره ؛ فبليت مع المقرنين في الأصفاد ، والله للبائسين بالمرصاد ؛ فمن استمسك بالحق ولم يمل (١٢٣٤) به مهوى الهوى عن الصدق ؛ تبين على البدار والسبق أن خزائن العالمين ودخائر الأمم الماضين . وكنوز المنقرضين (١٢٣٥) لو قوبلت بوطأة من الكفار لأطراف ديار الإسلام ، لكنت مستحقرة مستزرة . فكيف لو تملكوا (١٢٣٦) البلاد ، وقتلوا العباد ، وقرعوا الحصون والأسداد ، وخرقوا (١٢٣٧) عن ذوات الخدور حجب الرشاد ؛ ومال إليهم من لاخلأوله من حشالة الناس بالارتداد ، وتخلل (١٢٣٨) الحرائر العلوج ؛ وهتك حجابهن التبذل والبروج ، وهدمت المساجد ورفعت الشعائر والمشاهد ، وانقطعت الجماعات والأذان ؛ وشهرت النواقيس والصلبان ، وتفاقت دواعي الاختراء والافتضاح ؛ وصارت خطة الإسلام بحراطافاً بالكفر الصراح ؟ فما القول في أقوام بذلوا في الذب عن دين الله جشاشات (١٢٣٩) الأرواح ، وركبوا نهايات الفرر متجردين لله تعالى في الكفاح ، وواصلوا المساء بالصباح

(١٢٣٣) ق د : وخياله

(١٢٣٤) ق : ولا يمل

(١٢٣٥) ق ب : للمتقرضين

(١٢٣٦) ق : د ، د : يملكوا

(١٢٣٧) ق د : ومزقوا

(١٢٣٨) ق ب ، د ، د : تملل

(١٢٣٩) جمع حشاشه ، والحشاشة بقية الروح في المريض

والغدو (١٢٤٠) بالروح ، وركبوا إلى الموت أجنته الرياح متشوفين إلى
منهل المنايا على هزة وارتياح حتى وافوا بحرا من جمع الكفار لا يتوفه إيمان
الانزاح ، وركنوا (١٢٤١) للموت وتنادوا لا براح (١٢٤٢) وألما بهم إلتام
القدر المتلاح ، وما وهنوا وما استكانوا وإن عضبهم السلاح ، وفضى فيهم
الجراح ، حتى أهب الله رياح النصر من مهاجها ، ورد شعائر (١٢٤٣) الحق إلى
نصابها ، وقبض من الطافه بدائع أسبابها ، أثقل هؤلاء على أهل الإسلام
بتر من الخطام وم القوام والنظام ؟

فهذه نبذة كفت فيها غرب الكلام ، ودلت بالمراعى على نهايات المرام ،
وأنا الآن آخذ في فن آخر ، وأنتحى فيه فن الاستقصاء والإتمام ، فأقول :
لو سلمت للطاعتين غاية ما حاولوه جدلا ، ولم أنازعهم مثلا وضربت (١٢٤٤) عن
مخالفتهم حولا ، فهل هم منصفى في خطة أسائلهم عن سرها ، وأباحثهم (١٢٤٥) في
خيرها وشرها ، ونفعها وضرها ، وحلها وحرها ، فأقول :

لو فرضنا خلو الزمان عن تشكون (١٢٤٦) من الأقوام ، وتعزى الخواص
والعوام عن مسيطر بطاش قوام ، هذا أقرب إلى السداد والانتظام ، أم
قيامهم على الثوار والطفام مع امتداد الأيدي إلى نزر مما جمعه من الشبهات

(١٢٤٠) فى ا : الصدو

(١٢٤١) فى ا ، ب : فبدتوا فى د : وكنوا

(١٢٤٢) أى بلا تحول

(١٢٤٣) فى ب : شعائر

(١٢٤٤) فى ب : وأعتب فى ح ، د : وبقيت

(١٢٤٥) فى د : وأباحهم

(١٢٤٦) فى ح ، د : شكون

والحرام ، مع استمسكهم من الدين الحق بأقوى عصام (١٢٤٧) ، ووقوفهم
في وجوه الكفار كأنهم أسود آجام ، فالوجه رؤية أنعم الله في مقارها (١٢٤٨)
والإبتهال إليه في دفع (١٢٤٩) غوائل الطوارق ومضارها ، ومن طلب زماناً
صافياً عن الأقداء والأكدار فقد حاول ما يند عن الإمكان والاعتدار (١٢٥٠)
شعر (١٢٥٠)

ومكلف الأيام ضد طبائعها متطلب في الماء جذوة نار .

وقد حان الآن أن نضرب في معنى آخر مستجد مستجد (١٢٥٢) ، ونمعن
في منهج حديثه بتقاد فنقول :

لو قدرنا ما يشكونهم (١٢٥٢) على ما يقدرونهم (١٢٥٤) ، فهل يسلمون (١٢٥٥)
ما يدفع الله من شرهم ، ويدراً من ضرهم (١٢٥٦) ، بسبب من هو سيد الأمة
وملاذها وسنداها ومعاذها ؟ وهل يعترفون بأنه لولا هيبتة القاهرة ، وسطوته

(١٢٤٧) في ا : الاعتصام

(١٢٤٨) في ا ، د : منارها

(١٢٤٩) دفع : ساقطة من د

(١٢٥٠) في د والأقدار

(١٢٥١) شعر : ساقطة من ب ، ح ، د

(١٢٥٢) مستعاد ساقطة من ب : وفي ا : مستجد

(١٢٥٣) في ج و د : تشكونهم

(١٢٥٤) ح : د : تقدرونهم

(١٢٥٥) ح : د : تسلمون

(١٢٥٦) في د : ضد

القاسرة ، لأنسل عن لحم الضبط العتلة ، واسترسل على انتهاك^(١٢٥٧) الحرمان
واقترحام المنكرات الطغاة وبلغ الأمر مبلغا لا يأتي عليه الصفات ، فإن أبدى
الطاعنون صفحة الخلاف ، وجانبوا وجه الإنصاف كانوا في حكم من يعاند
المحسوسات ، ويجاحد البدايه والضرورات ، وإن أذعنوا للحق ، وباحوا
بالصدق ، وقالوا إن ما يدفع الله به ظاهرا لا سبيل إلى إنكاره ، ومن
ججده^(١٢٥٨) شهد^(١٢٥٩) عليه بدائع آثاره فتقول :

إذا جل قدر من يدرأ من الآفات والبلديات ، وضروب المعضلات ، فالقيام
بدفعها تصد لكفاية المسلمين مناوى ومعاطب وفنونا من الدواهي ، وليس
من شرط الاستقلال بدفع مهمات إمكان دفع سائرهما ، ومن رأى أخاه المسلم
مشرفا على الهلاك ، وصادف ماله متعرضا للضياع واستمكن من دفع الهلاك
عنه ولم يتمكن من إنقاذ ماله ، فيتعين الدفع عن نفسه ، وإن عسر تخليص
ماله فالذى ناط الله عزت قدرته تعالى بمنصب صدر الزمان ، من دفع طوارق
الحدثان لا يأتي على أدناه غايات البيان ، والذي يعسر دفعه وردة ومنعه لا يمنع
وجوب دره ما يسهل درؤه ، وأنا أستوضح صراحي بضرب مثل^(١٢٦١) فأقول :
إن^(١٢٦١) بلى المسلمون يجذب^(١٢٦٢) في بعض سنى الأزم وألم بالناس

(١٢٥٧) في ب : اهتاك في ح : اهتاك وفي د : اهتاك

(١٢٥٨) في ا ، ب : ججد

(١٢٥٩) ا ، ب : شهد

(١٢٦٠) مثل : ساقطة من ح

(١٢٦١) في ا ، ح ، د : لو

(١٢٦٢) في د : يحرب

موتان : فالآفات السماوية لا يدخل دفعها تحت الإيثار والاقتدار، ولكن ما يمكن (١٢٦٣) دفعه ويرتبط بالإيثار والاختيار منعه، من هرج أو ثوران متلصص، أو استجماع قطاع للطرق، أو وطء طوائف من الكفار أطراف ديار الإسلام، فيتعين القيام بالدفع على حسب الإمكان. وإن كان قد يغشى الخلائق من ضروب البوائق ما لا استمكان في درئه فما يصدر من الأجناد مما يتعذر تقدير (١٢٦٤) دفعه كآفات سماوية، وما ييسر دفعه يتعين التشمير واجتناب التقصير في دفعه، فقد بلغ الكلام في فنه نهاية الإيضاح ولا ح كفلق الصباح . وقد انتهى مقدار الغرض (١٢٦٥) في الجواب عن سؤال واحد .

وأنا الآن آخذ في ضرب آخر في معرض سؤال وجواب عنه .

فإن قيل : هل يخصص الشارع للمستقل بالانصب الذي وصفتموه النزول عنه، والتخلي لعبادة الله وإيثار الامتياز والانحجاز عن مظان الغرر ومواقع الخطر، وتفويض أمر العباد إلى خالقهم ورازقهم ؟ قلنا : لا يحل للقائم بالأمر الانسلاخ والانحزال (١٢٦٦) عما تصدى له من كفاية المسلمين، عظامم الأشغال إذا علم أنه لا يخلقه من يسد في أمر الدين والدنيا مسده، ويرد بوادر الظلمة رده، وتبين أن من يتشوف إلى الاستقلال بالأشغال، لا ييؤم بالأعباء والأنقال ولا يرجع إلى حشمة (١٢٦٧) وازعة وأبهة رادعة، ورأى مطاع، واستبداد (١٢٦٨)

(١٢٦٣) ساقطه من أ : ما يمكن

(١٢٦٤) في أ، ب : تقرير

(١٢٦٥) في أ : الغرض

(١٢٦٦) ح : والانحزال د : والانحزال

(١٢٦٧) في أ : حقم

(١٢٦٨) في ح : واشتداد

ومتابعة (١٢٦١) أشباع : ومشابعة أتباع وتوفر من همم الخلق ودواعي في الإذعان والإتباع وإصفاق وإطباق من طبقات الخلق في الآفاق على الثقة بأقواله والركون إلى متصرفات أحواله، واعتقاد مصمم من كافة الوري ؛ من يرى ومن لا يرى ، أنه إذا تعطف وترأف (١٢٧٠) فكافل (١٢٧١) شفيق، وناصح رفيق، وإن استجار ملهوف بداره (١٢٧٢) فركن وثيق ، وإن تغشت سخطته جبابرة (١٢٧٣) الأرض لم يبق منهم في الحناجر ريق . يعم أهل الخلاف والوفاق نصحه وإشفاقه ، ويطبق طبقات الخلائق مباره وإرفاقه ، ويستنم إلى ما من إنصافه كل ختار (١٢٧٤) غادر، ويستكين لهيبته كل جبار قاسر، قد استطال على الرقاب الغلظ فرسانه، واستمال حبات القلوب إحسانه، فإلى متى أطيل طول الكلام . وقد تنامي الوضوح والكنى والحال تصرح وتبوح (١٢٧٥) ومن يستجمع هذه الخلال إلا فرد الدهر ومرموق (١٢٧٦) العصر ، ومن يتصدى في متسع الأرض إذا تأمل الباحث الطول منها والعرض (١٢٧٧) لأدنى مقام من هذه المقامات ، ومن ترقى إلى أقرب درجة من هذه الدرجات ؟ هيهات هيهات لم يأت والله بمثله مسكر الأدوار ولم يحتو على شكله محدب الفلك الدوار ولم يسمح

(١٢٦٩) د ، ح : بتابعة

(١٢٧٠) في د : ورأف

(١٢٧١) في أ : فكمال

(١٢٧٢) في أ : بدرئه في د : ينراه

(١٢٧٣) في أ : جائزة

(١٢٧٤) في ح ، د : حنار

(١٢٧٥) في ح ، د : يصرح وتبوح

(١٢٧٦) في د : موقوف

(١٢٧٧) في ح : الباحث فيها الطول والعرض ، د : الباحث عنها الطول منها والعرض

بنظيره منقلب الأيام والأقدار ، ومضطرب الدهور والأعصار ، ومن قدر له في العالمين ضرباً استطالت عليه أسنة أرباب الألباب تفتيداً وتكدياً ، ولو فرض فرض مستظهِراً بالعدد بطاشاً بانحصار من غير رجوع إلى اعترافهم وافتكار ، ونظر في مهمات الرعايا واعتبار ، لصارت الخطئة فراشاً لكل حاد (١٢٧٨) ، وفراشاً لكل نادٍ ، ثم من يتنهض لدين الله بالذب والانتصار ، ومن يتعطف عاطفته على علماء الأقطار ، ومن يكلاً بالعين الساهرة شعار الدين في أقاصي الديار والأمصار ، ومن يحسم غوائل البدع بالرأى الثاقب من غير إثارة فتنة وإظهار ضرر ، ومن يدأى بلطف الخلق ما يكمل عنه غرار الحسام البتار ، ومن يهتم بالمساجد والمشاهد والمجالس والمدارس في الأمصار ، ومن الذي تحن إلى سنده زمر الأولياء والأخيار حنين الطير إلى الأوكار ، ومن الذي يستوظف معظم ساعات الليل والنهار في الإصاخة إلى كلام الملهوفين ، من غير تيرم واستكثار ؟! فإذا لم يرق أحد مقامه في أدنى هذه الآثار ، تعين عليه قطعاً على الله العظيم شأنه الثبوت والاصطبار ، والانتداب لله عزت قدرته في هذه المآرب والأوطار .

وأنا الآن أذكر فصولاً مجموعة أنتحى فيها منشأ الحق ونبوهه، وأسترسل في العبارات القرية المطبوعة . فان نهايات المعاني لا يحويها الألفاظ المصنوعة ، والكلم المرصعة المسجوعة (١٢٧٩) ، فأقول معولاً على التأيد من الله والتوفيق: ليس ينبغي على ذوى البصائر والتحقيق ، أن القيام بالذب عن الإسلام وحفظ الحوزة مفروض ، وذوو التمكن والاعتدال مخاطبون به ، فان استقل به كفاة

سقط الفرض عن الباقيين ، وإن تقاعدوا وتخاذلوا (١٢٨٠) وتقاعسوا وتواكلوا عم كافة المقتدرين الحرج على تفاوت المناصب والدرج. ثم الذي أراه أن القيام به هو من فروض الكفايات أخرى (١٢٨١) بأحراز الدرجات ، وأعلى من فنون القربات ، من فرائض الأعيان ، فإن ما تعين على المتعبد المكلف لو تركه ولم يقابل أمر الشارع فيه بالارتسام اختص المأثم به ، ولو أقامه فهو المثاب ، ولو فرض تعطيل فرض من فروض الكفايات لعلم المأثم على الكافة على اختلاف الرتب والدرجات ، والقائم به كاف نفسه وكافة المخاطبين الحرج (١٢٨٢) والعقاب ، وآمل أفضل الثواب ، ولا يهون قدر من يحل محل المسلمين أجمعين في القيام بهم من مهمات الدين ، ثم يقضى عليه (١٢٨٣) بأنه من فروض الكفايات قد بتعين على بعض الناس في بعض الأوقات ، فإن مات رفيقه في طريقه ، ولم يحضر موته غيره ، تعين عليه القيام بفصله وتكفينه ودفنه (١٢٨٤) ومن عثر على بعض المضطرين ، وانتهى (١٢٨٥) إلى ذى نخصة من المسلمين ، واستمكن من سد جوعته وكفاية حاجته ، ولو تعداه ووكله إلى من عداه لأوشك أن يهلك في ضيعته فيتعين على العائر عليه القيام بكفايته. وأقرب مثال إلى ما نحاول الخوض (١٢٨٦) فيه الجهاد : فهو في وضع الشرع مع استقرار الكفار في الديار

(١٢٨٠) في ح : د : تجادلوا

(٢١٨١) ب : أ : أجرى

(١٢٨٢) في ح : الحرج

(١٢٨٣) في أ : ما يقف

(١٢٨٤) في د ، ح : ودفنه وتكفينه

(١٢٨٥) في ب : فلتأبى

(١٢٨٦) في ح : العرض

من فروض الكفايات. فلو وقف (١٢٨٧) من هو من أهل القتال في الصف وعدد الكفار غير زائد (١٢٨٨) على الضعف ثم أثر بعد الوقوف للمناجزة المحاجزة والانصراف من غير تحرف لقتال أو تحيز إلى فئة فقد باه بغضب من الله وماواه جهنم وبئس المصير، فيصير ما كان فرضاً على الكفاية متعيناً بالملابسة، وقد قال العلماء: ليس للرجل أن يخرج إلى صوب الجهاد على الاستبداد دون إذن الوالدين، ولو خرج دونها كان عاقاً مخالفاً لأمر الله مشاقاً (١٢٨٩) ولو خرج من غير استئذان وانغمس في القتال لما التقي الصنفان فليس له أن يرجع الآن، وإن لم يتقدم منه استئذان، وكان خروجه على وجه العقوق والعصيان، وكذلك العبد القن (١٢٩٠) ليس له أن يخرج إلى الجهاد دون إذن مولاه. فلو استقل بنفسه وخرج كان شارقاً آتياً متمرداً على مالك رقه، تاركاً ما أوجب الله من رعاية حقه، وهو في حر كاته وسكناته وتردداته في جميع شاراته (١٢٩١) وحالاته متعرض لسخط الله، وسوء عقابه (١٢٩١)، ثم لو تمادى على إباقه وشراده، ووقف في الصف على استبداده، تعينت عليه المصابرة حتى تضع الحرب أوزارها، فهذه جمل قدمنا تذكارها، وأنا أوضح الآن مواقعها وآثارها فأقول :

(١٢٨٧) في د : ولو فرض

(١٢٨٨) في ح : زائد

(١٢٨٩) في ا ، ب : ميثاق

(١٢٩٠) القن : عبد ملك هو وأبواه ، وفي ا : القر

(١٢٩١) في ا ، ب : رأته وساقطة من ح

(١٢٩٢) قارن الأم للشافعي ٤ : ٨٥ حيث يقول : لم يفرض الخروج إلى الجهاد على

ملوك أو أئمة بالغ ولا حر لم يبلغ .

قد تحقق أن صدر الورى ، وكهف الدين والدنيا ، احتمل أعباء المسلة
وأثقالها ، وتقلد أشغالها ، وجردت إليه الخليفة آمالها ، جررت (١٢٩٣) إليه
الأماني أذيالها ، وربطت ملوك الأرض بعالي (١٢٩٤) رايه سلمها (١٢٩٥)
وقتلها ، ووفاقها (١٢٩٦) وجدالها ، وواصلت البريه في اللياذ به غـدوها
وآصالها ، ولو آثر الإيداع أياما معدودة لبدت الاستقامة أحوالها ، وزلزلت
الأرض زلزالها ، وأبدت غوائل الدهر أهوالها ، وبلغ الأمر مبلغا يعسر فيه
التدارك ولا يرجي معه التماسك ، فاذا كان يجب على العبد الآبق إذا لابس
القتال ، ووقف في صف الأبطال ، أن يصابر ويستقر ويثابر ، لأنه لو انصرف
لأفضى انصرافه وانعطافه إلى انفلال الجند ، وانحلال العقد (١٢٩٧) ، ثم إذا
كثر الجمع في صف الإلام فقد يقل أثر واحد ينسل وينفل وربما لا يستبين
له وقع ، ولا يظهر لوقوفه في نظر العقل نفع ولا دفع ، إذا كانت بنود
الاسلام تخفق على مائة ألف مثلا أو يزيدون ، ولكن حسم الشرع سبيل
الانصراف والانكفاف ، فان تسويغ الانفلال للواحد ، يؤدي إلى تسويغه
لغيره ، وهذا يتداعى إلى خروج الأمر عن الضبط ، إذ النفوس (١٢٩٨) ،
تتشوف ، إلى الفرار من مواطن الردى ، وتتنكب (٢٩٩) أسباب التوى ،

(١٢٩٣) فى ١ ، ب : حررت

(١٢٩٤) فى ب : بعالي

(١٢٩٥) فى ١ ، د : سلمها

(١٢٩٦) فى ١ : ووفاقها

(١٢٩٧) قارن الأم للشافعى ٢ : ٩٢ ، ٩٣

(١٢٩٨) فى ١ : النفوس

(١٢٩٩) فى ح ، د : وتنكب

فاذا تقرر ذلك من حكم الشريعة ، فمن وقف في الاستقلال بمهمات المسلمين ،
والذب عن حوزة الدين موقفاً من هو من في الزمان صدر العالمين ، ولو
فرض والعياذ بالله تقاعده عن القيام بأمر الإسلام ، لا نقطع قطعاً سلك النظام
فلأن يجب عليه المصابرة مع العلم بأنه لا يسد أحد في عالم الله مسده بعده ، وقد
أضحى للدين وزراً (١٣٠٠) وعدة ، وانتدب للسنة والإسلام جنة وحده ، أولى فخرج
من ترديد المقال في هذا المجال ، والاستشهاد بالأمثال قول مبتوت لامراء فيه
ولا جدال ، في أنه يجب على صدر الدين قطعاً من غير احتمال الاستنبات (١٣٠١)
على ما يلبسه (١٣٠٢) من الأحوال ، وأنا أتحدى علماء الدهر فيما
أوضحت (١٣٠٣) فيه مسلك الاستدلال ، فمن أبدى مخالفة فدونه والزال في
مواقف الرجال ، وهو قول أضمن الخروج عن عهده في اليوم الجرم الأحوال
إذا حقت المحاقه في السؤال من الملك المتعال ذي الجلال ، ثم قربات العالمين
وتطوعات المتقربين لا توازي (١٣٠٤) ، وقفة من وقفات من تعين عليه بذل
المجهود في الذب عن الدين .

ومما يتعين الآن إيضاحه قضية ناجزة يؤول أثر ضيرها وخيرها إلى
الخلائق على تفاوت مناصبها . ويظهر وقعها (١٣٠٥) في مشارق الأرض
ومغاربها . وهي أنه شاع في بلاد الإسلام تشوف صدر الأنام إلى بيت الله

(١٣٠٠) في د : وزيراً

(١٣٠١) في ا : الاستنبات

(١٣٠٢) في ح : على ملابسة

(١٣٠٣) ب : لو صحت

(١٣٠٤) في ا : لا يوارى وفي ج : د : لا يوارى

(١٣٠٥) في ا : وقعه

الحرام . وقد طوق الله هذا الداعى من معرفة الحلال والحرام ما يوجب عليه إيضاح الكلام فى هذا المرام وكشف أسباب الاستبهام والاستعجام (١٣٠٦) . فأقول وبفضل الله الاعتصام : إن كان ما صمم صدر الإسلام عليه الرأى والاعتزام من ابتغائك (١٣٠٧) المشاعر العظام متضمنا قطع نظره عن الخليفة . فهو محرم على الحقيقة . وأنا أوضح المسلك فى ذلك وأبين طريقه ، فليست الأعمال قربا لأعيانها ذواتها . وليست عبادات لما هي عليها من خصائص صفاتها . وإنما تقع طاعة من حيث توافق قضايا أمر الله تعالى فى أوقاتها ، فالصلاة الموظفة على العبد ، لو أتى بها على أبغ وجه فى الخضوع والاستكانة والخشوع قبل أوانها . لم تقع موقع الاعتداد ، والصلاة ممن هو أهلها من أفضل القربات ، ولو أقدم عليها محدث كان ما جاء به من المنكرات ، فالخج إحرام ووقوف وإفاضة وطواف ببیت مشيد (١٣٠٨) من أحجار سود ، وتردد بين جبلين على طورى المشى والسعى ، وحلاق إلى هيات وآداب ، وإنما تقع هذه الأفعال قربا من حيث توافق أمر الله تعالى وتقدس ، وقد أجمع المسلمون قاطبة على أن من غلب على الظن إفضاء خروجه إلى الحج إلى تعرضه أو تعرض طوئف من المسلمين للفرور والخطر ، لم يجز له أن يفر له بنفسه وبذريه ومن يتصل به ويليه ، بل يتعين عليه تأخير ما ينتحيه إلى أن يتحقق تمام الاستمكان (١٣٠٩) فيه ، وهذا فى آحاد الناس ، ومن يختص أمره به

(١٣٠٦) فى ج : الاستبهام

(١٣٠٧) ج : ابتغائك

(١٣٠٨) فى د : شيد

(١٣٠٩) فى ١ : الاستكمال

وبأخصه (١٣١٠) .

فأما من ناط الله به أمور المسلمين ، وربط بنظره معاهد الدين ، وظل للإسلام كافلا وملاذا وكهفا ومعادا ، ولو قطع عن استصلاح العالمين ، ومنع الغاشمين ودفع الظالمين ، وقمع الناجمين نظره ، لارتبك العباد والرعابا والأجناد في مهاوى العيث والفساد ، واستطال المبتدعة الزائفون ، وثار في أطراف الخطئة النابغون ، وزالت نضارة السنة وبهجتها ، ودرست أعلامها ومهجتها ، فكيف يحل لمن يحل (١٣١١) في دين الله هذا المحل ، وقد أحال الله عليه العقد والحل ، وأناط (١٣١٢) بأقباله وإعراضه العز والذل ، وعلق بمنحه ومنعه الكثير والقل ، وربط بلحاظه وتوقيعاته وألفاظه الرفع والخفض ، والإبرام والنقض ، والبسط والقبض ، أن يقدم نسكا يحضه على القيام بمناطم الإسلام ومصالح الأنام (١٣١٣) ، وأية حجة تعدل هذه الخطوب الجسام ، والأمور العظام بحجه . فان اعترض متكلف في ادراج الكلام ، وقال من جرد الاعتصام بطول الله وفضله ووصل جبل أمله بجبله (١٣١٤) ، كفاه ملاحظة الأغيار ووقاه ما يحاذر ويجتنب ، ورزقه من حيث لا يحتسب ، وقد ضمن الله أن يحفظ من الدين نظامه إلى قيام القيامة ، والاستمسك بكفاية رب الأرباب أولي من الاتكال على الأسباب قلت : هذا من الطوام التي لا يتحصل منها طائل ، ولا يعثر الباحث عنها على

(١٣١٠) قارن ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد ١ : ٣٣١ وابن قدامة : المقنع

٣٦١ : ١

(١٣١١) في ج : د : نخل

(١٣١٢) في ب : وناط

(١١١٣) في د : الأيام

(١٣١٤) في ١ : بجله

حاصل كلمة حق أريد بها باطل ، ولو حكمتنا مساق هذه الطامات لجرتنا إلى تعطيل القربات ، وحسم أسباب الخيرات ، ولاستوت على حكمها الطاعات والمنكرات ، وبطلت قواعد الشرائع ، وانجهدت إليها ضروب الوقائع ، وأضحى ماسبب (١٣١٥) به المعارض في التعطيل من أقوى الذرائع ، فمضمون ما بلغه المرسلون أسباب الخير واجتناب دواعي الضر ، ثم الأكل سبب الشبع ، والشرب سبب الري وهلم جرا إلى كل مسخوط ومرضى ، ويجب من مساق ذلك ، رد أمر (١٣١٦) الخلق إلى خالقهم ، والانتكاف عن الأمر بالمعروف والانصراف عن إغاثة كل ملهوف ، وهذه الزهات (١٣١٧) تعطى طوائف من ناشئة الزمان . واعتروا (١٣١٨) بالتخاوض والتناوض بهذا الهديان . فالأمور كلها موكولة إلى حكم الله . وليست أعمال العباد موجبة ولا علة ، ولكن الموفق لمدرك الرشاد ، ومملك السداد ، من يقوم بما كلفه من الأسباب ، ثم يرى فوزه ونجاته بحكم رب الارباب . فاذا وضع أن قيام صدر الدهر وسيد العصر بمهمات الدين والدنيا ، وحاجات الورى سبب أقامه الله مطمحا لأعين الملمين وشوقا (١٣١٩) للاملين ، فلا تبدل لما وضع ولا واضع لمن رفع . فلنضرب عن هذه الفنون ، إضراب من لا يستبدل عن مدارك اليقين مسالك الظنون .

اللهم يسر بعبودك وكرمك منهج الصواب ، وجنبني غوائل التعق
والإطباب . وبعد ، فالذى يليق بهذا الموقف العلى ، والمنصب السنى فى أمر

(١٣١٥) فى ج : ماشب وفى د : ماشبت

(١٣١٦) أمر : ساقطة من ج ، د

(١٣١٧) فى ج : البرهات

(١٣١٨) ج ، د : اعتروا

(١٣١٩) فى ج : د : سوا

الحج ، ما أنا واصفه وكاشفه ، فأقول : ان أرجحن رأى مولانا إلى توطئة الطرق إلى بيت الله المعظم وحماه المحرم ، ومال اعزامه إلى تقريب المسالك وتمهيدها وتذليلها وتعميدها ، ونفضها عن الساعين في الأرض بالفساد ، وقاطعي الطرق على العباد ، وما أهون تحصيل هذا المراد عن (١٣٢٠) من استمر تحت الانقياد لإمرة (١٣٢١) كل متوج صعب القياد ، كيف وقد أطافت بأكناف البرية خطة المملكة في الأغوار والأنجاد ، واستدارت على أطرافها من رقعة الملك القوي والبلاد ، أما الكوفة فانها بنجدة الدولة مكنوفة ، وبرجال البأس محفوفة ، وأما بلاد الشام ، فقد احتوى عليها أقوام منتفضون عن حواشي الجند المعقود مع الإقرار (١٣٢٢) لملك (١٣٢٣) الإسلام والاستكانة والاستسلام ، وأما الحرم فقد استمر فيه الوفاق واستتم ، وعربان البرية من أضعف الخليفة والبرية ولا حاجة في استئصال شأفتهم واقتلاع كافتهم إلى صدمات مبيدة ، وكتائب هجامة مغيرة ، بل يكفيهم أن يقطع عنهم من أطراف (١٣٢٤) البلاد الميرة (١٣٢٥) وليست كفاية غوائلهم بالعسيرة ، ولولا حذار الإطالة لبسطت في ذلك القالة ، ومولانا أخبر بطرق الإيالة لا محالة ، وتمهيد هذه الأسباب هين على مستخدم من ذلك الجنب مستناب ، ولكن لكل أجل كتاب ، وهذا قول من خبرهم دهرأ وطشهم عصرأ ، وعرف مداخلهم ومخارجهم ومسالكتهم ومدارجهم ،

(١٣٢٠) في ١ ، د : على

(١٣٢١) في ١ : لأمر

(١٣٢٢) ج : الأقران .

(١٣٢٣) ج : لمالك

(١٣٢٤) أطراف : ساقطة من ب

(١٣٢٥) مار من باب باع : أتاها بالميرة بكسر الميم ومي الطعام .

ثم إذا تمهدت السبل وانزاحت العوائق والعلل ، وأظلت من الأمانة على الطارقين
الظلل ، وأطت (١٣٢٦) على البخاني (١٣٢٧) المحتجبات (٢٣٢٨) والحلل ، وسفرت
الحياض وحميت على الحجيح الرياض والغياض (١٣٢٩) ، وعمرت الأميال
وأقيمت على المناهات (١٣٣٠) المصري (١٣٣١) والأطلال وتفقدت الآبار وتمهدت
الأعلام والآثار ، ورتب على المياه العدة ، ذوو النجدة والعدة ، وتمادت على
اطراد الأمن (١٣٣٢) المدة ، فاذ (١٣٣٣) ذاك ينتهض صدر الزمان محفوظا بحفظ
الله ورعايته ، مكفورا بأ نعمه وكلايته والسعادة خديته ، واليمن قرينة ، في كتيبة
باسلة ترتب لها الأداني والأفاصى ، ويتطامن لوقع سنا بكها (١٣٣٤) الصياصى ، ويستكين
لنجدتها النواصى ، تخفق عليها رايته العلية ، وتسطم (١٣٣٥) لآلى العلياء من
من غرته البنية ، يحنه النجاح ويحتوش موكبه الفلاح ، والبرية تطوى (١٣٣٦)
منازلها ، ويقرب مناهلها ، فيوافي الميقات المشرقى بذات عرق ، وأمره السامى
مذسحب على أقصى (١٣٣٧) بلاد الشرق . هذه النهضة هي التي تليق بسدته

(١٣٢٦) أطت : حنت

(١٣٢٧) البخاني : الإبل ، جمع بختى

(١٣٢٨) فى ب ، د : المحتجبات فى ج : الحججات

(١٣٢٩) ١ ، ب : الغياض

(١٣٣٠) ج ، د : المباحات

(١٣٣١) الصورة : العلم من الحجارة المنصوبة في الطريق والجمع صوى وفى ا : الطوى

(١٣٣٢) فى ا ، ج ، د : المآمن

(١٣٣٣) فى د : ولذ

(١٣٣٤) فى د : ويستكبر

(١٣٣٥) فى ب : ويسطم

(١٣٣٦) فى د : يطوى

(١٣٣٧) فى ب : لقصى

المنيفة ، وساحته السامية الشريفة ، فأما مبادرة المناسك ومسارة (١٣٣٨) المدارك قبل استمرار المسالك فحذور محرم ومحذور ، ومن جل في الدين خطره ، دق في مراتب الديانات نظره ، فهذه تراجم منبهة على مناظم المقاصد ، لا يجدها جاحد ولا ياباها إلا معاند ، لم أورها تشدقا ، ولم أتكلفها تعمقا ، ولكني رأيت إيضاها في دين الله محتوما ، وكشفها فرضا متعينا مجزوما ، فان تعديت مراسم الأدب ، فالصدق قصدت ، والحق أردت ، وقد والله أرضحت وأبلغت وأنهيت حكم الله ، وبلغت والله المستعان وعليه التكلان ، وقد حان أن اكفكف غربي ، وأستوقف في هذا الفن سربي ، وأستفتح فنا لا يشقل على الرأي السامي وقعه ، ويتخلد على معتقب الجديدين (١٣٣٩) إن شاء الله نفعه فأقول : ما قدمته مراراً إلى ما خص الله به صدر العالم من المنصب (١٣٤٠) الأسمى في الاقتدار والامكان والاحتكام على بني الزمان والاستمكان من ردع المتشوفين إلى العدوان .

وهذه المعاني (١٣٤١) لا يطمع اللبيب في استيعاب ذكرها ومحاولة إحصائها وحصرها ، والإحاطة بمبلغ قدرها ، ولو حاول الأذلون والأذنون (١٣٤٢) حظوظاً من نعم الله أن يعدوها لم يستقصوها ، كما قال الله تعالى (وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها) (١٣٤٣) . وأنا أذكر الآن ما على صدر الزمان من أحكام

(١٣٣٨) ب : ومسارة

(١٣٣٩) الليل والنهار - أو الشمس والقمر .

(١٣٤٠) في ١ ، ب : في

(١٣٤١) في ب : عضده العالی

(١٣٤٢) في ١ ، ب : الأذلون

(١٣٤٣) سورة النحل : آية ١٦

المليك^(١٣٤٤) الديان ، بعد أن أوضح ما إليه من مقاليد أمور أهل الإيمان ، فأقول : قد قدمت في الأبواب المقدمة ما يتولاه الأئمة من أمور الأمة ، وأوردته على صيغ التقاسيم ، وبلغت الكلام فيه قصارى الكشف والتتيم ، ولم أغادر لباحث^(١٣٤٥) منقلبا ومستفصلا مضطربا ، وأنا الآن أقول :

كل ما يبايط بالأئمة ، مما مضى موضعا محصلا مجلا ومفصلا ، فهو موكول إلى رأى صدر الدين ، فان الأئمة إنما تولوا أمورهم ليكونوا ذرائع إلى إقامة أحكام الشرائع ، فإذا فقدنا من يستجمع الصفات المرعية في المنصب الأعلى ، ووجدنا من يستقل بأمور المسلمين ، وينهض بأثقال العالمين ، ويحمل أعباء الدين ، ولو تواني فيها لانحلت من الإسلام شكائمه ، ولما لت دعائمه ، والغرض^(١٣٤٦) استصلاح أهل الإيمان^(١٣٤٧) على أقصى ما يفرض فيه الإمكان ، ولو بغت فئة على الإمام المستجمع خلال الإمامة ، وتولوا^(١٣٤٨) بعده وعتاد ، واستولوا على أقطار وبلاد ، واستظهروا بشوكة واستعداد ، واستقلوا بنصب قضاة وولاة على انفراد واستبداد ، فينفذ من قضاء قاضيهما ما ينفذ من قضاء قضاة الإمام القائم بأمور الإسلام ، والسبب فيه أنه انقطع عن قطر البغاة من الإمام نظره إلى أن يتفق استيلاؤه وظفره .

(١٣٤٤) في د : الملك

(١٣٤٥) في أ : منقلبا

(١٣٤٦) في ح : العرض

(١٣٤٧) د : للإيمان

(١٣٤٨) ب : فتولوا

فلو رددنا أقضيّتهم^(١٣٤٩) لتعطلت أمور المسلمين وبطلت قواعد من الدين،
فاذا كان ينفذ قضاء البغاة مع قيام الإمام ، فلأن ينفذ أحكام وزرا الإسلام
مع شغور الأيام أولى^(١٣٥٠) فهذا بيان ما إليه .

فأما إيضاح ما عليه فأذكر فيه لفظا وجزيا محيطا بالمعنى ، حاويا للغرض
والمغزى ، ثم أندفع بعد الإيجاز والضبط في طرف من البسط ، فأقول قد
تقدم ما إلى الأئمة من الأحكام ، ووضح أن جميعها منوط برأى صدر الأيام
وسيد الأنام ، فنأخذ ما عليه مما إليه ، فعليه بذل المجهود في إقامة ما إليه ،
وهذا على إيجازه مشير إلى النهايات ، مشعر بالغايات ، ولكنى أعرض على
الرأى الأسمى كل أمر تمس إليه الحاجة ، وأوضح مسلكه ومنهاجه، وأنتدب
في بعض مجارى^(٣٥١) الكلام محررا مقسدا ، وأشير إلى المغزى والمرام
مذكرا ، وقد قال الله لسيد الأنبياء الأكرمين (وذكر فإن الذكرى تنفع
المؤمنين)^(١٣٥٢) . نعم ، والتذكير : زرع صام الصمم عن صامخ^(١٣٥٣) اللب ،
ويتشع غمام الغمم عن سماء القلب ، فأقول حقوق الله تعالى على عبده على قدر
النعم ، والهموم بقدر المحمم ، وأنعم الله إذا لم تشكر نعم . والموفق من تلبه
لما له وعليه ، قبل أن يزل به القدم ، وحظوظ الدنيا خضراء الدمن^(١٣٥٤)

(١٣٤٩) في ب : لقضيّتهم

(١٣٥٠) الغزالي : المنحول ص ٣٧٠

(١٣٥١) في أ : مجارى

(١٣٥٢) الذاريات : آية ٥٥

(١٣٥٣) الصامخ : خرق الأذن الباطن الماضى إلى الرأس

(١٣٥٤) خضراء الدمن : المرأة المسنة في منبت السوء

لاتبقى على مكر الزمن ، والمسدد^(١٣٥٥) من نظر في أولاه لعاقبته ، وتزود من مكنته في دنياه لآخرته .

لما أعرضه على الجنب العالى أمر يعظم وقعه على اعتقاب^(١٣٥٦) الأيام والليالي ، وهو الاهتمام بمجارى الأخبار في أقاصى الديار ، فان النظر في أمور الرعايا يترتب على الاطلاع على الغوامض والخفايا ، وإذا انتشرت من خطة المملكة الأطراف وأسبلت العناية دون معرفتها أسداد الأعراف^(١٣٥٧) ، ولم تطلع شمس رأى راعي الرعية على صفة الإشراق والإشراف ، امتدت أيدى الظلمة إلى الضعفة بالإهلاك والإتلاف والثلة^(١٣٥٨) إذا نام عنها راعيها ، حاشت طلس^(١٣٥٩) الذئاب فيها ، وعسر تداركها وتلافيها ، والتيقظ والخبرة أس الإيالة وقاعدة الإصره ، وإذا عمى المعتدون أخبارهم ، أنشؤوا في المستضعفين أظفارهم ، واستجرءوا على الاعتداء ثم طمسوا عن مالك الأمر آثارهم ، ويخون حينئذ المؤتمن ويغش الناصح ، وتشيع^(١٣٦٠) الخمازي والفضائح . ويدو في أموال بيت المال دواعى الاختزال والاستزلال^(١٣٦١) والغلول ويمحق في أدراج حمل^(١٣٦٢) الجمول ، وقد يفضي الأمر إلى توران

(١٣٥٥) ف : ١ : والدد

(١٣٥٦) ف : د : اعقاب

(١٣٥٧) ف : ح : الأعراف

(١٣٥٨) الثلة : الجماعة من الناس ، وف : د : البله

(١٣٥٩) . يميل لونه إلى السواد

(١٣٦٠) ف : ١ : يشيع

(١٣٦١) ف : ح : والاستزلال ب : والاستزلال

(١٣٦٢) د : خل

التوار في أقاصى الديار ، واستمرار تطاير شرار الأشرار ، وليس من الخزم
الثقة بمواتاة الأقدار والاستئمان إلى مدار الفلك الدوار ، فقد يشور المخدور من
ممكنه ، ويؤتى الوادع^(١٣٦٣) الآمن من مأمنه ثم مأهون البحث والتنقيب على
من إليه مقاليد التدبير ، على أن هذا الخطب الخطير ، قريب المدرك يسير ،
فلوا صطنع صدر الدين والدينام من كل بلده زمراً من الثقات على ما يرى ، ورمم
لهم أن ينهوا إليه تفاصيل ماجرى ، فلا يغادروا نفعا ولا ضرا إلا بلغوه
اختفاء وسرا ، لتواقب^(١٣٦٤) دقائق الأخبار وحقائق الأسرار على مخيم
العز غضة طرية ، وتراءت للحضرة العلية مجارى الأحوال فى الأعمال
القصية^(١٣٦٥) ، فاذا استشعر أهل الخبل والفساد ، أنهم من صاحب الأمر
بالمرصاد ، آثروا الميل طوما أو كرها إلى مسالك الرشاد ، وانتظمت أمور
البلاد والعباد ، وما ذكرته لو قدر الله نتيجة خطره وفكره ، وموجب نفاته
من الرأى السامى ونظره ، وهذا الذى رمزت إليه على قرب مدركه ويسره
مدرأة^(١٣٦٦) لفائلة^(١٣٦٧) كل أمر وعمره من غير بذل مؤنه ، واستمداد من^(١٣٦٨)
معونة ، ومما ألقبه إلى المجلس السامى ، وجوب مراجعة العلماء فيما يأتى
ويذر فانهم قدوة الأحكام وأعلام الإسلام وورثة النبوة وقادة الأمة ، وسادة
الملة ، ومفاتيح الهدى ومصابيح الدجى ، وهم على الحقيقة أصحاب الأمر

(١٣٦٣) ق ١ : الواد

(١٣٦٤) وقب : أقبل وجاء ، وفى ب : لتواقت

(١٣٦٥) قارن السياسة للوزير المغربي تحقيق سامى الدهان ط دمشق م ٧٨

(١٣٦٦) د ، ح : مداره

(١٣٦٧) ب : لفاية

(١٣٦٨) من : ساقطة من ب

استحقاقا ، وذو النجدة مأمورون بارتسام مراسمهم ، واقتصاص أوامرهم ،
والانكفاف عن مزاجهم ، وإذا كان صاحب الأمر مجتهدا فهو المتبوع الذي
يستتبع الكافة في اجتهاده ولا يتبع .

فأما إذا كان سلطان الزمان لم يبلغ مبلغ الاجتهاد ، فالمتبوعون العلماء
والسلطان نجدهم ، وشوكتهم ، وقوتهم ، وبدرقتهم (١٣٦٩) فعالم الزمان في
المقصود الذي نحاوله ، والغرض الذي نزاوله كنبى الزمان ، والسلطان مع
العالم كملك في زمان النبى ، مأمور بالانتهاء إلى ما ينبيه إليه النبى ، والقول
الكاشف للغطاء المزيل للحفاء ، أن الأمر لله والنبى منهيه ، فان لم يكن في العصر
نبى ، فالعلماء ورثة الشريعة ، والقائمون في إنهاؤها مقام الأنبياء ، ومن بدع
القول في مناصبهم أن الرسل يتوقع في دهرهم (١٣٧٠) تبديل الأحكام بالنسخ (١٣٧١) ،
وطوارئ الظنون على فكر المفتين ، وتغاير اجتهاداتهم يغير أحكام الله على
المستفتين ، فتصير (١٣٧٢) خواطرهم في أحكام الله تعالى حالة محل ما تبدل من
قضايا أوامر الله تعالى بالنسخ ، وهذه مرامز تؤمى إلى أمور عظيمة لم
أظن فيها مخافة الانتهاء إلى الإطراء والإفراط في الثناء ، ومما أنبه إلى صدر
العالم بعد تمهيد الاطلاع على أخبار البقاع والأصقاع ، فتنة هائلة (١٣٧٣) في
الدين ولو لم يتدارك لتقاذفت إلى معظم المسلمين ، ولتفاقت فائلتها وأعضلت
واقعتها ، وهي من أعظم الطوام على العوام ، وحق على من أقامه الله تعالى

(١٣٦٩) بدرقتهم أو بدرقتهم : حارسهم

(١٣٧٠) في ١ : دينهم

(١٣٧١) في ١ ، د : بالنسخ

(١٣٧٢) في ١ : يصير

(١٣٧٣) د : هائلة

ظهراً للإسلام أن يستوعب في دحض^(١٣٧٤) الملة عنها الليالي والأيام ، وأقصى اقتدارى فيه إنهاؤها كما نبغ ابتداءؤها ، وعلى من ملكه الله أعنة الملك ، التشمير لإنقاذ الخلق عن أسباب الهلك ، وقد نشأ حرس الله أيام مولانا ناشئة من الزنادقة والمعطلة ، وأنشوا^(١٣٧٥) في المخاليف والبلاد ، وشمروا^(١٣٧٦) لدعوة العباد إلى الانسلاخ عن مناهج الرشاد ، واستندوا إلى طوائف من المروقين المعتزين ، وأضحى أولئك عنهم ذابن ، ولهم منتصرين ، وصار المغترون بأنعم الله وترفة المعبشة ، يتخذون^(١٣٧٧) فكاهة مجالسهم ، وهزو مقاعدهم الاستهانة بالدين والتزامز بشريعة المرسلين ، وتعدى أثر ما يلبسونه إلى أتباعهم وأشياعهم من الرماع المقلدين ، وفشي في عوام المسلمين شبه الملحدين ، وغوائل الجاحدين ، وكثر التخاص والتفاوض في مطاعن الدين . ومن أعظم المحن وأطم الفتن في هذا الزمن انحلال عصام التقوى عن الورى ، واتباعهم نزوات الهوى ، وتشوفهم إلى الاستمساك بحطام المنى وعروهم عن الثقة بالوعد والوعيد في العقبي ، واعتلاقهم^(١٣٧٨) بالاعتیاد المحض في مراسم الریة تسمع وتروى حتى كأنها عندهم أثمار تحكي وتطوى ، وهم على شفا جرف هار من الردى فاذا انضم إلى ما هم مدفوعون إليه من البلوى ، دعوة المعطلة في السر والنجوى ، خيف من انسلال معظم الغوام عن دين المصطفى

(١٣٧٤) دحض : فحس

(١٣٧٥) في ١ : أنشوا

(١٣٧٦) ١ : وشمروا

(١٣٧٧) ب : متخذون

(١٣٧٨) ب : ما يلبسوه

(١٣٧٩) في ٢ : وأقتلاعهم

ولولم يتدارك هذه الفتنة النائرة ، أحوجت الإيالة إلى أعمال بطشة قاهرة ، ووطأة غامرة. وقد كنت رأيت أن أعرض على الرأى السامى من مهمات الدين والدنيا ، أمورا ثم بدا لى أن اجمع أطراف الكلام ، ومولانا أمتع الله ببقائه أهل الإسلام ، أخير بمبالغ الإمكان فى هذا الزمان ، وقد لاح بمضمون ماردته من الايضاح والبيان ما إلى مولانا عليه فى حكم الإيمان ، فان رأى بينه وبين المليك (١٣٨٠) الديان بلوغه فيما تطوقه (١٣٨١) غاية الاستمكان . فليس فوق ذلك منصب مرتقب من القربات (١٣٨٢) ومكان وأوان ، وإن فات مبلغ الإيثار والاعتدار حالة لا يرى دفعها فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، وإن تكن الأخرى فمولانا بالنظر فى مغبات العواقب أخرى .

وقد قال المصطفى فى أثناء خطبته كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيتيه (١٣٨١) ، وقد عظم والله الخطر لمقام مستقل فى الإسلام من حكمه باتفاق علماء الأنام ، أنه لومات على ضفة القرات مضرور ، أوضاع على شاطئه الجيجون (١٣٨٤) مقرور ، أو تصور فى أطراف خطة الإسلام مكروب مغموم (١٣٨٥) ، أو

(١٣٨٠) فى ٣ : الملك

(١٣٨١) د : يطوقه

(١٣٨٢) فى ١ : القربان

(١٣٨٣) حديث صحيح ، رواه الشيخان صحيح البخارى ٢ : ٦ وهو متفق عليه بين الخمسة (البخارى ومسلم والترمذى وأحمد وداود) عن ابن عمر رضى الله عنهما الشيبانى : تيسير الوصول ٢ : ٤ والسيوطى : الجامع الصغير ٦ العجلونى : كشف الخفاء : ٦٩ (١٣٨٤) هو نهر فى طرف خراسان عند بلخ تهذيب الأسماء واللغات - للزوى القسم

٢٠ : ١

(١٣٨٥) فى ٣ ، د : مغموم

تلقى في منقطع المملكة مضطهد مهموم ، أو جأر إلى الله تعالى مظلوم ، أو
بات تحت الضر خاو أو مات على الجوع والضياع طاو ، فهو المستول عنها
والمطالب بها في مشهد يوم عظيم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله
بقلب سليم .

وفي الجملة ففضل الله تعالى على مولانا عميم ، والخطر في الاستقلال
بالشكر عظيم ، والرب تعالى رؤوف رحيم .

ومع هذا فنسوخ مولانا الإحجام عن مطالعة مصالح الأنام فقد غشه
باجماع أهل الإسلام ، وفارق مآخذ الأحكام ، وقد مضى هذا مقررنا على
الكمال والتمام وقد نجز منتهى الغرض من هذا المرام .

وأنا بعون الله آخذ في القسم الثالث فأقول :

قد تقرر الفراغ عن القول في استيلاء مستجمع لشرائط الإمامة ، ثم في
استعلاء ذى نجدة وشهامة ، وقد حان الآن أن أفرض خلو الزمان عن الكفاة
ذوى الصرامة خلوه عن يستحق الإمامة ، والتصوير في هذا عسر ، فانه يبعد
عرو الدهر عن عارف بمسالك السياسة ، ونحن لانشرط انتهاء السكافي إلى
الغاية القصوى ، بل كفى أن يكون ذا حصاه (١٣٨٦) وأناة ودراية وهداية
واستقلال بعظائم الخطوب ، وإن دهنه معضلة استضاء فيها برأى ذوى
الأحلام ، ثم انتهض مبادرا وجه الصواب بعد إبرام الاعتزام ، ولا يكاد
يخلو الأوقات عن متصف بهذه الصفات ، ولكن قد يسهل تقرير (١٣٨٧) مانبغيه

(١٣٨٦) ذو حصاة : أو وافر العقل

(١٣٨٧) د : تقدير وفي د . تقوم

بأن تفرض ذا الكفاية والدراية مضطهدا مهضوما منكوبا^(١٣٨٨) بعسر الزمان
مصدوما غخلا عن ورد النيل محروما ، وقد ذكرنا أن الإمامة لا تثبت دون
اعتضاد بعدة واستعداد بشوكة ونجدة^(١٣٨٨) ، فكذلك الكفاية بمجردا من
غير اقتدار واستمكان ، لا اثر لها في إقامة أحكام الإسلام ، فاذا شغل الزمان
عن كاف مستقل بقوة ومنة ، فكيف يجرى قضايا الولايات وقد بلغ تغذرها
منتهى الغايات ؟ فنقول :

أما ما يسوغ استقلال الناس فيه بأنفسهم ولكن الأدب يقتضى فيه مطالعة
ذوى الأمر ومراجعة مرموق العصر كعقد الجمع ، وجر العساكر إلى الجهاد
واستيفاء القصاص في النفس والطرف فيتولاه الناس عند خلو الدهر ، ولو
سعى عند شغور الزمان طوائف^(١٣٩٠) ، من ذوى النجدة والبأس في نقض
الطرق والسعاة في الأرض بالفساد ، فهم من^(١٣٩١) أهم أبواب الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر ، وإنما ينهى آحاد الناس عن شهر الأسلحة استبدادا إذا
كان في الزمان وزر قوام على أهل الإسلام ، فاذا خلى الزمان عن السلطان ،
وجب البدار على حسب الإمكان إلى دره البوائق عن أهل الإيمان ، ونهينا
الرايا عن الاستقلال بأنفس من قبيل الاستحاثات^(١٣٩٢) على ما هو الأقرب
إلى الصلاح ، والأدنى إلى النجاح ، فان ما يتولاه السلطان من أمور السياسة
أوقع وأنجع وأدفع للتنافس وأجمع لشتات الراى في تمليك الرايا أمور الدماء

(١٣٨٩) في ح : شوكة بنجدة وف د : بنجدة وشوكة

(١٣٩٠) في ح : هذه الجملة بصياغة مختلفة ونصها « فيتولاه من الناس عند شغور الزمان
طوائف ».

(١٣٩١) في ح : فهو

(١٣٩٢) في د : الاستحسان

وشهر الأسلحة وجوه من الخبل لا ينكره ذوو العقل ، وإذا لم يصادف الناس قواما بأمورهم بلوذون به ، فيستحيل أن يؤصروا بالعودة عما يقتدرون عليه من دفع الفساد ، فانهم لو تقاعدوا عن الممكن ، عم الفساد البلاد والعباد ، وإذا أمروا بالتقاعد في قيام السلطان ، كفاهم ذو الأمر المهات وأتاها على أقرب الجهات .

وقد قال العلماء : لو خلى الزمان عن السلطان فحق على قطان (١٣١٣) كل بلدة وسكان كل قرية أن يقدموا من ذوى الأحلام والنهى وذوى العقول والحجى من يلتزمون امثال اشارته وأوامره ويتنهون (١٣١٤) عن مناهيه ومزاجره (١٣١٥) ، فانهم لو لم يفعلوا ذلك ترددوا عند إلام المهات ، وتلدوا عند إطلال (١٣١٦) الواقعات ، ولو انتدب جماعة في قيام الإمام للغزوات ، وأوغلوا في مواطن المخافات ، تعين عليهم أن ينصبوا من يرجعون إلى رأيه (١٣١٧) ، إذ لو لم يفعلوا ذلك تهوا في ورطات المخافات ، ولم يستمروا في شيء من الحالات .

ومما يجب الاعتناء به أمور الولايات التى كانت منوطة بالولاة كتزويج الأياىم والقيام بأموال الأيتام فأقول :

ذهب بعض أئمة الفقه إلى أن ما يتعلق بالولاية : تزويج الأياىم ، فذهب الشافعى رضي الله عنه ، وطوائف من العلماء ، أن الحرة البالغة العاقلة لا تزوج

(١٣١٣) أى سكان

(١٣١٤) ف : - : مثال

(١٣١٥) ف : - : زواجه

(١٣١٦) ف : - : اطلال

(١٣١٧) رأيه : ساقطة من د

نفسها ، فإن كان لها ولي زوجها وإلا فالسلطان ولي من لا ولي له ، فإذا لم يكن لها ولي حاضر ، وشغل الزمان عن السلطان ، فنعلم قطعاً أن حسم باب النكاح محال في الشريعة ، ومن أبدى في ذلك تشككاً فليس على بصيرة بوضع الشرع ، والمصير إلى سد باب المناكح بضاهي الذهاب إلى تحريم الاكتساب كما سيأتي القول في ذلك في الركن الأخير في الكتاب إن شاء الله عز وجل ، وهذا مقطوع به لا مرأى فيه ، فليقع النظر وراء ذلك في تفصيل التزويج فأقول :

إن كان في الزمان عالم يتعين الرجوع إليه في تفاصيل النقص والإبرام ومآخذ الأحكام ، فهو الذي يتولى المناكح التي كان يتولاها السلطان إذ كان .

وقد اختلف قول الشافعي رحمه الله عليه في أن من حكم مجتهداً في زمان قيام الإمام بأحكام أهل الاسلام ، فهل ينفذ ما حكم به المحكم فأحد قوليّه وهو ظاهر مذهب أبي حنيفة : أنه ينفذ من حكمه ما ينفذ من حكم القاضي الذي يتولى منصبه من تولية الإمام ، وهذا قول مجتهد في القياس لست أرى الإطالة بذكر توجيهه ، وغرضي منه إذا انقده المصير إلى تنفيذ أمر محكم ، من المفتين في استمرار الإمامة واطراد الولاية والزعامة ، مع تردد ونحرى واجتهاد وتأخى ، فإذا خلى الزمان وتحقق موجب الشرع على القطع والبت واستحالة تعطيل المناكح ، فالذي كان نفوذه من أمر المحكم مجتهداً فيه في قيام الإمام يصير مقطوعاً به في شغور الأيام ، وهذا إذا صادفنا عالماً يتعين الرجوع إلى علمه ويجب اتباع حكمه ، فإن عرى الزمان عن العلماء عروه عن الأئمة ذوي

الأمر ، فالقول في ذلك يقع في الركن الثالث من الكتاب ، وهو الفرض (١٣٣) الأعظم ، وسنوضح مقصدنا فيه على مراتب ودرجات ، ونأتى بالعجائب والآيات ، ونبدى من سر الشريعة ما لم يجر في مجارى الخطرات إن شاء الله تعالى .

ثم كل أمر يتعاطاه الإمام في الأموال المفوضة إلى الأئمة ، فإذا شغل الزمان عن الإمام وخلي عن سلطان ذى نهضة واستقلال وكفاية ودراية ، فالأمور موكولة إلى العلماء ، وحق على الخلائق على اختلاف طبقاتهم أن يرجعوا إلى علمائهم ، ويصدروا في جميع قضايا الولايات عن رأيهم ، فإن فعلوا ذلك فقد هدوا إلى سواء السبيل ، وصار علماء البلاد ولادة العباد ، فإن عسر جمعهم على واحد ، استبد أهل كل صقع وناحية باتباع عالمهم ، وإن كثر العلماء في الناحية فالمتبع أعلمهم ، وإن فرض استوام (١٤٠٠) وفرضهم (١٤٠١) نادر لا يكاد يقع ، فإن اتفق فأصدر الرأي عن جميعهم مع تناقض المطالب والمذاهب محال . فالوجه أن ينفقوا على تقديم واحد منهم ، فإن تنازعوا وتمانعوا وأفضى الأمر إلى شجار وخصام ، فالوجه عندى في قطع النزاع الإقراع ، فمن خرجت له القرعة قدم .

والقول المقتنع في هذه القواعد أن الأئمة المستجمعين لخصال المنصب الأعلى ليس إليهم إلا إنهاء أوامر الله تعالى ، وإيصاها طوعا وكرها إلى مقارها ، ثم الغاية القصوى في استصلاح الدين والدنيا ربط الإيالات بمتبوع واحد أن تأتى ذلك ، فإن عسر ولم يتيسر تعلق إنهاء أحكام الله إلى المتبوعين بها بموقوفين في الاقطار والديار .

(١٣٩٩) ق ب الفرض

(١٤٠٠) ب : د : استواؤهم

(١٤١٠) في : هـ : فرضه

ومن الاسرار في ذلك أنه إذا وجد في الزمان كاف ذو شهامة ، ولم يكن من العلم على مرتبة الاستقلال ، وقد استظهر بالعدد والأنصار ، وعاضدته مواناة الأقدار ، فهو الوالي وإليه أمور الأموال والأجناد والولايات ، ولكن يتحتم عليه أن لا يبت أمراً دون مراجعته العلماء (١٤٠٢) .

فان قيل هلا حزمت (١٤٠٣) القول بأن عالم الزمان هو الوالي ، وحى على ذى النجدة اتباعه والإذعان لحكمه والإقرار (١٤٠٤) لمنصب علمه .

قلنا : إن كان العالم ذا كفاية وهداية إلى عظام الأمور ، فحق على ذى الكفاية العرى عن رتبة الاجتهاد ، أن يتبعه إن تمكن منه ، وإن لم يكن العالم ذا دراية واستقلال بمعظما لشغال ، فذو الكفاية الوالى قطعاً ، وعليه المراجعة والاستعلام في مواقع الاستبهام (١٤٠٥) ، ومواضع الاستعجام (١٤٠٦) ، ثم إذا كانت الولاية منوطة بذى الكفاية والهداية فالأموال مربوطة بكليته ، وجمعه وتفريقه ورعايته ، فان عماد الدولة الرجال ، وقوامهم الأموال . فهذا منتهى القول في ذلك .

وقد انتهى القول إلى الركن الثالث ، وهو الأمر الأعظم الذى يطبق طبق الأرض فائدته ، ويستفيض على طبقات الخلق مآثره ، والله ولى التوفيق بمنه وفضله .

(١٤٠٢) الفزالي : الاقتصاد في أصول الاعتقاد ص ٩٧

(١٤٠٣) في ٤١ حزمت

(١٤٠٤) ١ ، ب : الاقرا

(١٤٠٥) ٢ ، ب : الاستفهام

(١٤٠٦) من هنا في ٢ : سقط حتى . . الأطناب ، وسنشير إليه في موضعه

القول في الركن الثالث

مضمون هذا الركن ؛ يستدعى نخل الشريعة من مطلعها إلى مقطعها ، وتتبع مصادرها ومواردها ، واختصاص معاقدها وقواعدها ، وانعام النظر في أصولها وفصولها ، ومعرفة فروعها ونبوعها ، والاختواء على مداركها ومسالكها ، واستبانة كلياتها وجزئياتها ، والاطلاع على معالمها ومناظمها والاحاطة بمبدأها ومنشأها ، وطرق تشعيبها^(١٤٠٧) وترتيبها ، ومساقها ومذاقها وسبب اتفاق العلماء ، واطباقها ، وعلة اختلافها وافتراقها ، ولو ضمنت هذا المجموع ما أشرت إليه ونصصت عليه لم يقصر عن أسفار ثم لا يحوى منتهى الأوطار .

وإنما ذكرت هذه المقدمة لتنفيذ^(١٤٠٨) الناظر في هذا الفن ؛ إنه نتيجة بحور من العلوم لا يعبرها^(١٤٠٩) العوام ، ولا ينقذ بيدائعها الأيام والأعوام ؛ وقبلما تسمح^(١٤١٠) بجمعها لطالب واحد الأقدار والأقسام ؛ ولولا حذار انتهاء الأمر إلى حد التصلف والإعجاب لآثرت في التنبيه على علو قدر هذا الركن التناهي في الإطناب .

وأنا الآن بعون الله وتأييده ، وتوفيقه وتسديده ، أرتب القول في هذا الركن على مراتب ، وأوضح في كل مرتبة ما يليق بها من التحقيق .

(١٤٠٧) تشعيبها : ساقطة من ب

(١٤٠٨) في د : لينقذ

(١٤٠٩) د : لا يتبرها

(١٤١٠) ١ : يسمح

فذكر أولاً : اشتغال الزمان على المفتين ، ثم نذكر خلوة الدهر عن المجتهدين المستقلين بمنصب الاجتهاد مع انطواء الزمان على نقلة مذاهب الماضين ، ثم نذكر شغور العصر عن الإثبات والثقات رواة الآراء والمذاهب^(١٤١١) مع بقاء مجامع الشرع وشيوع أركان الدين على الجملة بين المسلمين ، ثم نذكر تفصيل القول في اندراس^(١٤١٢) الشريعة ، وانطماس قواعدها ، وحكم التكليف^(١٤١٣) لو فرض ذلك على العقلاء .

فالمراتب التي نرومها في غرض هذا الباب أربع :

فأما المرتبة الأولى فنقول فيها مستعينين بالله تعالى :

حملة الشريعة والمستقلون بها ، هم المفتون المستجمعون لشرائط الاجتهاد من العلوم والضمائم^(١٤١٤) إليها التقوى والسداد ، وإذ دفعنا إلى ذلك فلا بد من ذكر ما يقع به الاستقلال في ذكر الخصال المرعية في الاجتهاد مع إيضاح ما على المستفتين من تخير المفتين فنقول :

قد ذكرنا في مصنفات في أصول الفقه استيعاب القول في صفات المفتين وآداب المستفتين وتفاضل حالاتهم ودرجاتهم^(١٤١٥) .

(١٤١١) ١ - أو المذاهب

(١٤١٢) : دراس ، في د . دروس

(١٤١٣) ١ ، د : الرب

(١٤١٤) د : فالضامون

(١٤١٥) عرض لإمام الحرمين لهذا الموضوع في كتبه : البرهان في أصول الفقه ، وخصص له كتاب « المجتهدين » تناول فيه الموضوع بالتفصيل ، وهو مخطوط بجامعة الدول العربية برقم ١٢٣٧/٢ فيلم .

ونحن نذكر الآن منها جملاً مقنعةً ينهمها الشاذى، المبتدىء ، ويحظى (١٤١٦)
بفوائدها المنتهى مع الاضراب عن الإطناب (١٤١٧) ، وتوفى الاسهاب فليقع
البداية بأوصاف المجتهدين :

والوجه (١٤١٨) أن أجمع ما ذكره المتقدمون ، إن الصفات المعبرة فى المفتى ست:
أحداها (١٤١٩) : الاستقلال (١٤٢٠) باللغة العربية ، فان شريعة المصطفى
مطلقاها ومستقاهها ، الكتاب والسنن ، وآثار الصحابة ، ووقائعهم ، وأقضيئهم
فى الأحكام ، وكلها بأفصح اللغات ، وأشرف العبارات ، فلا بد (١٤٢١) من
الارتواء (١٤٢٢) من العربية فهى الذريعة إلى مدارك الشريعة .

والثانية : معرفة ما يتعلق بأحكام الشريعة من آيات الكتاب ، والإحاطة
بناسخها ومنسوخها ، عامها وخاصها ، وتفسير مجملاتها (١٤٢٣) ، فان مرجع
الشرع وقطبه : الكتاب .

والثالثة : معرفة السنن ، فهى القاعدة الكبرى ، فان معظم أصول التكاليف
متلقى من أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٤) ، وأفعاله ، وفنون أحواله

(١٤١٦) ب : نحظى

(١٤١٧) ب : هنا ساقطة فى النسخة ج

(١٤١٨) الوجه : ساقطة من ح

(١٤١٩) ب : أحديها

(١٤٢٠) ح : للاستقلال

(١٤٢١) ح : ولا بد

(١٤٢٢) ب : من

(١٤٢٣) ح ، د : مجملاتها

(١٤٢٤) فى ١ ، ب : رسول الله

ومعظم آى الكتاب لا يستقل دون بيان الرسول ، ثم لا يتقرر الاستقلال بالسنة إلا بالتبحر فى معرفة الرجال ، والتم بالم صحيح من الأخبار والسقيم ، وأسباب الجرح والتعديل (١٤٢٥) ، وما عليه التعويل فى صفات الإثبات من الرواة والثقات ، والمسند والمرسل (١٤٢٦) والتواريخ التى تترتب (١٤٢٧) عليها استبانة الناسخ والمنسوخ ، وإنما يجب ما وصفناه فى الأخبار المتعلقة بأحكام الشريعة وقضايا التكليف دون ما يتعلق منها بالوعد والوعيد والأقاصيص والمواعظ .

والرابعة : معرفة مذاهب المتقدمين الماضين (١٤٢٨) فى العصر الخالية ، ووجه اشتراط ذلك أن الملقى لو لم يكن محيطاً بمذاهب المتقدمين ؛ فربما يهجم فيما يجريه على خرق الإجماع والانسلال عن ربة الوفاق.

(١٤٢٥) تناول المفكرون المسلمون الأحاديث النبوية ورواتها بالنقد ، وهو ما أطلق عليه (الجرح والتعديل) ، ويكاد أن يكون من السلطات أنه لم يسبق أحد المفكرين المسلمين منذ فجر التاريخ حتى الآن من تناول حديث نبيهم بالنقد كما فعل المسلمون ، ونج عن تلك البحوث أن توصل المسلمون إلى منهج التحقيق العلمى فى نقد الرجال ، وسبقوا غيرهم بالكشف عنه . وقد ألف المستشرق آدم متراذ يقول (اعتنى نقاد المسلمون منذ أول الأمر بمعرفة رجال الحديث ، ونبط أسمائهم ، والحكم عليهم بأنهم ثقة أو ضعفاء ، ثم نظروا فى الأساس الذى يبنى عليه هذا الحكم ، وهو ما يعرف بالجرح والتعديل ، وقد أدت بهم حاجتهم إلى السند التصل أن يجاوزوا البحث فى حياة الرواة ، والحكم عليهم إلى عمل تاريخ كامل لهم ، وهكذا وجدت تواريخ القرن الثالث الهجرى مثل تاريخ البخارى وطبقات ابن سعد) الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريده ١ : ٣٥٨ .

(١٤٢٦) المرسل فى الحديث : هو الذى يرويه التابعى مرفوعاً إلى النبي دون ذكر الصحاب معرفة علوم الحديث للحاكم ٦٥ ، ٦٦ والطبى : الخلاصة فى أصول الحديث ٦٥ ، ٦٦

(١٤٢٧) فى ١ : تترتب

(١٤٢٨) فى ٢ : العلماء الماضين

والخامسة : الإحاطة بطرق القياس ومراتب الأدلة ، فان المنصوصات متناهية مضبوطة والوقائع المتوقعة لانهاية لها .

والسادسة : الورع والتقوى ، فان الفاسق لا يوثق بأقواله ، ولا يعتمد في شيء من أحواله .

وقد جمع الإمام المطلبى الشافعى رحمه الله (١٤٢٩) هذه الصفات في كلمة وجيزة فقال : « من عرف كتاب الله نصبا واستنباطا استحق الإمامة في الدين » (١٤٣٠) ، والتفاصيل التى قدمناها متدرجة تحت هذه الكلم : فان معرفة الكتاب تستدعى لا محالة العلم باللغة ، فان من اقتصر على اتباع أقوال المفسرين وتحفظهم كان مقلدا ، ولم يكن عارفا ، والشافعى (١٤٣١) اعتبر المعرفة والاستقلال بالأخبار الشرعية مندرج تحت معرفة الكتاب (١٤٣٢) ، وكذلك العلم بمواقع الاجماع من أقوال العلماء المنقرضين والاستنباط الذى ذكره (١٤٣٣) مشعر بالقياس (١٤٣٤) ومعرفة ترتيب الأدلة ثم لم يتعرض للورع فانه قد قال استحق

(١٤٢٩) د ، ح : د : رضى الله عنه

(١٤٣٠) الشافعى : الرسالة تحقيق الشيخ أحمد شاكر ص ٩ والنص كالتالى (فان أدرك أحكام الله فى كتابه نصا واستدلالا ووفقه الله للقول والعمل بما علم منه . فاز بالفضيلة فى دينه ودنياه ، وانتفت عنه الرب ، ونورت فى قلبه الحكمة ، واستوجب فى الدين موضع الإمامة) .

(١٤٣١) د : فان الشافعى وفى ح : الشافعى رضى الله عنه

(١٤٣٢) ح : كتاب الله

(١٤٣٣) د : ذوره

(١٤٣٤) الرسالة ص ٩ « ليس أحد أبدا أن يقول فى شيء حل ولا حرم إلا من

جهة العلم وجهة العلم المخبر فى كتاب الله أو السنة أو الاجماع أو القياس وفى ص ٤٧ يقول =

الإمامة ، والأمر على ما ذكره فان أواه أن يقبل قوله استمسك بالورع والتقوى ،
واحترز عن الإمامة العظمى لما قال استحق الإمامة في الدين .

فهنا ما رأينا نقله من قول الأئمة في صفات المفتين ، ونحن نذكر ما هو المختار
عندنا والله المستعان ، فالقول الوجيز فيه :

أن المفتي هو المتمكن من درك أحكام الوقائع على يسر من غير معاناة
تعلم^(١٣٥) ، وهذه الصفة تستدعي ثلاثة أصناف من العلوم :

أحدها : اللغة والعربية ، ولا يشترط التعمق والتبحر فيها حتى

« إن من قبل عن رسول الله فمن الله قبل ، بأن الله افترض طاعة رسوله ، وقامت الحجة
بما قلت بأن لا يحمل لاسم علم كتاباً ولا سنة أن يقول بخلاف واحد منها . وإن هذا مرض الله
... وفي ص ٤٧٥ أن أمر النبي بلزوم جماعتهم معنى ، إلا ما عليه جماعتهم من التحليل والتحرير
والطاعة فيها » . ويذكر الشافعي ص ٥٠٩ شروط الاجتهاد فيقول : ولا يقبس إلا من جمع
الآلة التي له القياس بها ، وهي العلم بأحكام كتاب الله فرضه ، وأدبه ، وناسخه ، ومنسوخه
وعامه ، وخاصه ، وأرشاده ، ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله ، فإذا لم يجد
سنة ، فاجماع المسلمين ، فان لم يكن اجماع ، فبالقياس .

ولا يكون لأحد أن يقبس حتى يكون عالماً بما مضى قبله من السنن ، وأقوال السلف ،
ولإجماع الناس ، واختلافهم ، ولسان العرب

ولا يكون له أن يقبس حتى يكون صحيح العقل ، وحتى يفرق بين المشتبه ولا يجعل بقول به ،
دون التثبت .

ولا يمنع من الاستماع ممن خالفه ، لأنه قد ينتبه بالاستماع لترك الغفلة ، ويزداد به تثبتاً
فيما اعتقد من الصواب .

وعليه في ذلك غاية جهده ، والانصاف من نفسه ، حتى يعرف من أين قال ، وما يقول ،
وترك ما يترك . وقارن الفزالي : المنحول ص ٤٦٣ ، ٤٦٤ .

(١٤٣٥) في د : العلم ، قارن الفزالي في المنحول ص ٤٦٣ حيث يقول : المفتي هو المستقل
بأحكام الشرع نصاً واستنباطاً ، واشترنا بالنص إلى الكتاب والسنة ، وبلاستنباط إلى الأئمة
والمعاني

يصير الرجل علامة العرب ، ولا يقع الاكتفاء بالاستطراف (١٤٣٦) ، وتحصيل
المبادئ والأطراف بل القول الضابط في ذلك أن يحصل من اللغة والعربية
ما يترقى به عن رتبة المقلدين في معرفة الكتاب والسنة وهذا يستدعي منصبا
وسطا في علم اللغة والعربية (١٤٣٧) .

والصنف الثاني من العلوم : الفن المترجم بالفقهاء ، ولا بد من التبحر فيه ،
والاحتواء على قواعده ، ومآخذه ومعانيه ، ثم هذا الفن يشتمل على مائتين
الحاجه إليه من نقل مذاهب الماضين ، وينطوي على ذكر (١٤٣٨) وجوه
الاستدلال بالنصوص والظواهر من الكتاب ، ويحتوي على الأخبار المتعلقة
بأحكام بالتكاليف مع الاعتناء بذكر الرواة ، والصفات المعتمدة في الجرح
والتعديل ، فإن اقتضت الحالة مزيد نظر في خبر فالكاتب الحاوية على ذكر
الصحيح والسقيم عديدة ومراجعتها مع الارتواء من العربية سيرة غير عسيرة ،
وأهم المطالب في الفقه التدرب في مآخذ الظنون في مجال الاحكام ، وهذا هو
الذي يسمى بـ فقه النفس (١٤٣٩) ، وهو أنفس صفات علماء الشريعة (١٤٤٠) .

(١٤٣٦) د : الاستطراق

(١٣٤٧) قارن الشافعي الرسالة ص ٤٨ - ٥٣ والنزالي : المستصفى ٢ : ٣٥٢

والشاطبي : المواقات ٤ : ١١٤ - ١١٨

(١٤٣٨) ١ ، ب : ذكره

(١٤٣٩) ب : للنفس

(١٤٤٠) قارن النزالي : المستصفى ٢ : ٣٥٢ ، ٣٥٠

والصنف الثالث من العلوم : العلم المشهور بأصول الفقه ومنه يستبان (١٤٤١)
مراتب الأدلة ، وما يقدم منها وما يؤخر ، ولا يرقى المرء إلى منصب الاستقلال
دون الإحاطة بهذا الفن . (١٤٤٢)

فمن استجمع هذه الفنون فتمدّ علا إلى رتبة المفتين (١٤٤٣) .
والورع ليس شرطاً في حصول منصب الاجتهاد (١٤٤٤) ، فان من رسخ في العلوم
المعتبرة فاجتهاده يلزمه في نفسه أن يقتضى فيما يخصه من الأحكام موجب النظر
ولكن الغير لا يثق بقوله لفسقه .

والدليل على وجوب الاكتفاء بما ذكرناه من الخصال شيئات :
أحدهما : أن اشتراط المصير إلى مبلغ لا يحتاج معه إلى طلب وتفكر في
الوقائع محال إذ الوقائع لا نهاية لها ، والقوة البشرية لا تنفي بتحصيل كل
ما يتوقع سيما مع قصر الاعمار ، فيكفي (١٤٤٥) الاقتدار على الوصول إلى
الغرض على يسر من غير احتياج إلى معاناة تعلم .

(١٤٤١) ب : تستبان

(١٤٤٢) الفزالي : المستصفى ٢ : ٣٥٠ ، ٣٥٣

(١٤٤٣) يوجز الجويني القسول في شروط المفتي في الورقات ص ٢٩ فيقول : أن يكون
علماً بالفقه أصلاً وفرعاً ، خلاناً ومذهباً ، وأن يكون كامل الأدلة في الإجهاد ، عارفاً
بما يحتاج لإليه في استنباط الأحكام ، وتفسير الآيات الواردة في الأحكام والأخبار الواردة
فيها .

(١٤٤٤) قارن الفزالي : المستصفى من علم الأصول ٢ : ٣٥٠ والماوردي : أدب القاضي

١ : ٤٩٧

(١٤٤٥) د : فيكفي

وهذا الذى ذكرناه يقتضى استعدادا واستعدادا من العلوم التى ذكرناها لاجالة .
والثاني : أناسيرنا أحوال (١٤٤٦) المفتين من صاحب رسول الله الأكرمين
فألقيناهم مقتدرين على الوصول إلى مدارك الأحكام ومسالك الحلال
والحرام ولكنهم كانوا مستقلين بالعربية، فان الكتاب نزل بلسانهم ، وما كان
يخفى عليهم من فحوى خطاب الكتاب والسنة خافية ؛ وقد عاصروا صاحب
الشريعة ، وعلموا أن معظم أفعاله وأقواله مناط الشرع (١٤٤٧) ، واعتنوا
على اهتمام صادق بمراجعتة صلى الله عليه وسلم (١٤٤٨) فيما كان يسنح لهم من
المشكلات (١٤٤٩) ، فنزل ذلك منهم منزلة تدريب الفقيه منا في (١٤٥٠) مسالك الفقه
وأما الفن المترجم بأصول الفقه ؛ فحاصله نظم ما وجدنا من سيرهم ،
وضم ما بلغنا من خبرهم ؛ وجمع ما انتهى إلينا من نظرهم ، ونتبع ما سمعنا من
غيرهم (١٤٥١) ، ولو كانوا عكسوا الترتيب لاتبعناهم .

نعم ، كان يعتنى الكثير (١٤٥٢) منهم بجمع ما بلغ الكافة من أخبار رسول
الله ؛ بل كانت الواقعة تقع فيبحث عن كتاب الله فكان (١٤٥٣) معظم الصحابة
لا يستقل بحفظ القرآن ، ثم كانوا يبحثون عن الأخبار ، فان لم يجدوها اعتبروا

(١٤٤٦) : السر : الفحص والاختبار ، وفى ج ، د : سيرنا

(١٤٤٧) ج : الشريعة

(١٤٤٨) صلى الله عليه وسلم : ساقطة من أ ، وفى ب : عليه السلام

(١٤٤٩) د : فينزل

(١٤٥٠) أ : جآخى وفى ب : ق تآخى

(١٤٥١) أ ، ب : عبرهم

(١٤٥٢) أ : الكبير ، ج : الكبر

(١٤٥٣) ج ، د : وكان

ونظروا ، وقاسوا ، فاتضح أن المقتى منهم كان مستعدا لإمكان الطلب عارفا (١٤٥٤) بمسلك النظر ، مقتدرا على مأخذ الحكم منها عنت واقعة (١٤٥٥) .

فقد تحقق لمن أنصف ، أن ما ذكرناه في صفات المفتين هو المقطوع به ، الذي لا مزيد عليه ، وأنما بلأني كله حرس الله مولانا من ناشئة في الزمان شدوا طرفا من مقالات الأولين ، ركنوا إلى التقليد المحض ولم يشوفوا إلى احتواء ذلك اليقين ، ابتغاء تلج الصدور ، فضلا عن أن يشمروا للطلب ، ثم ينجحوا أو يخفقوا (١٤٥٦) ، ثم إذا رأوا من لا يرى التعرّيج على التقليد ، ويشرب إلى مدارك العلوم ، ويحاول (١٤٥٧) الانتفاض (١٤٥٨) من وضرب الجهل ، نفروا تقار الأوابد ، ونحروا نحر الحمر المستنفرة (١٤٥٩) واضربوا عن أجالة الفكر ، والنظر ، وارجحنوا (١٤٦٠) إلى المطاعن على من يحاول الحقائق ويلابس المضايق ، وقنعوا من منصب العلماء بالرد على من يبغى العلم والترقى عن الجهالات والبحث عن حقائق المقالات .

ولم أجمع فصول هذا الكتاب مضمّنة بمباحثي واختياراتي إلا ومعولي نقابة رأى سيدنا ومولانا كهف الورى . وسيد الدين والدنيا ، واتقاد

(١٤٥٤) ح ، ب : عارف

(١٤٥٥) قارن الفزالي : المنحول ص ٣٥٧

(١٤٥٦) د : يبحثوا أو يحققوا وفى ح : يحققوا

(١٤٥٧) ح ، د : تحاول

(١٤٥٨) ا : الانتفاض

(١٤٥٩) أى احدثوا أصواتا كاصوات الفرس المجنّة لشدة بلادتها كالحمير .

مفردات غريب القرآن للراغب الأصفهاني ص ١٣١

(١٤٦٠) ارجحن : التجأ

قريحة المتطلعة على حجب المقضيات (١٤٦١) وستور المعوصات .

فهذا مبلغ في صفات المفتين مقنع إن شاء الله عز وجل ، ولا يتم المقصد في هذا الفصل ما لم أهد في أحكام الفتوى قاعدة يتعين الاعتناء بفهمها والاهتمام بعلمها .

وهو ان المستفتى يتعين عليه ضرب من النظر (١٤٦٢) ، وتعيين المفتى الذى يقلده ويعتمده ، وليس له أن يراجع في مسألة كل متلقب بالعلم ، وقد ذكرت طرفا صالحا من ذلك في الكتاب النظامى (١٤٦٣) ولست أعيد مذكرته في ذلك الكتاب ، ولكن آخذ بن (١٤٦٤) آخر لائق بهذا الكتاب فأقول :
اختلفت مذاهب الأصوليين فيما على المستفتى من النظر :

فذهب القاضي أبو بكر الباقلانى رحمه الله (١٤٦٥) في طائفة من المحققين إلى أن على المستفتى أن يمتحن من يريد تقليده ، وسبيل امتحانه أن يتلقن مسائل

(١٤٦١) > ، د : المعصات

(١٤٦٢) > ، د : في تعيين

(١٤٦٣) لم تقف على ذلك في الكتاب المطبوع باسم (العقيدة النظامية) على الرغم من أن الجوابي أثبت في مقدمته أن ضمنه عقائد العقول ، ونخب الشرع المنقول ، ويرجم ذلك إلى أن النسخة الوحيدة التي حقق عليها الشيخ زاهد الكوثري الكتاب ، منسوخة عن خط ابن العربي الفقيه المالكي (المتوفى ٥٤٣ هـ) عن الغزالي عن المؤلف ، نسخة ناقصة فقد جاء في آخرها بخط ابن العربي أنه ترك باقي الكتاب لأنه على مذهب الشافعي . راجع العقيدة النظامية تحقيق د. أحمد السقاس ٩٧ ومن الأنصاف أن نقول قد سبقنا إلى هذا الرأي أخونا السلطان الجزائري الدكتور عمار الطالبي (رئيس قسم الدراسات الاسلامية بجامعة الجزائر) في رسالته لا-كورا عن ابن العربي ١ : ٢٦١

(١٤٦٤) في ج ، د : في فن

(١٤٦٥) رحمه الله : ساقطة من ج

متفرقة تليق بالعلوم التي يشترط استجماع المفتي لها ، ويراجعه فيها ؛ فان أصاب فيها ، غلب على ظنه كونه مجتهدا ، ونقله حينئذ وأن تعثر فيها تعثرا مشعرا بخلوه من قواعدها لم يتخذ قدوته وأسوته .

وذهب بعض أئمتنا إلى أن مذكوره القاضي لا يجب ؛ ولكن يكفي أن يشتهر في الناس استجماع الرجل صفات المجتهدين ، ويشيع ذلك شيوما مغلبا على الظن ، وهؤلاء يقولون ليس للمستفتي اعتماد قول المفتي ؛ فان وصفه نفسه بذلك في حكم الاطراء والثناء ، وقول المرء في ذكر مناقب نفسه غير مقبول .

والذي أختره أن مذكورة القاضي لا يتحتم ، والدليل عليه أن الذين كانوا يرفعون وقائعهم وينهون مسائلهم إلى أئمة الصحابة ، كانوا لا يقدمون (١٤٦٦) على استفتائهم إلقاء المسائل والامتحان بها (١٤٦٧) ، وكان علماء الصحابة لا يأمرهم عوامهم ومستفتيهم بأن يقدموا امتحان المقلدين .

والذي أراه أن من ظهر ورعه من العلماء وبعد عن مظان التهم ، فيجوز للمستفتي (١٤٦٨) اعتماد فتواه (١٤٦٩) ؛ إذا ذكر أنه من أهل الفتوى . فانا نعلم أن الغريب كان يرد ويسأل من يراه من علماء الصحابة ، وكان (١٤٧٠) ذلك

(١٤٦٦) ب : يقدموا

(١٤٦٧) الغزالي : المنحول ص ٤٧٨

(١٤٦٨) د : للمستفتين

(١٤٦٩) د : قوله

(١٤٧٠) د : فكان

مشتهرا مستفيضا من دأب الوافدين والواردين، ولم يبدو نكيرا من جلة الصحابة وكبرائهم، وإذا كان الغرض حصول غلبة ظن المستفتي (١٤٧١)، وهي تحصل باعتبار قول من ظهر ورعه، كما يحصل باستناضة الأخبار عنه، وليس للمستفتي سبيل إلى الاحاطة بحقيقة رتبة المفتي مع عرويه عن مواد العلوم (١٤٧٢) سيما إذا فرض القول في غيب (١٤٧٣) عرى عن مبادئ العلوم والأستثناس باطرافها. ومما يتعين ذكره أن من وجد في زمان مفتيا تعين عليه تقليده (١٤٧٤) وليس له أن يرقى (١٤٧٥) إلى مذاهب الصحابة، ويبان ذلك أنه إذا ثبت مذهب أبي بكر الصديق رضي الله عنه في واقعة، وفتوى مفتي الزمان تخالف (١٤٧٦) مذهبه فليس للعامى المقلد أن يؤثر تقديم مذهب أبي بكر من حيث أنه في عقده

(١٤٧١) د : فهي

(١٤٧٢) و : موارد

(١٤٧٣) في ح : غر

(١٤٧٤) النزالي : المتغول ص ٤٧٤ وقارن ابن حزم : المحلى ١ : ٨٦ - ٨٨ حيث يقول : ولا يحل لأحد أن يقلد أحدا لا حيا ولا ميتا، وعلى كل أحد من الاجتهاد حسب طاقته، فن سأل عن دينه فلأما يريد معرفة ما ألزمه الله عز وجل في هذا الدين ؟ ففرض عليه — ان كان أجهل البرية — أن يسأل عن أعلم أهل موضعه بالدين الذي جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا دل عليه سأل، فإذا افتاه قال له : هكذا قال الله عز وجل ورسوله ؟ فإن قال نعم : أخذ بذلك وعمل به أبدا، وإن قال له : هذا رأيي، أو هذا قياس، أو هذا قول فلان وذكر له صاحباً أو تابعا أو فقيها قديما أو حديثا أو سكت أو اشتهره أو قال له : لا أخرى فلا يحل له أن يأخذ بقوله، ولسكنه يسأل غيره... وينتهي إلى أن القول بوجوب تقليد العامى للمفتي باطل.

(١٤٧٥) في ب : ترقى

(١٤٧٦) في ج، د : خالفت

أفضل الخليفة بعد المرسلين عليهم السلام .

فان الصحابة وأن كانوا صدور الدين ، وأعلام المسلمين ، ومفاتيح الهدى ، مصايح الدجى ؛ فما كانوا يقدمون تمهيد الأبواب ، وتقديم الأسباب للوقائع قبل وقوعها ، وقد كفانا البحث عن مذاهبهم الباحثون والأئمة المعتنون بنخل مذاهب الماضين (١٤٧٧) ، فمن ظهر له وجوب اتباع مذهب الشافعى لم يكن له أن يؤثر مذهب أبى بكر على مذهبه (١٤٧٨) .

وهذا متفق عليه إذ لولا ذلك لتعين تقديم مذهب أبى بكر فى كل مسألة نقل مذهبه فيها ثم مذهب عمر ثم هكذا على حسب ترتيبهم فى المناقب والمراتب . فاذا وضح ذلك بنينا عليه معضلة من أحكام الفتوى وقلنا : من نظر من المستفتين نظرا يليق به كما سبقت الإشارة إليه فاداه نظرة إلى تقليد إمام المسلمين الشافعى رحمه الله ؛ ولكن كان فى زمانه مفتى مستجمع للشرائط المرعية ، وكانت فتواه قد تخالف مذهب الشافعى ، (١٤٧٩) فى بعض الوقائع فالمستفتى الذى اعتقد على الجملة اتباع الشافعى يقلد مفتى زمانه أم يتبع مذهب الشافعى ويتلفه (١٤٨٠) على حسب ميسر الحاجة . من ناقله فنقول :

(١٤٧٧) - : المفتون على مذهب الماضين

(١٤٧٨) الفزائى : المتخول ٨٠

(١٤٧٩) فى - : ساقط ما بين القوسين « ولكن كان الشافعى »

(١٤٨٠) ١ : وتلفه

أولاً: من ترقى إلى رتبة الاتوى، واستقل بمنصب الاستبداد في الاجتهاد؛ فلا يهتد في مطرد الاعتياد انطباق فتاويه واختياراته في جميع مسائل الشريعة على مذهب إمام من الأئمة، فإن مسالك الاجتهاد وأساليب الظنون كثيرة، وجهات النظر لا يحويها حصر .

نعم، يجوز أن يؤثر مفت قواعد الشافعي مثلاً في وضع الأدلة والمآخذ الكلية، ثم لا بد من اختلاف في تفاصيل النظر، فالمستفتى أذن (١٤٨١) مذهب الحبر الذي اعتقد تقدمه على من عداه أم يرجع إلى مفتي زمانه ؟ فقد يتجه في ذلك أن يرجع إلى مفتي دهره، فإن الإمام الماضي ؛ وأن عظم قدره، وعلا منعبه، فهو من حيث تقدم وسبق ولم يلحقه هذا المستفتى ينزل منزلة أئمة الصحابة رضي الله عنهم بالإضافة إلى من بعدهم، وقد ذكرنا أنه ليس للمستفتى أن يتبع مذاهب الصحابة ؛ والسبب فيه أن الإئمة المتأخرين أولى بالبحث عن مذاهب المتقدمين من المستفتين .

كذلك مفتي الزمان في تفاصيل المسائل أحق بالبحث من المستفتى، ولئن كان ينقذ للمستفتى وجه من النظر في تقديم مذهب الشافعي فهو نظر كلي لا بلوح في تفاصيل المسائل، ونظر المفتي في البحث والتفتير وتعيين جهات النظر في آحاد المسائل اصح واثق من ظن على الجملة المستفت (١٤٨٢) لا اختصاص له بالتفصيل فهذا وجه .

ويجوز (١٤٨٣) أن يقول قائل مذاهب الأئمة لا تنتقطع بموتهم فكان الشافعي (١٤٨٤)

(١٤٨١) : يعتقد

(١٤٨٢) في ب : ظن المستفتى

(١٤٨٣) : فيجوز

(١٤٨٤) : رضي الله عنه زيادة

وإن تقلب إلى رحمة الله تعالى حي ذاب عن مذهبه ، ولو فرضنا معاصرة هذا المستفتى الشافعى وقد خالفه المفتى الذى هو موجود فى الزمان لكان المستفتى يتبع الشافعى لاحتالة .

وليس ما ذكرناه خارما لما مهدناه من أن المستفتى لا يتبع مذاهب الصحابة ، فإنهم رضى الله عنهم ما كانوا يصنعون المسائل لتهديد القواعد ، وتبويب الأبواب .

والمستفتى مأمور باتباع مسالك الباحثين الفاحصين عن أقاصيص المتقدمين وطرق الماضين ، والشافعى من المتأخرين فى البحث عن المطالب ونحل المذاهب والاهتمام بالنظر فى المناصب والمراتب ، ونظره فى التأصيل والتفصيل والتنويع والتفريع أغوص من نظر علماء الزمان ، ومجرد تاريخ التقدم والتأخر مع القطع بأن المذاهب لا تزول بزوال منتحلها لا أثر له .

فهذان وجهان متعارضان واحتمالان متقابلان ؛ ولا يبلغ القول فى ذلك مبلغ القطع ، والأوجه عندى أن يقلد المستفتى مفتى زمانه ثم تحقيق القول فى ذلك أن يقال حق المستفتى أن يستفتى مفتى زمانه فى هذه الواقعة التى فيها مخاضنا الآن : فإنها مسألة (١٤٨٥) لا يصح فيها للشافعى رضى الله عنه تنصيب على مذهب . فلنقل (١٤٨٦) لمفتى الزمان معتقدي تقدم الشافعى وقد خالفك مذهبك فى المسألة التى دفعت إلى السؤال عنها مذهب الشافعى فما ترى (١٤٨٧)

(١٤٨٥) فى ب : ما

(١٤٨٦) فى ١ : فليقل

(١٤٨٧) د : يرى

لى فى طريق الاستفتاء أنزل على مذهب الشافعى أم أتبعك فى فتواك ؟ فإن
أدى اجتهاد المفتى إلى تكليفه اتباعه اتبعه وقلده ، وأن أدى اجتهاده إلى
تكليفه تقليد إمامه ألزمه ذلك ، ونقل له مذهب إمامه .
وهذا من الأسرار فليتأمله المنتهى إليه .

وهذا فيه إذا كان للإمام المقدم مذهب منصوب عليه فى المسألة .
فأما إذا لم يصح فيه مذهب فليس إلا تقليد مفتى الزمان والله المستعان (١٤٨٨) .
ولو أخذت فى تفاصيل أحكام الفتوى لأطلت أنفاسى ، وفيها مجموعات
معلقة عنى ومصنفة لى فليطلبها من يتشوف همته إليها ، وغرضى من هذا المجموع
استقصاء القول فى خلو الزمان عن المفتين ، وأما ذكرت طرفا من صفات
المفتين وأحكامهم ليتبين للناظر خلو الدهر عن المفتين عند خوضنا فيه ، والله
ولى التوفيق ، وهو بأعصاب راجيه حقيق ، وقد نجز مقصدنا فى المرتبة
الأولى .

المرتبة الثانية

فأما المرتبة الثانية : فهى فيه إذا خلى الزمان عن المفتين البالغين مبلغ
المجتهدين ؛ ولكن لم يعر الدهر عن نقلة المذاهب الصحيحة عن الأئمة
الماضين ، وتكاد هذه الصورة توافق هذا لزمان وأهله ، والوجه تقديم ما
يتعلق بالناقل وصفته ثم الخوض فى ذكر ما يتعلق به المستفتون فأقول :
لا يستقل بنقل مسائل الفقه من يعتمد الحفظ ، ولا يرجع إلى كيس وفطنة
وفقه طبع ، فإن تصوير (١٤٨٩) مسائلها أولا ، وإيراد صورها على وجوها

ثانياً ، لا يقوم بها إلا فقيه . ثم نقل المذاهب بعد استتمام التصوير لا بطنى
إلا من مرموق فى الفقه خبير فلا ينزل نقل مسائل الفقه منزلة نقل الأخبار
والأقاصيص والآثار ، وأن فرض النقل فى الجليات من وائق بحفظه
موثوق به فى أمانته ، لم يمكن فرض نقل الخفيات من غير استقلال بالدراية .

فإذا وضح ما حاولناه من صفة الناقل فالقول بعد ذلك فيما على المستفتين .
فإذا وقعت واقعة ، فلا يخلو إما أن يصادف النقلة فيها جواب
الأئمة الماضين .

وإما أن لا يجدوا فيها بعينها جواباً .

فإن وجدوا فيها مذهب الأئمة منصوصاً عليه نقلوه واتبعه المستفتون .

ولا بد من إزالة استبهام فى هذا المقام فإذا نقل الناقلون مذهب
الشافعى رحمه الله (١٤٩٠) ، ونقلوا مذاهب عن المجتهدين المتأخرين (١٤٩١) عن
عصره ، فالمستفتى (١٤٩٢) يتبع أى المذاهب (١٤٩٣) شاء (١٤٩٤) مع اعتقاده أن
من بعد الشافعى رضى الله عنه لا يوازيه ولا يدانيه ، هذا يمتنى على ما أجرته
فى أثناء الكلام فى المرتبة الأولى من هذا الركن ، وهو أن من عاصر مفتياً
وصادف مذهبه مخالفاً للمذهب الإمام الذى اعتقده أفضل الأئمة الباحثين

(١٤٩٠) : فى ج : رضى الله عنه

(١٤٩١) فى ١ : المتأخرين

(١٤٩٢) د : فالمستتبم

(١٤٩٣) ب ، ح : مذاهب

(١٤٩٤) شاء : زيادة من د

والمهدين لأبواب الأحكام قبل وقوع الوقائع ، فإنه يتبع مذهب المفتي أو مذهب الإمام المقدم المتقدم ، وقد تقدم فيه تردد ، ووضح أن الاختيار اتباع مفتي الزمان من حيث أنه يتأخره سبب مذهب من كان قبله ، ونظيره في التفاصيل أسد^(١٤٩٥) من نظر المقلد على الجملة .

فإذا تجدد العهد بهذا ، فقد يظن الظان على موجب ذلك أن اتباع مذاهب الأئمة المتأخرين عن الشافعي أولى ، وأن فاقهم الشافعي رحمه الله فضلا فإنهم باستئخارهم اختصروا بمزيد بحث وسبر .

والذي أراه في ذلك القطع باتباع الإمام المقدم والإضراب عن مذاهب المتأخرين عنه قدرا وعصرا .

وان كنت أرى تقليد مفتي الزمان لو صودف ، لأن الذي يوجد لا يعسر تقليده وقطوبقه أحكام الوقائع .

فأما تكليف المستفتين الإحاطة بمراتب العلماء المتأخرين عن الشافعي مثلا على كثرتهم وتفاوت مناصبهم ومراتبهم فعسر لا يستقل به إلا من وفرت حظوظه من علوم .

وإنما رأيت هذا مقطوعا به من حيث لم ير أحد من العلماء إحالة المقلدين المستفتين على مذاهب من دون الإمام المقدم ، ولكن من كان من العلماء مفتيا جزم فتواه^(١٤٩٦) ولم يذكر مذهب من سواه ، ومن قدر نفسه

(١٤٩٥) في ج ، د : أشد

(١٤٩٦) في ب : فتياه

ناقلًا أحوال المراجعين على مذهب (١٤٩٧) الحبر المتقدم ، وهذا لا يُلح لا يمجده
محصل ، فقد تقرر أن الواقعة إذا نقل فيها من هو من أهل النقل مذهب
إمام مقدم ، قد ظهر للمستفتي (١٤٩٨) بما كلفه من النظر أنه أفضل الأئمة
الباحثين فالمستفتي (١٤٩٩) يتبع ما صح النقل فيه . وإن وقعت واقعة لم
يصادف النقلة فيها مذهباً منصوفاً عليه للإمام المتقدم وقد عرى الزمان
عن المجتهدين .

فهذا مقام يتعين صرف الاهتمام إلى الوقوف على المغزى منه (١٥٠٠)
والإرام ، وهو سر الكلام في هذه المرتبة فأقول :

قد تقدم أن نقل الفقه يستدعى كياساً وفطنة ، وحظوة بالغة في الفقه ،
ثم الفقيه الناقل يفرض على وجهين :

أحدهما ، أن يكون في الفقه على مبلغ يتأتى منه بسببه نقل المذاهب في
الجليات والخفايا تصويراً وتحريراً وتقريراً ، ولا يكون في فن الفقه بحيث
يستدله قياس غير المنصوص عليه على المنصوص ، فإن كان كذلك اعتمد
فيما نقل . وإن وقعت واقعات لا نصوص لصاحب المذهب في أعيانها (١٥٠١)
فما تعرى عن (١٥٠٢) النص ينقسم قسمين أحدهما ، أن يكون في معنى

(١٤٩٧) في ب : مذاهب

(١٤٩٨) في أ : المستفتي

(١٤٩٩) في ب : والمستفتي

(١٥٠٠) في ح : فيه

(١٥٠١) أ : أعيانها

(١٥٠٢) في د : يرى

المنصوص عليه ، ولا يحتاج في ذلك إلى فضل نظر ، وسبر غير ، وإنعام فكر ، فلا يتصور أن يخلوا عن الإحاطة بـ مدارك هذه المسالك من يستقل بنقل (١٥٠٣) الفقه فليحقق في هذا القسم غير المنصوص عليه بالمنصوص عليه .
وبيان ذلك بالمثل من ألفاظ الشارع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من أعتق شركا له في عبد قوم عليه نصيب صاحبه) (١٥٠٤) فالمنصوص عليه العبد ، ولكننا نعلم قطعا أن الأمة المشتركة في معنى العبد الذي اتفق النص عليه ، ولا حاجة في ذلك إلى الفحص والتقرير عن مباحث الأقيسة ، فإذا جرى لصاحب المذهب مثل ذلك لم يشك المستقل بنقل مذهبه في هذا الضرب في إلحاق ما في معنى المنصوص عليه بالمنصوص عليه (١٥٠٥) ، وإذا احتوى الفقيه على مذهب (١٥٠٦) إمام مقدم حفظا ودراية ، واستبان أن غير المذكور ملحق بالمذكور فيما لا يحتاج فيه إلى استئثار معاني (١٥٠٧) واستنباط علل ، فلا يكاد يشذ عن مخووظ هذا الناقل حكم واقعة في مطرد العادات .
والسبب فيه أن مذاهب الأئمة لا يخلو في كل كتاب ، بل في كل باب عن جوامع وضوابط ، وتقاسيم تحوى طرائق الكلام في الممكنات ما وقع

(١٥٠٣) في ب : فسوق الكلمة ، أى أمان وفي الحاشية ، انعم في الأمر : بالغ (١٥٠٤) أخرجه الشافعى في مسنده عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فاعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق) مسند الشافعى على هامش الأم ٦ : ١٨١ ، وفي النسخة ج ، الحديث بلفظ (من اعتق شركا من عبد قوم عليه نصيب شركه)

(١٥٠٥) الغزالي : شفاء الغليل ١٢٨ ، ٣٥٧ ، ٦٦٥ والماوردي : أدب القاضي ١ : ٩٥٥

(١٥٠٦) ب : مذاهب

(١٥٠٧) ١ : معان

منها وما لم يقع ، ولو أوضحت ما أحاوله بضرب الأمثلة لا حجت إلى ذكر صدر صالح من فن الفقه من غير مسيس الحاجة في هذا المجموع إليه .

فإن الناس في هذا الذي أفضى الكلام إليه طائفتان : فقهاء (١٥٠٨) ناقلون معتمدون فيما يتناولون ، ومستفتون راجعون إلى المستقلين بنقل مذاهب الماضين .

فأما الفقهاء فلا يخفى عليهم مضمون ما ذكرته قطعاً ، وأما المستفتون فلا يحيطون بسر الغرض فيه وإن بسط لهم المقال ، وأكثر لهم الأمثال فنصيبهم من هذا الفصل مراجعة الفقهاء والنزول على ما ينهون إليهم من الأحكام .

وقد فهم عنا من تاجيته من الفقهاء ما أردناه ، واتضح المقصد فيما أردناه ، ثم لستنا نضمن مع ما قريناه لشمال (١٥٠٩) الحفظ على قضايا جميع ما يتوقع وقوعه من الوقائع ، فإن فرضت واقعة لا يحويها نصوص ، ولا يضبطها حدود روابط ، وجرامع ضوابط ، ولم يكن في معنى ما انطوت النصوص عليه ، فالقول فيها (١٥١٠) يلتحق بالكلام فيه (١٥١١) إذا خلى الزمان عن نقلة المذاهب ، وسيأتى ذلك في المرتبة الثالثة على الترتيب وهي المقصودة من الركن الثالث ، وما عداها كالمقدمات والتشبيب . (١٥١٢)

(١٥٠٨) في ١ ، ب : منها

(١٥٠٩) ب ، ح ، د : استمال

(١٥١٠) في ب : فيه

(١٥١١) في ب : فيها

(١٥١٢) التشبيب : أول الشئ ، وفي ب : التشبيب

وما ذكرناه الآن فيما (١٥١٣) إذا لم يكن ناقل المذاهب بحيث يقوى على مسالك الأقيسة ، ويستمكن من الاستبداد (١٥١٤) في استنباط المعاني .

فأما من كان فقيه النفس ، متوقد القريحة بصيراً بأساليب الظنون ، خيراً بطرق المعاني في هذه الفنون ، ولكنه لم يبلغ مبلغ المجتهدين لقصوره عن المبلغ المقصود في الآداب أو لعدم تبحره في الفن المترجم بأصول الفقه .

على أنه لا يخلوا عن قواعد أصول الفقه ، الفقيه المرموق والفطن في ادراج الفقه ، وإن كان لا يستقل بنظم أبوابه ، وتهذيب أسبابه ، فمثل هذا الفقيه إذا أحاط بمذهب (١٥١٥) إمام من الأئمة الماضين ، وذلك الإمام هو الذي ظهر في ظن المستفتين أنه أفضل المتقدمين الباحثين فيما يجده منصوصاً من مذهبه ، ينهيه ويؤديه ، ويلحق بالمنصوص عليه ما في معناه كما سبق الكلام فيه .

و إذا عنت واقعة لا بد من أعمال القياس فيها وقد (١٥١٦) خير الفقيه المستقل بمذهب إمامه مسالك أقيسته وطرق (١٥١٧) تصرفاته في الحاشيات غير المنصوص عليه للشارع بالمنصوص عليه ، فلا يعسر عليه أن يبين في كل واقعة قياس مذهب إمامه (١٥١٨) .

ثم الذي أقطع به : إنه يتعين على المستفتى اتباع اجتهاد مثل هذا الفقيه في

(١٥١٣) في ١ : فيه

(١٥١٤) في ٢ : لاستبداد

(١٥١٥) في حاشية ب ، عن الأمر : نزل

(١٥١٦) في ب : فقد

(١٥١٧) في د : في طرق

(١٥١٨) الفرائي : المنقول ٤٨٠ ، ٤٨١

إلحاقه بطرق القياس التي ألفها وعرفها ما لا نص فيه لصاحب المذهب بقواعد المذهب .

والدليل عليه ، أن المجتهد البالغ مبلغ أئمة الدين ، صفته أنه آنس بأصول الشريعة واحتوى على الفنون التي لا بد منها ^(١٥١٩) في الاحاطة بأصول المسئلة ؛ والاستمكان من التصرف فيها ، فاذا استجمعها العالم كان على ظن غالب في أصابة ما كلف في مسالك الاجتهاد ، فالذي أحاط بقواعد مذهب الشافعي مثلاً ، وتدرّب في مقاييسه ، وتهذب في أنحاء نظره وسبيل تصرفاته ، تنزل في الإلحاق ^(١٥٢٠) بمنصوصات الشافعي منزلة المجتهد الذي يتمكن بطرق الظنون إلحاق غير المنصوص عليه في الشرع بما هو منصو ص عليه ، ولعل الفقيه المستقيل بمذهب إمام أقرر على الإلحاق بأصول المذهب الذي حواه من المجتهد في محاولته الإلحاق بأصول الشريعة ؛ فان الإمام المقلد المقدم بذل كنة مجهوده في الضبط ، ووضع الكتاب بتبويب الأبواب ، وتمهيد مسالك القياس والأسباب ، « لكتاب المذهب الذي حواه من المجتهد في محاولته الإلحاق بأصول ترتيب الأبواب » ^(١٥٢١) والمجتهد الذي يغنى رد الأمر إلى أصل الشرع لا يصادف فيه من التعميد والتفعيد ^(١٥٢٢) ما يجده ناقل المذهب في أصل المذهب المذهب المفرع ^(١٥٢٣) المرتب ، والذي يحقق الغرض في ذلك .

(١٥١٩) في ١ : فيها

(١٥٢٠) في ب : للإلحاق

(١٥٢١) ساقط في ١ ، ب ، ح : « لكتاب المذهب ... الأبواب »

(١٥٢٢) في ح : والتصعيد

(١٥٢٣) في د : للفراغ

أنا إذنا عدلنا مجتهدا ، ووجدنا فقيها درجا قياسا ، وحصلنا على ظن غالب في إلحاق ما لانص فيه في المذهب الذي ينتحله بالمنصوصات فاحالة المستفتين على ذلك أولى من التعرية وقائع عن التكليف ، وإحالة المسترشدين على عمايات وامور كلية كما سيأتي شرحنا عليه في المرتبة الثالثة إن شاء الله عز اسمه .

وهذا نتج عظيم في التشريع لائق بحاجات أهل الزمان ، وقد وفق الله شرحه .

وننخل من محصل الكلام : أن الفقيه الذي وصغناه ، يحمل في حق المستفتي محل الإتمام المجتهد الرائق إلى المرتبة العليا في الحلال المرعية تأقلا وملحقا وقائسا ، ثم يقبل المستفتي ذلك الإمام المتقدم المنقلب إلى رحمة الله ورضوانه (١٠٢٤) الفقيه الثقل القياس .

فإن فرض فارض من مثل الفقيه الذي ذكرناه ترددا وتبلدا في بعض الوقائع على ندور ، فقد يتصور توقف (٢٠٢٣) « المجتهد في بعض الوقائع (١٠٢٦) » .

وأنا بعون الله وتوفيقه أذكر في آخر المرتبة الثالثة تفصيل القول في آحاد الوقائع إذا توقف (١٠٢٧) فيها المفتون (١٠٢٨) أو تردد فيها الناقلون ، وتوضح ما على المستفتي (١٠٢٩) فيها إن شاء الله عز وجل وجل .

(١٠٢٤) أنها : ساقطة من ١

(١٠٢٥) في د : توقيف

(١٠٢٦) في د : الناقلون

(١٠٢٧) في ج : ما بين القوسين ساقط « المجتهد في بعض الوقائع . . . » إذا .

(١٠٢٨) في ١ : المستفتون

(١٠٢٩) في ١ : المستفتين

فهذا منتهى المطلوب في هذه المرتبة .

المرتبة الثالثة

مضمون هذه المرتبة ذكر متعلق التكليف إذا خلا الزمان عن الفتن ؛
وعن نقلة لمذاهب الأئمة الماضين ، فلذا يكون مرجع المسترشدين المستفتين
في أحكام الدين ؟ .

وملاك الأمر في تصوير هذه المرتبة أن لا يخلو الدهر عن المراسم الكلية،
ولا يعرى الصدور عن حفظ القواعد الشرعية ، وأما يعتاض التفاصيل
والتقاسيم والتفريع (١٥٣٠) ولا يجد المستفتى من ينص على حكم الله في الواقعة
على التعيين .

فاذا لاح للنظر تصوير هذه المرتبة ، فنحن بعون الله نقدم على الخوض
في مقصودها الخاص أمر كلياً في قواعد الشريعة ، يقضى اللبيب من حسنه
العجب ، ويتهذب به الكلام في غرض المرتبة ، ويغرب ويجري مجرى الأس
والقاعدة ، والملاذ المتبوع الذي إليه الرجوع فنقول :

لا ينبغي على من شدا (١٥٣١) طرفاً من التحقيق أن ماخذ الشريعة مضبوطة
محصورة ، وقواعدها محدودة محدودة ؛ فإن مرجعها إلى كتاب الله تعالى ،
وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والآي المشتملة على الأحكام ، وبيان

(١٥٣٠) في ١ : التفاريع

(١٥٣١) شدا : حصل ، وفي ٢ : سدا

الحلال والحرام معلومة ، والأخبار المتعلقة بالتكاليف في الشريعة متناهية (١٥٣٢) .
ونحن نعلم أنه لم يفوض إلى ذوى الرأى والأحلام أن يفعلوا ما يستحبون ،
فكم من أمر تقضى العقول بأنه الصواب في حكم الإيالة والسياسة والشرع
وارد بتجريمه ، فلسنا ننكر تعلق مسائل الشرع بوجوه من المصالح ،
ولكنها مقصورة على الأصول المحصورة ، وليست ثابتة على الاسترسال في
جميع وجوه الاستصلاح ومساالك الاستصواب .

ثم نعلم مع ذلك أنه لا يخلو واقعة عن حكم الله تعالى على المتعبدين .
وقد ذهب بعض من ينتمى إلى أصحابنا (١٥٣٣) إلى أنه لا يبعد تقرير
واقعة ليس في الشريعة حكم الله فيها ، وزعم أنها إذا اتفقت فلا تكليف
على العباد فيها .

وهذا زلل ظاهر ، والمعتقد أنه لا يفرض وقوع واقعة مع بقاء الشريعة
بين ظهرائي حملتها إلا وفي الشريعة مستمسك بحكم الله فيها .

والدليل القاطع على ذلك أن أصحاب المصطفى صلى الله عليه وسلم (١٥٣٤)
ورضى عنهم : استفتحوا (١٥٣٥) النظر في الوقائع والفتاوى والأقضية ، فكانوا

(١٥٣٢) قارن الماوردى : أدب القاضى ١ : ٥١٤ أن الذى تضمنه كتاب الله من

الأحكام مشتمل على نحو خمسمائة حديث ، والفزائى : المستصنى ٢ : ٣٥٠ ، ٣٥١

(١٥٣٣) هو القاضى أبو بكر الباقلانى المتوفى (٤٠٣ هـ) . قارن المنحول للفزائى ٣٥٩

، ب ٤٨٥

(١٥٣٤) وسلم : ساقطة من د

(١٥٣٥) في د : استفتحوا

يعرضونها على كتاب الله ، فإن لم يجدوا فيها متعلقا راجعوا سنن المصطفى صلى الله عليه وسلم (١٥٣٦) فان لم يجدوا فيها شفاء ، اشتوروا . واجتهدوا ، وعلى ذلك درجوا في تمادى دهرهم إلى انقراض عصرهم (١٥٣٧) ، ثم استن من بعدهم بسنتهم فلم يتفق (١٥٣٨) في مكر الأعصار وعمر الليل والنهار واقعة تقضى بهروها عن موجب من موجبات التكليف ، ولو كان ذلك ممكنا لكان يتفق وقوعه على تمادى الآماد مع التطاول والامتداد .

فأذا لم يقع علمنا اضطرابا في مطرد الاعتقاد أن الشريعة تشمل كل واقعة ممكنة .

ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل رضى الله عنه (يم تحكم يا معاذ ؟ فقال : بكتاب الله . قال : فإن لم يجد قال : أجتهد رأيي) (١٥٣٩) فقرر رسول الله عليه السلام وصوبه ولم يقل : فإن قصر عنك اجتهادك فإذا تصنع ؟ فكان ذلك نصا على أن الوقائع يشملها القواعد التي ذكرها معاذ .

(١٥٣٩) في ١ ، د : عليه السلام

(١٥٣٧) قارن الماوردي : أدب القاضى ١ : ٤٦٩ - ٤٧٢ والنزلى : المستصفي ١ : ٢٤١ ، ٢٤٢ يقول : أجمع الصحابة على الحكم بالرأى والاجتهاد في كل واقعة وقعت ولم يجدوا فيها نصا ، وهذا مما تواتر إلينا عنهم تواتر شك فيه فننقل من ذلك بعضه فمن ذلك حكم الصحابة بإمامة أبي بكر رضى الله عنه بالاجتهاد مع اتقاء النص ، ونعلم قطعا بطلان دعوى النص عليه وعلى وعلى العباس إذ لو كان انقل ولتمسك به المنصوص عليه ولم يبق للمشورة مجال حتى ألقى عمر رضى الله عنه الشورى بين سته وفيهم على رضى الله عنه ؛ فلو كل منصوبا عليه وقد اتصلحه فلم تردد به وبين غيره والمنخول ص ٤٨٥

(١٥٣٨) في د : يبق

(١٥٣٩) أخرجه الترمذى عن هناد عن وكيع عن شعبه عن أبي عون الثقفى عن =

فلذا نقرر ذلك ، فلو قال قائل ما يتوقع وقوعه من الوقائع لانهائية ،
وماخذ الأحكام متناهية فكيف يشتمل ما يتناهى على ما لا يتناهى ، وهذا
إعضال لا يبره بجمله (١٥٤٠) إلا موفق ريان من علوم الشريعة .

« فنقول : الشرع (١٥٤١) مبنى بديع ، وأس هو منشأ كل تفصيل
وتفريع ، وهو معتمد المقتضى من قى الهداية الكلية والدراية ، وهو المشير إلى
استرسال أحكام الله على الوقائع مع نفى النهاية ، وذلك ان قواعد (١٥٤٢)
للشريعة متقابلة بين النفى والأثبت ، والأمر والنهى ، والاطلاق والحجر ،
والإباحة والحظر (١٥٤٣) ولا يتقابل قط أصلان إلا ويتطرق الضبط إلى
أحدهما ويتنفي (١٥٤٤) النهاية عن مقابله ومناقضه (١٥٤٥) .

== الحارث بن عمر عن رجل من أصحاب معاذ وفي رواية أخرى عن محمد بن بشر عن
محمد بن جعفر وعبد الرحمن مهدي ، وقال الترمذي : هذا الحديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ؛
وليس لمسانده عندي بمختص ؛ وأبو عون الثقفى اسمه محمد بن عبيد الله سنن الترمذي ٣
: ٦١٧ ؛ وأبو داود عن حفص بن عمر ، سنن أبي داود بتحقيق محمد بن عيسى الدين عن
الحديث ٣٠٣ وقال ابن حجر العسقلاني أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن عدي
والطبراني والبيهقي من حديث الحارث بن عمر عن ناس من أصحاب معاذ . وقال
البخاري في تاريخه الحارث بن عمر وعن أصحاب معاذ عنه أبو عون لا يصح ولا يعرف
اللائحة . تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير بتحقيق اليماني حديث رقم ٢٠٧٦
وقد أسقط من الحديث . . . فإن لم يكن في كتاب الله ؟ قال : فبئس رسول الله .
(١٥٤٠) ف : ح : بجمله .

(١٥٤١) ف : ب : للشرع

(١٥٤٢) ف : ج : ما بين القوسين ساقط ، « فنقول : الشرع . . . قواعد »

(١٥٤٣) ف : أ : والحظر

(١٥٤٤) ف : ح : وينتهى

(١٥٤٥) ف : ح : ومناقضه

ونحن نوضح ذلك بضرب أمثال ثم نستصحب استعمال هذه القاعدة الشريفة في تفصيل الأغراض من هذه المرتبة والله المستعان في كل حين وأوان .

فنقول : قد حكم الشرع بتنجيس أعيان ، ومعنى النجاسة : التعمد باجتئاب ما نجسه الشرع في بعض العبادات علي تفاصيل يعرفها حملة الشريعة في الحالات .

ثم ما يحكم الشرع بنجاسته ينحصر نصا واستنباطا ، وما لا يحكم الشرع بنجاسته لانهاية له في ضبطنا ، فسييل المجتهد أن يطلب ما يسأل عن نجاسته و طهارته من القسم المنحصر ، فان لم يجد منه صافيه ولا ما تحقابه بالمسلك (١٥٤٦) المضبوط المعروف عند أهله ألحقه بمقابل القسم و مناقضه - وحكم بطهارته فاستبان أنه لا يتصور والحالة هذه خلو واقعة في النجاسة والطهارة عن حكم الله فيها ، ثم هذا المسلك يطرد في جميع قواعد الشريعة ، ومنه يقسط حكم الله تعالى على ما لا نهاية (١٥٤٧) له . وهذا السرف في قضاياء التكاليف لا يوازيه مطلوب من هذا الفن علوا وشرقا ، وسيزداد المطلاع عليه ، كلما نهج في النظر منهاجا ، ثم يزداد اهتازا وابتهاجا .

فاذا تقرر هذا نقول : المقصود للكلية من هذه المرتبة أن نذكر في كل أصل من أصول الشريعة قاعدة تنزل منزلة القطب من الرحي . والأس من

المبنى ، وتوضح أنها منشأ التفاريع وإليه انصراف الجميع والمسائل الناشئة منها تنعطف (١٥٤٨) عليها انعطاف بنى (١٥٤٩) المهود من الحاضنة إلى حجرها ، وتأزر إليهما كما تأزر الحية إلى حجرها ، ولو أردت أن أصف مضمون هذا الركن بالتراجم والعبارات الدالة على الجوامع والجل ، لتعقد الكلام ، ولم يحط به فهم المنتهى إليه ، وإذا فصّلت ما أبتغيه فصلا فصلا ، وذكرت ما أحاوله أصلا أصلا ، قين الغرض من التفصيل ، وعلى فضل الله وتيسيره التعويل فليقع البداية .

بكتاب الطهارة

فنقول في حكم المياه :

قد امتن الله على عباده بإزالة الماء الطهور فقال عز من قائل : (وأنزلنا من السماء ماء طهورا) (١٥٥٠) .

والطهور في لسان الشرع : هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره .

ويطرا على الماء الطهور ثلاثة أشياء : أحدهما ، النجاسة . والثاني الأشياء الطاهرة ، والثالث الاستعمال .

فاما النجاسة إذا وقعت في الماء ، فذهب مالك رضي الله عنه أن الماء طهور ما لم يتغير (١٥٥١) واستمسك في أثبات مذهبه بما روى عن النبي صلى الله عليه

(١٥٤٨) في ١ : تنعطف

(١٥٤٩) في ١٠ : بنى المود

(١٥٥٠) ٢ الفرقان : مكية ٤٨

(١٥٥١) ابن رشد (٥٢٠ هـ) : المقدمات ١ : ٥٧ ، ٥٨

وسلم أنه قال (خلق الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير طعمه أو ريحه) (١٠٠٢) ومذهب الشافعي رضي الله عنه : أن الماء إذا بلغ قلتين لم ينجس ما لم يتغير ، وهو قريب من خمس قرب ، فإن لم يبلغ هذا المبلغ فوقعت (١٠٠٣) فيه نجاسة ينجس تغير أو لم يتغير (١٠٠٤) .

واضطربت الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله (١٠٠٥) ، ولست لاستقصاء تلك الروايات فإن غرطى وراء هذه المذاهب (١٠٠٦) .

فان فرض عصر خال عن موثوق في نقل مذاهب الأئمة والتبس على الناس هذه التفاصيل التي رمزت إليها ، وقد تحققوا أن النجاسة على

(١٠٥٢) أخرجه الحاكم في مستدركه عن عكرمة عن ابن عباس قال أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتوضأ من أثناء . فقالت امرأة من نسائه يا رسول الله أتى قد توضأت من هذا فتوضأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال : الماء لا ينجسه شيء . وقال الحاكم : احتج البخاري بأحاديث عكرمة واحتج مسلم بأحاديث سماك بن حرب وهذا حديث صحيح في الطهارة ولم يخرجاه ولا يحفظ لهعله . المستدرك ١ : ١٥٩ وقال الهيثمي رواه البزار وأبو يعلى والطبراني في الأوسط ورجاله ثقات ، كما أخرجه الطبراني في الأوسط والكبير عن أبي أمامة الباهلي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا ينجس الماء شيء إلا ما غلب ريحه أو طعمه . وقال الهيثمي فيه رشدين بن سعد وهو ضعيف . مجمع الروائد ١ : ٢١٤

(١٠٥٣) في ١ : ووقت

(١٠٥٤) الإمام ٣ : وقال الترمذي لأنه رأى أحمد وأسحاق أيضاً : سنن الترمذي ١ : ٩٩ في رواية أبي يوسف يعتبر التحريك - لأبواب الكثرة والطهارة - بالاغتسال ورواية محمد : يعتبر التحريك بالوضوء

(١٠٥٥) رحمه الله : زيادة من د

(١٠٥٦) لزيادة التفاصيل لاستقصاء المذاهب الروايات المختلفة وادلتها والترجيح بينها

الجملة مجتنبه، ولم يخف على ذوى العقول أن النجاسات لا تؤثر في المياه العظيمة كالبحار والأودية الغزيرة كدجلة و الفرات وغيرها .

ولابد من استعمال المياه في الطهارات والأطعمة ، وبه قوام ذوى الأرواح فالذى ^(١٥٥٧) يقتضيه هذه الحالة إن من استيقن نجاسة اجتنبها ، ومن استيقن خلوها ^(١٥٥٨) عن النجاسة لم يسترب في جواز استعماله ، وأن شك فلم يدر أخذ بالطهارة ؛ فان تكليف ما مستيقن ^(١٥٥٩) الطهارة بحيث لا يطرق إليه مكان النجاسة عسر الكون معوز الوجود في جهات الأماكن متسع ، ولو كلف الخلق طلب يقين الطهارة في الماء لضاعت معاشهم ، وانقطعوا عن مضطربهم ومكاسيهم ، ثم لم يصلوا آخرها إلى ما يبغيون .

فهذه قواعد كلية تخص العقول من أصول الشريعة لا تكاد تخفى ، وإن درست تفاصيل المذاهب .

وان استيقن المرء وقوع نجاسة في ماء ^(١٥٦٠) يقدره كثيرا ، وقد تناسى الناس القلتين ، ومذهب الصائرين إلي اعتبارهما ، فالذى يقتضيه هذه الحالة أن المغترف من الماء أن استيقن أن النجاسة قد انتشرت إلى هذا المغترف وفي استعماله استعمال شيء من النجاسة فلا يستعمله ، وإن تحقق أن النجاسة لم تنقله إلى هذا المغترف استعماله ، وإن شك أخذ بالطهارة ، فلن مما تقرر في قاعدة

(١٥٥٧) في د : والذى :

(١٥٥٨) في د : خلوها

(١٥٥٩) في د ، د : ما يستيقن

(١٥٦٠) في د ، د : فيها

الشرعية استصحب الحسك يتقن طهارة الأشياء إلى أن بطريقه عليها يقين
النجاسة (١٥٦٤) .

وهذا الذى ذكرته قريب من مذهب أبى حنيفة الآن (١٥٦٢) ، ولو تردد
الإنسان فى نجاسة شىء وطهارته ولم يجد من يخبره بنجاسته أو طهارته مفتياً أو ناقلاً
فقتضى هذه الحالة الأخذ بالطهارة (١٥٦٣) فإنه قد تقرر فى قاعدة الشريعة أن
من شك فى طهارة ثوب ونجاسته فله الأخذ بطهارته ، فإذا عسر درك الطهارة
من المذاهب وخلق الزمان عن مستقل بمذهب علماء الشريعة ، فالوجه رد الأمر
إلى ما ظهر فى قاعدة الشرع أنه الأغلب .

وقد قدما أن الأصل طهارة الأشياء ، وأن المحكوم بنجاسته محدود
محدود ، ولو وجدنا فى توافر العلماء عينا وجوزنا أنها دم ، ولم يبعد أن
يكون صبغاً مضاهياً للدم فى لونه وقوامه ، واستوى الجائزان فيه عندنا ،
فيجوز الأخذ بطهارته بناء على للقاعدة التى ذكرناها ، فالتباس المذاهب
وتعذر ذكر أقوال العلماء فى العصر تنزل منزلة التباس الأحوال فى الطهارة
والنجاسة مع وجود العلماء .

فان قيل هذا الذى ذكرته اختراع مذهب لم يصبر إليه المتقدمون ، والذين

(١٥٦١) القساعة : اليقين لا يزال بالشك ، فمن يتقن الطهارة وشك فى الحدث
فهو متطهر ، أو يتقن فى الحدث وشك فى الطهارة فهو محدث . السيوطى : الاشياء والنظائر ص ٥٦
وهذه القساعة لدى أبى حنيفة أيضاً . أبو زيد الدبوسى : تأسيس النظر ص ٦ وابن نجيم
الاشياء والنظائر ص ٥٧

(١٥٦٢) فارن السمرقندى : تحفة الفقهاء ١ : ١٠٥

(١٥٦٣) الشافعى : الأم ١ : ٩

أوضحوا مذهبهم لم يخصوها ببعض الأعصار ، بل أرسلوها منبسطة على الأزمان كلها ، قلنا : هذا الفن من الكلام يتقبله راكن إلى التقليد مضرب عن المباحث كلها ، أو متبحر في تيار بحار علوم الشريعة بالغ في كل غمره (١٥٦٤) إلى قعرها ، صال بمرها ، صابر على سيرها (١٥٦٥) ، بصير بما أخذ الأقيسه في معضلاتها ، غواص على مفاصنها ، وافر الحظ في بدائعها ، وينكرها الشادون المستطرفون ، الذين لم يتشوفوا بهمهمهم إلى درك الحقائق ، ولم يضطروا إلى المآزق والمضايق ، ولا بد من تقرير الانفصال عن السؤال قبل الاندفاع في مجال المقال فنقول : لو عرضت الكتب التي صنعها القياسون في الفقه مع ما فيها من المسائل المرتبة والأبواب المبوقة ، والصور المفروضة قبل وقوعها وبدائع الأجوبة فيها ، والعبارات المخترعة من مستمسكاتهم فيها استدلالا وسؤالا وانفصالا كالجمع ، والفرق ، والنقض والمنع والقلب وفساد الوضع والقول بالموجب ونحوها ، لتعب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٥٦٦) في فهمها إذ لم يكن عهد بها ، ومن فاجأه شيء لم يعهده احتاج إلى رد الفكر إليه ليأمن به ، ثم يستمر على أمثاله ومعظم المسائل التي وضعوها لم يلقوها (١٥٦٧) بأعيانها منصوصا عليها ، ولكنهم قدروها على مقاربة ومناسبة من أصول الشريعة ، فتقدير أعواص (١٥٦٨) المذاهب والتباس الآراء والمطالب إذا جر اشكالا في النجاسة والطهارة واقعة مفروضة ، رأيت فيها قياس الشك في النجاسة التي أنتجها التباس المذاهب على شك ينتجها إشكال في الأحوال مع

(١٥٦٤) في - د : عمره

(١٥٦٥) السير : الفحص والأختبار ، وفي - د : سيرها

(١٥٦٦) وسلم : ساقطة من د

(١٥٦٧) في ب : لم يلقوها

(١٥٦٨) في - : امرائ

بقاء المذاهب فقصارى القول: فيه اعتبار شك بشك ، وبناء الأمر على تغليب ما قضى الشرع بتغليبه ، وهو الطهارة ، والذي يكشف الغطاء في ذلك أن من أنكر ما ذكرته قيل له : لو قدر خلو الزمان عن العلماء بفاصيل هذا الشأن وأشكل على صاحب الواقعة أن الماء الذي وقعت فيه النجاسة مما كان يعفو العلماء عنه أم لا ، ولا ماء غيره فإذا نقول ؟ أيها المعارض المنكر ؟ أنقول يجب اجتنابه ؟ فهذا إن قلته فهو مذهب يخالف مذاهب الأولين ثم يعارضه جواز استعماله ، وإن لم يطلع على مذاهب المتقدمين فهما إذن مسلكان ، والتحرز أقرب مأخذ الشريعة في مواقع الشك في النجاسات كما سبق تقريره وأن قال المعارض : لا حكم لله في هذا الماء في الزمان الخالي عن العلماء روجع في ذلك وقيل له : عنيت أنه لا حرج على المرء فيه استعمال الماء أو ضرب .

فهذا على التحقيق تسويغ الاستعمال لمكان الاشكال ، والذي ذكرناه أمثل ، فان تبقية ربط الشرع على أقصى الإمكان نظرا إلى القواعد الكلية أصوب من حل رباط التكاليف لمكان استبهاام التفاصيل ، ولا يخفى مدرك الحق فيما ذكرناه على القطر ، وأما القدم البليد فلا احتفال به ، ومن أبي مسلكنا فهو عنود ججود أو غبي بليد ، والله ولي التأييد والتسد يد بمنه ولطفه .

فاذا وضع ما ذكرناه ، فنعود إلى سبر الكلام ، ونستتم غرضنا في النجاسة والطهارة في هذا الأسلوب من الكلام .

ونقول : رب نجاسة مستيقنة يقضى الشرع (١٥٦٩) بالعفو عنها . ثم ذلك

ينقسم إلى ما لا يتصور التحرز عنه أصلاً ، وليس من الممكن الاستقلال باجتنابه ، وهو كالغيار النائر من قوارع الطرق التي يطررها البهائم والدواب وعلى ملقح علم نجاستها والناس في تردداتهم وتصرفاتهم يعرفون أن الرياح (١٥٧٠) تثير الغبار فتتلك الأبدان والياب ، ثم لا يخلو عما ذكرناه السيوت والدور والأكنان (١٥٧١) ، ونحن نعلم أن التحرز من هذا غير داخلي في الاستطاعة ، ثم الأنهار ينتشر إليها الغبار المنار قطعاً ، فكيف يفرض غسل هذا النوع ، والماء (١٥٧٢) يتغشا منه ما يتغشى غيره من الثياب والأبدان والبقاع ، فلا خفاء بكون ذلك محطوطاً عن المكلفين أجمعين (١٥٧٣) ومن ضروب النجاسات ما يدخل في الإمكان الاحتراز منها على عسر ، وإذا اتصلت بالبدن والثوب أمكن غسلها ، ولكن يلتزم المكلفون فيه مشقة لو كلفوا الاجتناب والازالة وهذا على الجملة معفو عنه عند العلماء .

وإنما اختلافهم في الأقدار والتفاصيل ، ومثال هذا القسم عند الشافعي رحمه الله دما البراغيث والبثرات إذا قلت (١٥٧٤) وللائمة في تفصيل هذا الفن مذاهب مختلفة ليس نقلها من غرضنا الآن .

ونحن نقول وراء ذلك : لا يخفى على أهل الزمان الذي لم يدرس فيه

» (١٥٧٠) في ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ : في الرياح

(١٥٧١) الأكنان : كل ما يرد الحر والبرد من الابنية ، ١ : الأكناف

(١٥٧٢) في ١ ، ب : وأ

(١٥٧٣) هذا تطبيق للقاعدة : المشقة توجب التيسير ، وعليها يخرج جميع رخص الشرع

وتخفيفاته ومنها : السر وعموم البلوى . السيوطي : الاشياء والنظائر ٨٤ - ٨٦

وأبن نجيم : الاشياء والنظائر ص ٧٦

(١٥٧٤) فارق الشافعي : الام ١ : ٤

قواعد الشريعة وانما التبهت تفاصيلها أنا غير مكلفين بالتوقي مما لا يتأتى التوقي عنه ، ولا يخلوا مثل هذا الزمان عن العلم بأن ما يتعذر التصون عنه جـ ١ ، وإن كان متصورا على العسر والمشقة معفو عنه . ولكن قد يخفى الممفو عنه قدرا وجنسا ، ولا يكون في الزمان من يستقل بتحصيله وتفصيله . فالوجه عندي فيه : أن يقال أن كان التشاغل به مما يضيق متنفس^(١٥٧٥) الرجل ، ومضطربه في تصرفاته ، وعباراته وأفعاله التي يجريها في عاداته ، ويجهده^(١٥٧٦) ، ويكده مع اعتدال حاله ، فليعلم أنه في وضع الشرع غير مؤاخذ به . فإن مما استفاض وتواتر من شيم الماضين رضى الله عنهم أجمعين التساهل في هذه المعاني ، حتى ظن طوائف من أئمة السلف أن معظم الأبوال والأرواث طاهرة ، لما صح عندهم من تساهل الماضين في هذه الأبواب ، وإن لم يكن التصون عنها مما يجر مشقة بينة مذهلة عن مهمات الأشغال فيجب إزالتها . هذا مما يقضى به كلى الشريعة عند فرض دروس المذاهب في التفاصيل ، « فهذا مسلك للقول في أحكام التجاسات ، ولو أكثر في التفاصيل لكنت هادما مبنى الكتاب ، فإن أصل ذلك التنبيه على موجب القواعد مع تعذر الوصول إلى التفصيل ، فلو فصلنا وفرعنا ، لكان نقل تفاصيل المذاهب^(١٥٧٧) ، المضبوطة أولى مما يقرر كونه عند دروسها ، فليفهم^(١٥٧٨) هذه المرامز مطالعها مستعيناً بالله عزت قدرته .

(١٥٧٥) في د : بتنفس

(١٥٧٦) في د : وجهده ونكده

(١٥٧٧) في ج : ساقط ما بين القوسين « فهذا مسلك . . . تفاصيل المذاهب »

(١٥٧٨) في ب ، د : فليقم

وقد ذكرنا في صدر الباب ، أن الماء يطرى عليه النجاسات والأشياء الطاهرة والاستعمال ، وقد نجز مقسداً غرضنا في أحكام النجاسات .

فأما طرئان الأشياء الطاهرة على الماء ، فلا يتصور أن يخفى مع ظهور قواعد الشرع في الزمان أن ما يرد على الماء من الطاهرات ، ولا يغير صفة من صفاته ، فلا أثر له في سلب طهارة الماء وتطهيره ، وإن غيره مجاوراً أو مخالفاً فهذا موضع اختلاف العلماء ولا حاجة بنا إلى ذكره ، ولكن أذكر ما يليق بالقاعدة الكلية فأقول :

تخصيص الطهارات بالماء من بين سائر المائعات ، مما لا يعقل معناه ، وإنما هو تعبد محض ، وكل ما كان تعبداً غير مستدرك المعنى فالوجه فيه اتباع اللفظ الوارد شرعاً (١٥٧١) ، فلنتبع اسم الماء فكل تغير لا يسلب هذا الاسم لا يسقط التطهير . وهذا الذي ذكرته كلياً في تقدير دروس تفاصيل المذاهب هو المعتمد في توجيه المذهب المرتضى من بين المسالك المختلفة (١٥٨٠) .

وأما طرئان الاستعمال : فالمذاهب مختلفة في (١٥٨١) الماء المستعمل ، والذي يوجب الأصل لو نسيت هذه المذاهب ، فتزيله (١٥٨٢) على اسم الماء وإطلاقه ، وليس يمتنع تسمية المستعمل ماء مطلقاً فيسوغ على حكم الأصل من غير تفصيل التوضي . به تمسكاً بالطهارة والاندراج تحت اسم الماء المطلق فهذا ما يتعلق بأحكام المياه على مقصدنا في هذا الركن والله أعلم .

(١٥٧٩) قارن الفزالي : المنحول ٣٦٠

(١٥٨٠) قارن ابن رشد : بداية المجتهد ٩ : ٢٧ ، ٢٨

(١٥٨١) د : فيه غتلة :

(١٥٨٢) في ١ ، ب : تنزله

فصل فى الأوانى

الدباغ مختلف فيه على ما يذكره نقلة المذاهب ، وفيه أخبار متعارضة ، وأوضحها وأظهرها يتضمن ان الدباغ يفيد طهارة جلود الميتات بعد الحكم بنجاستها بالموت^(١٥٨٣)، ولكن لو نسيت المذاهب والأصح منها ، فالذى يقتضيه الأصل ان ما نجسه الموت لا يطهر بنشف فضول وتطيب رائحة ، والدباغ الآن عند القائل به فى حكم رخصة غير معقولة المعنى وهو مختلف فيه ، فاذا درس السبيل الموصلى إليه فالمكلفون متعبدون بلزوم موجب الأصل ، وهذا يطرد فى جميع الرخص على ما سياتى القول فيها مشروحا .

واما الشعور والأوبار والعظام مما اختلف فى نجاستها ، فاذا انحسم مسلك نقل المذاهب فيها ، والأدلة على الصحيح منها ، التحق القول منها بما يشك فى نجاسته . وقد تقدم ان كل ما يشك فى نجاسته فحكم الأصل الأخذ بطهارته .

فصل^(١٥٨٤)

فى الأحداث الموجبة للوضوء والغسل

موجبات الوضوء والغسل محدودة . والذى لا ينقص الوضوء والغسل

(١٥٨٣) الأم ١ : ٧ والوجيز للزالى ١ : ٦

(١٥٨٤) فى ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ : باب

لا نهاية له كما سبق نظيره في النجاسات . وموجب ما ذكرناه في زمان دروس
التفاصيل أمران :

أحدهما ، ان كل ما أشكل على هذا الزمان كونه حدثا ، فلهم ان يأخذوا
باستصحاب الطهارة مع طرئانه بناء على القاعدة في ان من استيقن الطهارة
« وشك في الحدث لم يقض » بانتقاض^(١٥٨٥) الطهارة ،^(١٥٨٦) المستيقنة^(١٥٨٧) .
اولا بسبب طرئان الحدث فهذا أحد ما اردناه .

والثاني ، ان بنى الزمان لو تذكروا ان مسألة في الاحداث فيها خلاف ،
ولم يذكر أحد مذهب إمامه الذي يعتقد قوته واسوته فيجوز الأخذ باستبقاء
الطهارة جريا على القاعدة الممهدة .

فصل^(١٥٨٨)

في الغسل والوضوء

أصل طهارة الحدث غير معقول المعنى ، وكذلك آلتها ومحلها ،
وانقسامها إلى المغسول والمسحوق فليس لها في الشرع قاعدة معنوية نعتمدها^(١٥٨٩)

(١٥٨٥) في د : بانتقاض

(١٥٨٦) في ج : ما بين القوسين ساقط « وشك » . . الطهارة »

(١٥٨٧) تأسّس النظر : لابي زيد الدبوسي ٦ والاشباه والنظائر للسيوطي ٥٦

(١٥٨٨) ١ ، ٢ ، د : باب

(١٥٨٩) التزالي : المنحول ص ٣٦٥

وإنما مرجعها التوقيف، وقد اشتملت آية الوضوء^(١٥٩٠) على بيان بالغ فيه ، فليتخذها أهل الزمان مرجعهم في أصل الباب ، وسيتلى القرآن إلى نجز القيامة ، ثم الذى يقتضى الزمان الحالى عن^(١٥٩١) الفقهاء وناقلى المذاهب ان النية لا تجب^(١٥٩٢) على المتوضىء ، إذ ليس لها ذكر فى الكتاب ، ولم ينقل الوضوء نقل القرب التى شرعت مقصودة للتقرب إلى الله ، بل نقلت نقل الذرائع والمقدمات التى يقصد بها غيرها^(١٥٩٣) ، فليس فى نقله المطلق على على الاستفاضة والتواتر اشعار بالنية ، وليس فى كتاب الله ما يضمنها ، وكذلك القول فى التيمم .

فان قيل التيمم هو القصد ، فهلا اشعر لفظه بالنية ، قلنا : هو بمعنى

(١٥٩٠) آية الوضوء هى رقم ٦ فى سورة المائدة ونصها « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأمسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين »

(١٥٩١) فى د : من

(١٥٩٢) فى ١ : يجب

(١٥٩٣) فى حاشية ب تعليق ، لانسلم أن ليس لها ذلك فى الكتاب لقوله تعالى (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين)

نعم ، ليست قطعت ، لأنه عام ، ودلاله العام ليست قطعية ، وقارن ابن حزم . المحلى ١ : ٩٥ حيث يقول : الوضوء للصلاة فرض لا تجزئ الصلاة إلا به لمن وجد الماء ، وهذا أجماع لا خلاف فيه لأحد ، ولا تجزئ الوضوء إلى بنيه الطهارة للصلاة فرضاً تطوعاً ، ولا تجزئ أحدهما دون الآخر . .

ويحتاج بقوله تعالى « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » وقال : ففى عز وجل أن تكون أمرنا بشئ إلا بمبادته مفردين له نياتنا بدينه الذى أمرنا به ، فعم بهذه جميع أعمال الشريعة كلها وكذا حديث « إنما الأعمال بالنيات وأنتا لكل مرئى مانوى » . . .

القصد ، ولكنه مربوط بالصعيد ، فيجب من مقتضاه القصد إلى التراب .
فهذا حكم النية في الزمان العارى عن ذكر الأدلة على اشتراط النية . ويجب
على أهل الزمان بحكم الآية غسل ما ينطلق عليه اسم الوجه ، وليس في الآية
ما يوجب غسل المرفقين فانه قال (إلى المرافق) فلتن لم تقتض (١٥٩٤) تحديدا ،
وموجبه اخراج الحد عن المحدود ، فانها لا تقضى جمعا وضما أيضا ، فليس
فيها اقتضاء غسل المرفقين كما ذهب إليه زفر (١٥٩٥) ، وكلا لا يقدل معناه
وأصله التوقيف فالرجوع فيه إلى لفظ الشارع لما اقتضى اللفظ وجوبه التزم ،
ومالا يقتضى اللفظ وجوبه فلا وجوب فيه ، لأن التكليف إنما تثبت إذا تحقق
ورود أمر المكلف .

فان قيل هلا وجب الأخذ بالأحوط ، قلنا : لم يتأسس في قواعد الشرع
ان ما شك في وجوبه وجب الأخذ بوجوبه (١٥٩٦) . نعم ، ما ذكره السائل
مأخذ الاحتياط المندوب إليه في الشريعة .

فاما غسل الرجلين فأخذه من فحوى الخطاب معوص مع اختلاف

(١٥٩٤) في ١ : يقتض

(١٥٩٥) زفر بن الهذيل بن قيس العبدي ، من تميم ، يكنى أبا الهذيل ، فقيه كبير
من أصحاب الإمام أبي حنيفة ، أقام بالبصرة وولى قضاءها وتوفى بها سنة ١٥٨ هـ .
تاج التراجم في طبقات الخفية ٢٨ الانتقاء ١٧٣ وشذرات الذهب ١ : ٢٤٣ والجواهر
المضية ١ : ٢٤٣ و ٢ : ٥٣٤ وطبقات الفقهاء بطاش كبرى زاده ١٨ .

وفي بيان رأى زفر راجع تحفة الفقهاء ١ : ٨

(١٥٩٦) على حاشية ب تعليق نصه : وفيه نظر لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم

(دع ما يريك إلى ما لا يريك)

القراء (١٥٩٧) في قوله تعالى (وأرجلكم) (١٥٩٨) بالكسر والنصب .
ولكن القول في هذه المرتبة مبنى على بقاء القواعد الكلية من الأذكار ،
ودروس تفاصيل المذاهب ، ونقل غسل الرجلين عن الرسول وصحبه
متواتر ونسبة المصير إلى المسح إلى الشيعة مستفيض ، ومثل هذا لا يتصور
اندراسه مع توفر الدواعي على نقل القواعد ، فان فرض زوال القواعد عن
الذكر وقع الكلام في المرتبة الرابعة على ما ستأتى مشروحة إن شاء الله .

فالذى تحصل (١٥٩٩) من هذا الباب ، إنه يتبع ما بقى من الأذكار ،
ويستمسك بآية الوضوء ، وما لم يعلم وجوبه ؛ ولم يشعر به كتاب الله فهو
محطوط عن أهل الزمان ، فان التكليف لا يتوجه إلا مع العلم بتوجهه .

فان قيل : أليس غلبات الظنون مناط معظم الأحكام ، فهلا ، قلتم ماغلب
على ظن المسترشد في خلو الزمان عن الفقهاء وجوبه ؛ وجب عليه الأخذ
بوجوبه ، قلنا : هذا قول من يقنع بظواهر الأشياء ، ولا يبغي التوصل إلى
الحقائق ، فليعلم المنتهى إلى هذا الموضع ، انا نعلم وجوب العمل بموجب خبر
الواحد والقياس في مرتبته على شرطه ، ويستحيل في مقتضى العقول ان (١٦٠٠)
يفيد ظن علماء وجوب العمل بموجب الخبر الذى نقلته (١٦٠١) متعرضون للخطأ
معلوم ، والخبر في نفسة مظنون ، وكذلك القول في القياس ، فالعلم بوجوب العمل

(١٥٩٧) في ٢ : القراءين

(١٥٩٨) في ٢ : (وأرجلكم إلى المرافق) .

(١٥٩٩) في ١ ، د : يحصل

(١٦٠٠) في ١ ، ب : يعد

(١٦٠١) في ١ : ينقله

غير مرتب على عين الخبر والقياس ، ولكن قام الدليل القاطع على وجوب العمل عند ثبوت الخبر والقياس ، فالذى اقتضى العلم بالعمل الدليل الدال على العمل بهما كما يستقصى في فن الأصول (١٦٠٢) . فالخبر والقياس يعمل عندهما . ونعلم ذلك بالدليل المقتضى وجوب العمل عند ثبوتها ، فإذا لم يعلم « المكلف في الزمان العرى عن حملة التفاصيل موجبا ، فكيف يعلم (١٦٠٣) وجوبا وظنه الذى لا مستند له من تحقيق ما انتصب في الشرع علما انتصاب ظنون المجتهدين في أساليب الأقيسة ومعظم اصناف الظنون مطرحة لا احتفال بها .

فقد تقرر ما حاولناه لكل فطن ، ووضح ان تعذر الوصول إلى العلم بما كان واجبا في العصور المشتملة على العلماء ينزل منزلة تعذر وقوع بعض الأعمال بالعجز عنه .

فصل

في التيمم وما في معناه

التيمم رخصة لا تعتمد معنى مستدركا ، وإنما المتبع فيها موارد الذوقيف

(١٦٠٢) الفزالي : المنحول ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ يشير إلى أن كون الخبر الواحد مفيدا للعمل — قلنا عن أستاذه الجويني — أمران قاطعان أحدهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث ولاته ورسله إلى البلاد ، ويفرقهم في الأقطار ، وهم آحاد وكان يضم لأيهم الصحائف ، ويأمر بأتباعه الحاضر والبادي ولوتوقفوا إلى التواتر لحزت رقابهم . والثاني : أن الصحابة رضی الله عنهم إجماعا لأن ارتبكوا في واقعة فنقل اليهم الصديق رضی الله عنه قولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على انفراده أتبعوه . بشأن العمل بالقياس راجع الصفحات من ٣٣٠ - ٣٣٢

(١٦٠٣) في ج : ما بين القوسين ساقط « المكلف » . . . يعلم »

فما ظهر في العصر من التيمم على تحقق وتثبت اتبع ، وما لم يظهر مقتضيه لم تثبت الرخصة بظنون العوام ، وهذا يطرد في الرخص كلها . وقد قدمنا الآن أن ظن العامي لا يبالى به فيما يحول في مثله قياس العالم المجتهد (١٦٠٤) ، والأقسية من المجتهدين لا جريان لها في معظم أبواب الرخص ، فكيف تثبت الرخص بظنون لا أصل لها ، والذي يجب الاعتناء به في هذا الفصل أن المكلف إذا فعل عند أعواز الماء ما علمه ، وقد وضح أنه لا يجب عليه ما لم يعلم وجوبه ، فإذا صلى على حسب العلم والإمكان ولم يكن محيطاً بأن هذه الصلاة في تفصيل المذاهب مما يقضى عند زوال الأعذار أم لا ، فالذي يقتضى الأصل الكلبي أنه لا يجب القضاء ، لأنه أدى ما كلف ، وقام بما تمكن (١٦٠٥) منه ، وقد صار إلى ذلك طوائف من العلماء في تفصيل المذاهب منهم المزني (١٦٠٦) ويعزى ذلك إلى الشافعي رضي الله عنه . وهو خارج على حكم القاعدة المعتبرة في خلو العصر عن العلماء بالتفاصيل ، فإن القضاء لا يوجب الأمر بالأداء إذا الأمر بالأداء لا يشعر إلا به ، وإذا لم يتفق امتثاله في الوقت المضروب له كان موجب

(١٦٠٤) في ١ : العلل المجتهد

(١٦٠٥) في ٥ : يمكن

(١٦٠٦) هو أسماعيل بن يحيى بن أسماعيل بن عمر بن أسحاق المزني ، ويكنى أبا إبراهيم المزني ، كان زاهداً عالماً مجتهداً ، وله مصنفات كثيرة منها « الجامع الكبير » و « الجامع الصغير » وقال الشافعي فيه : المزني ناصر مذهبي ، وتوفي عصر سنة أربع وستين ومائتين .

طبقات الفقهاء للشيرازي ٩٧ والانتقاء ١١٠ وطبقات الشافعية للسبكي ٢ : ٩٣ وفيات الأعيان ١ : ١٩٦ وطبقات الشافعية للسنوي ١ : ٣٤ وفي عرض المزني للمسألة راجع مختصر المزني على هامش الأم ١ : ٣٥

الأمر مقتضيا فوات المأمور به ، وليس في صيغته التعرض للقضاء ، وهذا معنى قول المحققين لا يجب القضاء إلا بأمر مجدد ، فاذا أدى المكلف ما استمكن منه ولم يعلم أمرا (١٦٠٧) بالقضاء ولم يشعر به الأصل ، فاجاب القضاء من غير علم به لا وجه له ، لما سبق تقريره ، ومما ذكره متصلا بذلك أنه لو فتر الزمان وشغـر كما فرضناه وقام المكلفون على مبلغ علمهم بما عرفوه ثم (١٦٠٨) ، قضى الله تعالى ناشئة من العلماء وأحياءهم مادثر من العلوم ؛ فالذى أراه إنهم لا يوجبون القضاء على الذين أقاموا في زمان الفترة ما تمكسوا منه ، فإن مما تمهد في الشريعة أن من تطرق الخلل إلى صلاته (١٦٠٩) بسبب عذر نادر دائم كالاستحاضة ، فإن المستحاضة تسدر ، وإذا وقعت دامت وامتدت في الغالب ؛ فلو شفيت لم يلزمها قضاء الصلوات التي أقامت مع استمرار الاستحاضة ، وتقدير خلو الدهر عن حملة للشريعة اجتهاداً ونقل نادر في التصوير والوقوع جدا ، ولو فرض والعياذ بالله كان تقدير عود العلماء أبدع من كل بديع ؛ فليخلق ذلك بالنادر الدائم ، فهذا منتهى غرضنا في هذا الفن ولا حاجة بنا إلى ذكر المسح على الخفين فإنه من قبيل الرخص ، وقد قدمنا في الرخص كلها أصلا ممهدا فليتبع في جميعها ذلك الأصل .

(١٦٠٧) في د : أمر

(١٦٠٨) ثم : ساقطة من د

(١٦٠٩) في ا : صلواته

فصل

في الحيض (١٦١٠)

الحيض : حالة يتلى بها بنات آدم من حيث الفطرة والجبلة ابتلاء معنادا على تكرار الأدوار ، وما كان كذلك فالدواعي تتوفر على نقل الأصول التي تمس الحاجة فيه إليها هذا حكم اطراد الاعتقاد فلا يجوز أن يخلو الزمان عن العلم بأقل الحيض على الجملة (١٦١١) وأكثره مادام الناس مهتمين بأقامة الصلوات فإن فرض انظماس أصول الشريعة (١٦١٢) واستمرار الفترة على الكليات والجزئيات فاستقصاء ذلك يقع في المرتبة الرابعة .

فاذن لا يكاد يخفى مع تصوير بقاء أصول الشريعة أن المرأة إذا رأت عشرة أيام ما وطهرت عشرين يوما مثلا إنها تترك الصوم والصلاة ويحجبها زوجها كما دل عليه قوله تعالى : (فاعتزلوا النساء في الحيض) (١٦١٣) وهذه التواعد لا تنسى ما ذكرت وظائف الصلوات ؛ فان زاد الدم على العشرة فهذا موقع خلاف العلماء :

فمذهب الشافعي رضي الله عنه أن الحيض قد يبلغ خمسة عشر يوما. (١٦١٤)

(١٦١) في ج : في الحيض والاستحاضة

(١٦١١) على الجملة : ساقطة من د

(١٦١٢) أصول : زياده من د

(١٦١٣) البقرة : مدينة ٢٢٢

(١٦١٤) الأم ١ : ٥٨ والوجيز في فقه الإمام الشافعي للنزالي ١ : ١٥ وذكر الإمام أحمد بن حنبل وغيره أن الحيض لا يكون أزيد من سبعة عشر يوما وأنهم سمعوا ذلك من نساء المناجشون وغيرهم . مراتب الإجماع لابن حزم ٢٣ والمحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد ١ : ٢٤

وأكثر الحيض عند طوائف عشرة أيام (١٦١٥) ، فإن زاد الحيض على العشرة وقد فرض دروس التفاصيل فقد يخفى كونه حيضا على أهل الزمان ، ومما يقضى ببقائه في الأذكار ، إن المرأة مأمورة بالصلوات في أطباق الاستحاضة عليها ، فهذا مما لا يكاد ينسى مع ذكر الأصول قطعا ، فالدم الزائد على العشرة مثلا متردد في ظن أهل الزمان بين أن يكون حيضا وبين أن يكون استحاضة . وهذا الآن فن بديع فليتأمله الموفق مستعينا بالله عزت قدرته فأقول :

قد يظن الظان أن المرأة إذا شكت في أن مآراء حيض أم لا فليست على علم بوجوب الصلاة عليها ، وقد ذكرنا أن الوجوب لا يعلم دون العلم بالوجوب ، فقد ينبج (١٦١٦) هذا أن الصلاة لا يجب مع الشك ، ولكن يعارض هذا أصل آخر لم يتقدم مثله ، وهو أن أمر الله تعالى بالصلاة والصيام مستمر على النساء لا يسقطه عنهن إلا يقين الحيض ، والاستحاضة لا تنافي الأمر بالصلاة فالأمر إذا بالصلاة مستيقن على الجملة وسقوطه مشكوك فيه ، وحكم الأصول تقتضى أن من أستيقن على الجملة وجوباً ثم تعارض ظناه في سقوطه أخذ باستمرار الوجوب الثابت .

وعلى هذا بنى علماء الشريعة مسائل الحيض المختلطة بالاستحاضة عند الأشكال على الاحتياط ، والذي يعضد ويؤكد ما ذكرناه في حق الزمان العارى عن العلم بالتفاصيل أن الزائد على المقدار المعلوم ليس له ضبط ينتهي إليه ويوقف عنده . وقد تحقق أن (١٦١٧) دم الاستحاضة لا ينافي وجوب الصلاة فلو

(١٦١٥) قارن السمرقندى : تحفة الفقهاء ١ : ٦٢

(١٦١٦) فى ١ : ينبج

(١٦١٧) ان : ساقطة من د

تعدت المرأة مبلغ اليقين فأين تقف؟ ومتى تعود إلى إقامة الصلاة؟ فهذا ظاهر
ولست أنهي مع ظهور هذا أن يخطر لعاقل في الزمان الخالي أن الصلوات تجب
واحدة واحدة على اعتقاب وظائف الأوقات، وليست في حكم ما علم وجوبه
ناجزا في الحال وشك في سقوطه، فالصلوات التي يدخل موقيتها في الحادي
عشر ماسبق وجوبها في العاشر، ووجوبها في الحادي عشر مشكوك فيه،
وقد تعارض اعتقاد الوجوب اعتقاد تحريم الأقدام على الصلوات فإن إقامة
الصلاة واجبة على الطاهرة محرمة على الحائض، والذي قدمته من أن الأصل
وجوب الصلاة (١٦١٨) من مسالك الظنون والترجيحات التي يتمسك بها
المجتهدون، وظنون العوام لاعمول عليها، وسبيل العلم منحسم قطعاً، وليس
في الزمان مقلد ولا ناقل عن مقلد فما الوجه إذا؟

وأما (١٦١٩) قدمنا وجوه الكلام تنبيهاً على تقابل الظنون وتحقيقاً
لاختصاص هذه السبل بذوى الاجتهاد فإذا تقرر ذلك فأقول:

الجمع بين تحريم إقامة الصلوات وإيجاب أدائها محال، والعلم لا يطرُق في
حق هذا الشخص إلى درك التحريم ولا إلى درك الوجوب ولا مرجع له
بلوذه ولا حكم لظنه وترجيحه فالوجه القطع بسقوط التكليف عنه في هذا الفن
والتحاقه في هذا الحكم على الخصوص بمن لا تكليف عليه.

فإن فرضت صورة الصلاة لم يكن لها حكم الوجوب ولا الاجزاء
ولا (١٦٢٠) التحريم إذ شرط التكليف إمكان توصل المكلف إلى درك ما كلف، وهذا

(١٦١٨) في ب : بلغ الصلاة .

(١٦١٩) أنما : ساقطة من د

(١٦٢٠) لا : ساقطة من ا

غير ممكن في الصورة التي ذكرناها ، وإنما يستحيل تكليف المجنون من جهة أنه يستحيل منه فهم الخطاب ودرك معناه . وهذا المعنى محقق في هذا الحكم الخاص في حق هذا الشخص المخصوص ، وإن كان التكليف مرتبطاً به في غيره من الأحكام ، ولو استحاضت المرأة والتبس حيضها (١٦٢١) باستحاضتها ، فأحكام المستحاضة من أغمض ما خاض فيه العلماء ، وهقدار غرضنا من ذلك أنه مهما غمض عليها أنها في حيض أو استحاضة وقد خلى الزمان عن موثوق به في تفصيل المستحاضات ، وقد علمت من أصل الشرع أن الحيض ينافي وجوب الصلاة وتحريم إقامتها فيه بخلاف الاستحاضة ؛ فيتصدى لها تحريم الصلاة وإيجابها في كل وقت ، فيسقط التكليف عنها في خلو الزمان في الصلاة جملة ما اطرده اللبس عليها ، وهذا لا يفوض (١٦٢٢) على صره إلا مرتاض في فنون العلم .

وهذا المجموع يحوى أموراً يشترك في استفادتها المبتدئون والمتنّهون ، وأمور يختص باستدراكها أخص الخواص ، وقد يظن المنتهى إلى هذا البصل أن سقوط التكليف فيما ذكرته يختص بخلو الزمان عن العلماء بالتفاصيل ولا يتصور مثله في زمن توافر العلماء المستقلين بحمل الشريعة ، وأنا أصور سقوط التكليف مع اشتغال الزمان على العلماء في صورة يحار الفطن اللبيب فيها فأقول : لو فرض بيت مشحون بالمرضى المدنفين (١٦٢٣) ، وكان رجلاً يخطو

(١٦٢١) في ١ : حبستها

(١٦٢٢) في ٥ ، ٥ : يموس

(١٦٢٣) المدفون جمع مدقف : وهو المريض الذي لزمه المرض الشديد . المعجم الوسيط

على سطح البيت من غير اعتداء ولا ظلم ، فانهار السقف وخر ذلك الرجل على مريض ، وعلم أنه لو مكث عليه لمات ولو تحول عنه لم يجد بدا من وطئ^(١٦٢٤) مريض آخر ، ولو اتفق ذلك لمات من ينتقل إليه ، وليس في استطاعته التقصي عما^(١٦٢٥) هو فيه من غير إهلاك نفس محترمة فلا^(١٦٢٦) سبيل إلى أمره بالمكث ولا أمره بالانتقال وأمره بالزوال عما ابتلى به من غير تسبب إلى قتل^(١٦٢٧) ، تكليف مالا يطاق وذلك محال عندنا .

فإذن هذه الصورة وإن اتفق وقوعها فليس لله فيها حكم ، ولا طلبه على صاحب الواقعة بمكث ولا انتقال ، ولا نطلق القول بأنه يتخير بين المكث والزوال ، فإن الخيرة من أحكام الشريعة . والذي اعتاص قضيته^(١٦٢٨) في الصورة التي ذكرناها سبيله على الخصوص فيما دفع إليه كسبيل بهيمة لا يتطرق إليها خطاب . وقد يتفق لأحاد الناس في بقاء تفاصيل الشريعة في الأذكار^(١٦٢٩) حالة يقرب مأخذ القول فيها ما ذكرناه في دروس الفروع ، فإذا علمت المرأة أنه يحرم إقامة الصلاة في زمان الحيض ثم ابتليت بالاستحاضة وصارت لا تميز بين الحيض والاستحاضة في بقعة خالية عن العلماء ، وتصدى لها وجوب الصلاة وتحريمها كما قدمنا تصويـ ذلك ، فإنها تتوقف ولا تمضي أمرا إلى أن تخبر وتسال من يعلم ، فقد تمهد بما ذكرناه أصل عظيم سيضعف كلام

(١٦٢٤) في ١ : توطئ .

(١٦٢٥) في د : عن ما

(١٦٢٦) في د : ولا سبيل

(١٦٢٧) في د : تثيل

(١٦٢٨) ب د هـ : قصته

(١٦٢٩) الأذكار : ساقطة

كثير في هذه المرتبة عليه ، وهو (١٦٣٠) يتهدب لسؤال وجواب عنه .
فان قيل : ألسنا نعلم الآن تقابلي الأمرين في حق المستحاضة (١٦٣١)
الناسية المتحيرة ، ونقلب (١٦٣٢) الأمر بالصلاة فنأمرها بإقامة الصلاة فهل
غلبت المرأة في زمان الفترة وجوب الصلاة على تحريم إقامتها في وقت الفترة
قلنا : قد ثبت في تفاصيل الشريعة عند حملتها (١٦٣٣) ان وجوب الصلاة أغلب
من النظر إلى تحريم إقامتها ، ونحن فرضنا خلو الزمان عن العلم بالتفاصيل ،
واستواء الأمر في الوجوب والتحريم في اعتقاد المرأة . فان كان بقي في الزمان
العلم بأن الصلاة لا يسقط وجوبها إلا ييقن فهذا يتبع الأصل بموجبه ، فان
قيل : إذا كنتم تجرون أحكام هذه المرتبة على بقاء أصول الشريعة ، ومن
الأصول أن المستحاضة لا تترك الصلاة دهرها فلم فرضتم ذهاب هذا الأصل
عن الأذهان ؟ وقد أجمع العلماء أن المستحاضة المتحيرة لا تترك الصلاة .

قلنا : الاطلاع على هذا الأصل من غوامض النقه ، وليس كل مجمع
عليه من الأصول التي عينها (١٦٣٤) فان أهل الدهر لو أحاطوا بجميع مواقع
الإجماع هان عليهم إلحاق الفروع بها ، فالأصول التي قدرنا بقاءها كليات
مسترسلة لا تعلق لها بالقوامض .

فهذا تمام ما أردنا ان نوضحه من هذه المعاني والله ولى التأييد والتوفيق
بمنه ولطفه .

(١٦٣٠) في د : فهو

(١٦٣١) ١ : الاستحاضة

(١٦٣٢) في د : تفلت

(١٦٣٣) في د : سماتها

(١٦٣٤) في ب : غيبناها وفي ح : بينها

كتاب الصلاة

هذا كتاب عظيم الموقع في الشرع ، لم يتشعب ، أصل في التكاليف تشعبه ، ولم يتهدب بالمباحث قطب من أقطاب الدين تهذبه . والسبب فيه أنه من أعظم شعائر الإسلام . والناس على تاراتهم وتباين طبقاتهم مواظبون (١٦٣٥) على وظائف العملوات ، مشاربون على رعاية الأوقاف ، باحثون عما يتعلق بها من الشرائط والأركان والهيئات . فهي لذلك (١٦٣٦) لا تدرس (١٦٣٧) على ممر الدهور ، ولا يحق ذكر أصولها عن العمدور ، وليس يليق بهذا الكتاب ذكر أصولها ، وفروعها ، ومساثلها ، والتنبيه على مغفطاتها وغوائلها ، فانها مستقصاة في فن النقطة (١٦٣٨) ، وإنما يتعلق بهذا الفن من الكلام فصل واحد جامع يحوى جميع الغرض ، ونحن نستاقه على ما ينبغي إن شاء الله عز وجل منتزعا (١٦٣٩) من الأصول التي قد منها في كتاب الطهارة فنقول :

ما استمر في الناس العلم بوجوبه ، فانهم يقيمونه ، وما ذهب عن ذكر أهل الدهر جملة ، فلا تكليف عليهم فيه ، وسقوط ما عسر الوصول إليه في الزمان لا يسقط الممكن ، فان من الأصول الشائعة التي لا تكاد تلسى ما أقيمت أصول الشريعة أن المقدور عليه لا يسقط بسقوط المعجوز عنه ،

(١٦٣٥) في ١ : مواظبون

(١٦٣٦) في ب : كذلك

(١٦٣٧) د : لاتدرس

(١٦٣٨) راجع الشافعي : الأم : ١ : ٥٩ - ٢١٨

(١٦٣٩) د : مفرعا

وإن اعترض في هذا الدهر شيء اختلف العلماء في وجوبه كالطمأنينة في الركوع والسجود، وعلم بنو الزمان الاختلاف ولم يحيطوا بأصحاب المذاهب أو أحاطوا بهم ، ولكن كان درس تحقيق صفاتهم ، وتـمـنـذـر على المسترشدين النظر في أعيان المقلدين على ما يليق باستطاعتهم في تخيير الأئمة ، فما يقع كذلك فقد تعارض القول بالوجوب فيه ونفى^(١٦٤٠) الوجوب فما كان كذلك فقد يظن الفطن أنه يتعين الأخذ^(١٦٤١) بالوجوب بناء على أن من شك فلم يدر أثلاثاً صلى الظهر أم أربعاً فإنه يأخذ بالثلاث المستيقنة ويصلي ركعة أخرى، ويكون الشك في ركعة من ركعات الصلاة كالشك في إقامة أصل الصلاة، ولكن^(١٦٤٢) هذا رأى بعض الأئمة ، وليس هذا المسلك متفقاً عليه بين علماء الشريعة ، والنظر في هذا من دقيق القول في فروع الفقه ، فإذا كان نبأ الأمر على شعور الزمان عن العلم بالتفاصيل ، فليس يليق بهذا الزمان تأسيس الكلام على مظنون فيه في دقيق الفقه ، فإن ظن العامي لا معول عليه ، وقد تعذر سبيل تأسيس التقليد ، وتخيير المفتين ، فالوجه القطع بسقوط وجوب ما لم يعلم أهل الزمان وجوبه ، وإن اعترضت صورة تعارض فيها إمكان التحريم والوجوب ولم يأت الوصول إلى الإحاطة بأحدهما فهذا مما يسقط التكليف فيه رأساً كما سبق تقريره في أحكام الحيض المختلط بالاستحاضة ، فهذا يتعلق بأهل الزمان الذي وصفناه ، وبما نجزيه في ذلك أنه إذا جرى في الصلاة ما أشكل أنه مفسد للصلاة^(١٦٤٣) أم لا ، فقد يخطر للناظر أن الأصل

(١٦٤٠) د : تبقى

(١٦٤١) د : الأصل

(١٦٤٢) د : وليكن

(١٦٤٣) في د : يفسد الصلاة

المرجوع إليه بقاء وجوب الصلاة إلى أن يتحقق براءة الذمة منها ، ولكن الذى يجب الجريان عليه فى حكم الزمان المشتمل على ذكر القواعد الكلية مع التعرّى عن التفاصيل الجزئية أن القضاء لا يجب ؛ فإن التفاصيل إذا درست لم يأمن مصل عن جريان ما هو من قبيل المفسدات فى صلواته ولكن المؤاخذة بهذا شديدة (١٦٤٤) ثم لا يأمن قاض فى قضائه (١٦٤٥) عن قريب مما وقع له (١٦٤٦) فى الأداء والأصول الكلية قاضية باسقاط القضاء فيما هذا سبيله .

ونحن نجد لذلك أمثلة مع الاحتواء على أصول الشريعة وتفاصيلها ، فإن من ارتاب فى أن الصلاة التى مضت هل كانت على موجب الشرع ؟ وهل استجمعت شرائط الصحة ؟ وهل اتفق الإتيان بأركانها فى إبانها فلا مبالاة بهذه المخاطر إذ لا يخلو من أمثالها مكلف ، وإن بذل كنه جهده ، وتفاهى فى استفراغ (١٦٤٧) جده (١٦٤٨) ثم لا يسلم القضاء عن الارتياح الذى فرض وقوعه فى الأداء ، فالذى يبتنى الأمر فى عرو الزمان عن ذكر التفاصيل أن لا يؤاخذ أهل الزمان بما لا يعلمون وجوبه جملة بانه ، ومما تهذب به غرضنا (١٦٤٩) فى هذا الفن أنه لو طرأ على الصلاة ما يعلم المصلى أنه يقتضى سجود السهو ، فانه يسجد ولو استراب فى أنه هل يقتضى السجود ، وكان محفوظا فى الزمان أن ترك سجود السهو لا يبطل الصلاة ، والسجود الزائد عمداً من غير

(١٦٤٤) فى ج ، د : شديد

(١٦٤٥) فى : من قاض فى عين قضائه

(١٦٤٦) فى ١ : له ساقطه

(١٦٤٧) ١ : أستفراغ

(١٦٤٨) فى ح ، د : حده

(١٦٤٩) ح ، د : عرضنا

مقتضى (١٦٥٠) يبطل الصلاة ، فالذى يقتضيه هذا الأصل أن لا يسجد المستريب وإن كان هذا الأصل منسياً في الزمان فسجد المستريب لم يقض بطلان صلاته ، فإنه لم يرد سجوداً كامداً وهذا يلتحق بأطراف الكلام فيما يطراً على الصلاة ولا يدري المصلي أنه مفسد لها ولو فرض مثل هذا في الزمان المشتمل على العلم بالتفاصيل ، وكان سجدة (١٦٥١) رجل ظنا أنه مأمور بالسجود ففتوى معظم العلماء أنه لا يبطل صلاته . فهذا منتهى غرضنا من كتاب الصلاة .

فصل في الركاة

القول فيها مع فرض دروس التفاصيل يتعلق بأمرين :
أحدهما : انما استيقن أهل الزمان وجوبه أخرجه وأوصلوه إلى مستحقه ، وما ترددوا في وجوبه لم يثبت وجوبه عليهم ، فإن الوجوب من غير علم بالموجب ومن غير استمكان من الإحاطة به محال .

وإذا كان الزمان خالياً عن حملة العلوم بالتفاوت بفأهل الدهر غير مستمكنين من الوصول إلى العلم . وقد وقع الاحتراز بتقييد الكلام عن يجب عليه شيء في توافر العلماء وهو لا يدريه فإنه مستمكن من البحث والوصول إلى العلم بمسائل أولى العلم ، فهذا أحد الأمرين .

والثاني : انه إذا ظهر ضرر المحتاجين ، واعتاص مقدار الواجب على

المؤسرين المثرين . فهذا يتعلق بأمر كل في إنقاذ المشرفين على الضياع ،
وسياتى ذلك بيان شاف على الإشباع إن شاء الله عز وجل .

فأما صوم شهر رمضان ، فإنه على موجب اطراد العرف لا ينسب
ما ذكرت أصول الشريعة ، والمرعى فيه ماتقدم تقريره فما يستيقن في الزمان
وجوبه أقامه المكلفون ، وما شك في وجوبه لا يجب . ولو فرضت صورة
يتعارض فيها أمران متناقضتان ، ولا سبيل إلى تقرير الجمع بينهما ، وليس
أحدهما أولى بالتخييل والحسبان من الثاني فيسقط التكليف فيه أصلاً . مثل
ان يجتمع إمكان تحريم شيء وإيجابه كما تكرر وتقرر مراراً فيما تقدم .
والقول في الحج يقرب من القول في غيره من العبادات .

وسبيلنا أن نذكر الآن باباً جامعاً يحوى أموراً كلية يكثر فائدتها ، ويظهر
مائدتها في تقدير (١٦٥٢) خلو الزمان ، ولا يستغنى بنو زماننا عنها ، والله ولى
الإعانة بفضله وطوله .

باب

في الامور الكلية والقضايا التكليفية

فنقول لا غناء عن الإحاطة بالمكاسب ، فإن فيها قوام الدين والدنيا ،
فنذكر فيها ما يليق بالأغراض الكلية ثم نذكر قواعد في المناكحات ثم نختم
الكلام بذكر فصول في الزواجر والآيات ، ونستفتح القول في المرتبة الرابعة
إن شاء الله عز وجل .

فأما القول في المكاسب : فنقدم على مقصودنا في خلو الزمان عن تفاصيل الشريعة فصلا نفيسا ونتخذة تأصيلا لغرضنا وتأسيسا ، وهذا الفصل لا يوازيه في أحكام المعاملات فصل ، ولا يضاهيه في الشرف أصل ، وقد حار في مضمونه عقول أرباب الأبواب ولم يحوم (١٦٥٣) على المدرك السيد (١٦٥٤) فيه أحد الأصحاب ، ولست أنتقص أئمة الدين وعلماء المسلمين ولا أعزيمهم إلى الفتور والقصور عن مسالك المتأخرين ، ولكن الأولين رضى الله عنهم مادفعوا إلى مقصود هذا الفصل ولم تغشهم (١٦٥٥) هواجم المحن (١٦٥٦) والفن ، وكانوا (١٦٥٧) في الزمان الأول لا يضعون المسائل قبل وقوعها ، فلم يتعرضوا للباحث التي سأخوض فيها ، ولم يعتنوا بمعانيها .

وها أنا أذكر تنقا ، أعتدها تحفا عند المدرعين مدارج الورع ، وأتخذها يدا عند طبقات الخلق جمع : فأفرض أولا : حالة ، وأجرى فيها مقاصد ثم أبى (١٦٥٨) عليها قواعد ، وأضبطها بروابط ومعاهد ، وأمهدها أصولا تهدي إلى مرشد فأقول :

لو فسدت المكاسب كلها ، وطبق طبق الأرض الحرام في المطاعم والملابس وما تحويه الأيدي ، وليس حكم زماننا يعيد في هذا ، فلو اتقى ما وصفناه فلا سبيل إلى

(١٦٥٣) في ح : يحرم

(١٦٥٤) ح : التمسيد

(١٦٥٥) في ج : تبعثهم

(١٦٥٦) المحن : ساقطة من ج

(١٦٥٧) د : فكانوا

(١٦٥٨) ح ، د ، : أفنى

حل الخلق والحالة هذه على الانكفاف عن الأقوات والتعري عن البرة (١٦٥٩)، وأقرب مسلك (١٦٦٠) يمتد (١٦٦١) إليه بصيرة الفطن في ذلك تلبي الأمر من أباحة الميتات عند الخمصة والضرورات، وقد قال الفقهاء: لا تحل (١٦٦٢) الميتة إلا لمضطر يخاف على مهجته وحشاشته لو لم يسد جوعته . ثم اضطربت مذاهبهم في أنه إذا اضطر المرء فإلى أي حد يستبيح من الميتة :

فذهب ذاهبون إلى أنه يقتصر على سد رمقه ولا يتعداه (١٦٦٣).

وصار آخرون إلى أنه يسد جوعته من الميتة (١٦٦٤) ، ولو خفضت في تحقيق ذلك لطال الباب ، بما لا يتعلق بمقصود الكتاب ، فإن هذا فصل يقل في الزمان من يحيط بتحقيقه ، فمن أراده فليطلبه من تعليقات المعتمدين عنا إلى أن يتيح الله لنا مجموعا في مذهب للامام الشافعي رضي الله عنه ، ومقدار

(١٦٥٩) البرة : الثياب

(١٦٦٠) د : مسالك

(١٦٦١) ب : تميد

(١٦٦٢) ١ : يجبل .

(١٦٦٣) هورأى الإمام أبي حنيفة واتبعه . ابن نجيم : الأشباه والنظائر ص ٨٦
(١٦٦٤) فارن السيوطي : الأشباه والنظائر ص ٩٣ يقول «ولو عم الحرام قطرا ، بحيث لا يوجد فيه حلال نادرا ، فإنه يجوز استعمال ما يحتاج إليه ولا يقتصر على الضرورة .
وعرض ابن رشد في بداية المجتهد ١ : ٤٩٨ لوجهات النظر المختلفة في شأن مقدار ما يؤكل من الميتة وغيرها فقال أن مالكا قال : حد ذلك الشبع والتزود منها حتى يجد غيرها (وانظر ابن العربي : أحكام القرآن ١ : ٥٦) وقال الشافعي وأبو حنيفة : لا يأكل منها الا ما يمسك الرمي ، وبه قال بعض أصحاب مالك ، وراجع ابن هبيرة : الأنصاح ص ٤٠٥ والشيرازي : المذهب ١ : ٤٠٧

غرضنا من ذلك أنه قد يظن ظان أن حكم الأنام إذا عمهم الحرام حكم المضطر في تعاطي الميتة ، وليس الأمر كذلك ، فإن الناس لو ارتقبوا فيما يطعمون أن يمتهوا إلى حالة الضرورة ، وفي الانتهاء إليها سقوط القوى ، وانتكاث المرر (١٦٦٥) ، وانتقاص البنية ، سيما إذا تكرر اعتياد المصير إلى هذه الغاية ، ففي ذلك انقطاع المحترفين عن حرفهم وصناعاتهم ، وفيه الافضاء إلى ارتفاع الزرع والحراثة ، وطرائق الاكتساب ، واصلاح المعاش التي بها قوام الخلق قاطبة ، وقصاراه هلاك الناس أجمعين ، وهنهم ذو النجدة والبأس ، وحفظة الثغور من جنود المسلمين ، وإذا وهوا وهنوا وضعفوا واستكانوا استجروا الكفار ، وتخللوا ديار الإسلام وانقطع السلك ، وتبتر النظام . ونحن على اضطرار (١٦٦٦) من عقولنا نعلم أن الشرع لم يرد بما يؤدي إلى بوار أهل الدنيا ، ثم يتبعها اندراس الدين وإن شرطنا في حق آحاد من الناس في وقائع نادرة أن يمتهوا إلى الضرورة ، فليس في اشتراط ذلك ما يجر فساداً في الأمور الكلية .

ثم إن ضعف الآحاد بطواريء نادرة إن جرت أمراضا واعراضا ، فالدنيا قائمة على استقلالها بقوامها ورجالها ، ونحن مع بقاء المواد منها نرجوا للمنكوبين أن يسلموا ، ويستبلوا (١٦٦٧) عما بلوا به .

فالقول المجمل في ذلك إلى أن تفصله : أن الحرام إذا طبق الزمان وأهله ، ولم يجدوا إلى طلب الحلال سبيلا ، فلم أن يأخذوا منه قدر الحاجة ، ولا

(١٦٦٥) المرر : قوة العقول ، وفي : المدد

(١٦٦٦) في ١ : اضطراب

(١٦٦٧) يستبلون : يدافعون

يشترط الضرورة التي نراها في إحلال الميتة في حقوق آحاد الناس ، بل الحاجة في حق الناس كافة تنزل منزلة الضرورة في حق الواحد المضطر ، فإن الواحد المضطر لو صابر ضرورته ولم يتعاط الميتة لهلك ، ولو صابر الناس حاجاتهم وتعدوها إلى الضرورة لهلك الناس قاطبة ، ففي تعدى الكافة الحاجة من خوف الهلاك ما في تعدى الضرورة في حق الآحاد فافهموا ترشيدوا ، بل لو هلك واحد لم يؤد هلاكه إلى خرم^(١٦٦٨) لأموال الكلية الدنياوية والدينية ، ولو تهدى الناس الحاجة لهلكوا بالمسلك الذي ذكرناه من عند آخرهم ، وما عندي انه يغنى مدرك الحق الآن بهذا البيان على مسترشد .

فاذا تقرر قطعا ان المرعى الحاجة ، فالحاجة لتنظف مبهمة لا يضبط فيها قول^(١٦٦٩) ، والمقدار الذي بان أن الضرورة وخوف الروح ليس مشروطا فيما نحن فيه ، كما يشترط في تفاصيل الشرع في الآحاد في أباحة الميتة وطعام الغير ، وليس من الممكن أن تأتي بعبارة عن الحاجة نضبطها^(١٦٧٠) ضبط التخصيص والتنصيص حتى تتميز تميز المسميات والمقلبات^(١٦٧١) بذكر أسمائها وألقابها ، ولكن أقصى الامكان في ذلك من البيان^(١٦٧٢) ، تقريب وحسن ترتيب ينبه على الغرض فنقول :

لسنا نغنى بالحاجة تشوق الناس إلى الطعام وتشوقها إليه ، فرب مشتهى

(١٦٦٨) في ١ : حرم

(١٦٦٩) في ١ : لا نضبط فاقول وفي ٢ : لا ينضبط فيها قول

(١٦٧٠) في ١ : تضبطها

(١٦٧١) في ٢ : والتقلبات

(١٦٧٢) في ١ : البيان

لشيء لا يضره الانكفاف عنه ، فلا معتبر بالتشهي والتشوف فالمرعي إذا دفع الضرر واستمرار الناس على ما يقيم قواهم ، وربما يستبان الشيء بذكر نقيضه ، ومما يضطر محاول البيان إليه أنه قد يتمكن من التنصيص على ما يبغيه بعبارة رشيقة تشعر بالحقيقة . والحد الذي يميز المحدود عما عداه وربما لا يصادف عبارة ناصة ، فيقتضى الحالة ان يقتطع عما يريد تمييزه ما ليس منه نقيا واثباتا ، فلا يزال يلقط اطراف الكلام ويطويها حتى يفضى بالتفصيل إلى الغرض المقصود ، وهذا سبيلنا فيما دفعنا إليه ، فقد ذكرنا الحاجة وهي مبهمة فاقتطعنا من الإبهام التشوف والتشهي المحض من غير فرض ضرر في (١٦٧٣) الانكفاف عن الطعام قد لا يستعقب ضعفا ووهنا حاجزا عن التقلب في الحال ، ولكن إذا تكرر الصبر على ذلك الحد من الجوع أورث ضعفا فلا نكلف هذا الضرب من الامتناع . ويتحصل من مجموع ما نقينا وأثبتنا أن الناس يأخذون ما لو تركوه لتضرروا في الحال أو في المآل ، والضرر الذي ذكرناه في ادراج الكلام عنيينا به ما يتوقع منه فساد البنية أو ضعف يصد عن التصرف والتقلب في أمور المعاش .

فان قيل هلا جعلتم المعتبر في الفصل ما ينتفع به المتناول . قلنا : هذا سؤال عم عن مسالك المرشد ، فانا إن أقمنا الحاجة العامة في حق الناس كافة مقام الضرورة في حق الواحد في استباحة ما هو محرم عند فرض الاختيار فمن المحال ان يسوغ الازدياد من الحرام انتفاعا وترفها وتنعيما (١٦٧٤) . فهذا منتهى البيان في هذا الشأن .

(١٦٧٣) د من

(١٦٧٤) فارن الفزالي : شفاء الغليل ٢٤٥ والشاطبي : الاعتصام ٢ : ١٢٥ وابن العربي : أحكام القرآن ١ : ٤٤٠

ويتصل الآن بذلك القول في أجناس المطعومات، ثم إذا نجز اندفعنا في الملابس والمساكن وما في معانيها فنقول :

الأقوات بجملتها مندرجة تحت الضبط المقدم ، ومن جملتها اللحوم . فإن قيل هلا اكتفى الناس بالخبز وما في (١٦١٥) معناه في ابتلائهم بملابسة الحرام ، قلنا : من أحاط بما أوضحناه فيما قدمناه هان عليه مدرك الكلام في ذلك ، فانا اعتمدنا الضرار وتوقعه ، ولا شك أن في انقطاع عن اللحوم ضرارا عظيما يؤدي إلى انهلاك الأنفس وحل النوى .

ثم إذا تبين ذلك فلا تعيين فيما يتعاطاه الناس من هذه القنون مع فرض القول في أن جميعها محرم . فليقع الوقوف على المنتهى الذي اعتبرناه في محاولة درأ الضرار .

وأما الأدوية والعقاقير التي تستعمل لمنع (١٦٧٦) استعمالها مع مسيس الحاجة إليها يجر ضرارا ، وقد سبق القول في ذلك ، فإن قيل ما ترون في الفواكه التي ليست أقواتا ولا أدوية . قلنا :

ما من صنف منها الا يسد مسدا فليعتبر فيها درأ الضرار بها ، فما يدرا (١٦٧٧) استعماله ضرارا فهو ملتحق بالأجناس التي تقدم ذكرها . فهذا منتهى القول في صنوف الأطعمة .

فاما الملابس فانها تنقسم قسمين :

(١٦٧٥) في : ساقطة من ا

(١٦٧٦) في د : يمنع

(١٦٧٧) د : يدر

أحدهما ، ما فى استعماله درء الضرر فسيبيل إباحته كسبيل الأطعمة .

والقسم الثانى ، ما لا يدرأ ضرراً ولكن يتعلق لبسه بستر ما يجب ستره
أوبرعاية المروءة . فأما ستر العورة فهو ملتحق بما يدفع استعماله للضرر (١٦٧٨)
من المطاعم والملابس ؛ فان تكليف التمرى عظيم الوقع ، وهو أوقع فى
النفوس من ضرر الجوع والضعف ، ووضوح هذا يغنى عن الأطناب فيه .
ونحن على قطع ، نعلم انه لا يليق بمحاسن الشريعة تكليف الرجال والنساء
العرى مع امكان الستر . وأما ما يتعلق بالمروءة من اللبس ، فأذكر قبله معتبرا
منصوصا عليه للأئمة رضى الله عنهم قالوا :

من أفلس ، وأحاطت به الديون ، واقتضى رأى القاضي ضرب حجر عليه
عند استدعاء غرمائه (١٦٧٩) ، فانا نبى له دست ثوب ، ولا نتركه بازار يستر
عورته ، فاذا أبقوا أبقوا له اقامة لمروءته اثوابا (١٦٨٠) ، وان كان قضاء الديون
الحالة محتوما ، فلا يبعد ان يسوغ فى شمول التحريم لبس ما يتضمن ترك لبسه خرما
للمروءة .

(١٦٧٨) ب : الضرر

(١٦٧٩) قارن ابن هبيرة : الافصح ، مخطوط بمكتبة محافظة الاسكندرية ق ٨٨ يقول :
أنفقوا (أى الفقهاء) على أن الحجر على المنفلس إذا طلب الغرماء ذلك واحاطت الديون
به مستحقا على الحاكم وله منعه من التصرف حتى لا يضر بالغماء ويبيع امواله إذا امتنع
المنفلس عن بيعها ويقسمها بين غرمائه بالحصص إلا أبا حنيفة فانه قال : لا يحجر عليه فى
التصرف بل يحبس حتى يقضى الديون . وابن رشد : بداية المجتهد ، كتاب التفليس ٢ :

٣٠٧ وما بعدها

(١٦٨٠) د : اثوان

ثم ذلك يختلف باختلاف المناصب والمراتب ولا يتبين الغرض من هذا الفصل الا بمزيد كشف فنقول : ما من رجل الا وهو يتردد بين طورين في المحنة والمعافة، ثم بين طرفي حاله أحوال متوسطة ثم له في كل حالة من حالاته التي يلابسها اقتصاد وتوسط واقتصار على الأقل وتناه في التجمل فإن اقتصر لم يعد خارما لمنصبه ، وإن طلب النهاية لم يعد مسرفا ، وإن اقتصد (١٦٨١) كان بين طرفي الافلال والكمال ، ثم المحجور عليه المفلس يترك عليه دست ثوب يليق بمنصبه ، ويكتفى بأقل المنازل مع رعاية منصبه (١٦٨٢) .

فالوجه ان نقول إذا عم التحريم اكتفى كل بما يترك عليه من الثياب لو حجر عليه .

فان قيل : لو عرى رجل ووجد ثوبا لغيره ليس معه مالكة ودخل عليه وقت الصلاة فإنه يهمل عاريا ولا يلبس ما ليس له قلنا :

لان المرعى في حق الآحاد حقيقة الضرورة بل يكتفى بحاجة ظاهرة ، والمقدار الذي ذكرنا من اللبس في حكم الحاجة الظاهرة .

والدليل عليه ما ذكرناه في حكم المفلس . ثم هذا الذي ذكرته في لبس المروءة مع عموم التحريم ظاهر في مسالك الظنون ، ولا يبلغ القول فيه عندى مبلغ القطع ، والذي قدمته في المطاعم مقطوع به . وكذلك المقدار الذي

(١٦٨١) د : اقتصر

(١٦٨٢) بل ويترك له مسكنه وخادمه . ابن رجب : القواعد ١٣٩ وابن قدامة : المقنع ٢

١٣٦ : يقول ، « ويترك له من ماله ما تدعو اليه حاجته . . . وينفق عليه بالمعروف إلى أن يفرغ من قسمه بين الغرماء »

يتعلق بستر العورة مقطوع به ، فان الناس ينقطعون بسبب التعرى عن الثقلب والتصرف^(١٦٨٣). كما يمتنعون بضعف الأبدان ووهن الأركان عن المكاسب .
فهذه جل في المطاعم والملابس كاملة أتينا فيها بالبدائع والآيات مقيدة بالحجج والبيّنات وانما يعرف قدرها متعمق في العلوم موفق .

فأما المساكن : فاني أرى مسكن الرجل من أظهر ماتمس إليه حاجته ، ولكن^(١٦٨٤) الذي يؤويه وعائلته وذريته مما لا غناء عنه، وهذا الفصل مفروض فيه إذا عم التحريم ، ولم يجد أهل الأصقاع والبقاع متحولاً عن ديارهم إلى مواضع مباحة ، ولم يستمكنوا من احياء موات وانشاء^(١٦٨٥) مساكن سوى مام ساكنوها فان قيل ما اتخذتموه معتبركم في الملابس المنلس المحجور عليه ثم لا يترك على المنلس مسكنه ، قلنا : سبب ذلك انه في غالب الأمر يجد كنا بأجرة نزره فليكتف بذلك . والذي دفعنا إليه لا يؤثر هذا المعنى فيه ، فان المجتنب عند عموم التحريم ملابسة المحرمات ، وهذا المعنى يطرد في البقاع المستأجرة وغيرها ، فاذا تقرر التحاق المساكن بالحاجات ، وبطل النظر إلى المملوك والمستأجر لعموم التحريم فلا طريق^(١٦٨٦) إلا ما قدمناه ، ثم يتعين الاكتفاء بمقدار الحاجة ، وبحرم ما يتعلق بالترف والتنعيم . فهذا مبلغ كاف فيما أردناه . فان بذت^(١٦٨٧)

(١٦٨٣) في ١ : الترف

(١٦٨٤) السكن : المساكن ؛ وفي ج : لسن

(١٦٨٥) في هامش ب : واقتناء

(١٦٨٦) في د : ولا طريق

(١٦٨٧) د : سدت

عنا صور في الفصل المفروض (١٦٨٨) لم نتعرض لها ، ففيا مهدناه بيان ما تركناه . ومما يتعلق بتمتة البيان في ذلك أن جميع ما ذكرناه فيه إذا عمت المحرمات وانحسرت الطرق إلى الحلال ، فاما إذا تمكن الناس من تحصيل ما يحل فيتعين عليهم ترك الحرام ، واحتمال الكل في كسب ما يحل وهذا فيه إذا كان ما يتمكنون منه معيناً كافياً دارياً للضرورات ساداً للحاجة فاما إذا كان لا يسد الحاجة العامة ، ولكنه يأخذ مأخذاً ، ويسد مسداً فيجب الاعتناء بتحصيله ثم بقية الحاجة يتدارك بما لا يحل على التفصيل المقدم .

فان قيل ما ذكرتموه فيه إذا طبقت المحرمات طبق الأرض ، واستوعب الحرام الأنام فما القول فيه إذا اختص ذلك بناحية من النواحي ؟ قلنا : إن تمكن أهلها من الانتقال إلى مواضع يقتدرون فيها على تحصيل الحلال تعين ذلك .

وان (١٦٨٩) تعذر ذلك عليهم وهم جم غفير وعدد كثير (١٦٩٠) ولو اقتصروا على سد الرمق ، وانتظروا انقضاء أوقات الضرورات لا نقطعوا عن مكاسبهم فالقول فيهم كالقول في الناس كافة فليأخذوا أقدار حاجاتهم كما فصلناها .

فهذا نهاية المطلب في دراية هذه القاعدة العظيمة . فان قيل أطلقتم تصوير عموم التحريم ، فأيبنوا ما اهتمموا ، وأوضحوا ما اجملموه ، قلنا : إذا

(١٦٨٨) في د : المفروض

(١٦٨٩) في د : فان

(١٦٩٠) د : كبير

استولى الظلمة ، ونهجم على أموال الناس الفاشعون ، ومدوا أيديهم اعتداء
إلى أملاكهم . ثم فرقوها في الخلق وجوها ، وفسدت مع ذلك البياعات ،
وحادت عن سنن الشرع المعاملات ، وتعدى ذلك إلى بذور الأقوات ، وتمادى
على ذلك الأوقات ، وامتدت الفترات ولا خفاء بتصوير ما نحن -أوله . ثم إذا
ظهر ما ذكرناه ترتبت عليه الشبهات ، فإذا جاز أخذ الكفاية من المحرمات لم
يخف جوازه في مظان الشبهات . ثم يختص هذه الحالة بحكم ، وهو أن من
صادف شيئا في يد إنسان وهو يدعيه لنفسه ملكا وما عم التحريم في الزمان
فيجوز للنظر إلى ما في يده الأخذ بكونه ملكا له ، وإن غلب على الظن تحريمه
وكيف لا ؟ والقاضى بجريه على ملكه عند فرض النزاع حتى تقوم بينة لمن
يدعيه ، ويزعم كون صاحب اليد مبطلا فيه (١٦١) ، وهذا حكم الجواز ولا
يخفى مأخذ الورع على من ينتحيه .

فهذا الفصل عظيم القدر الذى رأينا تقديمه على الخوض في غرضنا من
العصر الذى يدرس فيه العلم بتفاصيل الشريعة .

وقد عاد بنا الكلام إليه فنقول :

إذا عسر مدرك التفاصيل في التحريم والتحليل فتكلم فيما يحل ويحرم من
الأجاس ، ثم نتكلم فيما يتعلق بالتصرف في الأملاك وحقوق الناس .

فأما القول فيما يحرم ويحل من أجناس الموجودات ، فليس يخفى على
أهل الإسلام ما بقيت أصول الأحكام أن مرجع الأدلة السمعية كلها : كتاب
الله تعالى ، وأبين آية في القرآن في التحريم والتحليل قول الله العزيز

(قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير) . (١٦٩٢) وهذه الآية من المحكمات التي لا يطرُق إليها تعارض الاحتمالات وطرق التأويلات ، وليست من المتشابهات ، وهي من آخر ما نزل على المصطفى ، وقد انطبق مذهب مالك إمام دار الهجرة على ظاهر الآية (١٦٩٣) .

ولو قلت هذه الآية ليست معضلة على في محاولة الذب عن مذهب الشافعي رحمة الله عليه (١٦٩٤) ورضي عنه ، لكنت مظهرا مالا أضمره ، فإذا نسيت المذاهب فما لا يعلم فيه تحريم يجري على حكم الحل ، والسبب فيه أنه لا يثبت لله حكم على المكلفين غير مستند إلى دليل ، فإذا انتفى صح دليل التحريم استحال الحكم به .

فإن قيل كما انتفى الدليل على التحليل . قلنا : إذا انحسرت مسالك الأدلة في النفي والأثبت ، فوجب انتفائها انتفاء الحكم ، وإذا انتفى للحكم التحق المكلفون في الحكم الذي تحققت انتفاؤه بالعقلاء قبل ورود الشرائع ، ولو لم يرد شرع لما كان على الناس من جهة الله حجر وخرج ثم أقدامهم واحجامهم مع انتفاء الحجر عنهم يستويان ، ومقصود الإباحة في الشرع انتفاء الحرج واستواء القلب والترك (١٦٩٥) ، وهذا في التحقيق بمسابقة انتفاء الأحكام قبل ورود الشرائع .

(١٦٩٢) ٦ الأنعام : مكية ١٤٥

(١٦٩٣) ابن العربي : أحكام القرآن ١ : ٥١

(١٦٩٤) في د : رضى الله عنه ، وساقطه : رحمة الله عليه

(١٦٩٥) الفزالي : النحول ص ١٣٧

فإن قبل من الأصول ان الأعيان لله (١٦٦٦) فليق على الحظر إلى أن يرد من مالك الأعيان اطلاق . قلنا : هذا قول من يرى المصير إلى الحظر قبل ورود الشرائع ، وهذا المذهب باطل قطعاً ، ورددنا على منتحليه في أصول الفقه فليطبة من يحاوله في ذلك الفن (١٦٦٧) .

وان زعم السائل ان من أصول شريعتنا ان لا يلى ، وان نسيت التفاصيل نغلق الحظ ، فليس الأمر كذلك ، فان المذاهب في ذلك معارضة فالذى يقتضيه مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه (١٦٦٨) في تفصيل الأحكام اجراء الأعيان على الحظر إلا أن يقوم دلالة في الحل (١٦٦٩) .

والذى يقتضيه مذهب الشافعى رضي الله عنه (١٧٠٠) اجراء الاحكام على التحليل إلى ان يقوم دليل على الحظر والتحريم . ومذهب مالك رحمه الله (١٧٠١) حصر المحرمات فيما اشتمل عليه قوله تعالى (قل لا اجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه ، الآية) .

١ (١٦٦٩) : في د : لله تعالى

(١٦٦٧) الفزالي : المنقول ١١٦

(١٦٩٨) رضى الله عنه : ساقطة من ا ، وفي د : رحمه الله

(١٦٩٩) يعضده قول الرسول صلى الله عليه وسلم « ما أحل الله فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه ، فهو عفو » فاقبلوا من الله عافيته ، فان الله لم يكن لينسى شيئاً ، أخرجه البزار والطبراني من حديث أبي الدراء بسند حسن . السيوطي : الاشباه والنظائر ص ٦٦

(١٧٠٠) رضى الله عنه : ساقطة من ب ، وفي د : رحمه الله

(١٧٠١) رحمه الله : ساقطة من ب ، وفي ا : رضى الله عنه

فكيف يكون ما قدره السائل اصلا مع تعارض هذه المذاهب .

والأصل ، وهو المتفق عليه المقطوع به ، فاذا درست المذاهب فليس ادعاء الحظر أولى من ادعاء الإباحة ، وإذا تعارضت الظنون انتفى الحكم كما سبق تقريره ، وقد قدمنا في العبادات ان ما انتفى دليل وجوبه لم نوجبه ، والتحریم إذا انتفى دليله كالوجوب إذا عدم دليله (١٧٠٢) .

وانا الآن بعد نبحاز هذا أقول : فاضل (١٧٠٣) هذا الزمان من يفهم مداخل هذه الفصول ومخارجها ، ويستبين مسالكها ومناهجها ، والمرومق (١٧٠٤) والذي تثنى عليه الخناصر في الدهر من يحيط بشرف هذا الكلام ، ويميزه عن كلام بني الزمان ، ولا حاجة إلى تكلف التصلف في مصاولة العلماء ومطاولتهم فان هذا مما كفانيه الله تعالى ، ولكنى قد أرى في اثناء ما اجره التنبيه على علو قدر ما يجرى حتى يثبت عنده مطالعة المطلع عليه ، ولا يستمر عليه ، فينفلت عنه هزأيا الفوائد ، والله ولى التأيد والتسديد بمنه ولطفه .

فهذا بيان ما أردناه في تحليل الاجناس وتحريمها .

فاما تفصيل القول في الأملاك ، فالأملاك محترمة لحرمة ملاكها (١٧٠٥) ، والقول فيها في مقصود هذا الكتاب يتعلق بفصيلين :

أحدهما ، في المعاملات التى يعاطاها الملاك .

(١٧٠٢) ١ : إذا هم

(١٧٠٣) ح ، د : فاضل

(١٧٠٤) المرومق : ساقطة من ا

(١٧٠٥) فى ح : محرمة كحرمة ملاكها

والثاني ، فى الحقوق التى تتعلق بالأملاك .

فأما القول فى المعاملات : فالأصل المقطوع به فيها اتباع تراضى الملاك والشاهد من نص القرآن فى ذلك قوله تعالى وعز ، لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا ان تكون تجارة عن تراض منكم ، (١٧٠٦) .

فالقاعدة المعتمدة : ان الملاك يختصون بأملاكهم لا يزاحم أحد مالكا فى ملكه من غير حق مستحق ، ثم الضرورة تحوج ملاك الأموال إلى التبادل فيها فان أصحاب الأطعمة قد يحتاجون إلى النقود ، وأصحاب النقود يحتاجون إلى الأطعمة ، وكذلك القول فى سائر صنوف المال . فالأمر الذى لا شك فيه تحريم التسالب والتغالب ، ومد الأيدى إلى أموال الناس من غير استحقاق فاذا تراضوا بالتبادل فالشرع قد يضرب على المتعبدین ضربا من الحجر فى كيفية المعاملات استصلاحا لهم ، وطلبها هو الأحوط والأغبط (١٧٠٧) . ثم قد يعقل معانى بعضها ، وقد لا يعقل علل بعضها والله الخبير بخفايا لطفه فيها .

ثم لو تراضى (١٧٠٨) الملاك على تعدى الحدود فى العقد (١٧٠٩) لم يصح منهم مع التواطىء والتراضى إذا بقيت تفاصيل الشريعة ، فاذا درست وقد عرف بنو الزمان انه كان فى الشرع تعبدات مرهية فى العقود ، وقد فاتتهم بانقراض

(١٧٠٦) النساء : الآية ٢٩ ، وفى ب : فلا تأكلوا ، وفى ح : ولا

(١٧٠٧) ح : الاغبط والاحوط

(١٧٠٨) د : تراض

(١٧٠٩) ح : العقود

العلماء ، وهم لا يأمنون أن يوقعوا العقود مع الاخلال بمحدود (١٧١٠) الشرع
وتعبداته على وجوه لو أدركها المفتون لعلوا (١٧١١) بفسادها ، وليس
لهم من العقود بد ووضوح الحاجة إليها يغنى عن تكلف بسط فيها (١٧١٢) ،
فليصدروا العقود عن التراضي فهو الأصل الذي لا يعمض ما بقي من الشرع
أصل ؛ وليجروا العقود على حكم الصحة ، وفي تفاصيل الشرع ما يعضد
هذا فان رجلين لو تبايعا ثم تنازما في مجلس القاضي فادعى أحدهما جريان شرط
مفسد للعقد وأنكره الثاني فالذي صار إليه معظم الفقهاء أن القول قول من
ينفي المفسد ، والعقد محمول على حكم الصحة (١٧١٣) .

وهذا ما ذكرته إيناسا وتوطئة لمساق الكلام وإلا فلا معتضد (١٧١٤) في
مثل ما ذكرناه لأهل زمان درست فيه تفاصيل الشريعة . غير ان الكلام يحجر
الكلام وما ذكرناه في الزمان العرى (١٧١٥) عن التفاصيل مقطوع به ، فان
الخلق مضطرون إلى التعامل لا يجدون لهم منه بدا .

وقد ذكرنا ان الحرام إذا طبق طبق الأرض أخذ الناس منه أقدار
حاجاتهم ، لما حققناه من نزول الحاجة في حق العامة منزلة الضرورة في حق
الآحاد (١٧١٦) ، وهذا مع بقاء الشريعة بتمامها وجمامها (١٧١٧) .

(١٧١٠) ١ : أود وفي د : بمقود

(١٧١١) ح ، د : لمكبوا

(١٧١٢) فيها : ساقطة من ج

(١٧١٣) قارن الام ٦ : ٢٣٧

(١٧١٤) في د : معتقد

(١٧١٥) العرى : ساقطة من ح

(١٧١٦) النزالي : شفاء الغليل ٢٤٥

(١٧١٧) د : وحلتها

فكيف إذا مست الحاجة إلى التعامل (١٧١٨) ولم يجد الخلق مرجعا في الشرع يلوذون به ، ثم إذا ساءت المعاملات فلا تخصيص بالجواز فان منها ما هو وسيلة (١٧١٩) إلى الأقوات والملابس ونحوها ؛ ومنها ما هو تجائر ومكاسب لا سبيل إلى حسمها .

والقول الضابط في ذلك : ان ما لا يعلم تحريمه من المعاملات ؛ فلا حجر فيه عند خلو الزمان عن علم التفاصيل والقول فيه كالقول في أباحة الأجناس وقد تقدم موضحا مفصلا .

هذا بيان العقود الصادرة عن التراضي . فاما التغالب : فلا يخفى تحريمه ما بقيت أصول الشريعة ، وقد تقع صورة عويصة لا تدرك إلا بعلم التفصيل مثل ان يغصب رجل ساحة فيدرحها في أثناء بناء له ولو انتزع تهدم البناء ، فقد يخطر لبعض الناس ان الساحة تنتزع وترد (١٧٢٠) إلى مالكها لأنه ظلم (١٧٢١) لما غصب منه ملكه ، وقد يخطر للآخرين ان في هدم بناء الغاصب تخسيره وإحباط ملكه وذو الساحة يجد بثمنها مثلهما فيتعارض في مثل هذا إمكان النزاع وتحريمه ، ولا سبيل لأهل الزمان إلى الحكم بالظن ، وترك الخصومة ناشئة (١٧٢٢) بينهما يجر ضارا عظيما .

(١٧١٨) د : التعليل

(١٧١٩) ج : وصلة

(١٧٢٠) في ا : ويرد

(١٧٢١) في ب : ظلمه ، وفي د : ظالم

(١٧٢٢) د : ناسية

ولو قلنا : بتوقف في الواقعة ، ففي التوقف اتباع الحيلولة بين مالك الساحة وبينها (١٧٢٣) وهو تنجز مراد العاصب الباني ، فالذي يقتضيه الحالة ان يغرم صاحب البناء لصاحب الساحة قيمتها ، فان مما يقطع به من غير تعريض على ظن أن الحيلولة بين المالك وملكه من غير عوض محال ، مع إمكان بذل العوض ، ورد عين الساحة مظنون ولا سبيل إلى بناء الأمر على الظنون مع عدم المفتين وانحسام الطرق إلى درك مذاهبهم ، فليتخذ الفطن ما ذكرناه معتبرا في أمثال ما نقصنا عليه .

وان اشكل (١٧٢٤) على أهل الزمان ان ما في أيديهم محرم أم لا ؛ فقد ذكرنا ان أخذ الحاجة من المشتبهات إذا عمت سائغ مع استقلال العلماء بالتفاصيل فما الظن والزمان خال عن معرفة التفاصيل ؟ .

ويجوز (١٧٢٥) الازدياد على قدر الحاجة في خلو الزمان عن المشتبهات ، فان أهل الزمان لم يستطيعوا تحريما في الزائد على مقدار الحاجة ، وقد تمهد ان ما لم يقم عليه دليل التحريم فلا حرج فيه في الزمان الشاغر عن حملة العلوم بتفاصيل الشريعة .

فهذا منتهى المقصد فيما يتعلق بالمعاملات .

فأما القول في الحقوق المتعلقة بالأموال : فالمسلك الوجيز فيه ان الحقوق تنقسم إلى ما يفرض لمستحقين مختصين ، وإلى ما يتعلق بالجهات العامة .

(١٧٢٣) في د : وبينهما

(١٧٢٤) د : اشكلت

(١٧٢٥) في ا : فيجوز

فأما ما يقدر لأشخاص معينين كالتنفقات وغيرها فما علم في الزمان وجوبه
حكم به ، وما لم يعلم بنو الزمان لزومه ، فالأمر يجري فيه على براءة الذمة .

وأنا الآن أضرب من قاعدة الشرع مثلين يقضي انقطن العجب منهما ؟
وغرضي بإيرادهما (١٧٢٦) تنبيه القرائح لدرك المسلك الذي مهدته في الزمان
الخالى .

ولست أقصد الاستدلال بهما ، فان الزمان إذا فرض خاليا عن التفاريع
والتفاصيل ، لم يستند أهل الزمان إلا الى مقطوع به ، فالذي أذكره من
أساليب الكلام في تفاصيل الظنون . فالثلاثان ، أحدهما في الاباحة
والثاني : في براءة الذمة .

فأما ما أضربه في المباحات مثلا (١٧٢٧) ، فأقول : الصيد مباحة ،
وليس لها نهاية ، فلو اختلط بها صيود مملوكة والتبس الأمر ، فما من صيد
يقتضيه المرء إلا ويجوز أن يكون ما احتوت عليه يده الصيد المملوك ، ثم
اتفق العلماء على ان الاصطياد لا يحرم لأن ما يحل من الصيد غير متناه .
والمختلط به محصور متناه .

وقد قدمنا ان ما لا حرج فيه ولا حرج لا يتناهي ، وانما المعداد المحدود
ما يحرم ، فاذا التبس على بني الزمان أعيان المحرمات وهي مضبوطة ، لم يحرم
عليهم ما لا يتناهي .

وأما الذي أضربه مثلا في براءة الذمة فأقول :

(١٧٢٦) في ب : من إيرادها

(١٧٢٧) في ج : ما أضربه مثلا في المباحات

لو علم رجل أن لانه ان عليه ديناً ، والتبس عين ذلك الرجل عليه التباساً لا يتوقع ارتفاعه ، فمن ادعى من آحاد الناس مع اطراد الالتباس انه مستحق الدين لم يجب على المدعى عليه بمجرد دعواه شيء ، ولو حلف لا يلزمه تسليم شيء إليه وان (١٧٢٨) كانت يمينه بارة ، إذ لو منعناه من اليمين وحملناه على النكول وغرمناه المدعى ، فقد يدعى عليه آخر ذلك الدين قائلاً إن الأول كان مبطلا وأنا ذو الحق ، ثم يطرد ذلك إلى غير نهاية ، فلا تستمسك بالبراءة أولى من جهة أن الذين لا يستحقون عليه شيئاً لا ينحصرون ، فتغليب ما اقتنت النهاية عنه أحسرى ، والذي يعضد ذلك انه إذا كان للرجل أخت محرمة من الرضاع مثلاً ، وقد اختلطت بنسوة لا ينحصرون عندها (١٧٢٩) فللرجل ان ينكح منهن من يشاء (١٧٣٠) وهذا أبدع مما تقدم من جهة أن التحريم مغلب في الأبضاع (١٧٣١) .

وإذا تقابل في امرأة سببا تحريم وتحليل من غير رجح أحد الوجهين على الثاني ، فالحرمة مغلبة في البضع على وضع الشرع .

ومع هذا ، أبجنا للذي (١٧٣٢) خفيت عليه أخته (١٧٣٣) ، واختلطت بنسوة غير منحصرات عندنا ، أن ينكح منهن من يشاء ، على شرط الشرع ،

(١٧٢٨) وإن : في ب ، بالهامش ، وساقطة من ا ، ح ، د

(١٧٢٩) في ج : عندنا

(١٧٣٠) ح ، د : شاء

(١٧٣١) السيوطي : الاشباه والنظائر ص ٩٧

(١٧٣٢) في د : الذي

(١٧٣٣) في د : أخته من الرضاع

فوضح (١٧٣٤) مما (١٧٣٥) ذكرناه ان موجب تفاصيل الشريعة النظر إلى ما لا يتناهى ولا يتغير الحكم فيه ، بأن يختلط به ما يتناهى .

ومما يستتم به هذا الكلام ، إذلا بسناه ، أنه إذا انتقلت حمامات بلدة وهي مملوكة إلى بلدة أخرى واختلطت بحمام مباحة ، فالذى صار اليه المحققون فى علوم الشريعة أنه لا يحرم الاصطياد بسبب هذا الاختلاط ؛ وإن فرض اختلاط ما لا يتناهى عندنا ، بما لا يتناهى ، فإن كان ما ذكرته محفوظاً عند أهل الزمان ، بنوا عليه ماسبق من حمل الأمر على براءة الذمة (١٧٣٦) عند تخيل الوجوب من غير استيقان . وكذلك يبنى الأمر على الحل ورفع الحرج فيما لا يستيقن فيه تحریم .

وان عرى الزمان عن الاحاطة بما ذكرته فالذى تقتضيه القاعدة الكلية ، نفى الوجوب فيما لم يقم دليل على وجوبه ، وارتفاع الحرج فيما لم يثبت فيه الخطر ، فان هذا مستبين على هذه القضية من القاعدة الكلية ، (١٧٣٧) وأن لى (١٧٣٨) ما قدمته من الأمثلة فى (١٧٣٩) الاختلاط . فهذا آخر ما حاولناه الآن فى تعلق الحقوق لمعينين بأموال الناس نقياً وإثباتاً .

(١٧٣٤) فى د : فوجب

(١٧٣٥) فى ا : بما

(١٧٣٦) قارن السيوطى : الاشباه والنظائر ٥٩

(١٧٣٧) ما بين القوسين سائط من ا ، ب : «فى الوجوب القاعدة الكلية»

وفى د بلفظ : نفى الوجوب فيما لم يقم دليل فاذا هذا مستبين على هذه القضية من القاعدة الكلية

(١٧٣٨) د : يبنى

(١٧٣٩) د : من

فأما القول فيما يتعلق بالجهات العامة من الحقوق ، وقد أحلنا على هذا طرفا من الكلام في الزكاة فنقول فيه :

إذا كانت هذه المرتبة مفروضة في بناء أصول الشريعة في الأذكار فالجهات العامة يبني العلم بأصلها شائعا مستفيضا دائما ، وإن فرض دروس الذكر فيه فيكون سائر الأصول دراسة عن الأذكار والأفكار أيضا (١٧٤٠) ويقع الكلام في المرتبة الرابعة حينئذ فيما لا يتصور دروسه . والكلام في بقاء الأصول وجوب إنقاذ المشرفين على الردى من المسلمين ، فإذا فرض بين ظهراني الموسرين (١٧٤١) مضرور في ناحية أو جهة أخرى من جهات الضرورة واستمكن الماثرون (١٧٤٢) الموسرون من انقاذه بأموالهم وجب ذلك على الجملة .

ثم يدرك بمقتضى العقل وراء ذلك أمران :

أحدهما ، أن من سبق إلى القيام بذلك فقد أسقط (١٧٤٣) الفرض عن الباقيين والثاني ، إن الموسرين بأجمعهم لو تواكلوا وتخاذلوا ، وأحال البعض على البعض حتى يهلك المضطر ، خرجوا من عند آخرهم إذ ليس بعضهم بالانتساب إلى الصنيع أولى من بعض ، وقد عمهم العلم والتمكن من الكفاية (١٧٤٤) . وهذا الذي فصلناه معنى فرض الكفاية في قاعدة الشريعة .

(١٧٤٠) أيضا : ساقطة من ج

(١٧٤١) في أ : المؤمنين وفي ج : المسلمين

(١٧٤٢) في د : المبرون

(١٧٤٣) ج : سقط

(١٧٤٤) الشافعي : الرسالة ص ٣٦٠

فأذن هذا النوع مما يتعلق بالأموال على حكم الكفاية . فكل (١٧٤٥) ما علم في الزمان المفروض كما ذكرناه نجى به نحونا ماذكرناه ، وكل ما اشكل وجوبه فالأصل براءة الذمة فيه كما سبق في حقوق الاشخاص المعينين .

فهذا منتهى المقصود فيما يتعلق بالأموال من المعاملات والحقوق الخاصة والعامه . وأنا أذكر الآن فصلا في الموارث حتى يتم الكلام (١٧٤٦) في فنه إن شاء الله عز وجل .

فصل

نقل النقلة في مأثور الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (تعلموا الفرائض وعلموها الناس ، فانها تنسى ، وهو أول علم ينتزع من أمتي) (١٧٤٧) والعلم بالفرائض في هذا الزمان غض طرى والحمد لله وفحوى الحديث مبشرة (١٧٤٨) ببقاء علوم الشريعة في عصرنا ، فانه قال : إن علم الفرائض أول ما ينتزع من أمتي .

فلو أعضلت تفاصيل الفرائض ، وهذا يعسر (١٧٤٩) تصوره مع بقاء الذكر في الأصول . فان فرض دروس في التفاصيل فالذي يتعلق بمساق الكلام الذي نجريه صنفان :

(١٧٤٥) د : وكلما علم

(١٧٤٦) الكلام : ساقطة من ا

(١٧٤٧) أخرجه الحاكم عن أبي هريرة بلفظ « تعلموا الفرائض وعلموه فانه نصف العلم

وأله ينسى ، وأنه أول ما ينتزع من أمتي » المستدرک ٤ : ٣٢٢

(١٧٤٨) في ب بالهامش « مبشر

(١٧٤٩) في د : يصد

أحدهما : فيه إذا مات رجل وخلف مختصين به ، وعلموا أنهم ورثة ،
ولكن أشكل مقدار ما يستحقه كل واحد .

فالذى يقتضيه القاعدة الكلية أنهم إذا اصطالحوا وتراضوا على أمر نفذ
ماتراضوا به ، وإن أبوا وتمانعوا فالوجه التسوية بينهم فإنهم مع التباس الحال
متساوون ، ولا مطمع في ارتفاع اللبس مع انقراض العلماء ، ولا وجه لتبقية
النزاع بينهم مع مسيس حاجتهم ، فاقتضى مجموع ذلك التسوية .

ونحن نضرب لذلك مثلاً من تفاصيل الشرع للایناس والتشبيه بحال
الالتباس فنقول :

لو أبهم الرجل طلاقة مبينة بين نسوة له ، ومات قبل البيان ، فانا نقف لمن
ميراث زوجه (١٧٠٠) ثم سبيلهن فيما وقف لمن ما ذكرناه من الاصطلاح أو
التسوية . وهذا يناظر ما نحن فيه من التباس الأمر ومما يتصل بهذا أن الرجل
إذا مات وخلف طائفة من الأقارب ، وجوزوا أن يكون فيهم محجوب ،
وقدر كل واحد ذلك في نفسه ، واستقوا في هذا التردد ، وتحققوا أنهم
المستحقون أو فيهم المستحقون ، فالذى يقتضيه القاعدة الاصطلاح أو التسوية .
كما سبق تقريره فهذا أحد الصنفين .

وأما الصنف الثانى : فهو أن يكون فيهم من يعلم أنه من المستحقين ،
وفيه (١٧٠١) من يشك في أنه مستحق أم لا .

فن لا يعلم قطعاً لنفسه استحقاقاً لا تثبت له شيئاً من غير دليل يقتضيه .

(١٧٠٠) فى ١ : زوجين

(١٧٠١) ١ ، ب : ومنهم

فالذى نعلم كونه مستحقا ، ان علم قطعا أنه يستحق النصف « وشك في انه هل يستحق النصف ، (١٧٥٢) الباقي أم يستحق الرجل المشكوك فيه .

فالذى يستين استحقاقه يأخذه ، هو وصاحبه فى الباقي متساويان ، والاستحقاق لا يعدوهما فيشتركان فيه كما سبق ذكره فى أصل الاستحقاق ولو لم يدر من يعلم أصول الاستحقاق أن المقدار المستيقن كم ، فيجوز (١٧٥٣) ان يكون أقل التليل ، وجوز أن يثبت له استحقاق الجميع على استغراق ، وكان قد درست الفرائض والمقدرات فلا يمكن ان يسلم إليه شئ . إذ لا مقدار إلا فيجوز (١٧٥٤) ان يكون المستيقن أقل منه فجميع المال بينهما على الحكم المتقدم فيه ، إذا كان كل واحد منهما يجوز أن يكون هو المستحق لجميع التركة .

ولو خلف قريبا وجوز أهل الزمان أن يكون وارثا مستغرقا ، وجوزوا أن يكون المال مصروفا إلى مصالح المسلمين .

فهذه الجهة مع الوارث بمثابة قريبين التمس الوارث منهما . فلتجر (١٧٥٥) هذه المسائل على قاعدتين :

إحداهما ، طلب الاستيقان

والأخرى ، الاستحقاق .

إذا دار بين شخصين أو أشخاص وكان لا يعدوهم الاستحقاق ،

(١٧٥٢) فى ج : ما بين القوسين ساقط « وشك فى انه يستحق النصف »

(١٧٥٣) فى ج : لم يجوز

(١٧٥٤) هـ : ويجوز

(١٧٥٥) ١ : فليجر

واستووا في جهات الامكان فالمال يذهبهم على البيان المقدم .
ونحن نختم هذا الفصل الآن بمشكلة عجيبة ومعضلة غريبة ، نوردها (١٧٥٦)
في معرض السؤال ونبين (١٧٥٧) الغرض منها في معرض الانفصال .

فان قيل قد ينتم فصول الكلام في هذه المرتبة على مستندات مستيقنة ،
وكرتم غير مرة أن الظنون لا يرتبط بها في خلو الدهر عن حملة الشريعة
حكم ، فان ظنون من ليس من أحزاب العلماء لا وقع لها وصرتم إلى أنه
لا يثبت شيء إلا بقطع ، وقد ناقضتم الآن ما هو قطب الكلام وقاعدة المرام إذ قلتم
إذا دارت التركة المخلفة بين اثنين وجوز كل واحد منهما أن يكون مستحقاً مستغنياً
وجوز ، أن يكون محجوباً مزحوماً محروماً ، فالتركة بينهما ، وليس واحد منهما
على استيقاق في الاستحقاق ، فهلا قلتم بناء على اليقين لا يأخذ واحد منهما
شيئاً من التركة من حيث لا يركن (١٧٥٨) إلى قطع في الاستحقاق ، وبناء
الأمر على استوائهما ، وإشعار ذلك بتوزيع التركة عليهما من أدق مسالك
الظنون وأغمض فنون المجتهدات في الدعاوى والبيئات وغيرها من المشكلات
ولا يستقل به إلا فطن ريان من علوم التفاصيل في التكاليف .

والمرتبة الثالثة : مبناهما على دروس العلم بفروع الشريعة وفصولها مع
بقاء قواعدها وأصولها ، فهذا هو السؤال ، وسبيل الانفصال عنه أن نعرف

(١٧٥٦) في د : بورودها

(١٧٥٧) ١ : تبين

(١٨٥٨) ح : من حيث أنا لا نركن

أولا بانتفاء اليقين ، كما أوضحه السائل ، ثم نعتف بأن واحدا من الرجلين غير مستيقن استحقاق نفسه ، ولكننا نقول من الأصول التي آل إليه مجامع الكلام ، إنه إذا لم يستيقن حجر وحظر (١٧٥١) من الشارع في شيء فلا يثبت فيه تحریم في خلو الزمان فلئن لم (١٦٦٥) يستيقن واحد منهما استحقاقا (١٧٦١) فليس يعلم أيضا حجرا عليه فيما يأخذه . وقد تحققنا أن الاستحقاق لا يعدوها (١٧٦٢) فعدم الاستيقان في الاستحقاق بعارضة انتفاء الدليل في الحظر ، وموجب ذلك رفع الحجر والخرج ، فان اقتسما على اصطلاح وتراض فلا اشكال في انتفاء الحرج عنهما ، وان تنازعا والزراع مقطوع في أصل (١٧٦٣) الشريعة ، فلا مسلك قطعا في قطعه إلا ما ذكرناه ، فلينعم المنتهى إلى هذا المنتهى نظره ، فقيه بيان بقايا (١٧٦٤) ما تركها (١٧٦٥) لكل غواص متهى ونتائج القرائح لا تنتهى .

فان قيل : لا يتوصل إلى هذه الدقائق إلا مدرب في مآخذ الحقائق فكيف يدركه بنو الزمان الشاغر عن علماء الشريعة .

قلنا : ان تثبت ما ذكرناه مستنده القطع ، فعلى أهل الزمان بذل المجهود في دركه ، فانا إذا فرضنا بقاء أصول الشريعة ، فمن أجلها علم بنى الزمان

(١٧٥٩) ح ، د : حجر أو خطر

(١٧٦٠) ج : فان

(١٧٦١) ج : ما بين القوسين ساقط « واحد منهما استحقاقا »

(١٧٦٢) في ١ : لا يعدوها

(١٧٦٣) أصل : ساقطة من ١

(١٧٦٤) بقايا : ساقطة من ١

(١٧٦٥) في ح : تركها

بأن ما يتصور الوصول إلى الاستيقان فيه في الشريعة فيتعين التوصل إليه ،
ورب شيء مدركة القطع وفي دركه عسر وعناء وهذا كالفول في قواعده
المقائد، فانا إذا أوجبنا (١٧٦٦) العلم بها ، فقد يدق مدركها ويتوغم مسلكها ،
ولكنها إذا كانت مستدركة بأساليب المقول تعين السعي في إدراكها .

فهذا نهاية المقصود في المكاسب، ومن أحاط بها لم يخف عليه مسلك يطالع
به ويراجع فيه في جهات المطالب وفنون المكاسب .

فأما القول في المناكحات : فانا نعلم انها لا بد منها ، كما أنه (١٧٦٧) لا بد
من الأقوات فان بها بقاء النوع ، كما بالأقوات بقاء النفوس ، والنكاح هو
المغنى عن السفاح ، ولا ينتهي الأمر في حق الشخص المعين مع بقاء العلم
بتفاصيل الشريعة إلى المنهى الذي يباح في مثله الميتات في أمر الوقاع
والاستمتاع ، ولا يجب على ذوى المكنة واليسار وأصحاب الاقتدار أن
يعفو الفقراء المتعزبين وان اشتدت غلتههم وظهر توفانهم ، ولكن مع هذا
التنبية المناكح في حق الناس عامة في حكم ما لا يد منه ، وقد تقرر فيما تقدم
ان عموم الحاجة في حقوق الناس كافة كالضرورة المتحققة في حق الشخص
المعين .

فهذه مقدمة رأينا تقديمها ، وأمل ما نفتتحه بناء عليها انه إذا اشكل ،
في الزمان الشرائط المرعية في النكاح ، ولم يأمن كل من يحاول نكاحاً ، انه ،
يخل (١٧٦٨) بشرط معتبر في تفاصيل الشريعة ، فلا تحرم (١٧٦٩) المناكح

(١٧٦٦) في ١ : أوجبت

(١٧٦٧) انه : ساقطة من ج

(١٧٦٨) في ٥ : يخل

(١٧٦٩) ١ : يحرم

يتوقع ذلك. فانا لو حرمانها لحسمناها ، ولو هلنا ذلك لتسببنا إلى قطع النسل وإفناء النوع ، ثم لا تعف (١٧٧٠) النفوس عموما فتسترسل (١٧٧١) في الصفاح إذا صدت عن النكاح (١٧٧٢) ، وهذا كما تقدم فيه إذا عمت الشبهات أو طبقت المحرمات في المطاعم والمشارب ، ولكننا ذكرنا ان المعتمد في البياعات والمعاملات التراضي والمنع من التغالب والتسالب . فلئن تأنت (١٧٧٣) تعبدات في تفاسيل المعاملات ، فاعتبار التراضي معلوم لا تنكر ما بقيت الأصول .

ونحن نذكر الآن الأصل المعتبر في النكاح فنقول :

لا يخفى على ذوي التمييز ان الرضا المجرد لا يقع الاكتفاء به ولو أقنع الرضا (١٧٧٤) لكان كل سفاح بين مقدم عليه ويمكن منه (١٧٧٥) مطاوعة نكاحا مباحا ، فلما لا يكاد يخفى اعتباره (١٧٧٦) صورة العقد والإيجاب والقبول ، وأما الولي والشهود ، فلما اختلف العلماء في أصله وتفصيله ، فما أغمض أمره على أهل الزمان ولم يخطر لهم على التبيين ، ولكنهم على الجملة لم يأمنوا أن يكونوا مخلين بشرط العقد ، ولا سبيل لهم إلى دركه ، فهذا الظن غير

(١٧٧٠) في ا : يعف

(١٧٧١) ح : فيسترسل

(١٧٧٢) في ب : من

(١٧٧٣) ا ، د : قامت

(١٧٧٤) ج : بالرضا

(١٧٧٥) في ا ، ج : (يمكنه) منة ساقط من ا

(١٧٧٦) ح : اعتبار

صائر (١٧٧٧) وان تعين لهم شيء وترددوا في اشتراطه كالولي والشهود
فقد يتعارض هاهنا ظنان :

أحدهما : انه لا يثبت شرط ما لم يعلم ثبوته .

والثاني : أن الأصل تحريم الابضاع فلا يستباح إلا بثبت (١٧٧٨) وتحقيق

ولكن لا معمول على الظن الثاني من وجهين :

أحدهما : انا نرى الآن في تفاصيل الشريعة استباحة الأنكحة في مجال
الظنون والاجتهاد .

والثاني : أن هذا التعارض لا يثبت علما ، وإذا لم يثبت علما باشتراط
شيء لم يشترط (١٧٧٩) .

وهذا لا يعارضه قول القائل إذا لم يثبت تصحيح النكاح لم نحكم (١٧٨٠)
به ، فانا لو شرطنا في خلو الزمان العلم بانعقاد النكاح واشتماله على الشرائط
المرعية وعسروه عن المفسدت لما حكمنا بصحة نكاح أصله مع دروس
العلم بالتفاصيل

ومما لا يخفى رعايته في النكاح خلو المرأة عن نكاح الغير ، وعن اشتمال
الرحم على ماء محترم (١٧٨١) فان الغرض الأظهر في إحلال النكاح وتحريم

(١٧٧٧) ١ ، ب : صائر

(١٧٧٨) في د : بيضة

(١٧٧٩) في هـ : لا يشترط

(١٧٨٠) في ا : يحكم

(١٧٨١) ١ ، ب : محرم

السفاح أن يختص كل بعل بزوجه ، ولا يزدحم ناكحان على امرأة ،
فيؤدي ذلك إلى اختلاط الانساب .

وأما أمر العدة ، فإن كان محفوظا في العصر - وهو الغالب - ما بقيت
الأصول فيراعى في النكاح الخلوعن العدة ، وإن اشتبه على بني الزمان تفاصيل
العدد ، فلا يكاد يخفى اعتبار ظهور براءة الرحم (١٧٨٢) من الناكح المتقدم فإن
ظهر ذلك بحیضة ، ولم يعلم بثو الدهر اعتبار العدد في الأقراء أو مضي زمن
لو كان حمل لظهر مخايله ، وحسب الناس ان النكاح يحل أو لم يعلموا تحريمه ،
فهذا يلحق (١٧٨٣) بإبراهيم عقد النكاح «على وجه يترددون في صحته وفساده
من جهة مفسد مقرون أو إخلال بشرط» (١٧٨٤) ، فالوجه الحكم بالصحة كما
تقدم ذكره . فهذا ما يتعلق بالنكاح .

فأما إذا طرأ على النكاح طارئ . وكان حكمه محفوظا فلا كلام ، وإن
غضب فلم يدر انه قاطع النكاح أم لا ؟

فالذي يقتضيه الأصل الحكم ببقاء النكاح إلى استيقان ارتقائه . وهذا
يشهد له حكم من تفاصيل الشرع ان من شك فلم يدر أطلق أم لا ، أو
استيقن (١٧٨٥) انه لم يفظ ولم يعلم ، إنه كان طلاقا أم لا . فالنكاح مستدام

(١٧٨٢) من هنا انقطاع بالمخطوطة (ب) في القسم الثاني من اللوحة رقم ٢٩ إلى
آخر الكتاب

(١٧٨٣) في د : لم يفت

(١٧٨٤) في ج : ما بين القوسين ساقط «على وجه . . . إخلال بشرط»

(١٧٨٥) في د : واستيقن

مستصحب وفاقاً (١٧٨٦) ، ولست استدلل بهذا ، فان القول مصور لي غموض التفاصيل فلا يبقى شاهد من التفاريح في الزمان الخالي عن ذكرها ، ولكن المعبر فيه ما قدمنا من ان التحريم إذا لم يقم عليه دليل فالأمر يجرى على رفع الحرج ، وقد كررت هذا مرارا محاولا للابتناس به ، والكلام إذا لم يكن معهودا ، وذكر مرة واحدة فقد يتعداه الناظر من غير تعريض على تدبرة فيفوته الفائدة ، وإذا تكرر استبان اعتناء مكرره ، فيرتب (١٧٨٧) على انقيده (١٧٨٨) في البحث عن مغزاه ومقتضاه .

فهذا آخر المقصود في الأحكام المتعلقة بالأنكحة وما يطرى عليها .
وقد بقي من تمام الكلام قول جامع كلي في الزواجر وما يتعلق بالإيالة فنقول :

لا يكاد يخفى جواز دفع الظلمة ، وان انتهى الدفع الى شهر الأسلحة ، فان من أجل أصول الشريعة دفع المعتدين بأقصى الامكان عن الاعتداء ولو ثارت فيه زائفة عن الرشاد ، وآثروا السعى في الأرض بالفساد ولم يمنعوا قهراً ولم يدفعوا قسراً لاستجراً الظلمة ، ولتفاقم الأمر ، وهذا يعني ظهوره عن الإمعان في البيان .

فاما إذا اعتدى المعتدون وظفرونا بهم فأصول (١٧٨٩) الحدود لا تخفى

(١٧٨٦) السيوطي : الاشباه والنظائر ٦٣ وابن نجيم : الاشباه والنظائر ٦٢

(١٧٨٧) في : مكرره به وترتب

(١٧٨٨) في ج : ابتدأ

(١٧٨٩) صلى الله عليه وسلم . زيادة من ج

ما بقيت شريعة المصطفى صلى الله عليه وسلم والكلام الضابط فيها ان كل حد استيقنه أهل العصر أقامه ولادة الأمر كما تقدم القول الشافى البالغ في أحكام الولاية .

وإذا (١٧٩٠) أشك بنوا الزمان في وجوب الحد لم يقيموه أصلا ، ولو علموا أن وجوب الحد مختلف فيه بين العلماء ، فهو إذن مظنون ، وكان في محل التحرى إذ كانت التفاصيل مذكورة محفوظة ، فاذا عدم أهل الزمان ما يتعلق به المقلدون من تقديم إمام على إمام فقد استوى عندهم الظنان ، وتعارض المذهبين (١٧٩١) ولا تعويل على ظنون العوام في أنفسهم ، فلا سبيل إلى الهجوم على إقامة العقوبات وإراقة الدماء مع التردد ، ولو وقت في حد مع بقاء الفروع واستوى في ظن (١٧٩٢) الملقى بإيجاب الحد ونفيه ولم يترجح أحد الظنين على الثانى ، فلا يفتى بالحد أصلا . فتحكم أهل الزمان الخالى عن علم التفاصيل يجرى هذا المجرى .

ومما يليق بذلك انه اذا زنى رجل ، وعلم انه استوجب الحد ، ولكن لم يدر أمحصن هو فيرجم أو بكر فيجلد (١٧٩٣) فلا سبيل مع الإشكال إلى رجه (١٧٩٤) .

فأما الجلد فلا يجوز جلد المحصن ، كما لا يجوز رجم البكر إذ لا تبادل في الحدود فالوجه على حكم الاصل أن لا يحد أصلا .

(١٧٩٠) في د فاذا

(١٧٩١) ١ : المرتبان

(١٧٩٢) ١ : فن

(١٧٩٣) ١ : ولا

(١٧٩٤) الشافى : الام ١ : ١٤٤

فاذا شككنا في أن الجلد هل يسوغ إقامته أم لا والعقوبة المشكوك فيها
لانتقام في الرمان الذي رفضنا إلى الكلام فيه، فإن قيل لوزنا محصن واستوجب
الرجم والشرية مستقلون بضبط التفاصيل ، ورأى الإمام أن يقتل المحصن
بالبساط ويحلبها محل الأحجار فيذبغي أن يحسوز ذلك ، وإذا ثبت جوازه
فليجلد من اعتصا الأمر في رجه وجلده ، فإن كان مرجوما فقد اقتصر
على بعض ما يستحق ، وإن كان مجلودا فقد أقيم عليه حق كمالا ، قلنا لسنا
نرى أولا إقامة السباط مقام الأحجار فإن الحدود لا يتغير كيفياتها ، ولا تبدل
آلاتها ، ثم أن انتهى مجتهد إلى تجويز ما أورده المسائل ، فهو من دقيق القول
في أساليب الطنون فكيف يدركه أهل الزمان الشاغر عن علماء التفاصيل .

نجز الكلام في المرتبة الثالثة ، وقد قبض الله فيها أمورا بديعة لا يدرك
علو قدرها إلا اللطيف الفواص ، وهو من أخص الخواص ، وكنت قد
عزمت على أن أذكر في كل كتاب وباب فصولا ، وأمهّد أصولا ثم رأيت
الاكتفاء بهذه اللع إذا وجدتها ترشد إلى مسالك الكلام في الأصول أجمع ،
ولو لم يكن فيه ما يسر الطالب إلا التنبيه على الأصول لكان ذلك كافيا .

فإن قال قائل : قد بينتم هذه المرتبة على خلو أهل الزمان عن ذكر التفاصيل
والذي ذكرتموه مما يغمض على معظم العلماء في الدهر فكيف يدركه أهل
زمان فاتهم تفريعات الشريعة وتفاصيلها ، فليس يحتاج إليه اذن والشريعة
محفوظة ، فاذا درست فروعها ولم يستقل الناس بها لم يفهمها العوام فهذا
الكلام اذن لا يجدى ولا يفيد على اختلاف الزمان في الذكر والنسيان قلنا
الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما ، إنه ليس خاليا عن فوائد جمّة مع بقاء العلوم بتفاصيل الشريعة ،

وفيهما التنبيه على مأخذ الأصول والفروع ، ومن أحكمه تنقحت قريحته في مباحث المعاني ، وعرف القواعد والمباني ودرى إلى مرقى عظيم من السكيات لا يدركه المتقاعد الوافى ، وطرق المباحث لا يتهذب إلا بفرض التقديرات قبل وقوعها والاحتواء على جملها ومجموعها .

فهذا جواب ولست ارتضيه .

فانى لم أجمع هذا الكلام لهذا الغرض ، فالجواب السديد أنى وضعت هذا الكتاب لأمر عظيم ، فانى تخيلت انحلال الشريعة وإفراض حملتها ، ورغبة الناس عن طلبها ، واضراب الخلق عن الاهتمام بها ، وعانيت فى عهدى الأئمة ينقرضون ولا يخلفون ، والمتسمون بالطلب يرضون بالاستطراف ، ويقنعون بالاطراف وغاية مطلبهم مسائل خلافية ، يتساهلون بها ، أو فصول ملففة وكلم مزيفة (١٧٩٥) فى المواعظ يستعطفون بها قلوب العوام والهمج الطغام فعلت أن (١٧٩٦) الأمر لو تمادى على هذا الوجه لأنقرض علماء الشريعة على قرب وكشب ، ولا يخلفهم الا (١٧٩٧) التصانيف والكتب ثم لا يستقل بكتب الشريعة على كثرتها واختلافها مستقل بالمطالعة من غير مراجعة مع مرشد ، وسؤال عن عالم مسدد فجمعت هذه الفصول ، وآملت أن يشيع (١٧٩٨) منها نسخ فى الاقطار والامصار ، ولو عثر عليها بنو الزمان لأرشد أن يفهموها

(١٧٩٥) فى ١ : فصول ملففه مرتبة

(١٧٩٦) فى ج : فعلنا

(١٧٩٧) فى ح : ولا تخلفهم

(١٧٩٨) د : تشيع

لأنها قواطع ، ثم ارتجيت أن يتخذوها ملاءم معاذهم فيحيطوا بما (١٧٧٩) عليهم
 من النكاليف في زمانهم ، ويتحفظونه لصغر حجمه واتساق نظمه .
 فهذا ما قصدت فإن تحقيق ظني فهو الفوز الأكبر ، وإلا فالخير أردت والله
 المستعان .

المرتبة الرابعة

في خلو الزمان عن أصول الشريعة

قد مضى القول فيه إذا درست العلوم بتفاصيل الشريعة ، وبقيت أصولها
 في الذكر . ومضمون هذه المرتبة تقدير دروس أصول الشريعة ، (١٨٠٠) وقد
 ذهبت طوائف من علمائنا إلى أن ذلك لا يقع فإن أصول الشريعة تبقى محفوظة
 على ممر الدهور إلى نفخة الصور واستمسكوا بقوله تعالى (إنا نحن نزلنا
 الذكر وإنا له لحافظون) (١٨٠١) وهذه الطريقة غير مرضية ، والآية في
 حفظ القرآن عن التحريف والتبديل والتصريف (١٨٠٢) وقد وردت أخبار
 في انطواء الشريعة وانظماس شرائع الإسلام ، واندراس معالم الأحكام
 نقبص العلماء وقد قال صلى الله عليه وسلم (سيقبص العلم حتى يخلف
 الرجلان في فريضة فلا يجدان من يعرف حكم الله فيها) (١٨٠٣)

(١٧٩٩) في ١ فيحيطن

(١٨٠٠) ما بين القوسين ساقط من « وبقيت ٠٠٠ أصول الشريعة »

(١٨٠١) الحجر : ٩

(١٨٠٢) تفسير القرطبي ١٠ : ١

(١٨٠٣) رواه أبو يعلى والبرار عن ابن مسعود بنقطة « تعلموا القرآن ، وعلومه الناس
 وتعلموا العلم وعلومه الناس ، وتعلموا الفرائض وعلومها الناس ، فإني امرؤ مقبوض ،
 وإن العلم سيقبص حتى يخلف الرجلان في الفريضة لا يجدان من يخبرهما » وقال الهيثمي
 في اسناده من لم أعرفه . مجمع الزوائد ٤ : ٢٢٣

فالقول المرتضي في ذلك أن دروس أصول الشريعة (١٨٠٤) في مستقر العادة في الآماد الدانية ، وأن انقرض عمر الدنيا في مطرد العرف ، وقامت القيامة في الأعصار القريبه ولا حاجة إلا هذه التقديرات ، وإن تطاول الزمن فلا تبعد في مطرد العرف انحقاق الشريعة أصلاً أصلاً حتى يدرس بالكلية ، وعلى هذا التدرج تبدأ (١٨٠٥) الأمور الدنيوية والدينية ، وتزيد حتى تبلغ المنتهى ثم تنحط وتندرس حتى تنقضى وتنصرم كان لم تعهد .

فإن فرض ذلك قدمنا على غرضنا من ذلك صورة ، وهي أن طائفة في جزيرة من الجزائر لوبغتهم الدعوة ، ولاحت عندهم دلالة النبوة ، فاعترفوا بالوحدانية والنبوة ، ولم تفقوا على شئ من أصول الأحكام ولم يستمكنوا من المسير (١٨٠٦) إلى علماء الشريعة ، فالعقول على مذاهب أهل الحق لا تنقض التحريم (١٨٠٧) والتحليل وليس عليها في مدرك قضايا التكليف تعويل. وهذا الأصل من أعظم الطوام وهو ملة الاقدام ومضلة معظم الأناس ، ولو اوغلت فيها لأربى مفاتيح الكلام في حواشيا على مقدار حجم الكتاب .

فأشجه الاكنفاء بنقل المذاهب ، واحالة من يحاول الوقوف على مطابق الحقائق على بحر الكلام (١٨٠٨) .

فمقدار الغرض الآن أن الذين فرضنا الكلام فيهم لا يلزمهم إلا الإعتقاد

(٤ ١٨) في ج : يمد

(٥ ١٨٠٥) ١ : يبدأ

(٦ ١٨) في د : المشير

(٧ ١٨٠٧) في د : قطعي طولي في ص ٢٧٧ ، ٢٧٨

١٨٠٨ في ١ : مضائق الحقائق على نحو

بالتوحيد ونبوة النبي المبعث ، وتوطين النفس على التوصل إليه في مستقبل الزمان ، مهما صادفوا أسباب الامكان ، ولسنا ننكر ان عقولهم تستجيبهم في قضايا الجبلات عن الانكفاف عن اسباب الردى والانصراف عن موجبات التوى (١٨٠٩) .

ولكننا لا نقضي بان حكم الله عليهم موجب عقولهم فننعطف الآن على غرضنا ونقول :

إذا درست فروع الشريعة وأصولها ، ولم يبق معتمدا يرجع إليه ويقول عليه ، انقطعت التكاليف عن العباد ، والتحقت أحوالهم بأحوال الذين لم يبلغهم دعوة ولم تنط بهم شريعة

وانما جعلت هذه الخاتمة منقطع الكلام لأنى افتتحت باسم مولانا نصر الله أيامه ، وأسبغ على ساحته السامية أنعامه كتابا مضمونه ذكر مدارك العقول ، سأنخل فيها ثمرات الألباب ، وانزع من ملتطم الشبهات الصفوة اللباب واطركه (١٨١٠) عبرة في ارتباك المشكلات واشتباك المعضلات ، فصار ما قطعت عليه الكلام متقاضا ما أفتتحت ، والله ولى الاتمام . وقد انتهيت إلى ما اردت ذكره في هذا الكتاب ، وبلغت كنه ما اعتمدته من تفصيل الأبواب ، عرضته في معرض البراعة ، وجلوته في حلل البضاعة ، وزفت مخطوبه في كرم المناصب والمناسب (١٨١١) إلى ارفع خاطب ، ووافق شن طبقه وصادف

الامم الحدة ، واحتاز الفريد الفري ، واحرز ذو التاج الاقليد ، فاطال الله
من أعلى منازل الأياله بقاءه ، وأعلى إلى أبعد غايات الجلالة ارتقاءه ماطلع فجره ،
وزخر بحر ، ودار فلك ، وسبح ملك ، واختلف الجديدان واعتقب الملوان ،
فهو ولي الإحسان والمتفضل بالامتنان وصلى الله على محمد وعلى اله وصحبه
وسلم . المبعوت بأفضل الأديان .

نجز الكتاب بحمد الله ومنه وحسن توفيقه وذلك في ثالث عشره شهر
ربيع الاول سنة (١٨١٢) واربعين وسبعائة والحمد لله وحده وصلواته على
سيدنا محمد وآله رحمه الله لمن دما لكاتبه وقارئه ومن قال آمين آمين بلغت
مطالعة واصلاحاً مع مراجعة الأصل فصيح بحمد الله ومنه كتبه :

خليل بن الملائي (١٨١٣) الشافعي

وفرغ منه في تاسع عشر من جمادى الأولى سنة ثمانين وأربعة
وسبع ومائة بيت المقدس حماء الله .

(١٨١٢) غير واضحة بالأصل

(١٨١٢) هو خليل بن كيكلي بن عبد الله الملائي الدمشقي ، يكنى أبا سعيد ، محدث
وفقيه شافعي ، ولد بدمشق ٦٩٤ وتعلم بها ، ثم درس في القدس في الصلاحية س ٧٣١
وتوفى بها سنة ٧٦١ هـ .

الدرر السكانه ٢ : ١٧٩ - ١٨٢ وطبقات الشافعية للسبكي ١٠ - ٣٥ - ٣٨ وطبقات
الشافعية للأسنوي ٢ : ٢٣٩

الفهارس الفنية

١ - فهرس شواهد القرآن الكريم

٢ - فهرس الحديث

٣ - فهرس الأشعار

٤ - فهرس الأعلام

٥ - فهرس مصادر التحقيق والدراسة

٦ - فهرس المضمون

١ - فهرس شواهد القرآن الكريم

| الآية | رقمها | الصفحة |
|--|-------|-----------|
| (سورة البقرة) | | |
| فاعتزلوا النساء في المحيض | ٢٢٢ | ٢٣ |
| (سورة آل عمران) | | |
| لا تتخذوا بطانة من دونكم | ١١٨ | ١١٥ |
| وشاورهم في الأمر | ١٥٩ | ٦٧ |
| (سورة النساء) | | |
| لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل | ٢٩ | ٧٨٣ |
| (سورة المائدة) | | |
| يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فغسلوا | ٦ | ٣٢٧٤٢٢٥ |
| لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء | ٥١ | ١١٥ |
| (سورة الأنعام) | | |
| قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً . . | ١٤٥ | ٧٨٣ |
| (سورة التوبة) | | |
| انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها | ٦٠ | ١٨١٤٨٤٤٨٣ |
| قاتلوا الذين يلونكم من الكفار | ١٢٣ | |
| (سورة النحل) | | |
| وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الله لغفور رحيم | ١٨ | ٢٧٠ |
| (سورة البينة) | | |
| وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين | ٥ | ٣٢٥ |

٢ - فهرس الحديث

الضبعة

صور الحديث

(أ)

- ١٣٦٢٦ الأئمة من قریش
١٤٠ اختلاف أمى رحمة
٣٢ اقتدوا بالذین من بعدى أبى بکر وعمر
١٦٣ أقبلوا ذوی الهیئات عثراتهم
١١٥ أنا برىء من کل مسلم مع مشرک
٣٠٦٢٠ أنت منى بمنزلة هارون من موسى
٩٨ ان ابنى هذا سيد وسيصلح الله تعالى به فئتين عظیمتين
٢٢٨ ان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر
٨٥ ان وليتموها عليا فيحملکم على المحجة الغراء
٣٢٥ انما الأعمال بالنيات

(ب)

- ٣١١ بم تحکم یا معاذ ؟ قال : بكتاب الله . . .

(ت)

- ٣٦٤ تعلموا الفرائض وعلموها الناس

(خ)

- ٣١٥ خلق الماء طهورا لا ينجسه شيء الا غير طعمه أو ريحه

(د)

- ٣٢٦ دع ما يبریک إلى ما لا يبریک

(س)

- ١١١ ستفترق أمتي ثلاثا وسبعين فنقه الناجي منها واحدة
 ٨٧ ستكون فتن كقطع الليل المظطجع فيها خير من التناعد
 ٣٧ سيقبض العلم حتى يختلف الرجلان في فلةنفضة كرامه
 ٧٩ سيليككم بعد ولأه : قيليكم البار يبره ويليكم الفاجر بفجوره

(ق)

- ٢٦ قدموا قرشا ولا تقدموها

(ك)

- ٢٧٧ كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته

(ل)

- ٢٢٢ لتؤذن الحقوق إلى أهلها

(م)

- ٣٥٤ ما أحل الله فهو حلال ، وما حرم فهو حرام كراسة هامش
 ٣٠٤ من اعتق شركا له في عبد قوم عليه نصيب صاحبه
 ١٧٤ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيتن شعبان وجاره خاو
 ٣٠٤٢٩٢٨٤٢٠ من كنت مولاة فعلى مولاة

(هـ)

- ٧٩ هل أنتم تاركون لي امرأتي

(لا)

- ٢٢ لا ينبغي لتوم فيهم أبو بكر ان يتقدمهم غيره

(ي)

- ٣٢ يا أي الله والمسلمون إلا أبا بكر

٣- فهرس الشعر

| مطلع البيت | الفاقة | عدد الآيات | القائل | الصفحة |
|--------------|--------|------------|---------|--------|
| (د) | | | | |
| فلا زال ركب | مقصدا | ٩ | الجويني | ٨٠٧ |
| (ر) | | | | |
| ومكلف الأيام | نار | ١ | الجويني | ٢٥٦ |
| (ز) | | | | |
| ومن ظن ممن | عجزا | ١ | الجويني | ٢٠٧ |

٤ - فهرس الاعلام

- (أ)
- ابن أبي الدم (المؤرخ) ١١ م
 ابن الأثير (المحدث والمؤرخ)
 ٣٢ ، ٩٧ ، ٢٣٨
 ابن الأزرقي (الفقيه المالكي)
 ٣٢ م ، ١٢٥
 ابن تيمية (شيخ الإسلام والفقيه
 الحنبلي الكبير) ٣ م ، ٢٦ م ،
 ٢٩ م ، ٦٦ ، ٧٢ ، ١٤٥
 ١٦٤ ، ١٧٠ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ،
 ١٨٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٢ ، ٢١٦ ،
 ٢٢٥ ، ٢٢٨ .
 ابن جماعة (المحدث والفقيه الحنبلي)
 ٧ م ، ٩٢ ، ١٢٥ ، ٨٢
 ابن الجوزي (المؤرخ والفقيه
 الحنبلي) ١٢ م ، ١٤١ ، ١٦٥
 ١٧٦ ، ٢٤٩ .
 ابن حجر العسقلاني (المحدث
 والفقيه الشافعي) ٣١٢ ابن حداد
 (الواعظ) ٨ م
 ابن حزم (الفقيه الظاهري) ١٧٣
 ١٨١ ، ٢٩٦ ، ٣١٥ ، ٣٣١
 ابن حنبل (الإمام المحدث) ٢٠
 ٢٦ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٨٧ ، ١٣٦
 ١٦٣ ، ١٧٩ ، ٢٧٧ ، ٣١٢
 ٣١٥ ، ٣٣١ .
 ابن خثيمة (المؤرخ) ٣٥
 ابن خلدون (مؤسس علم الاجتماع)
 ٣٢٢ م ، ٧٤
 ابن خلكان (المؤرخ) ١٦٦
 ابن الحياض (المؤرخ) ٩٥ ، ١٧٨
 ١٨٢ ، ٢٣٨ .
 ابن رجب (الفقيه الحنبلي) ٣٤٩
 ابن رشد (الفقيه المالكي) ١٣٦
 ١٤٧ ، ١٨١ ، ٢٦٦ ، ٣١٤
 ٣٢٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٨
 ابن رواحة (الصحابي) ١٠٨
 ابن سعد (المؤرخ) ٣٢ ، ٨٧ ،
 ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٧٩ ، ٢٨٧
 ابن عبد البر (الفقيه المالكي
 الأندلسي) ٢٥ ، ١٦٦ ،
 ابن عدي (المحدث) ١٢٣ ، ٣١٢
 ابن العربي (الفقيه المالكي
 الأندلسي) ٣١ م ، ٦٤ ، ٧٠
 ٣٤٣ ، ٣٤٦ ، ٣٥٣
 ابن عساكر (المحدث والمؤرخ)
 ١٣ م
 ابن عقيل (الفقيه الحنبلي) ١٦٣
 ابن عمر (عبد الله بن عمر -
 الصحابي) ٨٦ ، ٢٧٧ ، ٣٠٤
 ٣١٢ ، ٣١٤
 ابن فرحون (الفقيه المالكي) ١٦٦

٣٢ ، ٤٢ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٨

٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٢٦

١٤٧ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٨

٢١٨ ، ٢٩٧ ، ٣٢٨ .

أبو الحسن الأشعري (الإمام)

٥٤ ، ١٢٨ .

أبو حنيفة النعمان (الإمام) ١١٩

١٨٥ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٤٣

أبو داود (المحدث) ١٦٣ ، ٣١٢

أبو زيد الدبوسي (الفقيه الحنفي)

٣١٧ ، ٣٢٠ ، ٣٢٤ .

أبو عبدالله الحليمي (الفقيه الشافعي)

٣٧ ، ٣٨ .

أبو علي الطوسي (نظام الملك—

غياث الدولة) م ، ٨

أبو الفضل محمد الأعرج (الفقيه

الشافعي) م٧ .

أبو المعالي الجويني (إمام الحرمين

الفقيه الشافعي) ١١١ — ١١٦

٢٠ ، م ، ١ ، ٣١ ، ٨٩ ،

١١٢ ، ١٦٥ ، ١٧٦ ، ٢٢٢

٢٣٨ ، ٢٨٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٤

أبو موسى الأشعري (الصحابي)

٨٦ ، ٨٧ ، ١١٥ (صحا).

أبو هريرة (المحدث الصابي) ١٧٩

أبو نعيم الأصبهاني (الصفوي)

٢٤٩

أبو يعلى الفراء (الفقيه الحنبلي)

٢٦ ، ٣٣ ، ١٠١ ، ١٠٢ ،

١٠٥ ، ١١٢ ، ١٣٢ ، ١٧٣

ابن قدامة (الفقيه الحنبلي) ١٣٦

٢٦٦ ، ٣٤٩

ابن القيم الجوزية (الفقيه الحنبلي)

١٤٨ ، ١٦٤ ، ٢٢٠ ، ٢٩٤

ابن كثير (المفسر والمؤرخ) ١١٥

ابن ماجه (المحدث) ١٤١

ابن مزاحم (المؤرخ) ٨٧

ابن مسعود (الصحابي) ٣٤

ابن نجم (الفقيه الحنفي) ٣١٧ ،

٣٢٠

ابن الوردي (المؤرخ) ٢٥٣

ابن هبيرة (الفقيه الحنبلي) ٣٤٣

٣٤٨

ابن هداية (المؤرخ) ١١٣

ابن هشام (المؤرخ) ٩٨ ، ١٠٧

أبو الأعلى المودودي (العالم

الباكستاني) ١٩

أبو اسحاق الأسفرائيني (الأصولي)

١٢٨ ، ١٢٩ ، ٢١٧ ، ٢١٩

أبو أيوب الانصاري (الصحابي)

٨٦

أبو بكر الأصبم (المعتزلي) ١٥

أبو بكر الباقلاني (الأشعري)

٢٩ ، ٣٢ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٥٧

٦٤ ، ٧٤ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٤

٢٩٤ ، ٣١٠ .

أبو بكر البيهقي المحدث والفقيه

الشافعي) ١٤٤ ، ١٧٤ ،

أبو بكر الصديق (الخليفة الأول)

٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٠

(ت)

التجبي (المفسر) ١٨١
الترمذى (المحدث) ١٤١ ، ٢٢٢
٢٧٧ ، ٣١٢ ، ٣١٥ .

(ث)

الثعالبي (الأديب) ١٧

(ج)

جب (المستشرق الأنجليزى)
٢٠٧

الجرجاني (الفقيه الحنفى) ١٦١
جعفر بن أبى طالب (الصحابى)
١٠٨

جولسد تسهر (المستشرق
الانجليزى) ٢٠٧

(ح)

حاجى خليفة (المؤرخ) ٣٩م
الحاكم النيسابورى (المحدث)

٢٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٨٧ ، ١٤١
١٧٤ ، ١٨٨ ، ٣١٥

الحسن بن على (حفيد الرسول
صلى الله عليه وسلم) ٧١ ، ٩٧
٣٨

الحسين بن عبدالله (المؤرخ) ١٧م
الحسين بن على (حفيد الرسول)
٣٨ ، ٧١ .

حمدان بن اشعث (القرمطى)
٢٥١

١٧٧ ، ٢٢٥ ، ٢٣٤٠ ، ٣١٥

أبو يوسف (الفقيه الحنفى) ٣١٥
أحمد تيمور (المحقق واللغوى) ٤م
أحمد السقا (الدكتور - المحقق)

٣ ، ٢٩٤

أحمد شاكر (المحدث - المحقق)
٨٧ ، ٢٨٨

آدم منز (المستشرق الألمانى) ٢٨٧
اسامة بن زيد (الصحابى) ٨٦ ،
٨٧

الأسنوى (المؤرخ والفقيه
الشافعى) ١١م ، ١١٤ ، ٣٢٩
اسيد بن الخضير (الصحابى) ١٠٠
ألب بن أرسلان (السلطان
السلجوقى) ٢٥٣

الآمدى (الأصولى) ٢٩ ، ٣٦
٧٤

(ب)

البخارى (الإمام المحدث) ٢٦
١٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٨٧ ، ٣١٥
بدران أبو العنين بدران (الشيخ
الجامعى)

البنزار (المحدث) ١٧٩
الردوى (الأصولى) ١٣٢ ،
٢٢٦ ، ٢٣٩ .

بطاش كبرى زاده (المؤرخ)
٣٢٦

البغدادى (الأصولى) ٧٤

سعد بن أنى وقاص (الصحابي)
١٠٦ ، ٨٥

سعد بن عباد (الصحابي) ٢٦
سعيد بن زيد (الصحابي) ٨٥
السمري قنديل (الفقيه الحنفي) ١٨٢
٣١٧ ، ٣٣٢

السنهري (الفقيه المصري) ٢٤م
٢٥م

السياطي (المحدث والفقيه الشافعي)
١٠٤ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٤
١١٢ ، ١١٩ ، ١٤٠ ، ١٥٤
١٧٤ ، ٢٧٧ ، ٣١٧ ، ٣٢٠
٣٢٤ ، ٣٤٣ ، ٣٦١

(ش)

الشاطبي (الأصولي والفقيه المالكي)
١٩١ ، ١٩٥ ، ٢١١ ، ٣٤٦
الشافعي (الإمام) ٥٣ ، ٨٣ ،
١١١ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٣٦
١٤٨ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٢
١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٥
٢٠٩ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩
٢٦٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٨
٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨
٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢
٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣١٧ ، ٣٢٠
٣٩٢ ، ٣٣١ ، ٣٣٧ ، ٣٤٣
٣٥٢ ، ٣٦١

الشهرستاني (الأصولي) ٧٤
الشيبياني (المحدث) ١٦٣٤
الشيرازي (الفقيه الشافعي) ٣٤٣

حموده غرابه (الدكتور -
المحقق) ٥٤ .

(خ)

خالد بن الوليد (الصحابي) ٢١٢
الخطيب البغدادي (المحدث .
والمؤرخ) ١٤٣ .

(ذ)

الذهبي (مؤرخ الإسلام والفقيه
الحنبلي) ١٤٣ ، ٢٥٣

(ر)

الرازي (الأصولي) ٢٩
الراغب الأصفهاني (المفسر)
٢٩٣

(ز)

زاهد الكوثري (وكيل المشيخة
العثمانية) ٣ ، ٢٩٤
الزبير بن العوام (الصحابي) ٣٤
١٠٦

الزركلي* (المؤرخ) ٢٥١
زفر بن الهذيل (الفقيه الحنفي)
٣٢٦

زيد بن حارثة (الصحابي) ١٠٨

(س)

سامي الدهان (الدكتور - المحقق)
٢٧٤

السبكي (المؤرخ والفقيه الشافعي)
١١م ، ١٣م ، ١٤م ، ٢٢م
٣ ، ٩ ، ٥٤ ، ١٢٩ ، ٣٢٩
السخاوي (المحدث والمؤرخ) ٣٥

عبدالله المراغى (الشيخ الأزهرى)

١١٥

عتاب بن اسيد (الصحابى) ٢٥

عثمان بن عفان (الخليفة الثالث)

١٧ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٦ ،

١٨٨ ،

العجلونى (المحدث) ١٤٠ ، ١٦٣ ،

٢٧٧

العقيلى (المحدث) ١٦٣

على بن أبى طالب (الخليفة الرابع)

٢٠ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٧١ ،

٨٦ ، ٨٨ ، ١٠٠ ، ١٠٧ ،

١٦٨ ، ١٨٨ ، ٢٣٨

على بن عبد الرازق (الشيخ

الأزهرى) ٧

عمار الطالبي (الدكتور-المعاصر)

٣٣٤ ، ٢٩٤

عمرو بن العاص (الصحابى) ٢١٢

(غ)

الغزالى (الفقيه الشافعى) ٣١ ،

٤٩ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ٩١ ، ٩٣ ،

١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٨٧ ، ١٩٥ ،

٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٢٦ ،

٢٧٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ،

٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ،

٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣١٠ ، ٣١١ ،

٣١٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ،

٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٤٦ ، ٣٥٤

(ص)

صلاح دبوس (الدكتور -

معاصر) ٧٤

(ض)

ضرار بن عمرو (القاضى) ٦٢

(ط)

الطبرانى (المحدث) ٢٠ ، ٢٦ ،

٣٥ ، ١٧٩ ، ٣١٥

الطبرى (المفسر والمؤرخ) ١٠٧

١٧٩ ، ٢٣٨ ، ٢٥١

طلحة بن عبدالله (الصحابى)

٤٣ ، ١٠٣ ، ١٠٦

الطبيى (المحدث) ٢٨٧

(ع)

العباس بن عبد المطلب (الصحابى)

٢٣

عبد الحميد متولى (الاستاذ

الدكتور - المعاصر) ٢٥م

عبد الرحمن بن عوف (الصحابى)

١٠٠

عبد العزيز عامر (الدكتور -

المعاصر) ١٦١ ، ١٦٤

عبد القادر محمود (الدكتور

المعاصر) ٢٥١

عبد الكريم زيدان (الدكتور -

المعاصر) ١١٥

عبدالله بن عمرو بن العاص

(الصحابى) ٣٢

محمد فتحي عثمان (الدكتور -
المعاصر) م٩ ، ١٠
محمد مصطفى المراغي (شيخ
الأزهر) ١١٩
المرضى (الفقيه الزيدى) ١٩١
المزنى (الفقيه الشافعى) ٣٢٩
المسعودى (المؤرخ) ١٤٣
مسلم (الإمام المحدث) ٢٠ ، ٢٦
٣٥ ، ٨٧ ، ٢٢٢ ، ٣١٥
المسيح بن مريم (النبي - المهدي)
٧٠

مصطفى حلمي (الدكتور
المعاصر) م٣ ، ٧٤
معاذ بن جبل (الصحابي) ٢٥
معاوية بن أبي سفيان (الحاكم
الأموي) ٢٣٨
المغربى (الوزير) ٢٧٤
المقريزى (المؤرخ) ١٤٧
المكثى بالله (الحاكم العباسى)
٢٥١
موسى عليه السلام (النبي) ٢٠
٣٠
المتاوى (المحدث والفقيه الشافعى)
٨٧ ، ١٧٤ ، ٢٢٢
المنذرى (المحدث) ٨٧ ، ١٧٤
٢٢٢

(ن)

النسائى (المحدث) ١٦٣
نصر المقدسى (المحدث) ١٤٠

الغزالى (الشيخ محمد الغزالى -
المعاصر) م٦

(ف)

فاطمة (بنت الرسول صلى الله
عليه وسلم) ٤٨ .
فؤاد عبد المنعم (الدكتور -
المعاصر) م٧ ، ١٠٤ ، ١١٩
فؤاد النادى (الدكتور المعاصر)
٧٤

(م)

مالك بن أنس (الإمام) ٢١١
الماوردى (الفقيه الشافعى) ١٦
٦٣ ، ٧٤ ، ٨٣ ، ٩١ ، ٩٤
١٠٠ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١١٢
١١٤ ، ١٣٢ ، ١٥٢ ، ١٦٤
١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٥ ، ٢٠٩
٢٣٥ ، ٣٠٤ ، ٣١٠ ، ٣١١
محمد بن الحسن العسكرى (مهدى
الرافضة) ٧١
محمد الخضر حسين (شيخ الأزهر)
م٦
محمد رأفت عثمان (الدكتور -
المعاصر) ٧٤
محمد سليمان داود (الدكتور -
المعاصر) ١٠٤
محمد طه بدوى (الاستاذ الدكتور
المعاصر) ٨٩

| (٥) | (٥) |
|---------------------------------|-------------------------------|
| يحيى بن آدم (الفقيه الحنفي) ٢٠٩ | هارون عليه السلام (النبي) ٤٢٠ |
| يوسف بن أبيش (المحقق) ٣٣ | ٣٠ |
| ١٢٥ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠ | |
| يوسف القرضاوى (الدكتور - | الهيثمي (المحدث) ٣١٥ ، ٧٩ |
| المعاصر) ١١٥ | |

٥ - فهرس مصادر التحقيق والدراسة

- القرآن الكريم .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة .

(أ)

• أبو الحسن الأشعري : الدكتور حموده غرابه ، مجمع البحوث الإسلامية القاهرة ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ .

• أبو الحسن الماوردي : الدكتور محمد سليمان داود ، والدكتور فؤاد عبد المنعم ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٨ م .

• آثار الأول في ترتيب الدول : الحسن بن عبد الله بن محمد (ألفه سنة ثمانية وسبعمائة) ، مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٢٩٥ هـ .

• الاجتهاد : للشيخ محمد مصطفى المراغي ، سلسلة الثقافة الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٥٩ م .

• أحكام أهل الذمة ، لابن القيم الجوزية ، المتوفى ٧٥١ هـ ، تحقيق الدكتور صبحي الصالح ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .

• أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام ، مطبعة جامعة بغداد ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .

• الأحكام السلطانية : لأبي الحسن الماوردي ، المتوفى ٤٥٠ هـ ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

• الأحكام السلطانية : لأبي يعلى الغراء الحلبي ، المتوفى ٤٥٨ هـ ، صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ١٣٥٧ هـ -

١٩٣٩ م .

- أحكام القرآن : لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي ، المالكي المتوفى ٥٤٣ هـ . تحقيق على البجاوى ، الحلبي ، القاهرة ، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م
- الأدب المفرد : لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى ، المتوفى ٢٥٦ هـ . تحقيق محب الدين الخطيب المطبعة السلفية بالقاهرة ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م
- آراء أبي بكر العربي الكلامية ونقده الفلسفة اليونانية : الدكتور محمد عمار الطالبي ، الشركة الوطنية ، الجزائر ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد : لإمام الحرمين أبي المعالى الجويني ، المتوفى ٤٧٨ هـ ، تحقيق الدكتور محمد يوسف موسى وعلى عبد المنعم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩ م .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب : لأبي عمر بن يوسف بن عبد الله المعروف بأسم عبد البر القرطبي ، المتوفى ٤٦٣ هـ ، تحقيق على محمد البجاوى ، ٤ أجزاء مطبعة نهضة مصر ، دون تاريخ .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة : لعز الدين بن الأثير ، المتوفى ٦٣٠ هـ . مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧٠ م .
- الإسلام وأصول الحكم : لعلى عبد الرازق ، مطبعة مصر ، القاهرة ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م .
- الإسلام والخلافة في العصر الحديث (نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم) الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٧ م
- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية : لجلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١ هـ ، مطبعة الحلبي ، مصر ، دون تاريخ .

• الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان : لزيد العابدين بن إبراهيم بن نجم المتوفى ٩٤٤ هـ ، تحقيق عبد العزيز الوكيل ، الحلبي ، القاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ .

• أصول الدين : لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي ، المتوفى سنة ٤٢٩ هـ ، مطبعة الدولة ، إستانبول ، ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م

• أصول الدين : لأبي اليسر محمد بن محمد بن عبد الكريم البزدوى ، حققه وقدم له الدكتور هانز بيتر ليس ، الحلبي ، القاهرة ، ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣ م .

• الاعتصام : لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي ، المتوفى ٧٩٠ هـ ، بتعريف الشيخ محمد رشيد رضا ، المكتبة التجارية ، القاهرة ، دون تاريخ .

• الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) : لخير الدين الزركلي ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٣٨٩ ١٩٦٩ م .

• الاقتصاد في الاعتقاد : لأبي حامد الغزالي ، المتوفى ٥٠٥ هـ ، القاهرة ١٣٢٧ هـ - ١٩٠٩ م .

• إمتاع الأسعاع : لتقي الدين أحمد بن علي المقرئ ، المتوفى ٨٤٥ هـ ، تحقيق محمود شاكر ، القاهرة .

• الأم : للإمام أبي عبد الله محمد بن أدریس الشافعي برواية الربيع بن سليمان المرادي عنه ، طبعة دار الشعب ، القاهرة ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨

• الأموال : لأبي عبيد القاسم بن سلام ، المتوفى ٢٢٤ هـ ، تحقيق محمد خليل هراس ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

• أمهات الأفكار السياسية الحديثة وصداها في نظم الحكم : الدكتور محمد طه بدوى ، مصر ، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .

• الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (مالك والشافعى وأبى حنيفة) : لابن عبد البر ، المتوفى ٤٦٣ هـ ، مكتبة المقدسى ، القاهرة ، ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م .

• الأنساب : لأبى سعيد بن عبد الكريم السمعانى ، المتوفى ٥٦٢ هـ ، تقديم مارجليوث ، ليدن ، ١٩١٢ م .

• الإنجاز والإعجاز : لأبى منصور الثعالبي ، المتوفى ٤٢٩ هـ ، مطبعة الجوائب ، قسطنطينية ، ١٣٠١ هـ .

(ب)

• البحر الزخار لمذاهب علماء الأمصار : لأحمد بن يحيى المرتضى المتوفى ٨٤٠ هـ ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٣٦٩ - ١٩٤٩ م .

• بدائع السلك في طبائع الملك : لأبى عبد الله بن الأزرق ، المتوفى عام ٨٩٦ هـ ، تحقيق وتعليق الدكتور على سامى النشار ، وزارة الإعلام

العراقية ، ١٩٧٧ م .

• بداية المجتهد ونهاية المقتصد : لمحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي المتوفى ٥٩١ هـ ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٣٨٩ -

١٩٦٩ م .

(ت)

• تاج العروس من جواهر القاموس : عيسى السيد محمد المرتضى الزبيدى المتوفى ١٢٠٥ هـ ، المطبعة الخيرية ، القاهرة ، ١٣٠٦ هـ .

- تاريخ الأمم والملوك : لابن جرير الطبري ، المتوفى ٣١١ هـ ، دار القاموس الحديث ، بيروت .
- تاريخ بغداد (أو مدينة السلام) : لأبي بكر بن علي الخطيب البغدادي المتوفى ٤٦٣ هـ ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م .
- تاريخ الحركة القومية : لعبد الرحمن الرافعي ، مطبعة النهضة المصرية ، ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٨ م .
- تاريخ الخلفاء : لجلال الدين السيوطي ، المتوفى ٩١١ هـ ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، المطبعة التجارية ، مصر ، ١٩٦٩ م .
- تاريخ خليفة بن خياط : لخليفة بن خياط العصفري ، المتوفى ٢٤٠ هـ رواية بقي مغلد ، تحقيق سهيل زكار ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٣٨٨ م ١٩٦٨ م .
- تاريخ المظفرى : ابن أبي الدم الحموى المظفرى ، المتوفى ٦٤٢ هـ ، مخطوط بمكتبة محافظة الأسكندرية ، برقم ١٢٩٢ ب .
- تاريخ ابن الوردي : لزين الدين عمر بن الوردي ، المتوفى ٧٤٩ هـ ، المطبعة المحمدية ، النجف ، العراق ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- تأسيس النظر : لأبي زيد الدبوسي الحنفي ، المتوفى ٤٣٢ هـ ، المطبعة الأدبية ، مصر ، ١٣١٩ هـ .
- تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام الأشعري : لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر ، المتوفى ٥٧١ هـ ، نشر المقدسي دمشق ، ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٨ م .

- * تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام : لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة ، المتوفى ٧٣٣ هـ ، مخطوط بمكتبة محافظة الإسكندرية .
- * تحفة الفقهاء : لعلاء الدين محمد بن أحمد السمرقندى ، المتوفى ٥٤٠ هـ تحقيق الدكتور محمد زكى عبد البر ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٧٧ هـ ١٩٥٨ م .

- * التحفة الملوكية في الآداب السياسية : منسوب لأبى الحسن الماوردى تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ١٣٩٨ هـ — ١٩٧٧ م .

- * تراث الإسلام : للمستشرقين : شاخت وبوزت ، القسم الثالث ترخمة الدكتور حسين مؤنس وإحسان صدقى العمدة ، عالم المعرفة ، الكويت نوفمبر ١٩٧٨ م .

- * تراث الفكر الإسلامى فى مجال الدولة : للدكتور محمد فتحى عثمان ، مقال بمجلة الأمان البيروتية ، رمضان ١٣٩٩ هـ — أغسطس ١٩٧٩ م
- * الترغيب والترهيب : للحافظ زكى الدين عبد العظيم المنذرى ، المتوفى ٦٥٦ هـ ، تحقيق الشيخ محمد منير الدمشقى ، المطبعة المنيرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة .

- * التشريع الإسلامى لغير المسلمين : للشيخ عبد الله مصطفى المراغى ، المطبعة النموذجية ، القاهرة .

- * التعزير فى الشريعة الإسلامية : للدكتور عبد العزيز عامر ، رسالة دكتوراه ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٩ م
- * تفسير القرآن العظيم (المشهور بتفسير ابن كثير) : للحافظ ابن كثير

المتوفى ٧٧٤ هـ ، تحقيق الدكتور إبراهيم البنا وآخرين ، طبعة دار الشعب ، القاهرة .

• تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي ، المتوفى ٦٧١ هـ ، دار الكتاب العربى بمصر ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

• تليس أبليس (أو نقد العلم والعلماء) : لأبي الفرج عبد الرحمن الجوزى المتوفى ٥٩٧ هـ ، المطبعة المنيرية ، مصر ، دون تاريخ .

• تلخيص الخبر فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير : لأحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى ٨٥٢ هـ ، تحقيق إيمانى ، شركة الطباعة الفنية القاهرة ، ١٩٦٤ م .

• التمهيد فى الرد على الملحدة والمعتلة : لأبي بكر الباقلانى ، المتوفى ٤٠٣ هـ ، تحقيق الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده والدكتور محمود الخضيرى ، القاهرة ، ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧ م .

• تميز الطيب من الخبيث : لابن الديبع الشيبانى ، المتوفى ٩٤٤ هـ ، مطبعة صبيح ، القاهرة ، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .

• تهذيب التهذيب : لابن حجر العسقلانى ، المتوفى ٨٥٢ هـ ، طبعة حيدر آباد ، الهند ، ١٣٢٥ هـ .

• تيسير الوصول إلى جامع الأصول من أحاديث الرسول ، لابن الديبع الشيبانى ، المتوفى ٩٤٤ هـ ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤ م .

(ج)

• جامع الأصول : لابن الأثير الجزرى ، المتوفى ٦٣٠ هـ ، طبعة طهران

- الجامع الصحيح (المعروف بسنن الترمذى) : لمحمد بن عيسى بن
سوره الترمذى ، أجزاء مطبعة الحلبي ، القاهرة ، من ١٩٣٧ م -
١٩٦٥ م .

- الجامع الصغير : لجلال الدين السيوطى ، المتوفى ٩١١ هـ ، دار القلم
القاهرة ، ١٩٦٦ م .

- جامع المسانيد والسنن ، الهادى لأقوم السنن : وهو المسند الكبير للحافظ
ابن كثير ، المتوفى ٧٧٤ هـ ، مخطوط غير كامل ، بدار الكتب المصرية

(ح)

- الحسبة فى الإسلام : لابن يتمية المتوفى ٧٢٨ هـ ، طبعة المؤيد ، القاهرة
١٣١٨ هـ .

- الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى : لآدم متز ، تعريب
الدكتور محمد أبو ريذة ، بيروت ، الطبعة الثالثة .

- حقيقة القومية العربية وأسطورة البعث العربى : للشيخ محمد الغزالى
دار الكتب الحديثة ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

- حكم الإسلام فى القضاء الشعبى (بحث مقارنة) : الدكتور فؤاد عبد المنعم
مطبعة الأسكندرية ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

- حكم تارك الصلاة : للامام ابن القيم الجوزية ، نشره قصى الدين الخطيب
المطبعة السلفية ، الطبعة الرابعة .

- حلية الأولياء : لأبى نعيم الأصبهاني ، المتوفى ٤٣٠ هـ ، دار الكتاب
العربى ، بيروت ، ١٩٦٧ م .

(خ)

- الخلافة لتصبح عصبة أمم إسلامية (رسالة دكتوراه) : للدكتور عبدالرازق
السنهورى ، طبعة باريس ، ١٩٢٦ م .

- الخلافة والملك : لأبي الأعلى المودودي تعريب أحمد أدريس ، دار القلم ، الكويت ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- الخليفة : توليته وعزله (رسالة دكتوراه) : الدكتور صلاح الدين دبوس ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٣ م .

(د)

- دراسات في الحضارة الإسلامية : هاملتون جيب ، دار القلم للملايين بيروت .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : لابن حجر العسقلاني ٨٥٢ هـ ، تحقيق محمد سيد جاد المولى ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة .
- دول الإسلام : لأبي عبد الله محمد بن عثمان المشهور بالذهبي ، المتوفى ٧٤٨ هـ ، تحقيق فهم محمد شلتوت ومحمد مصطفى إبراهيم ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٤ م .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : لأبن فرحون المالكي المتوفى ٧٩٩ هـ ، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي الأنور ، دار التراث القاهرة ١٩٧٦ م .
- الدين والدولة في الإسلام : الدكتور عبد الرازق السنهوري ، مقال بمجلة المحاماة الشرعية ، العدد الأول ، القاهرة ، ١٩٢٩ م .

(ر)

- الرد إلى من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد فرض في كل عصر : لجلال الدين السيوطي ، المتوفى ٩١١ هـ ، طبعة الجزائر ، ١٣٢٥ هـ .
- الرسالة : للامام الشافعي ، المتوفى ٢٠٤ هـ ، تحقيق الشيخ أحمد شاكر الحلبي ، القاهرة ، ١٣٥٨ هـ - ١٩٤٠ م .

- * رئاسة الدولة فى الفقه الإسلامى (رسالة دكتوراه) : الدكتور محمد رأفت عثمان دار الكتاب العربى ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .
- * رئيس الدولة فى الإسلام (رسالة دكتوراه) : الدكتور فؤاد النادى ، مخطوط بجامعة الأزهر .

(س)

- * السنن الكبرى : للحافظ أحمد بن الحسين البيهقى ، المتوفى ٤٥٨ هـ ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدا بادر ، ١٣٥٤ هـ .
- * السياسة : لأبى القاسم الحسين بن على المغربى (الوزير) ، المتوفى ٤١٨ هـ تحقيق الدكتور سامى الدهان ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٤٨ م .
- * السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية : لشيخ الإسلام ابن تيمية المتوفى ٧٢٨ هـ ، تحقيق وتعليق محمد البنا ومحمد عاشور ، دار الشعب ١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ .

- * السيرة النبوية : لأبى محمد عبد الملك بن هشام ، المتوفى ٢١٣ أو ٢١٨ هـ تحقيق الشيخ محمد محبى الدين ، طبعة التحرير ، القاهرة .

(ش)

- * شذوات الذهب فى أخبار من ذهب : لأبى الفلاح عبد الحى بن العماد (الحنبل) المتوفى ١٠٨٩ هـ ، طبعة المقدسى ، القاهرة ، ١٣٥٠ هـ .
- * شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل : لشهاب الدين أحمد الخفاجى ، طبعة القاهرة ، ١٣٢٥ .
- * شفاء الغليل فى بيان الشبه والخييل ومسالك التعليل : لحجة الإسلام

أبي حامد الغزالي ، المتوفى ٥٠٥ هـ ، تحقيق حمد الكبيسي ، مطبعة
الإرشاد بغداد ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م .

(ص)

- * صحيح البخاري : للإمام محمد بن إسماعيل بن البخاري ، المتوفى ٢٥٦ هـ
القاهرة ١٣١٥ هـ - ١٨٩٧ م ، وأخرى طبعة دار الشعب ، دون تاريخ
- * صحيح مسلم : للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج ، المتوفى ٢٦١ هـ ،
القاهرة ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- * صفة الصفوة : للإمام أبي الفرج عبد الرحمن الجوزي ، المتوفى ٥٩٧ هـ
تحقيق محمود فاخوري ، وخرج أحاديثه محمد رواس ، دار الوعي ،
حلب ، دمشق ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

(ض)

- * ضبط الأعلام : أحمد تيمور أحمد تيمور (باشا) ، دار الكتاب العربي
القاهرة .

(ط)

- * طبقات الشافعية : لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي ، المتوفى ١٧١ هـ ،
تحقيق عبد الله الجبوري أحياء التراث الإسلامي ، بغداد ، ١٣٩١ هـ
- * طبقات الشافعية : لتاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن علي السبكي
المتوفى ٧٧١ هـ ، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي ، الحلبي
القاهرة .
- * طبقات الشافعية : لأبي بكر بن هداية الحسيني ، المتوفى ١٠١٤ هـ ،
تحقيق عادل نويهض ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، بيروت ، ١٩٧١

- * الطبقات الكبرى : لمحمد بن سعيد بن منيع المعروف بابن سعد المتوفى ٢٣٠ هـ ، دار الطباعة والنشر . بيروت ، ١٣٨٠ - ١٩٦٠ هـ .
- * الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية : للامام ابن القيم الجوزية المتوفى ٧٥١ هـ ، تحقيق أحمد عبد الحليم العسكري ، القاهرة ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .

(ع)

- * العبر في خبر من غير : للامام الذهبي ، تحقيق صلاح الدين المنجد وفؤاد السيد ، الكويت ، ١٣٨٠ هـ - ١٣٨٦ هـ .
- * العقد الفريد للملك السعيد : لأبي سالم محمد بن طلحة ، المتوفى ٦٥٢ هـ ، طبعة بولاق ، القاهرة ، ١٣١٨ هـ .
- * العقيدة والشرعية في الإسلام : للمستشرق جولد تسهر تعريب وتعليق الدكتور يوسف موسى وآخرين ، القاهرة ، ١٩٥٦ م .
- * العقيدة النظامية : لإمام الحرمين : أبو المعالي الجويني ، تحقيق الدكتور أحمد السقا ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- * العلاقات الخاصة بين المسلمين وغير المسلمين (رسالة أستاذية من الأزهر) الشيخ بدران أبو العنين بدران ، طبعة دار النهضة بيروت ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

(غ)

- * غاية المرام في علم الكلام : لسيف الدين الآمدي المتوفى ٦٣١ هـ ، تحقيق حسن محمود ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ، ١٣٩١ هـ .
- * غير المسلمين في المجتمع الإسلامي: الدكتور يوسف القرصناوى مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

(ف)

- فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، طبعة القاهرة .
- الفرائد والقلائد المنسوب للثعالبي المتوفى ٤٢٩ هـ ومطبوع على هامشه
تبر نظم وحل العقد ، القاهرة .
- فضائح الباطنية : للامام الغزالى ، المتوفى ٥٠٥ هـ ، تحقيق الدكتور
عبد الرحمن بدوى ، الدار القومية ، ١٩٦٤ م .
- الفقه السياسى عند المسلمين : للشيخ محمود فياض ، القاهرة ، ١٣٧٩ هـ
١٩٥٩ م .
- فهرست المخطوطات بدار الكتب المصرية ، إعداد فؤاد السيد ، القاهرة ،
١٩٦١ م
- فهرست مكتبة بنكيور .
- فهرست المخطوطات المصورة بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول
العربية .
- فيض القدير شرح الجامع الصغير : لعبد الرؤوف المناوى ، المتوفى
١٠٣١ هـ ، المكتبة التجارية ، القاهرة ، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م .

(ق)

- القواعد : لابن رجب الجنلى ، المتوفى ٧٩٥ هـ ، مطبعة الكليات الأزهرية
١٩٧٢ م .

(ك)

- الكامل فى التاريخ : لأبى الحسن الجزرى ، المتوفى ٦٣٠ هـ ، المطبعة
المنيرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى .
- كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس

لأسماعيل بن محمد العجلوني ، المتوفى ١١٦٢ هـ ، تحقيق أحمد القلاش
مكتبة التراث الإسلامي ، دمشق .

* كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : مصطفى بن عبد الله كاتب
شلي ، المشهور بحاج خليفه ، المتوفى ١٠٦٧ هـ ، تركيا ، ١٣١٠ هـ

(ل)

* لسان الميزان : لابن حجر العسقلاني ، طبعة بيروت .

(م)

* مبادئ نظام الحكم في الإسلام : للدكتور عبد الحميد متولى ، دار
المعارف ، ١٩٦٦ م .

* المحرر في لغة الحديث : لعبد اللطيف البغدادى ، المتوفى ٦٢٩ هـ ،
تحقيق فاطمة حمزة ، بغداد ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

* مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : نور الدين الهيثمى ، المتوفى ٨٠٧ هـ ،
بيروت ، ١٩٦٧ م .

* المحرر : لمحمد بن حبيب ، المتوفى ٢٤٥ هـ ، تحقيق د. أبلزه ليختن ، بيروت

* المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل : لمجد الدين أبي

البركات المتوفى ٦٥٢ هـ ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م

* المحلى : للإمام ابن حزم الظاهري المتوفى ٤٥٦ هـ ، مكتبة الكليات

الأزهرية القاهرة .

* مختصر صحيح مسلم : لزكى الدين عبد العظيم المنذرى ، المتوفى ٦٥٦ هـ ،

تحقيق الشيخ ناصر الدين الألبانى ، الكويت ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م .

* مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لأبي

محمد عبد الله بن أسعد اليا فعي ، المتوفى ٧٦٨ هـ ، مؤسسة الأعلمى
بيروت ، ١٩٧٠ م .

* المستدرك على الصحيحين : للحاكم النيسابورى ، المتوفى ٤٠٥ هـ ، مطبعة
النصر ، الرياض ، المملكة السعودية

* المصنف : لأبى بكر بن عبد الرازق بن همام الصنعانى ، المتوفى ٢١١ هـ
تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى ، مؤسسة الأعلمى ، بيروت .

* المظالم المشتركة : لشيخ الإسلام ابن تيمية ، الخانجى ، القاهرة ،
١٣٢٣ هـ .

* معالم أصول الدين : الفخر الدين محمد بن عمر الرازى مراجعة طه
عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .

* المعتمد فى أصول الدين : لأبى يعلى العراء ، مخطوط بالظاهرية بدمشق .

* المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية بمصر ، إشراف عبد السلام هارون
١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .

* المغرب من الكلام الأعجمى : لأبى منصور الجوالقى ، المتوفى ٥٤٠ هـ
تحقيق أحمد شاكر ، الدار القومية ، مصر ، ١٩٦٩ م

* المقاصد الحسنة : للإمام السخاوى ، المتوفى ٩١٤ هـ ، تعليق عبد الله
محمد الصديق ، دار الآداب العربية ، ١٩٥٦ م .

* مقالات الإسلاميين : لأبى الحسن الأشعرى ، المتوفى ٣٣٠ هـ ، تحقيق
محمد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة .

* مقدمة ابن خلدون : عبد الرحمن بن خلدون ، المتوفى ٨٠٨ هـ ، مطبعة
بولاق ، القاهرة .

* المنار المنيف فى الصحيح والضعيف : لابن القيم الجوزية ، تحقيق
عبد الفتاح أبو نيمدة ، دمشق ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

- * المنتظم في تاريخ الأمم والملوك : لابن الجوزي المتوفى ٥٩٧ هـ ، حيدرآباد ١٣٥٨ هـ .
- * المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والإعتزال للامام الذهبي ، المتوفى ٧٤٨ هـ ، المطبعة السلفية ، ١٣٧٤ هـ .
- * المنخول من تعليقات الأصول : للامام الغزالي ، المتوفى ٥٠٥ هـ ، تحقيق من حسين هيتو ، دمشق ، ١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ .
- * منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية : الشيخ الإسلام أبن تيمية ، المتوفى ٧٢٨ هـ ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، ١٣٢١ هـ .
- * ميزان الاعتدال : للامام الذهبي ، تحقيق محمد البجاوي ، الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .

(ن)

- * النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : لابن تغري بردى المتوفى ٨٧٤ هـ ، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر .
- * نظام الخلافة في الفكر الإسلامي : الدكتور مصطفى حلمي ، دار الأنصار ١٩٧٦ .
- * النظريات السياسية الإسلامية : للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٧ م .
- * نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم : للشيخ محمد الخضر حسين المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٤٤ هـ .
- * نهاية الأقدام في علم الكلام : لعبد الكريم الشهرستاني تصحيح الفرد جيوم ، مكتبة المثنى بغداد .

(٨)

- هداية العارفين : إسماعيل البغدادي ، ذيل كشف الظنون طبعة المثني بغداد .

(٩)

- الورقات : لإمام الحرمين الجويني ، طبعة القاهرة ، ١٩٧٧ .
- الوفا بأحوال المصطفى : لابن الجوزي ، تحقيق مصطفى عبد الواحد ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : لأبي العباس شمس الدين أحمد بن خلقان ، المتوفى ٦٨١ هـ ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين ، مطبعة السعادة القاهرة ، ١٩٤٨ م .

٦ - فهرس المضمون

| | |
|---|---------------|
| التقديم | ٢ م |
| الافتتاح وكلمة عن الكتاب | ٣ م |
| قيمة المخطوطة ، واستهداف بعث الحياة في المخطوطات المتوارثة... | |
| عن اسلافنا | ٤ م |
| الاهتمام بالتراث يوضح معالم الحضارة الإسلامية | ٥ م |
| مكانة الغياثي بين الكتب السياسية ، وهي | ٦ م |
| كتب تمثل أصالة الفقه السياسي وبعده عن التبعية | ٧ م |
| كتب وضعها رجال الإدارة وأصحاب كتب المواعظ للحكام | ٨ م |
| كتب الفلاسفة التقليديين | ٨ م |
| المقدمة : | |
| ١ - المؤلف : معالم حياته | ١١ م |
| الجويني بين شيوخه وتلاميذه | ١١ م |
| منهج المؤلف وأهم مؤلفاته | ١٧ م |
| ٢ - الكتاب | ٢٣ م |
| غياث الأمم والأحكام السلطانية - مقارنة | ٢٧ م |
| امتداد أفكار الجويني إلى المتأخرين | ٢٩ م |
| ٣ - وصف المخطوطات ومنهجنا في التحقيق | ٣٣ م |
| لوحات من المخطوطات | ٤٧ م إلى ٤٧ م |

٤٨ م

النص المحقق

- ١ حمد الله والثناء عليه
- ٣ ثناء على كتابه النظامي
- ٦ مدح نظام الملك نثرا ونظما
- ٨ تقديم كتاب غياث الأمم
- مضمون الكتاب أقسام الأحكام وتفصيل الحلال والحرام
- ١٠ وهو نوعان
- ١١ ما يتصل بالولاية والأئمة وما يستقل به المكلفون
- ١٣ أركان الكتاب ثلاثة
- ١٣ القول في الإمامة
- ١٣ في تقدير خلو الرمان عن الأئمة
- ١٣ في تقدير انقراض حملة الشريعة

١٤

كتاب الإمامة

الباب الأول

- ١٥ في معنى الإمامة ووجوب نصب الأئمة
- ١٥ مهام الإمامة ووجوب نصب الإمام
- ١٧ رد على من قال إن الله يجب عليه استصلاح العباد

الباب الثاني

- ١٩ في الجهات التي تعين الإمامة
- ١٩ لو ثبت النص من الشارع على إمام وجب الاتباع

- الإمامية ادعت النص على إمامة علي ١٩...
- الزيدية ادعت النص على إمامة علي ١٩
- بعض المنتسبين الى السنة ادعت النص على إمامة أبي بكر ٢١
- العباسية ادعت النص على إمامة العباسي ٢١
- الرد على هذه الادعاءات ودحضها ٢١
- الزعم بأن النص نقله آحاد ٢٢
- كيف يخفى هذا النص ٢٤
- أين كان النص يوم السقيفة ؟ ٢٥
- وضوح بطلان من يدعى العلم بالنص ٢٧
- مناقشة الحديث : من كنت مولاه فعلى مولاه ٢٨
- مناقشة الحديث : أنت منى بمنزلة هرون من موسى ٣٠
- مناقشة الحديث : لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يتقدمهم غيره ٣٢
- بطلان ادعاء النص ٣٣
- الاختيار من أهل الحل والعقد ٣٤
- مناقشة الحديث : لا تجتمع أمتي على ضلالة ٣٤
- إذا صادفنا علماء الأمة مجمعين على حكم من الأحكام ٣٦
- اجتماع أهل المذهب ظانون مهما بلغ عددهم ٣٧
- مدار الكلام في إثبات الاجماع على العرف واطراده ٣٩
- إثبات الاختيار وبطلان مذاهب أصحاب التصوص ٤٣

الباب الثالث

- في صفات الذين هم من أهل العقد وتفصيل القول في عددهم ... ٤٦
- مضمون هذا الباب فصلان يسبقها تنبيه الى القواطع الشرعية ... ٤٧

- الفصل الأول : يبدأ بمحل الاجماع فى صفة أهل الاختيار... ..
- ٤٨ ثم ينعطف على مواقع الاجتهاد والظنون
- ٤٨ النسوة والعبيد والعوام وأهل النعمة لا مدخل لهم فى نصب الأئمة
- ٤٩ لا يصلح لعقد الإمامة إلا المجتهد المستجمع لشرائط الفتوى... ..
- ٤٩ يكفى أن يكون ذا عقل وكيس وفضل
- ٥٠ مناقشة الرأيين ، وإرجاء ما نختاره إلى خاتمة الفصل
- ٥٢ الفصل الثانى : فى ذكر عدد من إليه الاختيار والعقد
- ٥٢ الإجماع ليس شرطاً فى عقد الإمامة
- ٥٣ أتنعقد الإمامة ببيعة اثنين أم أربعة أم أربعين ؟
- ٥٤ رأى الباقلانى وآبى الحسن الأشعرى الاكتفاء بواحد
- ٥٥ مناقشة هذه الوجوه جميعها
- ٥٧ ما انتهى إليه المؤلف حصول الطاعة ولو بواحد
- صفة من يعقد أن تكون مبايعة منه واقتدار (مؤجلة
- من الفصل الأول)
- ٥٧ اشتراط حضور شهود

الباب الرابع

- ✓ فى صفات الإمام القوام على أهل الإسلام
- ✓ الصفات المكتسبة
- ٦٠ ما يتعلق بالحواس والأعضاء
- ٦٢ ما يتعلق بالصفات اللازمة للنسب قرشى أو غير قرشى

| | | |
|-------|--------|---|
| ٦٥ | | صفات الذكورة والحرية ونخيزة العقل والبلوغ |
| ٦٨ ٦٥ | | الصفات المكتسبة : العلم ، التقوى ، الرأى |
| ٦٩ | | فصل القول فى العصمة وتقسيمها وتفصيلها وتحصيلها |
| | | طوائف من الإمامية ترى وجوب العصمة لكل من يتعلق به طرف |
| ٧٣ | | من مصالح الإمامة |

الباب الخامس

| | | |
|----|--------|---|
| ٧٥ | | الطوارئ التى توجب الخلع والانحلاع |
| ٧٥ | | لوانسل الإمام عن الدين ، أو جن ، أو ظهر خيل فى عقله |
| ٧٦ | | الفسق اذا تحقق طرأته |
| ٧٩ | | الإمام لو طرأ عليه عرض أو عراه مرض |
| ٨٤ | | مبنى هذا الكلام على مصلحة المسلمين |
| ٨٤ | | سيرة على فى معاوية |
| ٨٥ | | طوائف من جلة أصحاب رسول الله تخلفوا عن القتال |
| ٨٧ | | نصائح أبى موسى الأشعرى لأهل اليمن |
| ٨٩ | | فصل : إذا أسر الأمام وحبس فى المطامير |
| ٩١ | | فصل : فى شرائط الإمامة |
| | | فصل : فى تقاسيم ما يطرأ على المتصدى للإمامة من الفسوق |
| ٩١ | | والعصيان وغيره |
| ٩٣ | | فصل : فى الخلع والانحلاع والفرق بينهما |
| ٩٦ | | من يخلع الإمامة |
| ٩٧ | | الإمام اذا لم يخل عن صفات الأئمة ورام العاقدون له أن يخلعوه |
| ٩٧ | | وذهب ذاهبون إلى أن الإمام له أن يخلع نفسه |

- ٩٩ ... فصل فيمن يستنيبه الإمام ويوليه مقاليد الأمور ...
- ١٠٠ ... من يوليه العهد بعد وفاته ...
- ١٠٧ ... لو رتب العاهد التولية في مذكورين صالحين للأمر ...
- ١٠٨ ... لو قال العاهد الإمام بعدى فلان ثم فلان ثم فلان ...
- ١٠٩ ... أما إذا استتاب في حياته نائباً ...
- ١١٣ ... منصب الوزير القائم مقام الإمام في تنفيذ الأحكام ...
- ١١٤ ... صاحب هذا المنصب أيجوز أن يكون ذمياً ؟ ...
- ١١٦ ... أما الذين يستنيبهم في بعض الأمصار والأقطار ...
- ١١٩ ... إذا طرأ على الولاية أحوال لو كانوا عليها ابتداء لما جاز نصبهم ...

الباب السادس

- ١٢١ ... في إمامة المفضل ...
- ١٢١ ... الزيدية ومعها طوائف ترى تصحيح عقد الإمامة للمفضل ...
- ١٢٣ ... إذا كانت الحاجة في مقتضى الإيالة تقتضى تقديم المفضل قدم ...
- ١٢٤ ... الإمامة لا تنعقد إلا بعقد من يستعقب عقده منعة ...

الباب السابع

- ١٢٥ ... في منع نصب إمامين ...
- ١٢٨ ... تجوز نصب إمام في القطر الذى لا يبلغه نظر الإمام ...
- ١٣١ ... اختلف الفقهاء في جواز نصب قاضيين في بلده واحدة ...

الباب الثامن

- ١٣٣ ... تفصيل ما إلى الأئمة والولاية ...
- ١٣٥ ... نظر الإمام في أمور الدين ثم في أمور الدنيا ...

- ١٣٦ يم يزغ من يزغ عن المنهج المستقيم
- ١٣٧ اذا لم تكن البدعة ردة ، وأصر عليها متحلها فماذا يدفع الإمام
- ١٣٧ فإن قيل فعلوا ما يقتضى التكفير وما يوجب التبديع والتضليل ...
- ١٣٩ اختلاف العلماء فى فروع الشريعة
- ١٤٤ السعى فى دعاء الكافرين إلى الدين
- ١٤٦ وجه ارتباط العبادات بنظر الإمام
- ١٤٨ ما يتعلق بالأئمة من أحكام الدنيا
- ١٥١ الأموال التى تمتد يد الإمام إليها
- ١٥٦ الجهاد فى حق الإمام بمثابة فرائض الأعيان
- ١٥٦ اعتناء الإمام بسد الثغور
- ١٥٧ نفى أهل العرامة من خطة الإسلام
- ١٥٨ فصل الحصومات
- ١٥٩ قتال أهل البغى — قطاع الطرق — أهل البدع إذا اكثروا
- ١٦١ العقوبات : الحدود والتعزيرات
- ١٦٦ فتوى عن الوقاع فى نهار رمضان وردھا
- ١٦٧ عقوبة الشرب كانت أربعين جلدة فصارت ثمانين
- ١٧٠ استمرار العقوبات مع تقدير المعاودات
- ١٧١ توبة الزنديق
- ١٧٢ الولاية : السلطان ولى من لأولى له
- ١٧٢ سد الحاجات والخصاصات
- ١٧٣ فإن بقى فقراء محتاجون لم تف الزكوات بحاجاتهم
- ١٧٦ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر
- ١٧٧ الإمام يحتاج إلى الاعتصام بالعدد والعتاد

- لا بد من الاستعداد بالأموال ١٧٨
- القول الضابط في كلى المصاريف ١٨١
- إذا صفرت يد راعى الرعية عن الأموال والحاجة ماسة ١٨٩
- فصل : إذا وطئ الكفار ديار الاسلام ١٩١
- الإمام يكلف الأغنياء من بذل فضلات الأموال ما يحصل به الكفاية ١٩٣
- الكلام في الأموال وقد صفر بيت المال ١٩٧
- من قال إن الإمام يأخذ ما يأخذ في معرض الاقتراض ٢٠١
- لست أمنع من الاقتراض على بيت المال ٢٠٣
- المغانم في وضع الشرع ليست مقصودة ٢٠٧
- إن قيل إن ما ذكر نموه لم يكن في زمن الخلفاء الراشدين ٢٠٩
- وجوب الاستظهار بالادخار ٢١٠
- نزف أموال العصاة لا نرى له أصلا ٢١٢
- فصل : في مستخلى الإمام ٢١٤
- ينبغي أن يكون المولى مستجمعا خصلتين ٢١٥
- استجماع صفات الاجتهاد في المولى بين الشافعية والأحناف ... ٢١٧
- القاضى مجتهدا أو مقلدا ٢١٩
- انتصاب غر للقضاء لا يفهم العربية ٢٢١
- الركن الثانى : القول في خلوا الزمام عن الإيام (٣ أبواب) ... ٢٢٤
- الباب الأول : في انخرام الصفات المعبرة في الأئمة ٢٢٥
- إذا عدم النسب ٢٢٦
- القول في فقد رتبة الاجتهاد ٢٢٧
- لو فرض فاسق يشرب الخمر حريص على الذب عن حوزة الإسلام ٢٢٨
- القول في قرشى ليس بذى دراية إذا عاصره عالم كاف تقي ... ٢٢٩

- ٢٣١ ... القول في ظهور مستعد بالشوكة مستول : ثلاثة أقسام
- ٢٣١ ... إذا كان المستظهر صالحا للإمامة
- ٢٣١ ... إذا خلا الزمان من أهل العقد والحل
- ٢٣٢ ... إذا اتخذ من يصلح وفي العصر من يختار ويعقد
- ٢٣٣ ... الرأي عندي أنه لا حاجة إلى إنشاء عقد
- ٢٣٤ ... إذا لم يكن مستظها بنجدة وعدة
- ٢٣٨ ... لا يجوز عقد الإمامة لفاسق
- ٢٣٩ ... أن يستولى كاف ذو استقلال بالأشغال وليس على خلال الكمال
- ٢٣٩ ... إذا خلا الزمان عن كامل على تمام الصفات
- ٢٤٠ ... إذا كان المستولى صالحا للإمامة
- ٢٤٣ ... كنايات عن سيد الدهر نظام الملك
- ٢٤٥ ... توحد شخص بالاستعداد بالأنصار
- ٢٤٧ ... تعدى الأجناد على بعض حدود الاقتصاد
- ٢٤٨ ... هم حماة الدماء والأموال والحرمان
- ٢٤٩ ... قتل عمر بن الخطاب دلالة على وجوب الربط
- ٢٥٠ ... أليس بهم انحصار الكفار في أقصى الديار؟
- ٢٥٠ ... يدفع الله بهم البدع والأهواء
- ٢٥١ ... اقتلاعهم قلعة القرامطة
- ٢٥٢ ... الموقعة بين الروم وألب أرسلان السلجوقي
- ٢٥٥ ... أثقل على أهل الإسلام نفقة هؤلاء المقاتلين
- ٢٦١ ... الجهاد فرض كفاية ، وهو أعلى من فرائض الأعيان
- ٢٦٥ ... قضية تشوف الإمام إلى بيت الله الحرام

- ٢٧١ لو بغت فئة على الإمام وتولوا بعده وعتاد وولوا قضاة
- ٢٧٢ ما للإمام : أن تنفذ أحكامه
- ٢٧٣ ما عليه : الاهتمام بمجارى الأخبار
- ٢٧٤ وجوب مراجعة العلماء
- إذا كان السلطان لم يبلغ الاجتهاد فالمتبوعون العلماء والسلطان
- ٢٧٥ شوكتهم
- ٢٧٦ إذا نشأ ناشئة من الرنادقه والمعطلة
- ٢٧٧ مسئولية الإمام عن الرعية كاملة
- ٢٧٨ خلو الزمان عن الكفاة ذوى العرامة وعن يستحق الإمامة
- ٢٧٨ يكفى أن يكون ذا حصاة واستقلال بعظام الأمور
- ٢٧٩ إذا شغل الزمان عن كاف مستقل بقوة
- ٢٧٩ ما يسوغ فيه استقلال الناس بأنفسهم
- لو خلى الزمان عن السلطان فحق على أهل كل بلدة أن يقدموا
- ٢٨٠ من ذوى الأحلام من يلتزمون لإشارته وأوامره
- ٢٨٠ تزويج الأيامى
- ٢٨٢ كل أمور الأموال العامة توكل إلى العلماء
- ٢٨٤ الركن الثالث : تقدير انقراض حمة الشريعة
- ٢٨٥ الرتبة الأولى : اشتغال الزمان على المفتين
- ٢٨٥ صفات المفتين وآداب المستفتين
- ٢٨٦ الصفات المعتبرة فى المفتى ست
- ٢٨٦ أولها : الاستقلال باللغة العربية
- ٢٨٦ ثانيا : معرفة ما يتعلق بالشريعة من آيات الكتاب

| | | |
|-----|--------|--|
| ٢٨٦ | | ثالثها : معرفة السنة |
| ٢٨٧ | | رابعها : معرفة مذاهب المتقدمين |
| ٢٨٨ | | خامسها : الإحاطة بطرق القياس |
| ٢٨٨ | | سادسها : الورع والتقوى |
| ٢٨٩ | | الجويني يرى ثلاثة : أولها اللغة العربية |
| ٢٩٠ | | وثانيها فن الفقه والتبحر فيه |
| ٢٩١ | | وثالثها : العلم المشهور بأصول الفقه |
| ٢٩١ | | ودليله : أن الوقائع متحددة |
| ٢٩٢ | | أن أصحاب الرسول كانت تتوفر فيهم هذه الشروط |
| ٢٩٣ | | اختلاف مذاهب الأصوليين فيما على المستفتى من النظر |
| ٢٩٤ | | رأى القاضي الباقلاني |
| ٢٩٥ | | رأى الجويني ورده على الباقلاني |
| ٢٩٦ | | من وجد في زمانه مفتيا وجب عليه تقليده |
| ٢٩٧ | | من أراد تقليد مذهب الشافعي مع وجود مفت مستجمع للشروط |
| ٢٩٩ | | الأوجه عند الجويني أن يقلد المستفتى مفتي زمانه |
| | | المرتبة الثانية : إذا خلى الزمان عن المفتين المجتهدين ووجد |
| ٣٠٠ | | نقلة المذاهب وصفتهم |
| ٣٠١ | | ما على المستفتين |
| ٣٠١ | | أن وقعت واقعة ووجد فيها نص في مذاهب الأئمة |
| ٣٠٣ | | إن وقعت واقعة لم يصادف النقلة مذهباً منصوباً عليه |
| ٣٠٤ | | إلحاق غير المنصوص عليه بالمنصوص عليه |
| ٣٠٦ | | إذا وقعت واقعة لا بد من إعمال القياس فيها |

| | |
|--|-----|
| المرتبة الثالثة : إذا خلا الزمان عن المفتين وعن نقلة المذاهب ... | ٣٠٩ |
| حديث الرسول لمعاذ بن جبل ودلالته | ٣١١ |
| أمثال : معنى النجاسة | ٣١٣ |
| كتاب الطهارة | ٣١٤ |
| النجاسة إذا وقعت في الماء ومذاهب الأئمة | ٣١٤ |
| رب نجاسة مستيقنة يقضى الشرع بالعفو عنها | ٣١٩ |
| طرآن الاستعمال | ٣٢٢ |
| فصل في الأواني : الجلد المدبوغ والشعر والوبر والعظام | ٣٢٣ |
| فصل في الأحداث الموجبة للوضوء والغسل | ٣٢٣ |
| فصل في الغسل والوضوء | ٣٢٤ |
| آية الوضوء تشتمل على بيان بالغ فيه | ٣٢٥ |
| فصل في التيمم وما في معناه | ٣٢٨ |
| مسائل الحيض المختلطة بالاستحاضة | ٣٣٢ |
| كتاب الصلاة | ٣٣٧ |
| فصل في الزكاة | ٣٤٠ |
| باب في الأمور الكلية والقضايا التكليفية | ٣٤١ |
| القول في المكاسب | ٣٤٢ |
| لو فسدت المكاسب كلها وطبق طبق الأرض الحرام | ٣٤٢ |
| إذا اضطر المرء إلى أي حد يستبيح من الميتة | ٣٤٣ |
| الأدوية والعقاقير والفواكه | ٣٤٧ |
| القول في الملابس | ٣٤٨ |
| المساكن | ٣٥٠ |

| | |
|-----|--|
| ٣٥٤ | المذاهب تختلف في أسبقية التحليل والتحريم |
| ٣٥٥ | تفصيل القول في الأملاك |
| ٣٥٦ | القول في المعاملات |
| ٣٥٩ | الحقوق المتعلقة بالأموال |
| ٣٦٠ | مثالان : في الإباحة ، وفي براءة الذمة |
| ٣٦١ | ما يتعلق بالجهات العامة من الحقوق الزكاة |
| ٣٦٤ | فصل في الموارث |
| ٣٦٧ | المرتبة الثانية مبناها على دروس العلم بالشريعة |
| ٣٦٩ | القول في المناكحات |
| ٣٧٠ | العقد والإيجاب والقبول |
| ٣٧٢ | إذا طرأ على النكاح طارئ |
| ٣٧٣ | الزواج وما يتعلق بالإياله |
| ٣٧٤ | كل حد أستيقنه أهل العصر أقامه ولاية الأمر |
| ٣٧٧ | المرتبة الرابعة في خلو الزمان عن أصول الشريعة |

غيات الأمم
رقم الابداع ٤٦٦٨ سنة ١٩٧٩

مكتبة
الأمم المتحدة
الرياض
١٩٨٠

طبع بمطابع جريدة الحفيظ
في شارع الصحافة
ن ٨٠٣٩٦٤ مكتبة

● يمثل أصالة الفقه السياسى الاسلامى ، وبعده عن التبعية الفارسية أو التأثر بالفلسفة السياسية اليونانية . فقد خط الاسلام للسياسة خطة متميزة تقوم على عقئده فى تنزيه الله ووحدانيته ، وتصوراته عن الانسان والكون والحياة ، ومن خلال هذه الخطة الربانية وما تقوم عليه من أصول ثابتة صرف علماء المسامين أنظارهم ، فجاءت اجتهاداتهم لها صبغتها الاصيلة .

● وغرض امام الحرمين — رضى الله عنه — فى هذا الكتاب كما أبان عنه المحققان فى المقدمة : دحض النظريات السياسية التى تسربت الى الفكر الاسلامى عن طريق النقل والترجمة لابرار مكانة الشريعة الاسلامية وتكاملها وواقعيتها ، اذ يحيط بالراعى والرعية مبينا الاحكام الخاصة بكل منهما ، مظهرا ارتباط الدين بالدنيا حاضا على الالتزام بأحكام الشرع وجعل كلمة الله هى العليا ، كهدف يسعى اليه المسلمون جميعا .. ومن غرضه كذلك « انقاذ بنى البشر مما يتردون فيه من مهوى الظلم والجور ، ولعل اختياره لل عنوان يدل على ذلك ، اذ معنى (الفيات) هو الانقاذ و (الالتيات) الحبس والمكث ، فكانه يعلن عن رغبته فى انقاذ الامة الاسلامية من أسر الظلم وأغلاله » .

● وأخيرا : بنشر هذا الكتاب لأول مرة ، تتحقق أمنية غالية للعلامة أحمد تيمور باشا . . . جزى الله المحققين خير الجزاء على ما بذلوا من جهد فى الحصول على مخطوطاته ، وعلى ما قدما من دراسة وتحقيق على أصوله حتى ظهر فى الثوب العلمى اللائق بمكانة الكتاب العلمية ، لايحدوهم فى عملهم غير ازالة الغشاوة عن طريق الاسلام ، وعن أحقية منهجه فى الهيمنة على الحياة ...

محمد حبيب